

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا

ظاهرة الحذف في القرآن الكريم

حفظي حافظ محمد اشتية

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد بركات حمدي أبو علي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراة في تخصص
اللغة العربية وآدابها من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

كاتون الأول ١٩٩٥

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٥، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

١. الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي (مشرفاً)

.....
الحمل

٢. الأستاذ الدكتور محمود السمرة (عضواً)

.....
محمود

٣. الأستاذ الدكتور نهاد الموسى (عضواً)

.....
نهاد

٤. الأستاذ الدكتور محمود حسني (عضواً)

.....
محمود

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٧	الفصل الأول الحذف عن النحاة
٩	تمهيد: المصطلح والحدود
١٣	أسباب الحذف
٣٣	أدلة الحذف
٤٦	ضوابط الحذف
٥٩	تحفظات النحاة على بعض المحذوفات
٦٥	من مواطن الحذف في القرآن الكريم
٩٧	الفصل الثاني الحذف عند البلاغيين
	تمهيد
٩٩	الإيجاز في العربية أصل فيها وطبع في أهلها
١٠٧	موقع الإيجاز في انتلاف اللفظ والمعنى
١١٣	حد الإيجاز وأنواعه
١١٨	الحذف قبل عبد القاهر الجرجاني
١٢٨	الحذف عند عبد القاهر الجرجاني
١٣٨	البلاغة تتخذ مسارين
١٤٣	الحذف عند المدرسة الأدبية
١٦٧	الحذف عند المدرسة الكلامية
١٨٧	الحذف عند الزمخشري

الصفحة	الموضوع
٢٠٠	الفصل الثالث دراسة تقييمية
٢٠٢	تقييم الجهد النحوي
٢٠٢	ظاهرة الحذف: أهى واقع لغوي أم اختلاق نحوي؟
٢٢٣	النحاة بين المعنى والصناعة النحوية
٢٢٤	النحاة والمعنى
٢٣٣	النحاة والصناعة النحوية
٢٥٢	نظرة في تقييم المحدثين لدراسة ظاهرة الحذف عند النحويين
٢٦٨	تقييم الجهد البلاغي
٢٧٠	الشواهد
٢٧٤	الذوق
٢٧٧	التعليل
٢٨٥	التقسيم والتنظيم
٢٨٧	نظرة في تقييم المحدثين لدراسة ظاهرة الحذف عند البلاغيين
٢٩٣	الحذف بين النحو والبلاغة
٣١١	الخاتمة
٣١٣	المصادر والمراجع
٣٢٩	الملخص باللغة الإنجليزية

ملخص الدراسة

ظاهرة الحذف في القرآن الكريم

حفظي حافظ محمد اشتية

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد بركات حمدي أبو علي

هذه دراسة عنيت بتتبع آراء النحاة والبلاغيين بظاهرة الحذف عامة، وتطبيقاتها على القرآن الكريم خاصة.

وقد تقاسمتها ثلاثة فصول كمايلي:

الفصل الأول : الحذف عند النحاة

وتم فيه تتبع آراء النحاة في ظاهرة الحذف، وعرض آرائهم في أسبابها وعواملها من: كثرة الاستعمال، وطول الكلام، وعلم المخاطب، والضرورة الشعرية، والرواية الشعرية، والقراءات القرآنية، والفرق الإسلامية، ومنهج النحاة في التقعيد، واختلافاتهم، ومراعاتهم صنعتهم النحوية.

ثم عُرِضَت أدلة الحذف، التي عُنِيَ بها النحاة، وتواصوا -كثيراً- بها، وأشاروا إليها، وهي كما رأوا أدلة لفظية صوتية أو قولية، وأدلة عقلية، وأدلة حالية. ثم كانت وقفة متأنية عند ضوابط الحذف التي ردها النحاة، وتوارثوها، وهي في مجملها كوابح تحد من الإيغال في تقدير المحذوفات، ومن هذه الضوابط:

التقيد بالسمع عند الحذف، وضرورة تقليل المحذوف ما أمكن، ومالا يتعين تقديره لايحوز إضماره، وغيرها...

وتلت ذلك إشارات إلى تحفظات النحاة على بعض المحذوفات، كالنداء، والصفة، والموصوف، والحال.....

وكان لابد من موازنة كل مامضى بنماذج تطبيقية من القرآن الكريم، فجُمِعت طائفة كبيرة من مواضع الحذف التي قدرها النحاة، ليقابل كلامهم النظري والتطبيق، تمهيداً لتقييم جهدهم في الفصل الأخير.

الفصل الثاني: الحذف عند البلاغيين

وقد مُهد له بما يثبت أن الإيجاز قيمة عربية نوقية، وأنه سمة بارزة من سمات الفصاحة في الإرث النقدي العربي. تلت ذلك محاولة تحديد موقع الإيجاز في إطار مقابلة اللفظ والمعنى، قياساً إلى العنصرين المقابلين الآخرين وهما: الإطناب والمساواة، وأعقب ذلك تعريف الإيجاز، وبيان نوعيه: القصر، والحذف، والثاني هو محط العناية.

ثم كان عرض لأراء البلاغيين في ظاهرة الحذف، وتطبيق ذلك على القرآن الكريم، وجرى الحديث موزعاً إلى خمسة عناصر افترعها اختلاف الأعصار، والأنظار وهي: الحذف قبل عبد القاهر الجرجاني، الحذف عند عبد القاهر الجرجاني، والحذف عن المدرسة البلاغية الأدبية، والحذف عند المدرسة البلاغية الكلامية، والحذف عند الزمخشري. وقد حرص البحث على عرض نظرة تقييمية خاصة بكل عنصر من هذه العناصر الخمسة تصف جهده في دراسة ظاهرة الحذف، لتكون هذه الأنظار مجتمعة البناء الانتلافي لتقييم جهد البلاغيين في الفصل الأخير أيضاً.

الفصل الثالث: تقييم الجهد النحوي والبلاغي في دراسة ظاهرة الحذف

أما الجهد النحوي، فقد تقدمته إلماعة عامة أظهرت أن الحذف ظاهرة لغوية واقعية، وأن النحاة، رغم ما مس منهجهم في السماع من هنات، لم يخلقوا هذه الظاهرة، بل قام معظم جهدهم على وصفها.

ثم وُضع معيار لتقييم الجهد النحوي في معالجة هذه الظاهرة يقوم على مراعاة المعنى والصنعة النحوية معاً. فتبين أن النحاة في مواضع كثيرة كانوا محقين فيما قدروا من محذوفات لأن المعنى تطلب ذلك.

ولكنهم في مواضع كثيرة أخرى، انحازوا إلى الصنعة النحوية، وقدروا ما لا يتطلبه المعنى بل ما يفسده أحياناً، وبدت فجوة كبيرة بين ضوابطهم النظرية وتطبيقاتهم.

وكان لابد من وصل الماضي بالحاضر، فعُرضت بعض أنظار المحدثين في تقييم الجهد النحوي العربي القديم، ظهر من خلالها أن هذا البحث وإن وافقهم في بعض مآلوا، إلا أنه يخالفهم في المبدأ الذي انطلقوا منه، وهو مبدأ قائم على تبني أفكار المدارس اللغوية الغربية الحديثة التي زعموا أن النحو العربي يجافها.

وأما تقييم الجهد البلاغي، فقد تم في هذا الفصل جمع ماتفرق من أنظار تقييمية في الفصل الأول، سبقت من خلال أربعة عناصر رئيسية هي: الشواهد، والذوق، والتعليل، والتقسيم والتنظيم.

تمّ الوقوف على كل عنصر منها، وعرض نظرية شمولية معززة بالشواهد، تبين الميزات والهنات.

ثم كانت محاولة توضيح الحدود بين علمي النحو والبلاغة في دراسة ظاهرة الحذف، فتبين أن العلمين تداخلت أنظارهما في دراسة هذه الظاهرة، فخلق النحاة أحياناً إلى آفاق البلاغة، وانكفأ البلاغيون أحياناً إلى قيود النحو. وبدأت للفريقين بدوات الترم فيها كل فريق حده، وعرف هدفه، فقصدته، ووقف عنده.

حفظني حافظ محمد اشتية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

تعود فكرة هذا البحث (ظاهرة الحذف في القرآن الكريم في النحو والبلاغة)، إلى فترة دراسي لنيل درجة الماجستير، فقد استوقفتني ظاهرة الحذف التي كثر دورائها في الكتب النحوية، وتكررت إشارات النحاة إليها، واعتمادهم عليها في إظهار استقامة قواعدهم، فتناولت جزءاً من هذه الظاهرة، جعلته موضوعاً لرسالتي آنذاك، وقد كان محوراً حول حذف الاسم في النحو العربي.

وفي أثناء رجوعي إلى الكتب النحوية القديمة لجمع مادة تلك الرسالة، راعني ذلك القدر العظيم من تقدير المحذوفات، والالتكاء عليها للحفاظ على سمت القواعد النحوية، فبدأت تتسلل إلى نفسي أسئلة، مثل:

♦ أهذه الظاهرة ظاهرة واقعية في الاستعمال اللغوي، أم أنها مختلفة، تُستحضر لنصر القاعدة النحوية؟

- ♦ إن كانت هذه الظاهرة واقعية، فهل هي حقا كثيرة كما تظهر الكتب النحوية، أم استكثر منها؟
- ♦ إذا كان التقدير أحد أسباب الشكوى من صعوبة النحو العربي المزعومة، والحذف أحد عناصر التقدير المهمة، فهل يمكن إلغاء التقدير بالحذف، والوقوف عند حدود الكلام الظاهر؟
- ♦ إلى أي حد نستطيع أن نسلم بسلامة المنهج النحوي في معالجة هذه الظاهرة؟

ثم أخذت هذه الأسئلة وغيرها شكلاً مستوفزاً، عندما استعرضتها في ذهني لأعرضها على القرآن الكريم، فاعترضتني أسئلة أخرى أكثر حدة وخطراً، ومنها:

- ♦ هل كان للنحاة الحق في تقدير محذوفات في القرآن الكريم؟
- ♦ هل يمكن أخذ جميع المعاني في القرآن الكريم وفق ظاهر الألفاظ دون حاجة إلى تقدير محذوفات؟
- ♦ هل راعى النحاة المعنى عندما قدروا تلك المحذوفات؟ أم أنهم انصاعوا لمتطلبات صناعتهم النحوية؟

♦ ماهو موقف الفرق الإسلامية من ظاهرة الحذف؟

- ثم أخذ الموضوع عندي بعداً آخر يتمثل في الرجوع إلى آراء البلاغيين في هذه الظاهرة، ومقابلتها بأنظار النحويين، وتواردت أسئلة أخرى، منها:
- ♦ هل أقر البلاغيون بوجود الحذف في القرآن الكريم؟ وكيف عالجوا ذلك؟

♦ ماصلة الحذف بالبلاغة وسماتها، وما أوجه الالتقاء أو الافتراق بين الجهد النحوي والجهد البلاغي في دراسة هذه الظاهرة؟

♦ إلى أي مدى خدمت هذه الجهود مجتمعة القرآن الكريم، فجّلت معانيه، وأنارت سمات بلاغته، ومواطن الإعجاز فيه؟

وهكذا، تشكلت لدي قناعة بأن هذا الموضوع يستحق أن يطرق، فهو يتعلق بظاهرة شائعة كثيراً في العربية، التقت حولها أنظار النحويين والبلاغيين والمفسرين، وأوردوها جميعاً، ثم انسلكت بهم مصادرهم شعباً، كل فريق يلم بمراده، ويمضي. واتخاذ القرآن الكريم ميداناً تطبيقياً لهذه الظاهرة، يعطي هذه الدراسة بعداً عميقاً في أهميتها، ✓ فهو النموذج اللغوي العربي الأعلى، وهو المستوى الثابت المحفوظ المحتذى، وهو المورد الموحد للأنظار النحوية والبلاغية الذي يُسهّل وصفها وتقييمها والموازنة بينها.

وبدأت أسترجع الجهود السابقة التي درست هذه الظاهرة قديماً وحديثاً، وأبحث عن كل مايمكن أن يكون فاتني الوصول إليه سابقاً، وأحاول معرفة الذي صدر حولها لاحقاً، فراودتني ✓ فكرة مؤداها أن هذه الظاهرة المهمة مازالت تستدعي جهداً دراسياً إضافياً، يستتير بالجهود السابقة يُعطيها بعداً جديداً مفيداً؛ فالظاهرة منثورة في الكتب النحوية القديمة، ونادر أن وجد من النحاة من يبحثها في موطن واحد كما فعل ابن جني في الخصائص، وابن هشام في مغني اللبيب* .

أما في كتب البلاغة، فإن دراستها تواكب تطور الجهد البلاغي، فهي ملاحظات منثورة عند أوائل البلاغيين، وهي إحدى الصور التي تعكس اختلاف المناهج والأنظار البلاغية، عند عبد القاهر الجرجاني، ولاحقيه من البلاغيين.

وأما في الدراسات الحديثة، فقد كانت هذه الظاهرة موضوعاً لرسالتين جامعتين هما:

♦ ظاهرة الحذف في الجملة العربية، وهي رسالة ماجستير قدمها الباحث أحمد فالح في جامعة اليرموك.

♦ ظاهرة الحذف في الحديث الشريف، وهي رسالة ماجستير قدمها الباحث أحمد فليح في جامعة اليرموك.

* ممن تناولها مجموعة - كذلك: السيوطي في الإتقان، والزركشي في البرهان، وكلا الكتابين كما هو معروف في علوم القرآن.

وقد دار الحديث في الثانية على أمثلة من الحديث النبوي الشريف، كما يظهر عنوان الرسالة، بينما كان تركيز الباحث الأول على أسباب الحذف دون أن يستقصيها، وأدار الأمثلة في فلك تلك الأسباب.

والدكتور طاهر سليمان حمودة، كتاب بحث فيه هذه الظاهرة عنوانه: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، وهو يمثل صورة عامة لهذه الظاهرة، ويكاد يقف عند حدود وصفها، دون أن يتجاوز ذلك إلى الدراسة الدقيقة والتقييم، ولم يُعن كثيراً، بأمثلة القرآن الكريم، ولم يقابل جهود النحاة بجهود البلاغيين والمفسرين.

أما الدكتور عبد الفتاح الحموز، فقد اعتنى بدراسة هذه الظاهرة في أبحاثه: "ظاهرة التأويل في القرآن الكريم"، "والمبتدأ والخبر في القرآن الكريم"، "معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم"، "والحذف في المثل العربي". وبعض هذه الأبحاث يلتقي هذه الدراسة في جزء منها، وبعضها الآخر يمسّها عن بعد، وهذه الأبحاث في مجملها تتم عن جهد عظيم ينصب على جمع الشواهد، كما أنها تتناول الجوانب النحوي فقط، ولم تتطرق للجانب البلاغي قط.

ويتعين على الاعتراف هنا بأنني مدين بالكثير لكل الباحثين المذكورين الذين كان لهم سبق الريادة وفضلها؛ فقد استهديت بأرائهم، واستترت بجهودهم، ولن أنسى فضلهم. إلا أن الأمر استقر لدي بأن هناك شيئاً رديفاً لتلك الجهود يمكن أن يقال، وأن الظاهرة مازالت تنتظر من يستثمر ماسبق لتجليتها، وجمع عناصرها، وإبرازها بوجه أكثر إشراقاً، وأعظم فائدة، ويشمل ذلك في الاستقصاء الدقيق لآراء النحاة والبلاغيين في هذه المسألة، لرصد آرائهم النظرية، ثم استحضار أمثلتهم وشواهدهم من القرآن الكريم لإجراء حوار بين النظر والتطبيق، ثم إجراء حوار آخر بين الجهد النحوي والجهد البلاغي لاستبصار صنيع كل منهما في خدمة القرآن الكريم، واستجلاء أثره في إيضاح المعاني والأحكام ووجوه البلاغة والإعجاز.

وتراعت أمام ناظري مسالك البحث الوعرة، ومزالقه الخطرة، وامتداده المضني، فاثقلت، ومسني الوهن... فسارعت إلى زيارة أستاذي الدكتور محمد بركات أبو علي، فوجدت عنده إيماناً بالموضوع، ساعدني في استعادة ثباتي، واستثارة حماسي. فعزمت، وتوكلت على الله.

وبدأت الاتصال بالمصادر، فكان لزاماً علي، في الجانب النحوي من الدراسة أن أرجع إلى الجزء الأعظم من المكتبة النحوية بدءاً بكتاب سيبويه، وانتهاء بمؤلفات السيوطي، لأضمن للبحث دراسة تأصيلية مقنعة، وكذلك الأمر في الجانب البلاغي، فقد تتبعت الآراء البلاغية حول هذه الظاهرة، في كتب النحاة والنقاد الأوائل إلى أن ظهر للبلاغة خطها الواضح، وكتبها

الخاصة، فرجعت إلى تلك الكتب التي يمتد تأليفها من القرن الثالث الهجري إلى السيوطي أيضا في القرن العاشر الهجري.

وينضاف إلى ذلك بعض كتب التفسير، وبعض الكتب التي تتحدث عن الفرق الإسلامية وافتراقها في أفكارها، وكيف اعتمدت كل فرقة على القرآن الكريم لتعزيز مواقفها.

وحتى لا تبقى هذه الدراسة حلقة من الماضي، منقطعة عن الحاضر، كان من المجدي الاستئناس بآراء اللغويين المحدثين في تقييم الجهد النحوي والجهد البلاغي العربيين القديمين، والاستهداء كذلك بآراء المدارس اللغوية الحديثة، فأوجب ذلك الرجوع إلى كثير من الكتب الحديثة بهذا الشأن.

وقد فرضت طبيعة الظاهرة المدروسة، وأنظار دارسيها، فرضت على الباحث أن يتتبعا تاريخياً في منابعها، ثم يصفها اعتماداً على شواهدا المنتقاة من القرآن الكريم، فكان نتيجة كل ذلك، أن ظهر هذا البحث بهذه الصورة موزعا على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الحذف عند النحاة

وقد تتبعت فيه آراء النحاة في الحذف: أسبابه، وأدلته، وضوابطه، وأكدت تأكيدهم أن الحذف خلاف الأصل، وأظهرت تحفظاتهم -نظرياً- على حذف بعض العناصر النحوية، ومنعهم حذف بعضها الآخر.

وقد حرصت على تغطية ذلك كله بالجانب التطبيقي، إذ انتقيت طائفة كبيرة من شواهد القرآن الكريم التي قدر فيها النحاة محذوفات، لتسهيل موازنة أقوالهم النظرية بما طبقتوا، وحرصت على انتقاء تلك الشواهد من كتب متنوعة، تشمل كتب النحو، وإعراب القرآن الكريم، وتفسيره.

الفصل الثاني: الحذف عند البلاغيين

ومهدت له بالحديث عن الإيجاز، وأنه إحدى علامات البلاغة في العرف النقدي العربي، وبينت أنه يقف قبالة الإطناب عند مقابلة الألفاظ بالمعاني، وتتوسطهما المساواة، ثم عرفت الإيجاز وبينت نوعيه القصر والحذف، وتتبعته الإشارات البلاغية الأولى للإيجاز والحذف في كتب النحاة والنقاد والبلاغيين، وتم ذلك في أربع وقفات هي:

الحذف قبل عبد القاهر الجرجاني، والحذف عند عبد القاهر الجرجاني، والحذف عند المدرسة البلاغية الأدبية، ثم الكلامية. وخصصت وقفة أخرى للحذف عند الزمخشري، فهو

بلاغي يمثل آراء فرقة المعتزلة. وحرصت على أن أختتم الحديث في كل وقفة مما ذكر بنظرة تقييمية للنظر البلاغي في دراسة ظاهرة الحذف، لتعطي كل مرحلة طابعها الخاص، وليأتلف من ذلك البناء العام لتقييم الجهد البلاغي في دراسة هذه الظاهرة.

وكان الفصل الثالث دراسة تقييمية للجهد النحوي والجهد البلاغي.

وقد تصدر الحديث عن تقييم الجهد النحوي إلمامة عامة بالمنهج النحوي في السماع، بدا منها أن ظاهرة الحذف واقع لغوي، لم يخلقه النحاة، وما كان بمقدورهم تجاوزه، وأن منهجهم في سماعه على الرغم مما ماشابه من هنات، يصح الاعتماد عليه، والاطمئنان إلى مادته. أما منهجهم في التعامل مع هذا المسموع والتعقيد له، فقد حالفه التوفيق أحياناً؛ فهم وإن راعوا أصول صناعتهم، إلا أنهم ما أغفلوا المعنى؛ بل إن المعنى كان يستلزم تقدير المحذوفات في كثير من الأحيان، حتى وإن لم تتطلب ذلك الصنعة النحوية. لكنهم في أحيان أخرى، كانوا أسرى صناعتهم النحوية، فقدروا ما لا يطلبه المعنى أحياناً، بل قدروا ما يشوش المعنى أحياناً. وكان اقتراف ذلك في القرآن الكريم خطأ عظيماً.

ثم عطف على أنظار المحدثين في تقييم الجهد النحوي القديم، فبينت أن هذا البحث وإن كان يتفق وبعض المحدثين في انتقاداتهم ذلك الجهد، إلا أنه يفتقر عنهم كثيراً في المنطلق، إذ هم يصنرون عن نصرة المدارس اللغوية الحديثة، ويرون أن المناهج العربية النحوية القديمة خالية منها، وهذا البحث يرى عكس ذلك.

وأما تقييم الجهد البلاغي فقد سار وفق خطة من أربعة عناصر هي: الشواهد، والذوق، والتعليل، والتقسيم والتنظيم.

وقد عرضت الآراء البلاغية على هذه العناصر، وبينت مافيه من ميزات تحسب لها، أو هنات تحسب عليها، وعززت كل ذلك بالحجة والدليل.

ثم قابلت الجاهدين: النحوي والبلاغي معا في دراسة هذه الظاهرة، وكشفت عن اختلاط أنظارهما أحياناً، ووضوح الرؤية ليهما في التزام كل فريق حده، أحياناً أخرى. وأوضحت أن المنهج النحوي الأمثل يقوم على إعطاء الصنعة النحوية حقها، مع عدم إغفال متطلبات المعنى، وأن المنهج البلاغي الأمثل، يستند إلى ذلك، ثم ينطلق إلى ما هو أبعد، بحثاً عن مستلزمات البلاغة، وعناصر الجمال.

وأود هنا الاستباق بالاحتراس مبيناً أن بعض الأفكار أو الشواهد قد تكرر قسراً؛ لاختلاف مناسبة إيراده، أو تغاير الاعتناء بموضع الشاهد فيه، وقد حرصت على الإحالة إلى مواضع التكرار، كلما عرض ذلك، وكان التنبيه عليه ضرورياً.

وبعد، فهذه ثمرة جهد، أضعها وجلاً خجلاً بين يدي أستاذي: الدكتور محمد بركات أبو علي، المشرف على هذه الرسالة، وسأذكر له تواضعه ودمائته وطيب شمائله.

ويشرفني أن تصافحها أعين أساتذة أجلهم، وأحبهم، قدر ما أهابهم، وأعرف لهم قدرهم. وسأحفظ لهم فضلهم، وأسعى مخلصاً للإفادة من توجيهاتهم، وهم: الأستاذ الدكتور محمود السمرة، والأستاذ الدكتور نهاد الموسى، والأستاذ الدكتور محمود حسني. وغاية ألمي أن يلقى عملي هذا بعض رضاهم، فإن كان ذلك، فالشكر بعد الله لهم؛ فما أنا إلا بعض غرسهم. وإن لم أحظ بالرضا منهم، فغاية ألمي أنني لم أعكس صورة صادقة لجهودهم المخلصة.

والحمد لله في الأولى والآخرة.

حفظي حافظ محمد اشتية

الفصل الأول

الحذف عند النحاة

الحذف عند النحاة

- تمهيد: المصطلح والحدود.
- أسباب الحذف.
- أدلة الحذف.
- ضوابط الحذف
- تحفظات النحاة على بعض المحذوفات.
- من مواطن الحذف في القرآن الكريم.

الحذف عند النحاة

تمهيد

- المصطلح، والحدود:

الحذف لغة هو القطع: حذف الشيء يحذفه حذفاً، أي: قطعه من طرفه (١). والحذف في الاصطلاح هو:

إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل (٢).

وأول ما يمكن الالتفات إليه هنا هو أن النحاة زاجوا في الاستعمال بين مصطلحي الإضمار والحذف، واستخدموها لمعنى واحد. وكان القرطبي قد انتقدهم في هذا، وأثبت تناقضهم إذ قال: ٤٥٩٤٩٦

..... والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون -أعني حذاقهم- إن الفاعل يضمّر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمّر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصر.

وإن كانوا يعنون بالمضمّر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال، أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا: "الذي ضربت زيد"، إن المفعول محذوف تقديره: ضربته، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراد، وبما يُظن أن المتكلم أراد، ويجوز ألا يريد، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق (٣).

حقاً، لقد تسامح النحاة في استخدام المصطلحين بما يرهق الباحث الذي يتبعهم لفهم مرادهم؛ فتارة يظن أن المضمّر عندهم هو الضمير، فهم يقولون:

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، ج ٩، ص ٣٨.

(٢) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ج ٣، ص ١٠٢.

(٣) ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف بمصر، ص ٩٢، ٩٣.

"المضمر، ويسمى الضمير" (١). ويقولون: "المضمر، وهو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته" (٢).

ثم يستخدمون المصطلح ذاته للفعل، فتظن أنه خاص به؛
 يقولون: "المفعول به يجيء منصوباً بعامل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره" (٣).
 ويقولون: "وأما مايجوز فيه الفعل مضراً ومظهراً... " (٤).
 ويقولون: "باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل" (٥).
 ولكنهم أيضاً يقولون: "باب ما يحذف الفعل فيه لكثرة في كلامهم" (٦).
 ويقولون: "ويحذفون الفعل معه" (٧).
 وتقول: لعلهم يقصدون الاسم بالحذف فهم يقولون:
 "حذف المفعول به كثير" (٨). "وقد يحذف المنادى" (٩). "ويحذفون المبتدأ والخبر" (١٠).

(١) ابن هشام: جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مؤسسة الطباعة والنشر، دار الهجرة، إيران، ١٤١٤، ص ١٣٤. وينظر شبيهه في: ابن الأثير، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقى بدمشق، ١٩٥٧، ص ١٠٤، و"أبو حيان الأندلسي"، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النملاس، ١٩٨٤، ص ٤٦٢.

(٢) ابن مالك: أبو عبد الله محمد جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ٢٢.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت، ص ٧٢.

(٤) سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨، ج ١، ص ٩٨.

(٥) الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٧، ج ١، ص ٣٣٦.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨٠.

(٧) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ج ١، ص ٢٦٦.

(٨) الزمخشري، المفصل، ص ٥٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٠) نفسه، ص ٢٥.

لكنك تراهم يقولون في موضع واحد: "حُذِفَ المبتدأ، وأضمر المبتدأ" (١).

بل ترى الخلط في العنوان أحياناً: "المبتدأ مضمر، والمضاف محذوف" (٢).

وقد تستشعر أنهم يقصدون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما يمكن الاستغناء عنه، كقولهم -مُسَوِّغِينَ- عدم حذف حرف الجر - : "لأن المجرور داخل في الجار، فصاروا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم" (٣).
وقولهم: الفاعل محذوف لا مضمر (٤).

لكن في قول القرطبي السابق رداً عليهم، فإن كان لابد من المضمر فكيف جاز حذفه؟ وابن فارس، يعرض لهذا الأمر بما جعلنا على يقين بأن النحاة لم يقصدوا التفريق بين لفظي الإضمار والحذف، فقد عقد باباً أسماه باب الحذف والاختصار (٥)، عرض فيه أمثلة لمحذوفات مختلفة، ثم عقد باباً آخر للإضمار (٦)، عرض فيه أمثلة بعضها مشابه تماماً لما عرضه في الباب الأول.

وقد حاول بعض المتأخرين التفريق بينهما، فجعلوا من شروط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللفظ، ولم يجعلوا ذلك شرطاً للحذف (٧). لكنهم أضافوا ما يثبت أن النحاة خنطوا في الاستعمال إذ قاتوا: "وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر" (٨).

ولذلك، فإن استخدام هذا البحث مصطلح الحذف، يجعله معنياً بما أورده النحاة عن الإضمار كذلك.

(١) الزجاج أبو اسحق إبراهيم بن اسري، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٠٤.

(٢) نفسه، ص ١٩١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٦٣.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، ١٩٨٥، ص ٧٩٢.

(٥) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى شويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤، ص ٢٠٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(٧) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٠٢، وابن الزمكاني، كمال الدين عبد الواحد، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن الكريم، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤، ص ٢٣٢، وينظر قريب من هذا في: ابن قيم الجوزية، عبد الله محمد أبي بكر، بدائع الفوائد، إدارة طباعة المنيرية، ص ١٢٣.

(٨) حاشية الشهاب، على تفسير البيضاوي، ج ٦، ص ٤٢٦، نقلاً عن عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التأويل في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤، ج ١، ص ١٣٤.

لكن البحث لن يعنى بتقدير الضمائر، فذلك شائع في القرآن الكريم وشعر العرب، ونثرهم، بما يجعل التمثيل له، بله استقصاءه جهدا ليس هذا محله. ولن يهتم البحث كثيرا بالتفريق بين الحذف الجائز والواجب إلا في المواضع التي تكون فيها مناقشة لجهد النحاة وتقييم لصناعتهم. وسيتجاوز البحث -كثيرا- الحديث عن الحذف في الحركات، وفي الصيغ؛ ليُجعل همه منصبا على حذف الكلمات والجمل ليكون ميدان البحث النحوي والبلاغي موحدا، يسهل أمر مقابلة جهديهما وتقييمهما. وسيمتد نظر البحث في جهد النحاة من بدايات ما وصلنا من تدوين نحوي إلى جهود السيوطي.

وسيعنى هذا الفصل بتقديم صورة إجمالية لظاهرة الحذف، كما تعرّض لها النحاة، ووضحوها، ومثلوا لها، وسيكون للحديث وقفات في المحطات التالية:

- ◆ أسباب الحذف.
- ◆ أدلة الحذف.
- ◆ ضوابط الحذف.
- ◆ تحفظات النحاة على بعض المحذوفات.
- ◆ أمثلة الحذف في القرآن الكريم.

أسباب الحذف

تضافرت أسباب وعوامل عديدة أدت إلى بروز ظاهرة الحذف في العربية؛ منها أسباب نجمت عن توالي الاستعمال، وطبيعة التركيب، ومنها أغراض يقصدها المتكلمون، أو تفرضها ظروف المقام، أو نوع الكلام، ومنها عوامل نجمت عن المادة اللغوية المجموعة لتفعيد القواعد، وما ترتب عليها من اختلاف مناهج النحاة، ضمن ظروف فكرية وعقدية متنوعة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

التخفيف لكثرة الاستعمال:

ليس مستغرباً أن مايكثر استعماله يجرئ الناس على التخفيف منه بإسقاط بعضه اعتماداً على أن جريان ذكره، وكثرة استعماله، وشيوعه، توحى بما تم إلقاؤه، وتجعل الالتزام بذكره وإفيا عبئاً ثقيلاً قليل الفائدة.

ويبدو أن الحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال ارتضى منهجا في اللسان العربي^(١)، فشاع، واطرد في كثير من المواضع. وقد حرص النحاة على أن يشيروا إليها ويمثلوا لها. فهذا سيبويه قد اهتم بذلك اهتماماً بالغاً، وفي كثير من أبوابه كان يرد قوله: وإنما حذفوا ذلك تخفيفاً، أو حذفوا هذا لكثرة استعمالهم إياه؛ فالعرب كما يقول يستخفون، ويحذفون التتوين والنون، ثم يذكر آيات، ويتبعها أبياتاً من الشعر حذف فيها التتوين تخفيفاً^(٢).

ويعلق على حذف التتوين في قولهم: (ك الصلاة) قائلاً:

"واختص هذا الكلام بحذف التتوين لكثرتهم كما اختص لا أدر، ولم أبل، لكثرتهم"^(٣).

وفي ماشاع من قولهم "لا عليك" قال: "إنما تريد لا بأس عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه"^(٤).

وعلى حذف جواب لو في قولهم: لو أن زيدا هنا، فأوضح أنهم "يريدون لكان كذا وكذا، فكل ذلك حذف تخفيفاً"^(٥). وفي حذف المبتدأ من قولهم:

(١) عده ابن فارس من العربية. ينظر الصاحبى في فقه اللغة، ص ٢٠٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٦٥.

(٣) نفسه، ج ٢، ص ٢٠٤.

(٤) نفسه، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٥) نفسه، ج ٢، ص ٣٤٦.

لولا عبد الله لكان كذا، أوضح أنهم "حذفوه لكثرة في الكلام" (١). ورغم تحفظه على حذف حرف الجر (٢)، إلا أنه بين أنهم "قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج" (٣). ويبين أنهم حذفوا "من" استخفافاً (٤).

وفي قولهم: آله لتفعلن، قال: "أضمروا الحرف الذي يجز، وحذفوا تخفيفاً على اللسان" (٥).

وجعل ياء الإضافة بمنزلة التتوين؛ فهي لم تثبت مع النداء كما لا يثبت التتوين مع المفرد، "وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم" (٦). والترخيم كما يبين تحذف فيه أواخر الأسماء المفردة، ولا يكون ذلك إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر، "وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم" (٧). والفعل من إياك حذف "لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل" (٨).

وفي موقع آخر، يوضح أنهم "حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرة في كلامهم" (٩) ويكثر حذف الفعل لكثرة في الكلام، فيكون بمنزلة المثل كقولهم: هذا ولا زعمائك (١٠). ويؤكد ذلك لاحقاً في قوله: "لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، فحذف" (١١). وفي قولهم: تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، يقول: "وإنما أراد تالله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك الإظهار استغناء، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضوع إنما يضمّر فيه الفعل لكثرة استعمالهم إياه" (١٢).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٢٩.

(٢) ينظر هذا البحث، ص ٦٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٦٣.

(٤) نفسه، ج ٢، ص ١٥٧.

(٥) نفسه، ج ٢، ص ١٦١.

(٦) نفسه، ج ٢، ص ٢٠٩، وينظر أيضاً ص ٢١٤، ٢٧٨.

(٧) نفسه، ج ٢، ص ٢٣٩.

(٨) نفسه، ج ١، ص ٢٧٤.

(٩) نفسه، ج ١، ص ٢٧٥.

(١٠) نفسه، ج ١، ص ٢٨٠.

(١١) نفسه، ج ١، ص ٢٨٤.

(١٢) نفسه، ج ٢، ص ٢٩٣، ٢٩٤.

ولولا خشية الإطالة لكان هناك المزيد من الأمثلة، ويكفي أخيراً أن أشير إلى أنه عقد بعض أبوابه، وخصصها للحديث عن الحذف بسبب كثرة الاستعمال، ومنها: "باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل" (١).

وهو يوجز المسألة في أحد المواضع بقوله: "وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير" (٢). لعل ماسبق من أمثلة، وما لم يذكر، وهو أكثر، يؤكد أن سببويه تناول هذا السبب، ومد أطنابه، واستقصاه، فوجده أحد العوامل المهمة في ظهور الحذف، وتكاثره، وانتشاره، حتى غدا ظاهرة ممتدة في واقع الاستعمال، واستدعى نظراً نحوياً يكافئها ويوازئها.

وما جرى عليه سببويه، وانتبه إليه، تنبه له لاحقوه، فأقبلوا على الأمر يحللون، ويعللون، ويردون أمثلة سببويه تارة، ويستحضرون أمثلة غيرها تارة أخرى؛ فابن الشجري في أماليه يرى أن اسم الإشارة إن وقع مبتدأ يحذف غالباً لكثرة على الألسنة (٣). وكذلك يكثر الحذف في النداء تخفيفاً لكثرة استعماله (٤). والزجاجي يعلل للحذف بكثرة الاستعمال ويعقد له باباً (٥). والزمخشري يبين أن المستثنى يحذف تخفيفاً كما في قولهم ليس إلا، وليس غير (٦). وفي حذف الفعل في النداء يقول: "حذف لكثرة الاستعمال، وصار (يا) بدلاً منه" (٧).

وابن الأنباري يرد المسألة، ويردها كثيراً في الإنصاف؛ فالفعل يحذف تخفيفاً (٨). ويحذف لكثرة الاستعمال (٩). وكذلك حرف الجر (١٠)، وقد تقام الألف واللام - كما أورد - مقام "الذي" لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف، واستشهد بقول الفرزدق (١١):

(١) سببويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨٠.

(٢) نفسه، ج ٢، ص ١٣٠.

(٣) ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، الأمالي الشجرية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ، ج ١، ص ٣١٩.

(٤) نفسه، ج ١، ص ٣٢٧.

(٥) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق وتقديم علي توفيق الحميد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٤، ص ٣١٤.

(٦) الزمخشري: المفضل، ص ٧٢.

(٧) نفسه، ص ٣٥.

(٨) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٩٣، ج ١، ص ٧١.

(٩) نفسه، ص ٧٢.

(١٠) نفسه، ص ٣٩٦، ٣٩٧.

(١١) نفسه، ج ٢، ص ٥٢١.

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُه ولا البليغ ولا ذي الرأي والجدل أي: الذي ترضى. وأورد رأي الكوفيين في حذف لام الأمر من فعل الأمر؛ فعندهم أن أصل "افعل" هو ليفعل، وقد حذفت اللام لكثرة الاستعمال^(١). وكذلك أيش أصلها: أي شيء، وعم صباحا أصلها: أنعم صباحا.. ويوضح أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال^(٢). وجعل الحذف برمته تخفيفا، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف^(٣). وأجمل رأيه في أحد المواضع قائلا: "والحذف في كلامهم لدلالة الحال، وكثرة الاستعمال، أكثر من أن يحصى"^(٤). وقد مضى على النهج نفسه في أسرار العربية^(٥).

وابن يعيش ينبه على ذلك في غير موضع، ويرى في أحدها أن الحال وصاحبه يمكن حذفها تخفيفا لكثرة الاستعمال^(٦).

وأما السيوطي، فقد حط عند هذا الأمر الرحال، وجعل له عنوانا بارزا في "الأشباه والنظائر" هو "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية"^(٧)، وقد خصص جزءا كبيرا منه للحذف، فعرض آراء السابقين، وردد أمثلتهم، وذكر أمثلة كثيرة غيرها، وأوصلنا إلى قناعة بأن كثرة الاستعمال هي أهم دواعي الحذف، وأبرزها، وما ازدهام أقلام النحاة على تناول هذا الأمر إلا تأكيد واف واهتمام ضاف هو به حقيق؛ فكثرة الاستعمال هي التي تستثير المتكلم للتحرر من بعض قيود اللغة، والتحلل من بعض قواعدها، اعتمادا على أن توارثها، وتعاقبها، واعتيادها، تكفل الاستراحة إلى أن التواصل والتفاهم ممكنان رغم الجنوح إلى التخفيف بالحذف.

الحذف لطول الكلام

معروف أن الجملة إذا طالت تشعبت، فكثر عناصرها، وترامت أطرافها، فيكون ذلك سبباً في ثقلها، وترهلها، مما يرهق المتكلم، ويزعج المتلقي، ولذلك فإن المتكلم النابه يميل إلى إسقاط بعض العناصر التي قام عليها الدليل، ليرم الشعب في عباراته، ويلم أشأتها، حتى تخف، وترشق، فنقل ألفاظها وترخر معانيها.

(١) ابن الأثيري، الإتيصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥٢٨.

(٢) للمكان نفسه، وينظر ص ٥٤١.

(٣) نفسه، ج ٢، ص ٥٧٥.

(٤) نفسه، ج ١، ص ٧٣.

(٥) ابن الأثيري، أسرار العربية، ص ٧٤، ١٠٥، ٢٧٦، ٣١٩، ٣٧٢.

(٦) ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبى، القاهرة، ج ٢، ص ٦٨.

(٧) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٧٥، ج ١، ص ٢٦٦.

وقد أشار سيبويه إلى أن طول العبارة قد ينجم عنه حذف بعض أجزاء إحدى كلماتها ومما مثل به لذلك قول الشاعر:

الحافظو عورة العشيّة لا يأتيهم من ورائنا نطفُ

وعلق عليه قائلاً: "لم يحذف النون للإضافة... ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام" (١). وهو يشير بهذا إلى حذف النون من كلمة "الحافظو" وأصلها "الحافظون". واهتم بالحذف الواقع في الاسم الموصول ومثل له أيضاً (٢).

وجعل حذف تاء التانيث مما يحسن إذا طال الكلام كما في قولهم: حضر القاضي امرأة؛ لأنه كما قال: "إذا طال الكلام، كان الحذف أجمل" (٣).

واهتم النحاة من بعد بما اهتم به سيبويه، وأكدوه، واهتدوا إلى أن طول العبارة يقود إلى الحذف تخفيفاً؛ فالمبرد يردد ذلك، وهو يرى أن استطالة الكلام هي سبب حذف اللام في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (٤) جواباً للقسم الذي بدئت به السورة الكريمة وهو قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ (٥)، فحذفت اللام لبعدها ما بين القسم وجوايه واستطالة الكلام (٦).

وابن الشجري يرى طول العبارة سبباً للحذف في كثير من المواطن: خبر ليت (٧)، وحذف المبتدأ من الصلة (٨)، وحذف الخبر (٩)، وحذف الأجوبة (١٠)، وحذف انباء (١١)... إلخ.

(١) سيبويه، للكتاب، ج ١، ص ١٨٦، وقد نُسب البيت إلى عمرو بن أمريء القيس الخزرجي وغيره. ينظر: الأعلام الشنتمري: للنكت، ج ١، ص ٢٩٣. وينظر النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق وهبة متولي عمر سلامة، مكتبة الشباب، للقاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٣، وجمل الزجلجي ص ٨٩. والشاهد في البيت حذف النون من كلمة "الحافظون"، وإعمالها النصب في "عورة"، وينظر البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٩، ج ٤، ص ٢٧٢.

(٢) ينظر: للكتاب ج ١، ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) نفسه، ج ٢ ص ٣٨.

(٤) الشمس، ٩.

(٥) الشمس، ١.

(٦) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المختضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦-١٣٩٩ هـ، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٧) الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٢.

(٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٦، ٧٥.

(٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢١.

(١٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٥.

(١١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٥.

وابن الأنباري يشير إلى الحذف لطول الكلام، ويمثل له (١).

وابن يعيش يستعرض كثيراً من الآيات التي حذف فيها عائد الصلة تخفيفاً؛ لطول الكلام (٢).

والسيوطي ينقل رأي الزمخشري في الحذف الذي يتعرض له الاسم الموصول مبيناً أنهم "لاستطالتهن إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه؛ فقالوا: اللز بحذف الياء، ثم اللذ، بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزوا بلام التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في التي (٣). وردت بعض أمثلة الكتاب (٤).

وإذا كان الطول سبباً في حذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، فإنه كذلك سبب في حذف الكلمة كاملة أو الكلام. ويكثر ذلك حينما اشتبكت عناصر الجملة كما في أساليب الاستفهام، والعطف، والشرط، والقسم وغيره؛ فكثيراً ما يُبتدأ الكلام بسؤال، فإن طال ترك الجواب نزوعاً إلى التخفيف، واعتماداً على أن أدلة المقال، أو قرائن الحال، تدره إلى حزيه.

وكذا الأمر في إسقاط أجوبة الشرط، والقسم، في كثير من الأحيان، لاسيما في القرآن الكريم. وسترّد أمثلة مطولة على هذا الحذف لاحقاً (٥)، ويكتفي هنا بإيراد أحد الأمثلة لابن هشام، فقد جعل لحذف جواب الشرط شرطين، أحدهما: أن يكون معلوماً، والثاني: أن يكون فعل الشرط ماضياً. ومثل لذلك بقوله تعالى:

﴿وإن كان كبر عليك إعراضهم، فإن استطعت أن تبقي نفقا في الأرض، أو سلماً في السماء فتأتيهم بآية﴾ (٦).

في الآية الكريمة حذف جواب الشرط وتقديره -على الأرجح- "قافعل". وقد علق ابن هشام قائلاً:

"والحذف في هذه الآية في غاية الحسن، لأنه انضم لوجود الشرطين طول الكلام، وهو مما يحسن معه الحذف" (٧).

(١) الإتصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٧٥٤.

(٢) شرح المفصل، ج ٢، ص ٣٩، وينظر ج ٣، ص ١٥٢، ١٥٤.

(٣) الأشباه والنظائر: ج ١، ص ٢٦٨.

(٤) نفسه، ج ١، ص ٢٩٠.

(٥) ينظر هذا البحث، ص ٨٨ - .

(٦) الأنعام، ٣٥.

(٧) ابن هشام، شرح سنن الذهب، ص ٣٤٣.

علم المخاطب وأمن اللبس

✓ غني عن القول، أن هدف اللغة هو التواصل، وأن المراد يجب أن يضمن وصوله إلى المخاطب دون لبس، أو تعمية، وذلك يتطلب الوضوح، والحرص على ذكر عناصر الجملة كاملة. لكن إذا كان العنصر المحذوف معروفا لدى المخاطب: إما بسابق ذكره، أو بلاحق يدل عليه، أو بتوافر القرائن التي تهدي إليه، فإن ذلك يكون أدعى إلى حذفه، إذ الغرض المقصود بذكره قد تحقق، وارتفع اللبس.

وقد جرى اللسان على ذلك توخياً للإيجاز، وبعداً عن ذكر ما لا فائدة في ذكره. ومن ذلك قولهم: ماكل سوداء تمر، ولا بيضاء شحمة. إذ حذفت "كل" الثانية لعلم المخاطب بها، فقد سبق ذكرها، والتقدير: ولا كل بيضاء شحمة. وعلى هذا قول أبي ذؤاد الإيادي:

أكل امرئ تحسبين امرءاً ونار توقد بالليل نارا

وقد علق عليه سيبويه بقوله: "فاستغثت عن تشية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب (١)".

وفي قولهم: ليس غير، وليس إلا، حذف المستثنى، والأصل: غير ذلك، وليس إلا ذلك. ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني (٢). وكذلك قولهم: لو أن زيدا هنا، فهم يضمرون: لكان كذا وكذا، وما حذفه إلا للتخفيف، والاستغناء بعلم المخاطب (٣).

وكذا القول في: من كذب كان شراً له: "يريد كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب، لقوله كذب في أول حديثه" (٤).

وفي قولهم: تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، يبين أن المقصود: تالله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك الإظهار استغناءً؛ لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضوع إنما يضمن فيه الفعل (٥).

ومن ذلك قول الناس: كان البرق فيزين، وما يشبهه، وإنما استغنوا عن ذكر الدرهم لعلم المخاطب أن التسعير عليه. وحين عكس الأمر، قالوا:

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٦٦، وينظر النكت، ج ١، ص ٢٠٤، والأمل الشجرية: ج ١، ص ٢٩٦، وينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، مكتبة الحياة، بيروت، شاهد رقم ٤١، ص ١١٦، وشاهد رقم ٤٦٢، ص ٧٠٠، وخزانة الأدب، ج ٤، ص ٤١٧.

(٢) الكتاب، ج ١، ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٣٤٦، وقد مر ذكره شاهداً للتخفيف.

(٤) نفسه، ج ١، ص ٣٩١.

(٥) نفسه، ج ٢، ص ٢٩٣، ٢٩٤، وقد مر ذكره شاهداً لكثرة الاستعمال.

البر بستين. فتركوا ذكر المكيال^(١).

✓ وكل ذلك وقع فيه الحذف اطمئنانا إلى علم المخاطب، واستقلا إعادة المعلوم لديه. ولعل من أفضل ما يمكن الاستشهاد به للحذف بسبب علم المخاطب ما يرد من أمثلة في باب التنازع؛ فثمة عاملان يطردان معمولا واحدا قد حذف أخوه لعلم المخاطب به^(٢). ومما يرد شواهد دالة على الحذف لعلم المخاطب كذلك، حذف المخصوص بالمدح أو الذم، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿نعم العبدُ إته أواب﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿فنعلم الماهدون﴾^(٤).

أي: نعم العبد أيوب، ونعم الماهدون نحن^(٥).

✓ ولأهمية علم المخاطب، واقتناعا بأنه من أهم دواعي الحذف، فقد عقد له الميرد بابا عنوانه: "هذا باب ما يحذف استخفافا لأن اللبس فيه مأمون^(٦)". وقد رقد فيه جهود من سبقه من النحاة في توضيح هذا السبب المؤدي إلى الحذف، وإجلاء أمره، فأشار إليه في كثير من المواضع^(٧).

وابن الشجري لم يفته الالتفات إلى هذا الأمر، والتمثيل له^(٨)، وكذلك الزمخشري^(٩). ✓ وبذلك، قرأ في الأذهان أن علم المخاطب يمنع اللبس، ويجيز الحذف؛ لأن العنصر المحذوف إن كان معلوما لدى المخاطب أصبح بمثابة المنكور.

(١) مسيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٩٣. وينظر أمثلة أخرى، وقع فيها الحذف لعلم المخاطب وأمن اللبس، في

الكتاب، ج ١، ص ٧٤، ٧٥.

(٢) ينظر الكتاب، ج ١، ص ٧٣، وما بعدها. والنكت، ج ١، ص ٢١١، وما بعدها، وتتنظر المسألة مبسطة في الإتيان في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٨٣، وما بعدها.

(٣) ص، ٣٠، ٤٤.

(٤) الذاريات، ٤٨.

(٥) ينظر الزمخشري، المفصل، ص ٢٧٤.

(٦) للمقتضب، ج ١، ص ٣٨٣.

(٧) نفسه، ج ٤، ص ٧٢، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٩، ١٦٠، ٤٢٩. وينظر ج ٢، ص ٧٩.

(٨) الأمالي للشجرية، ج ١، ص ٣٢٣.

(٩) للمفصل، ص ١٠٣.

الحذف للضرورة الشعرية

إن كثيرا من أحكام النحاة وقواعدهم، بنيت على شواهد شعرية، فقد كانوا يحتفون بالشعر، ويحتشون له ويحتفلون، وكان بيت الشعر ضالة عزيزة يطيلون البحث عنها، حتى إذا ظفروا بها كانت عماد حجتهم، بها يقهرون الخصم، وبقولون المحاجج فيستخذي ويستكين.

وطبيعة الشعر بما تستدعيه من قيود أوزان وقواف تنقل على الشعراء الذين يلجأون كثيرا إلى الإيماء، فيضطرون إلى النفاذ من صرامة القواعد النحوية فيركبون الضرورة، ويكسرون المتعارف عليه من الأصول المطردة، والضوابط المرضية.

وقد تعامل النحاة مع ضرورات الشعر، وعدوها أمرا واقعا لامحالة، وما جعلوا للشعر قواعد نحوية تختلف عن النثر. وسار جمهور النحاة على تقبل الضرورة الشعرية، لكن بعضهم تقبلها سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لا^(١)، بينما أجاز بعضهم الضرورة للشاعر فيما ليس عنه مندوحة، ولعل هذا هو موقف سيبويه على الرغم من أنه لم يفصح عنه صراحة إذ قال تحت باب عنوانه هذا باب ما يحتمل الشعر:

"اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"^(٢).

ثم عدد بعض الضرورات، ومثل لها، وختم الباب بقوله:

"وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(٣). غير أن سيبويه لم يكن يقر كل الضرورات، بل كان يبادر إلى نقض بعضها إن وجد إلى ذلك سبيلا. وإن وجد وجهاً لكلمة يسعف في تجنب تقدير الحذف، كان إلى ذلك أميل^(٤).

وقد تشدد ابن مالك فرأى "أن الضرورة هي مالم ييسر للشاعر عنه مندوحة"^(٥) لكن ابن عصفور رد عليه قائلا: "الشعر نفسه ضرورة"^(٦).

وكان ابن فارس قد انحاز إلى سلامة القواعد النحوية أمام ضرورات الشعر، إذ امتدح الشعراء طالما التزموا بسلامة اللغة. أما لحن في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس

(١) الألويسي: محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر، مكتبة دار البيان، بغداد، دار صعب، بيروت، ص ٦.

(٢) الكتاب، ج ١، ص ٢٦.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٣٢.

(٤) ينظر، مثلا، للكتاب، ج ١، ص ٨٢، وما بعدها.

(٥) الألويسي: الضرائر، ص ٨.

(٦) المكان نفسه.

لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز^(١). ثم ذكر بعضاً من تجاوزات الشعراء لأحكام اللغة وقواعدها، وفصل الأمر قائلاً: "فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين... فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصلها فمردود"^(٢).

وممن تناول الضرورة الشعرية، ورسم لها حدوداً، وقيدها بأنظمة، الأعلام الشنتمري، فقد مر سريعاً على ذكر ما أورده سيبويه في هذا الباب في كتابه، ثم بسط الحديث مبيناً أن ضرورة الشعر تسعة أوجه^(٣)، وقد جعل الحذف أحدها، فقال: "اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر"^(٤). ومن الحذف للضرورة الذي نكره ومثل له حذف الفاء في جواب الشرط، وشاهده قول الشاعر^(٥):

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيئان

ومنه كذلك، حذف الحركة، وشاهده قول امرئ القيس^(٦):

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واخل

وقد مثل أيضاً للحذف للترخيم^(٧)، وقصر الممدود^(٨)، وحذف النون الساكنة في آخر بعض الحروف والأدوات، وحذف الياء من الاسم الممثل...^(٩).

ويلاحظ أن الحذف لضرورة الشعر يكاد يكون محصوراً في أجزاء الكلمة، وقلما يتجاوز ذلك إلى حذف كلمات تامات أو جمل، فمثل هذا نادر الوقوع، وإن وقع، فهو يكاد يقتصر

(١) للصاحبي، ص ٢٧٥.

(٢) المكان نفسه.

(٣) الأعلام الشنتمري، النكت، ج ١، ص ١٣٥، ويشار هنا إلى أن عند أوجه الضرورة موضع خلاف، فالزجاجي مثلاً يراها عشرين وجهاً وأكثر، (ينظر: الجمل ص ٣٩٣). وذكر الألويسي أن الزمخشري جعلها عشرة، وغيره جعلها مائة، وبعضهم قال: لا يمكن حصرها، (ينظر: الألويسي، الضرائر، ص ٢٥، ٢٤).

(٤) النكت، ج ١، ص ١٤٠.

(٥) نفسه، ج ١، ص ١٤٥. والبيت ينسب إلى كعب بن مالك وغيره، وهناك خلاف حول روايته أيضاً. ينظر هذا للبحث ص ٢٠٧.

(٦) للنكت، ج ١، ص ١٤٥، وينظر هذا البحث، ص ٢١٤، ويدرك البحث ضعف الاعتماد على شاهد مشكوك فيه لكنه يورد هذين البيتين لكثرة دورتهما.

(٧) نفسه، ج ١، ص ١٤٠.

(٨) نفسه، ج ١، ص ١٤٣.

(٩) نفسه، ج ١، ص ١٤٤.

على حروف المعاني، وجملة الشرط^(١). وبخلاف ذلك جاءت الضرورات في الأبيات التي استشهد بها النحاة ضمن الأطر التي سمحوا بها، ولم تستقو لتطيح بقاعدة نحوية من الأساس. ومع ذلك فإن إيراد مثل هذه الضرورات، وإثباتها في هذا المقام تدل على أن الشعر كان سببا رديفا في أن يطفو الحذف مشكلا ظاهرة لابد من مواجهتها ومناقشتها.

رواية الشعر

بقي معظم الشعر يروى، ويتناقله الناس شفاهاً قروناً من الزمان قبل أن تشيع الكتابة، وتعجم الحروف، وترسم الحركات. وبدهي أن الشاعر عندما يطلق قصيدته لا يلجأ إلى تنويع حركة إحدى كلماتها، فالأصل أن ترد جمل القصائد، ولكل كلمة فيها حركتها التي قصدها الشاعر. لكنه بدهي أيضاً أن القصائد التي يتلقاها آلاف الناس، والرواة، وتعيش معهم مئات السنين يتوارثونها جيلاً إثر جيل، قد تنتوع حركة بعض كلماتها بأثر تنوع الرواية جهلاً أو قصداً، فيتلقى النحاة هذه القصائد، وعليها اعتمادهم الأكبر في التقعيد، ومنها معظم الشواهد، فيجدون حركة إحدى الكلمات كما رويت لهم لا تتفق وقواعدهم فيجئون في التأويل ويقدرّون محذوفات سدا للثغر، وجبرا للكسر. وستكون لهذه المسألة وقفة لاحقة عند تقييم جهد النحاة، توضح، ويمثل لها^(٢).

القراءات القرآنية

ليس القصد هنا عرض هذا الموضوع بكل تفصيلاته، فهو خارج حدود البحث، لكن لا بد من الإشارة إلى أن القرآن الكريم نزل بلسان العرب، وعلى سننهم، وقد أجاز رسولنا العظيم، صلى الله عليه وسلم، للناس بعض مرونة في قراءته بما يتفق ولهجاتهم، كي لا يعتنهم بلي أسنتهم لتتفق مع ما لم يعتادوا ويألفوا.

وكان الحديث النبوي الشريف: "نزل القرآن على سبع لغات كلها شاف كاف"^(٣) مصدرا خصبا لتغاير الفهم والاختلاف.

(١) ينظر أمثلة للحذف تشمل الحركة والحرف والكلمة والجملة في: ابن عصفور الإشبيلي، علي بن المؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط٢، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨٢، ص ٨٤-١٨٦.

(٢) ينظر هذا البحث، ص: ٢١٢.

(٣) ينظر ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ص ٢٦، ٢٧. وينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ج ١، ص ١٠.

مايهم البحث هنا، هو أن بعض هذه القراءات كان يصطدم بالقواعد النحوية، فإلجأ النحاة إلى تقدير المحذوفات إقراراً للقراءة وحفاظاً على القواعد^(١). ولهذا كان للقراءات دور في التأويل بالحذف، بل هي "من أكبر العوامل التي ساهمت في ذلك لاسيما عند متأخري النحاة"^(٢).

وقد التفت النحاة إلى هذا الأمر منذ عهد سيبويه: يقول تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة...﴾^(٣). ويقول تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما...﴾^(٤). قرأ الجمهور الآيتين بالرفع، أي: رفع "الزانية" في الأولى، والسارق في الثانية^(٥). وقرأها بعضهم بالنصب، أي: نصب الكلمتين المذكورتين. وهذا الاختلاف في القراءتين أوجب تفسيرين نحويين مختلفين:

ففي رواية الرفع، أضمر الخبر أو المبتدأ. وأصل الكلام: -في الفرائض: الزانية والزاني...

- أو الزانية والزاني في الفرائض^(٦).

وأما رواية النصب، فالمضمر فيها فعل فسرّه الفعل المظهر^(٧).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وامراته حمالة الحطب﴾^(٨) قال فيها سيبويه^(٩): "بلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: وامراته حمالة الحطب (يقصد حمالة)، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: انكر حمالة الحطب شتماً لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره". ومن طريف ما يذكر هنا، أن بعض الأمراء كان يلحن في قراءة القرآن الكريم وهو يؤم المصلين أو يخطب بهم، فيصر على الخطأ خجلاً أو كبراً، ويستتصر بالنحاة لتخريج خطئه،

(١) في هذا البحث حديث عن موقف بعض النحاة من القراءات، ينظر، ص ٢٤٤.

(٢) عبد الكريم بكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٠، ص ١٠٤.

(٣) للنور، ٢.

(٤) للمائدة، ٣٨.

(٥) سيبويه، للكتاب، ج ١، ص ١٤٢، ١٤٣.

(٦) نفسه، ج ١، ص ١٤٣.

(٧) نفسه، ج ١، ص ١٤٤.

(٨) الممدد، ٤.

(٩) للكتاب، ج ٢، ص ٧. ينظر مشابه في ابن هشام، شرح للشذور، ص ٤٣٤. وينظر أيضاً: الأخفش، أبو الحسن

سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط ٢، ١٩٨١، ج ٢، ص ٥٤٨.

فيهون لنجنته؛ روى المازني^(١):

"غلط محمد بن سليمان يوما، فقرأ على المنبر: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٢) ثم استحيا أن يرجع، ثم أرسل إلى النحويين فقال: احتالوا لي. فقالوا: عطفنا وملائكته على موضع الله، وموضعه رفع، فأجازهم. ولم تزل قراءته حتى مات، وكره أن يرجع عنها فيقال: إن الأمير لحن".

الفرق الإسلامية

على الرغم من أن القرآن الكريم نزل بلسان العرب وعلى أساليبهم، إلا أنه بهرهم بفصاحته، وشأهم بإعجازه، وأعيانهم بمطاولته، إذ اشتمل على ألفاظ وأساليب عز عليهم فهمها، فلم تكن معانيه كلها قريبة مكشوفة، وتفاضل الناس في تفهمه وتبين أسرارها، وكانوا يلجؤون إلى النبي عليه الصلاة والسلام لشرح المشكل، ويستعينون بنوابغهم كعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما... ومع ذلك كان القرآن أعظم من أن يحاط به فهما. واستعصى كثير من الآيات، حمالة الأوجه، على النفاذ إلى فهم يقيني، فكثر حولها اللجج والخلاف، وجاء تنوع القراءات ليوسع دائرة الخلاف، وينكي نيران الجدل، وزاد الأمر حدة ماورد في القرآن الكريم من آيات التشبيه والتجسيم والتجبر والاختيار... التي يناقض في الظاهر - بعضها بعضا: يقول تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾^(٣).

ويقول سبحانه: ﴿ثم استوى على العرش﴾^(٤)، ﴿وجاء ربك﴾^(٥)، ﴿يذ الله مغلوله﴾^(٦)، ﴿واصنع الفلك بأعيننا﴾^(٧)، ويقول تعالى: ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾^(٨). ويقول سبحانه: ﴿من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له﴾^(٩).

(١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن إسحق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣، ص ٤٤. وفي المكان نفسه تفصيلات أخرى يحسن الرجوع إليها. وينظر للزجاجي كذلك: أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٢هـ. ص ٢٢٦، ٢٢٧. ومحمد بن سليمان هو أحد أمراء البصرة.

(٢) الأحزاب، ٥٦.

(٣) الشورى، ١١.

(٤) الأعراف، ٥٤، ويونس آية ٣.

(٥) الفجر، ٢٢.

(٦) المائدة، ٦٤.

(٧) هود، ٣٧.

(٨) الكهف، ٢٩.

(٩) الأعراف، ١٧٨.

مثل هذه الآيات، وغيرها كثير، فرض على المسلمين إتمام النظر، وتقليب الفكر لمحاولة فهمها، وإزالة الظاهر من تضاربها بعد أن لقي في مثل هذه الآيات الطاعنون صيدا ثميناً للطعن والتشكيك، فظهرت الفرق الإسلامية للدفاع عن الدين في وجه الطاعنين، ثم اشتبكت فيما بينها شجاراً ومقاولات، وغذت ذلك كله شؤون السياسة، وصراعات الحكم، فتكوّن من كل ذلك مناخ عظيم، إذ عكفت كل فرقة على القرآن الكريم، ووجد الجميع فيه موئلاً، ونبعا ثرا يستمدون منه شرعيتهم، ويدعمون به حججهم، وكانت ظاهرة الحذف مصدر عون لهم، يلجأون إليها لتقدير ما يدعم رأيهم، أو ينقض رأي خصومهم. وسوف يكون للبحث وقفة مع فرقة المعتزلة^(١)، يوضح فيها كيف اعتمدت على الحذف للدفاع عن آرائها، ودفع آراء خصومها، وهي بذلك ممثلة صادق يوضح أثر الفرق الإسلامية في إثراء الحذف.

البيئة الزمانية والمكانية للاحتجاج اللغوي

معروف أن علماء اللغة العربية بعامّة، والنحاة بخاصة، أقاموا بناء قواعد اللغة الفصيحة على أساس اتسع مكاناً ليشمل أنحاء شتى من أواسط الجزيرة العربية، وما يسكنها من قبائل. واتسع زماناً ليستوعب موروثة تضرب جنوره عميقاً في العصر الجاهلي، ويمتد إلى أواخر القرن الرابع الهجري.

فعلوا ذلك بحثاً عن اللغة المثالية التي لم يخالطها الفساد، ولم يفس فيها اللحن، لتسعفهم في فهم لغة القرآن.

أما اختيار قبائل وسط الجزيرة العربية؛ فلأنها لم تختلط بغير العرب، فبقيت لغتها على نقائها. وأما تحديد آخر عصر الاحتجاج بالنصف الثاني من القرن الهجري الثاني في الحضر، وبآخر القرن الرابع في البوادي؛ فذلك حرصاً منهم على النقاط اللغة السليمة من فصاحتها الموثوق بعربيتهم التي لم يفسدها الاختلاط بالموالي وطغيان التحضر^(٢).

ولعل أول من تنبه إلى تحديد بيئة الاحتجاج النكائية هو أبو نصر الفارابي، إذ ينقل عنه السيوطي قوله:

(١) ينظر هذا البحث، ص ١٩٢.

(٢) يحسن الرجوع إلى : نهاد الموسى، للخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، للجامعة الأمريكية، بيروت، السنة ٣١، ١٩٨٣، ص ٥٥- ، وإلى المؤلف نفسه أيضاً في بحث آخر هو: فيها قولان، أو أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية، مجلة أفكار، عمان عدد ٢٨ تموز، ١٩٧٥، ص ٣٨ وما بعدها.

وفي كلا البحثين توضيح كاف للبناء الاتلافي الذي قامت عليه قواعد العربية زماناً ومكاناً.

"والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين" (١).

ثم عدد كثيرا من القبائل العربية التي سكنت أطراف الجزيرة، وخالطت الأجانب، فظن بها فساد لغتها، وامتنع عن الاحتجاج بها (٢).

المفيد هنا، ليس مناقشة مدى صحة مافعله النحاة، ومدى سلامة هذا النهج وهذا المنهج، فذلك له موضع آخر في هذا البحث (٣)، لكن الاهتمام هنا موجه إلى أن سعة رقعة الاحتجاج زمانا ومكانا أدت إلى فيضان لغوي، تلقاه النحاة بصبر وتصبر، واستقروه، واستخلصوا مافيه من قواعد، وأحكام، فتحصل بين أيديهم أشئآت مجتمعات أحيانا، وغير مجتمعات أحيانا أخرى، فحاروا في أمرهم:

هل يلقون الشاذ ويطرحونه لتستوي قواعدهم دون تنوءات؟ قد يبدو هذا سائغا، لكنهم تخرجوا؛ فالمجموع صحت عليه قواعد الاحتجاج زمانا ومكانا، ولا سبيل إلى إلقائه، فالثغات كلها حجة (٤). فلم يملكو أن يردوها، ولم يجدوا بدا من استقطابها، وكل ما استطاعوه هو ترتيبها حسب درجات الفصاحة، فهذا وجه فصيح، وذلك وجه أفصح، وكلاهما معتمد لا يرد (٥). فإن وافق ظاهر الكلام القاعدة المرسومة فيها ونعمت، وإن كان غير ذلك استجدوا بتقدير المحذوفات ليستقيم الكلام ويستوي مع القاعدة. وقد يستدعي اختلاف اللهجات اختلافا مماثلا في تقدير المحذوفات: فأصحاب اللهجة ينطقون على طبائعهم، والنحاة يدورون في فلك قواعدهم يدافعون عنها تأويلا وتقديرا.

ومن أمثلة ذلك:

تتسم لهجة طيئ وأزد شنوءة بجمع الفعل مع الفاعل، والمثال الفاقع على ذلك: أكلوني البراغيث (٦)، وقد جاء في القرآن الكريم ما وافق ظاهره هذه الليجة كقوله تعالى:

(١) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ١٩٨٨، ص ٤٤.

(٢) نفسه، ص ٤٤، ٤٥.

(٣) ينظر هذا البحث، ص ٢٠٥.

(٤) ينظر السيوطي الاقتراح، ص ٥٢، وينظر المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، البابي الحلبي بمصر، ج ١، ص ٢٥٧.

(٥) السيوطي، الاقتراح، ص ١٢١.

(٦) تعرض لها سيبويه منذ بدايات الكتاب، ينظر الكتاب، ج ١، ص ١٩، ٢٠.

«وأسروا النجوى الذين ظلموا»^(١) وقوله تعالى: «ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم»^(٢).

هذا لا يستوي وقواعد النحو التي تنص على التزام أفراد الفعل إن سبق الفاعل، ولا يختلف الفعل باختلاف حالة الفاعل أفراداً وتنشئةً وجمعاً. فكان هنا الفرار إلى تقدير محذوفات تقعد الكلام ليوافق القاعدة. يقول سيبويه: "وأما قوله جل ثناؤه: وأسروا النجوى الذين ظلموا"، فإنما يجيء على البذل، وكأنه قال: انطلقوا. فقل: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلّ وعز على هذا فيما زعم يونس^(٣).

ومن ذلك ما قاله ثعلب في مجالسه^(٤): «أهل الحجاز يقولون: مبرورا مأجورا. وتميم: مبرور مأجور». واضح أن كل لهجة قامت على إضمار شيء مغاير لما أضمرته أختها: فلهجة الحجاز أضمرت فعلا، والتقدير: اذهب مبرورا مأجورا. وتميم أضمرت مبتدأ، أي: أنت مبرور مأجور.

وشبيه بهذا ماورد في الكتاب أن العرب تقول: "حمدا وشكرا لا كفرا. وعجبا.... فإنما ينتصب على إضمار الفعل كأنك قلت: أحمد الله حمدا، وأشكر الله شكرا... وأعجب عجبا"^(٥). ولكن بعض مذحج، كما قال، قد يرفع ذلك ابتداءً وبينى عليه، ويروي عن يونس شعرا لهني بن أحمر الكناني يقول فيه^(٦):

عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ.

ويرى أن مثل هذا يقع في النثر أيضا فيقول: «وسمنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه»^(٧).

(١) الأنبياء، ٣.

(٢) المائدة، ٧١.

(٣) الكتاب، ج ٢، ص ٤١، وللتوضيح ينظر "أبو عبيدة"، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر، ج ٢، ص ٣٤، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦، ج ١، ص ٣٤٥.

(٤) ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، ص ٧٣.

(٥) للكتاب، ج ١، ص ٣١٨، ٣١٩.

(٦) نفسه، ج ١، ص ٣١٩، وينظر عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٧٢، ص ٢٣٩.

(٧) للكتاب، ج ١، ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠.

فها هي اللهجات التي لم يملك النحاة ردها، تشكل عاملا هاما يستدعي الحذف، وينوع المحذوفات، وتترسخ هذه الظاهرة مع توالي العهود، وتكرار النظر.

الإعراب والصنعة النحوية

يعد كل منهما سببا صناعيا ينجم عنه حذف في الصيغة أو في التركيب: أما الإعراب فيقصد به أثر العوامل على المعمولات، فقد "جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"^(١). والأثر بالحذف هو موضع الشاهد هنا، ذلك أن الإعراب أحيانا يتمثل في حذف حركات، أو تقصير صوائت طويلة، فالمضارع المرفوع تسلب حركة آخره عند الجزم ويسكن، والمعتل منه يحذف حرف العلة من آخره، ومن وسطه إن كان أجوف. وقد يحذف حرف غير حروف العلة كحذف نون الأفعال الخمسة عند تعرضها لعامل نصب أو جزم، ومن أمثلته قوله تعالى: «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا...»^(٢). إذ جردها كل من الجازم والناصب من نون الرفع.

وأما الصنعة النحوية، فسوف يكون لها حديث في أدلة الحذف، وحديث آخر عند تقييم جهد النحاة، ولا مناص من الإشارة إليها هنا أيضا لأنها سبب من أسباب تقدير المحذوفات: استدعت صناعة النحو جمع اللغة أولا، ثم شرع النحاة في استنتاج الأحكام، فحددوا العوامل، وقاسوا، وعللوا، وكان واضحا منذ البداية أن القواعد المستخلصة لم تكن متطابقة مع كل المسموع المجموع، فندت أمثلة عن القواعد الضابطة، وهنا، انبرى النحاة للدفاع عن قواعدهم، فاقْتادوا النواد، وردوا الشوارد، وسلكوها -غصبا- في جمهرة القواعد.

يقول سيبويه: "إن من الحروف حروفا لا ينكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا"^(٣). فهو يتحوط لسلامة قاعدته النحوية إذ يقول: مظهرا أو مضمرا، ففي هذا مخرج أمين عندما تصطدم القاعدة بما يخالفها، وهاهو يستعرض أمثلة لم يتفق ظاهرها والقاعدة التي نص عليها، فاستعان بالإضمار لضمان سلامة التعميم في القاعدة، يقول: "أعبد الله ضربته، وأزيدا مررت به، وأعمرا قتلت أخاه، وأعمرا اشتريت له ثوبا، ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره"^(٤). يقصد أن الفعل الظاهر في كل جملة مما ذكر، يفسر الفعل

(١) ينظر ابن مالك: تسهيل القوائد، ص ٧.

ينظر أمثلة للحذف الإعرابي في الجمل للزجاجي، ص ٥، وفي الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٨٠، ٨١.

(٢) البقرة، ٢٤.

(٣) للكتاب: ج ١، ص ٩٨.

(٤) نفسه ج ١، ص ١٠١، وينظر الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٣، ٣٣٠.

المضمر بعد همزة الاستفهام لأنها كما قال: لا يذكر بعدها إلا الفعل. وتظهر آثار الصنعة النحوية أحيانا على مسميات عناوين الكتاب، كقوله:

"هذا باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف (١)" ويمثل له بقولهم: إن خيرا فخير، ويؤكد بجلاء "أنه لا ينتصب شيء بعد (إن) ولا يرتفع إلا بفعل" (٢).

وفي إضمار (أن) ينص صراحة على اختصاص الحروف: ففي قولهم جئتكم لتفعل ذلك لابد من إضمار أن، "ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران وليس من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت (أن) حسن الكلام لأن (أن) (تفعل) بمنزلة اسم واحد (٣).

اختلاف النحاة (٤)

لهذا الأمر علاقة كبيرة بما سبقه؛ فالصنعة النحوية فتحت باب الاجتهاد، فاختلف النحاة، وكان هذا عاملاً رئيساً في نقشي ظاهرة الحذف، واعتمادها متكاملاً لتمرير اجتهادات النحاة التي تغذيها اختلافاتهم سواء أكانت اختلافات منهجية مسوغة، أم مباحكات شخصية مفتعلة، ولعل من المجزئ هنا الإيجاز بعرض بعض أمثلة للمنهجين الرئيسيين اللذين يمثلان صورة الخلاف النحوي وهما مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة (٥).

لقد اتسع منهج مدرسة الكوفة في قبول المسموع من العرب، واتسم بالمرونة في توسعة قواعده بما يوافق هذا المسموع. أما منهج مدرسة البصرة، فكان أكثر احترازاً، وأقوى انحيازاً إلى القاعدة، فتعامل مع المسموع بقدر أكبر من الصرامة، إذ أسقط ما يمكن إسقاطه مما ند عن التيار العام، وأجهد علماء أنفسهم في التأويل لما يمكن تأويله كي يتسق مع الغالب الأعم (٦). ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يلي:

(١) للكتاب، ج ١، ص ٢٥٨.

(٢) نفسه، ج ١، ص ٢٦٣.

(٣) نفسه، ج ٣، ص ٦، ينظر في اختصاص الحروف: الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٣٩.

(٤) من المفيد النظر في: نهاد موسى، فيها قولان، ص ٤٧ - + الخطأ في العربية ص ٥٨ - .

(٥) تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الباحثين يبدي تحفظه على مصطلح (مدرسة)، ينظر في ذلك: نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج للنظر اللغوي الحديث، ط ٢، دار البشير ومكتبة وسام، الأردن، ١٩٨٧، ص ٣٣، وإبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧، وعلي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ص ٢٤٤ - .

(٦) هذه مسألة شائعة، وقد حوت معظم مسائل الإنصاف للأبباري إشارات إلى اختلاف المنهجين، وينظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٢٨، ١٢٩، وينظر من المحنثين مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط ٢، البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٨، ص ٣٥٠ - .

وجد النحاة أن (ليس) تدخل في الغالب الأعم على جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿ليس الذكر كالأنثى﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾^(٢). وقول العرب: ليس الخبر كالعيان. وقول شاعرهم: فليس سواء عالم وجهول^(٣). فأقروا أن (ليس) تدخل على الجملة الاسمية لترفع المبتدأ فيها، وتتصب الخبر، نافية إسناده إلى المبتدأ. لكن سرعان ما فجأتهم جمل أخرى دخلت فيها (ليس) على جملة فعلية مثل:

ليس خلق الله أشعر منه، أو ليس خلق الله مثله. فظهر هنا اختلاف المنهجية: أما الكوفيون فقد اختصروا الطريق، متمسكين بظاهر الكلام، ومحتكمين إلى المعنى، إذ قالوا: إن ليس هنا أداة نفي، تماما مثل ما، ولا عمل إعرابيا لها^(٤). وأما البصريون فقد قدروا لها اسما محذوفا.

وشبيه بهذا مادار من خلاف حول (حتى)، فقد وجد النحاة أنها غالبا ماتدخل على الأسماء فجعلوها مختصة بذلك، ثم استوقفتهم أمثلة دخلت فيها (حتى) على الأفعال، كقوله تعالى: ﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾^(٦). وقول العرب: انكر الله حتى تطلع الشمس.

هنا أيضا، وقف الكوفيون عند ظاهر النص، ولم يتجاوزوه، فقالوا: عامل النصب في "تطلع" هو حتى.

لكن البصريين تبصروا، وأصروا على أن حتى لاتدخل إلا على الأسماء، وهذه الأمثلة أيضا لاتخرج عن هذا النظام، فإن بدا فيها ظاهرا أن حتى دخلت على فعل، فإنها في الحقيقة لم تغاير طبيعتها إذ قنروا حرفا ناصبا محذوفا هو "أن" لتصبح الجملة: انكر الله حتى أن تطلع

(١) آل عمران، ٣٦.

(٢) التين، ٧.

(٣) صدره: "سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم" وهو للسموأل بن عاديا الغساني اليهودي، ينظر الأشموني

لأولحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، شركة عيسى البابي الحلبي، ج ١، ص ١٨٤.

(٤) ينظر، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد، ط ١٥، دار الفكر، ١٩٧٢، ج ١، ص ٢٦٢، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب،

ص ٣٨٩. وكان سيبيويه قد أشار إلى هذا الأمر حين قال: "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما وذلك قليل

لايكاد يعرف" (لكتاب ج ١، ص ١٤٧)، وينظر توضيح في: (الأعلم الشنتمري، النكت، ج ١، ص ٢٧٠.

(٥) طه، ٩١.

(٦) البقرة، ٢١٤.

أدلة الحذف

لشد ما انتبه النحاة إلى هذا الأمر، وتواصلوا به، ففي كثير من المواطن التي ذكروا فيها حذفاً، أشاروا إلى وجوب وجود دليل عليه، يبينه، ويهدي إليه، لتتحقق الخفة والوجازة من ناحية، ويصل المراد إلى المتلقي من ناحية أخرى.

وابن جني مثل موقف النحاة بوضوح واختصار إذ يقول:

"قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"^(١).

وقد جعل الدليل محط العناية، ومناطق الاهتمام عند ترخيص الحذف؛ فيقبل وقوع الحذف منشراح الصنر عند توافر الدليل، حتى إذ عز الدليل كان الحذف ممتنعاً.

ويبسط حديثاً فائق الإمتاع والإقناع يدلل به على أن للدليل الكلمة الفصل في جواز الحذف من عدمه، فبعد أن يستعرض أمثلة حذفت فيها الصفة لقوة الدليل يعقب قائلاً: "فأما إن عربت من الدلالة عليها (يقصد النصفة) من اللفظ، أو من الحال، فإن حذفها لا يجوز؛ ألا تراك لو قلت وردنا بالبصرة فاجترنا بالأبلة على رجل، أو رأينا بستاناً وسكت لم تعد بذلك شيئاً؛ لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت، أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم مالم تدل عليه، وهذا لغو من الحديث، وجور في انتكليف"^(٢).

✓ واضح أن كلمات ابن جني تقطر فهما لوظيفة اللغة، فهي للإبلاغ والتواصل، والأصل فيها الوضوح والإبانة، فإن جنح إلى الحذف فلا بد من إقامة دليل على المحذوف يسعف في رده إلى أرومته ليلتحم مع أقرانه، وينهض بأداء وظيفته، وإلا فقد كلف المستمع فوق طاقته، وسمح لخياله بالشروء كيفما اتفق، وأصبح التفاهم عسيراً، وفهم المطلوب عزيزاً.

✓ وعلى ذلك مضى النحاة، يجيزون الحذف بوجود الدليل، ويعدون ما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة في حكم الثابت. ويمنعونه بعدم وجود الدليل ولا يجيزونه^(٣).

هذا وقد عاين النحاة، الأدلة المجوزة للحذف، فوجدوها فرعين رئيسيين:

(١) الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٢) نفسه، ج ٢، ص ٣٧١.

(٣) ينظر أمثلة في الزجاجي، للجمال، ص ٢٧٤، وابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، وفي ابن عيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٤، ٦٨، و ج ٣، ص ٢٣، ٥٩، ٦٣، و ج ٧، ص ١٣٥، وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٣٥، وشرح للشذور ص ٢١٤، ٣١٧ - ، وتنتظر له وقفة مطولة في المغني، ص ٧٨٦ - .

الأول منهما: لفظي، والثاني حالي. ويهديننا واقع الاستعمال، وتعليقات النحاة إلى افتراع فروع أخرى من هذين الفرعين الرئيسيين المذكورين، وفي ما يلي توضيح ذلك:

الدليل اللفظي*

(أ) الدليل الصوتي:

معلوم أن اللغة جانبين : أحدهما مكتوب، يتم التواصل فيه بقراءة المكتوب، والجانب الثاني منطوق، يتم التواصل فيه بسماع المنطوق.

ويبدو أن هذا الجانب الأخير يشكل مجالاً أرحب للحذف من سابقه لأنه معضود بظروف مصاحبة تسعف في الإبلاغ بأخصر كلام استناداً إلى قرائنها الدالة .

ويجدر البدء بالدليل الصوتي لأنه يشكل أولى اللبانات في النظام اللغوي، وبه يمكن التحكم بشكل كبير في مضمون ما يراد إيلاجه، ذلك أن اللفظ قد ينقل مضموناً ما، فتسهم طريقة النطق في قلب المضمون، وتوحي بما يغيّره على الرغم من أن اللفظ واحد ما تغيّر.

ونصاب بالدهشة عندما نقف على ملاحظة النحاة العرب هذا الأمر، ومعالجته بشكل يسامت أحدث النظريات اللغوية، وأرفعها .

وقد أتى ابن جني بالعجاب عندما التقط إشارة الكتاب "سير عليه ليل" (١) فقال :
"وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسن في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتخميم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل، أو نحو ذلك" (٢).

ويستحضر ما تيسر من وسائل صوتية رقيقة، تسارع إلى اجتذاب ما يقصد المتكلم حذفه، فترده إلى أصله لفهم مراده، فيقول :

"وأنت تحسن هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ "الله"، هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها أي: رجلاً، أو شجاعاً، أو كريماً، أو نحو ذلك" (٣).

إن ما سبق ينم عن فهم عميق لظاهرة الحذف، فالإيجاز والتخفيف مطلبان ضروريان ومفضلان إذا توافرت الوسائل التي تسند الكلام الذي أسقط بعضه، فتشي به، وتومض إلى المستمع بمعرفته، وتدلّه عليه.

(١) ينظر سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ص ٢٢٠ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٣) نفسه ، ص ٣٧١ .

وقد سبق ابن جني عصره كثيراً بالتنبه إلى مسألتَي النبر والتغيم المصاحبتين للكلام، واللّتين يلقي على عاتقهما كثيرٌ من عناصر الإقحام، فـ " التغيم عامل مهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية، واستفهامية، وتعجبية، ونداء.... حيث يكون لكل منها لون موسيقي معيّن، ومن ثمّ فإنه يمكن ورود الحذف فيها بدرجة أكبر اعتماداً على هذه القرينة، كما أن الفواصل الصوتية أو ما يعرف بالوقفات والسكنات ذات اعتبار هام في التوجيه الإعرابي، وفي تحديد عناصره المحذوفة"(١).

وكم وُفق ابن جني عندما استفزع باللغة، فجادت عليه بألفاظ ناطقة مثل : التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم، والتمكين، ليرسم صورة حيّة لإنسان ناطق أماناً بعد ألف عام يُكتفى بطريقة نطقه للدلالة على كثيرٍ مما ألقى.

٢. (ب) الدليل القولِي:

يفرض التواصل اللغوي التخلي عن كثير من أجزاء الكلام التي سبق ذكرها، أو سيلحق، وغدت معلومة لدى المستمع، وتصبح إعادتها نَفلاً لا نفع فيه، ويناقض طبيعة أهل اللغة، الذين يميلون إلى الاقتصاد، وسرعة التواصل، وسهولته، وتلك ميزة تتوق إليها النفس الإنسانية السوية لما تودّ ادخاره من جهد، ووقت، وكثيراً ما يظهر هذا في مواقف السؤال، فلو سأل أحدهم:

من الذي زار الجامعة أمس، والتقى الرئيس، ثم دخل المكتبة، وأهداها مجموعة من مؤلفاته .. ؟ وأجيب على سؤاله : وزير الإعلام، لوفّي ذلك المراد، على الرغم من تساقط جميع عناصر الجمل التي وردت في السؤال؛ وذلك لسابق ذكرها؛ ولأنها أصبحت معلومة لدى السائل والمجيب، ولا داعي لإعادتها(٢).

وقد تفهم النحاة هذا الأمر، فأشاروا إليه، ودلّوا عليه، ومثّلوا له، ومن أمثلتهم المبنية على سؤال، قوله تعالى(٣):

(١) طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٢٦٥، ٢٦٦، وينظر كلام مشابه في : تمام حستان : اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٤٧.

(٢) من المفيد النظر في كتاب الجمل للزجاجي، باب المخاطبة، ص ٢٦٦ .

(٣) تنظر هذه الأمثلة أو بعضها أو مثلاً في: مجالس ثعلب، ج٢، ص ٥٩٢، وابن هشام، المغني، ص ٧٨٧، وشرح الشنور، ص ٢١٤.

- ✓ «ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله» (١).
 ✓ «وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطيرُ الأولين» (٢).
 ✓ «وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً» (٣).
 «وما أدراك ما هي نارٌ حامية» (٤).

في كل آية كريمة مما سبق، حذف عنصر في الجواب لأنه ذكر سابقاً في السؤال.

وقد يقع مثل هذا في غير مواقف السؤال، ومن ذلك قوله تعالى:

«والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات» (٥).

فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره من قبل (٦).

ومنه قوله تعالى: «إن الله بريء من المشركين ورسوله» (٧).

فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني لعلم المخاطب أن الثاني دخل في ذلك (٨).

ومما يصح الاستشهاد به في هذا المقام، ما أسماه النحاة "الإضمار على شريطة

التفسير" (٩) ويتجلى ذلك في حذف مفعول المشيئة كما في قوله تعالى: «فلو شاء لهداكم» (١٠).

ومن أكثر ما يمثل جواز حذف عنصر من الكلام استغناء بذكره سابقاً أو لاحقاً باب

التنازع. ومع اختلاف البصريين والكوفيين في أي العاملين أولى بالعمل، إلا أن هذا لا يغير من

موطن الشاهد في الأمر، وهو أن ثمة عاملين يتنازعان معمولاً واحداً قد حذف قبيله بدلالته (١١).

وقد حشدوا لهذا الأمر كثيراً من الأمثلة منها قول امرئ القيس (١٢):

فلو أن ما أسعى لأننى معيشة كفتاني ولم أطلب قليل من المال

(١) للعنكبوت، ٦١، وفي الزمر، ٣٨، ولقمان، ٢٥ (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله)

(٢) النحل، ٢٤.

(٣) النحل، ٣٠.

(٤) القارعة، ١٠، ١١.

(٥) الأحزاب، ٣٥.

(٦) ينظر الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٢٣، وابن الأثير، الإتصاف ج ١، ص ٩٣.

(٧) التوبة، ٣.

(٨) ينظر الزجاجي، الجمل، ص ٥٥. وينظر ابن الأثير، الإتصاف، ج ١، ص ٩٣، ٩٤.

(٩) ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ١٩٢.

(١٠) الأنعام، ١٤٩.

(١١) ينظر جمل للزجاجي، ص ١١١، ١١٦، وينظر المسألة ١٣ في الإتصاف لابن الأثير ج ١، ص ٨٣.

(١٢) ينظر الإتصاف، ج ١، ص ٨٤، وينظر معجم شواهد العربية، ص ٣١٠. والرأي بوجود تنازع هو رأي

الكوفيين، وقد تحفظ عليه المحقق وهو محق في ذلك.

وقول ضابئ البرجمي^(١):

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَاتِي وَقِيَارٌ بِهَا لَغْرِبِ

وقول درهم بن زيد الأنصاري^(٢):

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

والشاهد في كل ما تقدّم أن جزءاً من الكلام قد أسقط بدلالة جزء آخر عليه، قصداً إلى الاقتصاد، واطمئناناً إلى قوة الدلالة على ما حذف.

الدليل العقلي

ولعل من المفيد ذكره هنا، أن النحاة في بحثهم الدؤوب عن الدليل القولي كانوا يفرعون إلى الآيات أو الأقوال السابقة المشابهة، فيستطرقونها المحذوف فيما بين أيديهم.

ومن أمثلة ذلك أنهم رجحوا حذف الفعل: لا الخبر في قوله تعالى^(٣):

هولئن سألتهم مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ^(٤)، بدليل قوله تعالى في آية كريمة سابقة :

هولئن سألتهم مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ^(٥).

وأكثر من هذا أنهم كانوا عند نشدان الدليل يحشدون معتقداتهم، يسترشدون بها للوصول إلى مقرّ تهدأ له نفوسهم، ويستبينون به طريق رشد، ومن ذلك أن ابن جني كان لا يستحسن حذف الحال^(٦) فلما صادفته محذوفة احتشد لها فقال^(٧): " فأما ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٨) أي: فمن شاهده صحيحاً بالغاً، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة، وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه".

ومن ذلك يبدو حرص النحاة على استخلاص الدليل من العناصر اللغوية، فإن عزّ ذلك استفتوا العقل والشرع.

(١) ابن الأنباري، الإتصاف، ج ١، ص ٩٤، ٩٥، وينظر معجم شواهد العربية، ص ٣٩.

(٢) نفسه، ج ١، ص ٩٥، وينظر معجم شواهد العربية، ص ٢٣٩.

(٣) ينظر ابن هشام، تمغني، ٧٧٦.

(٤) اللزخرف، ٨٧.

(٥) اللزخرف، ٩.

(٦) للخصائص، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٧) الخصائص، ج ٢ ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٨) البقرة، ١٨٥.

وقد يهرعون إلى موروث اللغة وأحكامها^(١) يستجوبونها عند اشتباه الأمور، ففي قول ليلي الأخيلية:

أقسمت أبكي بعد توبة هالكاً وأحفل من دارت عليه الدوائر.
قال الزجاجي^(٢): قولها أقسمت أبكي بعد توبة هالكاً أي: لا أبكي بعد توبة هالكاً والعرب تضم (لا) في القسم مع المنفي لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون كقولك والله لأخرجنّ^(٣).

وبهذا الحكم اللغوي الموروث تؤكد لديه أن هناك حرف نفي محذوفاً.
وفي قول امرئ القيس:

فقلتُ يمينَ الله أبرحَ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
يرى ابن جني كذلك وجهة تقدير حرف النفي "لا" محذوفاً، وذلك لقوة المعرفة بالموضع؛ "لأنه لو أراد الواجب لما جاز؛ لأن أبرح هذه لا تستعمل في الواجب، فلا بد من أن يكون أراد: لا أبرح، ويكفي من هذا قولهم: رب إشارة أبلغ من عبارة"^(٣).

وتقودنا عبارة ابن جني الموجزة الزاخرة إلى الحديث عن الدليل الحالي، وقبل الخوض في ذلك، لعل من المفيد الاستنكار أن العربية لغة جموح إلى الإيجار، وأن أهلها ذوو فطنة، تكفيهم اللحة، فوسّعوا دائرة التواصل، وتجاوزوا العبارات، واكتفوا بالإشارات، ولطالما افتخروا بذلك، ورددوه شعراً ونثراً وكان النحاة أبناء بررة للغتهم، فهم روّادها، وقد استرضعوها كل لبانات فصاحتها، واستلهموها أمارات ميزاتها، واستفهموها، ومثّوا قواعدهم على بسطها الرحبة فشققوا عجباً.

هنا شاعر يسترفد اللغة من غير الألفاظ، ونحوي بارع يلاحظ ذلك ويرصده،

يقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أشارت بطرف العين خيفةً أهلها أشارت محزون ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبیب المتيم

يستثير هذا الكلام فطنة ابن هشام، فيخلق، ويفرق بين كلام لفظي، وكلام لغوي فيقول:

(١) تقع ضمن هذا أحكام الصنعة النحوية وقد سبقت الإشارة إليها في أسباب الحذف، وسيكون لها وقفة أخرى في الفصل الأخير.

(٢) أمالي الزجاجي، ص ٧٨ .

(٣) الخصائص، ج ٢ ص ٢٨٤ .

" فإنما نفى الكلام اللفظي لا مطلق الكلام، ولو أراد بقوله (ولم تتكلم) نفى غير الكلام اللفظي لانتقض بقوله : فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً، لأنه أثبت للطرف قولاً بعد أن نفى الكلام، والمراد نفى الكلام اللفظي وإثبات الكلام اللغوي".

إنّ هذا الفهم النحوي الثاقب يساوي عبقرية اللغة، ويظهر عظمة الشاعر في حشد عناصر غير لفظية في الخطاب، ويظهر أيضاً بعد نظر النحوي في الاستلزام والاستنتاج. ثم يشير ابن هشام صراحة إلى لغة لسان الحال، فيقول:

والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نصيب:

فعاوجوا فأتتوا بالذي أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق^(١).

ومجالسهم، مذ كانوا، تفصح أنهم يتساغون بالنظرات، ويتعاتبون ويتساعلون ويتنازعون، فتتقل بينهم رسائل صامته صمّاء لكنها بالغة البيان والإبانة.

جاء في مجالس ثعلب ما ملخصة أن معاوية بن أبي سفيان يوم الحكمين كان يخشى ابن عباس لفطنته وقدرته على توجيه الناس واستشارتهم، فقال لأخيه عتبة بن أبي سفيان: اكفنيه. فلما أخذ القوم في الكلام، افتعل عتبة مع ابن عباس ملاحاة وملاسة استجرت مشادة أنت إلى تحيتهما معاً من المجلس. يقول عتبة : فجنّت، فغربت من عمرو بن العاص، فرماني بمؤخر عينيه أي: ما صنعت؟ فقلت له : كفيّك النقالة، فحمحم كما تحمحم الفرس للشعير^(٢).

✓ فيا لها من نظرة مترعة بالسؤال!! ويا له من فهم ثاقب وجواب!! ثلثه عبارات استطابة، وعجب، واستغراب، تجول كلّها في حممة تبين كثيراً دون أن تبين.

ليس القصد مما مضى التليل، بل التنكير بأن القواعد ولدت في مهاد اللغة، ورضعت لبانها، فجاءت صورة منها، ولذلك جاءت اهتمامات النحاة بظروف الحال المصاحبة للكلام المنتج اهتمامات عظيمة، واستلوا بها على تقدير ما تخفف بحذفه اعتماداً على فهمه ضمن ما يحيط به من قرائن، وفي ما يلي أمثلة ذلك:

الدليل الحالي

استهمت أقلام النحاة الحديث عن هذا الدليل، وتناصروا عليه، وتعاضدت آراؤهم لتجليته، وتراكت لتشكل موروثاً ثرياً ينافس بحق ما استحدث من نظريات لغوية، ويسامت الأجداد الأفاذاً بضعف الإمكانيات، وتقدم العهد، أعظم علماء اللغة المعاصرين.

(١) ينظر شرح للشذور ، ص ٣٠ .

(٢) مجالس ثعلب ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

بثاقب الفكر، أدركوا منذ رائدهم "سيبويه" أن الألفاظ هي أحد عناصر الموقف الكلامي، وأن ثمة عوامل مصاحبة توازي الألفاظ، وتتاكبها لتفصح عن المقصود، فهو على نحو ما يلاحظ "أن الكلام يتألف من عناصر لغوية خالصة، يلاحظ أنه قد يقوم على عناصر غير لغوية، وعناصر أخرى من العالم الخارجي نراها، أو نسمعها، أو نحسها، أو نشمها، أو نذوقها، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ"^(١).

وقد جمع ذلك كله في موطن واحد تحت باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرأ، ويكون المبني عليه مظهراً فيقول:

"وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربّي. أو لمست جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيد، أو المسك. أو ذقت طعاماً فقلت: العسل"^(٢).

نستعظم إيراك سيبويه هذا الأمر، حين نستذكر أن هذا الذي قاله قبل اثني عشر قرناً يوجد بين ظهرانينا اليوم من يدعي أنه اكتشف جديداً عندما يقوله، وتسارع إلى ادعائه مدارس لغوية حديثة اتكأت على موروث إنساني يمتد مئات السنين، وتظن أنها استقطرت خلاصة فوائده فأنت بجديد لم تسبق إليه، وها هو سيبويه يلقيه سهلاً مقنعاً مكثفاً^(٣).

وربما يتبادر إلى الذهن أن تلك فكرة عارضة أملت وتولت، ولكن نظرة سريعة في الكتاب تكفي لملاحظة أن هذه المسألة تصافحنا أنى توجهنا، وأنها لا تنفك تطلّ علينا لتؤكد لنا أن

(١) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٩٩.

(٢) للكتاب، ج ٢، ص ١٣٠.

(٣) الأمثلة التي عرضها سيبويه، وتمثلها النحاة من بعده، لا تجعلنا مبالغين إذ نقول: إنهم قاربوا بجدارية نظرية (فيرث) التي تأخرت عنهم عشرة قرون، وظن روادها أنهم أتوا بما لم تستطعه الأوائل. ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٩٣، وينظر له أيضاً: الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٨٥، ص ١٤٥ وما بعدها.

عن نظرية فيرث ينظر: محمود السمران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٢، ص ٣٣٨ - ، وينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ط ٢، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٧٢ - ، وظاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٢١٣ - ، وحلمي خليل، الكلمة، دراسة لغوية معجمية، ط ٢، دار المعرفة للجامعة، ١٩٩٣، ص ١٥٧ - .

✓ المهرم الرجل يعني ما يقول، وأنه يدرك جيداً أن ما يرى ويسمع من الظروف المصاحبة للكلام له دور كبير في التخفيف بالحذف اتكاء على أن تلك الظروف الحالية المصاحبة تدل على المحذوف، وأن تعتمد الذكر في مثل هذه الحالة يفضي بنا إلى غثائته وترهل، وأن الحذف هنا هو الأعلى طبقة، والأرفع شأنًا. والأمثلة كثيرة، وفي كل منها دخل عنصر غير لغوي ليجيز الحذف، ويوجز الكلام:

فروية الرجل المتوجه وجهة الحاج القاصد في هيئته تجيز لك أن تحذف فتقول : مكة ورب الكعبة. أي: يريد.

ورؤية الرجل يسدد سهماً قبل القرطاس تجيز لك أن تحذف فتقول: القرطاس والله. أي: يصيب.

ورؤية الناس ينظرون الهلال وأنت بعيد، فإذا كبروا جاز لك أن تحذف فتقول : الهلال ورب الكعبة. أي: أبصروا.

ورؤية رجل يوقع فعلاً، أو رؤيته في حال من أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بذلك تجيز لك الحذف فتقول :

زيداً. أي: اضرب، أو أتضرب؟ أو أضربت؟ (١)

ورؤية رجل أو إخبارك أنه أتى أمراً يجيز لك أن تقول:

أكل هذا بخلًا؟ أي: أيفعل؟

ورؤية الرجل قدم من سفر تجيز لك أن تقول:

خير مقدم. أي: قدمت.

وتراه يصرح أحياناً بأنه يعني أن ما حذف كان لظروف الحال، فيعلق على

المثال السابق قائلاً : "فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدمت" (٢).

ولا ينسى عنصر السماع فيقول:

وإن سمعت قولهم: حدث فلان بكذا، تقول : صادقاً والله. أي: قاله (٣). ومثله أن تسمع

الرجل نكر رجلاً فتقول: أهل ذاك والله. أي: ذكرت أهله، لأنك في ذكره تحمله على المعنى (٤).

ويعكس الأمر أحياناً ليؤكد فكرته، ويوضح مغزاه، فيعري الموقف من أنلة الحال،

ويسارع إلى منع الحذف، يقول:

(١) ينظر ما سبق من أمثلة في: الكتاب ج ١ ص ٢٥٧ .

(٢) نفسه، ج ١، ص ٢٧٠ .

(٣) نفسه، ج ١، ص ٢٧١ .

(٤) نفسه، ج ١، ص ٢٧٣ .

" فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله، فنقول: زيداً. فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً..." (١).

واضح أنه يقلب الأمر على وجهيه، لأنه يعي ما يقول، ويدرك أن الحذف مرهون بظروفه وأحواله المصاحبة، وما هو عن كلام (فيرث) ببعيد.

وهنا أمر لعل من المفيد الإشارة إليه، ذلك أن سيبويه اعتمد في كثير من مواطن كتابه على اللغة المنطوقة، وإن لم يذكر ذلك صراحة، هذه اللغة التي تدور مشافهة بين طرفين تشكل بيئة خصبة للحذف عندما تعضدها قرائن الأحوال المصاحبة، فيصبح الحديث إشارات موجزة ذكية، يكون ما تنقله من معانٍ أكبر بكثير من حجم الألفاظ وطاقتها، " فالعناصر التي تسعى اللغة المكتوبة في أن تسلكها في كل متماسك، تبدو في اللغة المتكلمة منفصلة منفصلة متقطعة الأوصال، بل إن الترتيب نفسه يختلف فيها عنه في الأولى كل الاختلاف، إذ ليس هنا ذلك الترتيب الذي تمليه قواعد النحو، بل ترتيب له منطقته أيضاً، ولكنه منطق انفعالي قبل كل شيء، فيه ترص الأفكار لا وفقاً للقواعد الموضوعية التي يفرضها الفكر المتصل، بل وفقاً للأهمية الذاتية التي يخلعها عليها المتكلم أو التي يريد أن يوحي بها إلى سامعه" (٢).

ولهذا تأتي هذه المواقف مع ما يرافقها من ظروف الحال لتحوّل اللغة إلى إيماءات موجزة، لكنها غنية متخمة بالمعاني والدلائل.

ومن هذه المواقف التي يشيع فيها الحذف اعتماداً على ظروف الحال:

مواقف المجاملة:

" ومن ذلك قولهم: مرحباً وأهلاً... فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً، فقلت مرحباً وأهلاً. أي: أدركت ذلك وأصبحت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، وكأنه صار بدلاً من رحبت ببلدك، وأهلت... " (٣).

مواقف المباينة:

ثمة ازدحام، وتراشق بموجز الكلام، والاعتماد على الفطنة في الفهم، والنقاط المقصود، ومن ذلك قولهم: "بيع الملطى لا عهد ولا عقد، وذلك إن كنت في حال مساومة، وحال بيع، فتدع (أبايعك) استغناء لما فيه من الحال" (٤).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٩٦.

(٢) محمود سليمان ياقوت، التراكيب غير الصحيحة نحويّاً في الكتاب لسيبويه، دار المعرفة للجامعية، الإسكندرية، ص ٢٨٢. والرأي لغيره.

(٣) الكتاب، ج ١، ص ٢٩٥، وينظر جمل الزجاجي ص ٣٠٥، وشرح المفصل ج ٢ ص ٢٨.

(٤) الكتاب، ج ١، ص ٢٧٢.

مواقف التحذير:

✓ الخطر فيها داهم، والوقت هنا ثمين، فالحذف حذ مطلوب، "وذلك قولهم ... إياك، كأنك قلت: إياك نح، وإياك باعد" (١).

ومنه أيضاً: "أهلك والليل، كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل ... وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء.... لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال" (٢).

وما يسري على المواقف السابقة، يسري على كثير من المواقف المشابهة التي تسعف فيها ظروف الحال في تقدير المحذوف، ومنها: مواقف الحزن، والفرح، والتوجع، والمفاجأة، والذم، والتعظيم، والفخر، إلخ وكل ذلك منثور في ثنايا الكتاب.

والحال تخلق الأمثال، هذه العبارات الموجزة المشبعة بالمعاني، التي تساقط كثير من عناصرها فرتتها قرائن الحال، وهي شائعة كثيراً في الكتاب:

فإن رأيت متمادياً في الغضب، قلت: غضب الخيل على اللجم، فرويته على تلك الحال بمنزلة قولك: غضبت غضب الخيل على اللجم (٣).

ويقول الرجل لمن أخلف وعده: مواعيد عرقوب أخاه بيثرب، "كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه. ولكنه ترك واعدتني استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك" (٤).

✓ والحال قد تخرج السؤال عن غاية الاستفهام، فيلف تحت جناحه كثيراً من خفايا الكلام، ومن ذلك قولهم: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى؟ فالسائل لا يقصد السؤال، بل رأى الرجل في حال تلون وتقلب فسأله أتحول تميمياً ... يوبخه (٥).

ويروي سيبويه: "حدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بغير أعور فتطير منه فقال: يا بني أسد، أعور وذا ناب؟ فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، وحذف الفعل لدلالة الحال كأنه قال: أستمقبلون أعور وذا ناب؟" (٦).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٣ وينظر أمثلة أخرى في الصفحة نفسها وما بعدها .

(٢) نفسه، ج ١، ص ٢٧٥ وينظر شرح ولفظ في النكت ج ١ ص ٣٤٥، وتعليق فصوله الرمان، ونقله السيوطي في الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٦٨ .

(٣) للكتاب، ج ١، ص ٢٧٣ . وينظر النكت، ج ١، ص ٣٤٤، والميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ج ٢، ص ٤١٢.

(٤) للكتاب، ج ١، ص ٢٧٢، وينظر النكت، ج ١، ص ٣٤٤، والميداني، مجمع الأمثال، ج ٣، ص ٣٣٠.

(٥) للكتاب، ج ١، ص ٣٤٣ .

(٦) للمكان نفسه، وينظر النكت، ج ١، ص ٢٨٣، وشرح المفصل، ج ٢/٦٩ . وينظر أمثال أخرى في الكتاب:

ج ١، ص ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٨٠.

ويطول المقام لو تابعنا الطواف، فكلها أمثلة حيّة، وعاهها سيبويه، وأحسن التمثيل بها والاستدلال، لترسيخ القناعة بأنه أدرك مبكراً أن كثيراً من عناصر التواصل تقع خارج الألفاظ، وتمنحها قرائن الأحوال، فتجيز حذفها، وتسهّل فهمها.

وقد كانت له وقفات عالج فيها الحذف بوعي لاقط، وبصيرة نافذة، فهو يذكر أنك عندما ترى رجلاً يعالج شيئاً تقول له: رويداً. أي: علاجاً رويداً. ويجيز لك أن تقول لشخص تقدمك منفرداً: "رويداً" فتحذف كاف الخطاب، ولا تدعوه باسمه، ولكن إن استبطأته بين قوم فليس لك إلا أن تقول مثلاً: رويدك زيداً. وما الحذف في الأولى إلا لأن الحال دلّت على أنك تعنيه دون غيره، وما الإثبات في الثانية إلا خشية ضياع المقصود وسط الجمع^(١).

وهنا مثال يحسن إيراده ختاماً لما سبق، لما فيه من قوة الدلالة على فهم سيبويه العميق وإدراكه ظروف الحال، وأثرها في الذكر والحذف، ومقام كل منهما، يقول:

"إن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغفيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يُضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً"^(٢).

تتأهى - رحمه الله - إلى أرقى درجات الفهم، والحسن اللغوي في هذا النص، ولم يدع حاجة لمستزيد، فظروف الحال هي التي توجه عناصر المقال فتفرض الذكر حيناً، وتجيز الحذف حيناً آخر، ولكل مقام مقال.

وارتضاء سيبويه شيخاً ورائداً يحتكم إلى كتابه، ويستدل بأقواله، لا يعني إغفال موكب النحاة التابعين، فقد كانت لهم في هذه المسألة موارد مشابهة، ومصادر، وبحوثها فأوفوها حقها، ويتجنب البحث سرد آرائهم اجتراءً برأي رائدهم تجنباً للإطالة، ولأن كثيراً مما قالوا يدور في فلك ما قال، وكثير منهم ردد أمثلته، واستشهد بشواهد، وأعاد أقواله، ولعل في الإحالة إلى بعض المواضع شيئاً من فائدة^(٣).

(١) للكتاب، ج ١، ص ٢٤٤.

(٢) للكتاب، ج ٢، ص ٨٠، ٨١.

(٣) ينظر الزمخشري، المفصل، ص ٢٥، ٢٢، ٢٤، ٣٥، ٤٨، ٤٩، ٥٦، ٦٥.... إلخ.

والنكت، ج ١، ص ٢٣٦، ج ١، ص ٢٣٧، إلخ، وحيثما ورد شرح لما قال صاحب الكتاب.

وقد أدرك بعضهم أن الحال مسوغ رئيسي للحذف، فقال ابن الأنباري : والحذف في كلامهم لدلالة الحال... أكثر من أن يحصى^(١) وابن هشام وقف مطولاً عند هذا الأمر، وعرض له ضمن أدلة الحذف التي بين أنواعها ومثل لها فأحسن التمثيل^(٢).

وأما السيوطي، فيعقد للمسألة عنواناً هو: "قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ"^(٣). ويجمل فيه رأي سابقه من النحاة مبيناً أن " المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية، أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به، فللاستغناء عنه...."^(٣). وهذا في المسألة قول فصل ، وهو يلاحى الشمس وضوحاً.

(١) الإتصاف ، ج ١ ص ٧٣ .

(٢) للمغني، ص ٧٨٦ وما بعدها .

(٣) الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٦٦ .

ضوابط الحذف

أقرّ النحاة بوجود الحذف في اللغة، لكنهم أظهروا - نظرياً - حرصاً دائماً في ضبط هذه الظاهرة، فتحوطوا لها، وحُصروها، ورسموا محدّدات تقيدّها، وتحدّ من المبالغة في الاعتماد عليها، ولا تسمح بالبعد في التقديرات، وسرعة الاتكاء عليها، وتشيع هذه الضوابط في كتبهم لتشكل عوائق أمام الإيغال في تفشي التقدير عند هواته، أو المستكينين له. ومن هذه الضوابط:

الإضمار خلاف الأصل

صحيح أن سيبويه تنبه في كتابه لظاهرة الحذف، فعرضها، ومثّل لها، لكن من المهم تذكّر أنه فعل ذلك تحت باب ما يكون في اللفظ من الأعراض، ووضح أنه يعني بهذا ما يطرأ على الكلام فيجعله ينحرف عن أصله^(١).

وقد أكّد النحاة من بعد ذلك، فتكرّر هذا القول في تأليفهم، ورتّبوا تقديرات لا دليل عليها، فقد صرح ابن الأنباري بأنّ "العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له"^(٢). ويقول: "ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"^(٣).

ونكر ذلك السيوطي، فقال إنهم رتّبوا قول من قال: إن الاسم بعد لولا يرتفع بفعل لازم الإضمار، لأن الإضمار خلاف الأصل، ولا دليل على مثل هذا التقدير، وفي قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٤) ردّ رأي من قال: إنّ "يوم" منصوب بفعل تقديره يلزمهم، لأنه لا حاجة إلى تقدير ذلك مع أن الإضمار خلاف القياس^(٥).

ويعترض على تقدير حذف مبتدأ في مكان ثان "لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بينة، ولهذا امتنع أن يدعى في نحو جاء الذي في الدار أن أصله: الذي هو في الدار"^(٦).

(١) الكتاب، ج ١ ص ٢٤، وينظر الحاشية ٢ في الصفحة نفسها.

(٢) الإنصاف، ج ٢ ص ٧٥٧.

(٣) نفسه، ج ١ ص ٢٤٩.

(٤) هود، ٨.

(٥) الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٧٢.

(٦) نفسه، ج ٤، ص ٦٠.

ويجعل بعض الاحتمالات الإعرابية مرجوحة في أحيان كثيرة؛ لأنها تحوج إلى تقدير محذوف، وعنده الأصل : عدم الحذف، وعدم التقدير^(١).

التقيّد بالسماع عند الحذف

أكد النحاة في مواطن كثيرة حرصهم على أن القواعد هي التي تتبع اللغة، وتجنبوا أن يحملوا اللغة على اتباع القواعد، لذلك كان شأن السماع كبيراً عندهم، لا سيما الرواد العظام منهم، وشيخهم سيبويه، الذي استلهم قواعده مما التقطه من شائع كلام العرب المحتج بهم، وكان حازماً في ضبط ظاهرة الحذف، فالتزم بالمسموع، ورفض القياس عليه، أحياناً، بشكل صريح، ومن ذلك قوله:

"واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضرع بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهرها"^(٢).

وفي موضع آخر، يجيز أن تقول : ويلك، وويحك، وويسك، ووييك، ويمنع أن تقول: سقيك، ويعلق قائلاً: "إنما تجري ذا كما أجرت العرب"^(٣).

وقد أوضح السيرافي أن سيبويه التزم بما سمع من العرب، ولم يجر سقيك لأن العرب لم تدع به، وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذفت منها الفعل، وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرائه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار، والحذف، وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزمه^(٤).

وحتى عندما شاع تعليل النحاة للحذف بكثرة الاستعمال، انبرى بعضهم إلى دفع الوهم بأن هذا جائز في كل حين، فصرح بأن "كثرة الحروف لا تكون علّة موجبة للحذف، وإنما يوجد تلك في ألفاظ نقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصاد على تلك المواضع، ولا يقاس عليها غيرها إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً"^(٥).

(١) السيوطي، الأئباه والنظائر، ج ٤، ص ١١٢. وتتنظر أمثلة مشابهة لنحاة آخرين في: الزجاج، إعراب القرآن، ج ١ ص ٥٢، وابن يعيش، شرح المفصل ج ٢، ص ٢٨، وأثر كشي يقول : إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى لأن الأصل عدم التغيير.. ينظر البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٠٤.

(٢) للكتاب، ج ١ ص ٢٦٥.

(٣) نفسه ج ١ ص ٣١٨.

(٤) المكان نفسه، الحاشية ٢.

(٥) ابن الأثير، الإتصاف، ج ٢ ص ٧٥٧، ٧٥٨.

ما لا يتعين تقديره لا يجوز إضماره

أجاز النحاة إضمار ما قام عليه دليل يُسهّل تقديره، ويحصّره في احتمالات محدّدة، أما إذا كان الحذف سبباً في خلق احتمالات غير محصورة، فذلك يمنعه، لأنه يستدرج الفوضى، ويخلق اللبس.

يقول السيوطي موضعاً رأي النحاة في هذه المسألة إذ يناقش إعراب: "ضربي زيداً قائماً" اختلف الناس في إعراب هذا المثال، فقال بعضهم: ضربي مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً. وقيل عليه: إنه تقدير ما لا دليل على تعيينه؛ لأنه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قلّ أو عدم، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره^(١).

ولعلّ هذا هو السبب الذي جعل النحاة يهجمون على ابن جني انتقاداً عندما توسع في إجازة حذف المضاف^(٢).

ضرورة تقليل الحذف ما أمكن

عنى بعض النحاة أنفسهم في وضع محدّدات لتقدير المحذوفات، تحدوهم في ذلك رغبة عامّة في ضبط قواعد هذه الظاهرة، حتى لا تكون مراحاً خصباً للخيال، أو مسرحاً رحباً للجدال، فجعلوا وكدهم في حصارها، والتزموا البقاء قريباً من الأصل. وقد أشار سيبويه مثابراً إلى هذا، وأكّده، ففي قول العرب: "إن خنجرأ فخنجر" وقولهم: "إن خنجرأ فخنجر"، فضل التقدير الأول على الثاني قائلاً^(٣):

"وإذا أضمرت فإن تضرر الناصب أحسن، لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره، فكلمة أكثر الإضمار كان أضعف."

وفي قولهم: قبضت عشرة ليس غير، يقدر ابن هشام أن الأصل: ليس المقبوض غير ذلك، بإضمار اسم ليس، وحذف ما أضيفت إليه غير، وبنائها على الضم. ويضع احتمالاً ثانياً هو أن يكون الأصل: ليس غير ذلك مقبوضاً بحذف خبر ليس وما أضيفت إليه غير، لكنه يعلن أن الوجه الأول أولى لأن فيه تقليلًا للحذف، ولأن الخبر في باب كان يضعف حذفه جدًّا^(٤).

(١) الأشباه والنظائر، ج ٤، ص ٢٦٢.

(٢) ينظر هذا البحث، ص ٥٥.

(٣) للكتاب، ج ١، ص ٢٥٩، والزجاج يقول: كلما قلّ الإضمار كان أسهل، (إعراب القرآن ج ١ ص ٥٢)، وابن يعيش يقول: كلما أكثر الإضمار كان أضعف (شرح المفصل ج ٢ ص ٩٧).

(٤) شرح مشنور الذهب، ص ١٠٦.

ويتكئ ابن هشام على آراء سابقيه، ويزيد المسائل جلاءً، ويغنيها أمثلة، فيوضح أنه ينبغي تقليل المقتر ما أمكن لتقليل مخالفة الأصل، لذلك تراه يرجح رأي الأخفش في "ضربي زيداً قائماً" على رأي باقي البصريين، فقد قدر الأخفش: (ضربه قائماً). وقدر البصريون: (حاصل إذا كان قائماً)، ذلك أن الأخفش قدر اثنين، وقدروا هم خمسة. وكذا تقديره في (أنت مني فرسخان) (بعدك مني فرسخان) جعله أولى من تقدير الفارسي: (أنت مني نو مسافة فرسخين) وفي قوله تعالى: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل﴾^(١) ومن تقدير بعضهم: (حب عباد العجل)، ورجح (حب العجل). وكذلك في قوله تعالى: ﴿واللاني لم يحضن﴾^(٢) وهى قول الفارسي: إن الأصل: واللاني لم يحضن كذلك. وكل ذلك تقليلاً للمحذوف^(٣).

الأولى بتقدير حذفه عند سعة الاختيار

يتفق أحياناً أن يكون للمسألة الواحدة وجهان للتقدير أو أكثر، فيعالج النحاة مثل هذه المسائل في بعض الحالات ميالين إلى سعة الاختيار، لا صارم المعيار، ولهم بعض عذر في هذا؛ لأن الحذف كثيراً ما يتبع النية، والمعنى في كثير من الحالات متقارب. وحركة المعمول قد تبقى كما هي، وقد تتغير تبعاً لتغير المحذوف المنوي في النفس. وقد أدرك ذلك سيبويه، وأشار إلى نية المتكلم غير مرة في كتابه، وتأثر خطاه النحاة من بعده.

ومن الأمثلة التي يتغير فيها العامل المحذوف، ولا تتأثر حركة معموله الباقي قولهم: "اللهم ضبعا ونثبا"، يريدون الدعاء على غنم رجل. وإذا سألتهم: ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا ونثبا، وكلهم يفسر ما ينوي^(٤). وقد يختلف المعنى تماماً، ولا تختلف الحركة، قال أبو العباس (المبرد): سمعت أن هذا دعاء له لا دعاء عليه، لأن الضبع والنثب إذا اجتمعا يتقاتلان، فأقلت الغنم، وقال: أما ما وضعه سيبويه فإنه يريد نثبا من ها هنا، وضبعا من ها هنا^(٥).

(١) البقرة، ٩٣.

(٢) الطلاق، ٤، والآية: واللاني ينسن من المحيض من نساتكم إن لرتبتم فعندهن ثلاثة أشهر واللاني لم يحضن.

(٣) تنظر هذه الأمثلة في المعني، ص ٨٠٢، ٨٠٣.

وقد نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر، ج ١ ص ١٣٩.

(٤) للكتاب، ج ١، ص ٢٥٥، وينظر الزمخشري، المفصل، ص ٣٥.

(٥) الشنتمري، النكت، ج ١، ص ٣٣٦، وهذا رأي السيرافي كذلك، ينظر الحاشية، في الكتاب ج ١ ص ٢٥٥،

وقد تمثل ببيت شعري هو: تفرقت غنمي يوماً فقلت لها يا رب سلط عليها للنثب والضبعا.

وقد مرّ النحاة قواعدهم على تقبل تعدّد الاحتمالات لتعدّد النوايا، ففي قولهم للقادم من سفر: خير مقدم، وما شابهه، أجاز سيبويه النصب إذ بناه على قوله: قدمت. ولكنّه أجاز الرفع أيضاً على أنه مبتدأ، أو مبنّى على مبتدأ، كأنه قال: هذا خير مقدم، وعلّق قائلاً:

" فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم" (١).

وفي تعليقه على قول عمر بن أبي ربيعة:

ربّع قواء أذاع المعصرات به وكلّ حيران سار ماؤه خضيل.

وقوله أيضاً:

دار لمروّة إذ أهلي وأهلهم بالكاتسيّة نرعى اللهو والغزلا.

يستشف أنه يجيز في كلمه "ربّع" في البيت الأول، وكلمة "دار" في البيت الثاني، الرفع على الابتداء، والنصب على المفعولية، ثم يضيف ما سبق أن قاله:

" فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت" (٢).

ولكنهم قد يضجرون أحياناً بسبب تسبّب الاختيار، فتراهم في حيرة بين استحالة ضبط المنوي في نفس المتكلم، واستقامة ضبط القاعدة النحوية، فيهتبلون كل سائحة مهما ضعفت لجعل وجه راجحاً، وآخر مرجوحاً، فإن وجبوا أن أحد الوجهين يوسع دائرة التقدير رغبوا عنه إلى صنوه، فاخترأوه معلّين بأنه الوجه الذي يقتل المقدّر، وذلك شرطهم للحد من البعد عن الأصل (٣).

وحيناً تراهم يحاولون الحفاظ على سلامة العناصر الهامة في الجملة حتى إذا أرغموا على التضحية ببعضها تدبروا، وازدادوا تفكراً لإسقاط ما هو أقل أهمية، والحفاظ على ما عليه المعول والمعتمد، فإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً، والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً جنحوا إلى اختيار الخيار الثاني، واحتالوا في التعليل: فاستبدأ عين الخبر، ففيما أبقى غنى كافٍ عما ألقى، وهو حذف كلا حذف، لكن الفاعل غير الفعل، ولا يستد مسدّه أو يغني عنه (٤).

(١) الكتاب، ج ١، ص ٢٧١. وينظر مسائل مشابهة في ٢٧١، ٢٥٨.

(٢) الكتاب، ج ١، ص ٢٨٢.

(٣) ينظر ما سبق من أمثلة عن تقليل المقتر.

(٤) ينظر المعني، ص ٨٠٦، ٨٠٧. وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢.

ومن متعلقات هذا الأمر ، حرصهم على دحر التقدير ليقع في أدبار الجمل لا في بواكيرها، ولهم في تلك تعليقات لطيفة " فإذا تردد الإضمار بين أن نكون أضمرنا خبراً ، أو أضمرنا فعلاً كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه؛ لأن آخر الجملة أولى بالحذف من أولها؛ لأن أولها موضع استجمام وراحة، وآخرها موضع تعب واستراحة" (١). وكان ابن جني أكثر حزمًا إذ قال : "الحذف اتساع ، والاتساع بابة آخر الكلام، وأوسطه، لا صدره وأوله" (٢). وفي حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ (٣) يوضح أن التقدير : برّ من اتقى. ويعرض وجهاً آخر لتقديره: ولكن ذا البرّ برّ من اتقى. لكنه يؤكد أن التقدير الأول هو الأفضل، وعلل ذلك بأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر به أولى من المبتدأ، لأن الاتساع أولى بالأعجاز منه بالصدور (٤).

وقد تنبه حذاق النحاة لأمر يتسق مع روح العلم عندما اعتاصوا في بعض الحالات وحراروا فيما يختارونه محذوفاً مقدراً، فاهتدوا إلى الاستعانة بالمواضع المشابهة، فإن ذكر المحذوف في موضع مشابه رجحوا تقديره في الموضع الذي بين أيديهم (٥). وفي دائرة ما سبق، بحث النحاة عن علّة ترجح تقدير أحد محذوفين عند تواردهما، فجعلوا الكثرة حجة مقبولة، وعتوها سنداً للميل إلى تقدير محذوف دون الآخر عند تنازع الخواطر في المسألة الواحدة بين اختيار حذف وآخر. ولذا فقد وافقوا سيبويه على أن المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر، وخالفوا الكسائي في جعله فاعلاً محذوف الفعل؛ لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل.

ورجحوا تقدير (أن) بعد (حتى) عندما تنصب المضارع لأنهم حملوها على عوامل الأسماء وهي الأصول ، والأكثر (٦).

ويتفكرون أحياناً في السؤال الذي جاء المحذوف في جوابه، فيسبرونه ليستكنهوا محط العناية فيه، ففي قولهم المشهور: " أو فرقاً خير من حب؟" رجحوا النصب في "فَرَقَ" على الرفع، استدلالاً بالسؤال الذي كان هذا القول جواباً له. وهذا القول الذي جرى مثلاً قد قاله رجل بين يدي الحجاج، وكان الرجل قد فعل للحجاج شيئاً فاستجاده، وسأله: أكلَ هذا حباً؟ يعني : أفعلت كل هذا

(١) السيوطي ، الأشباه والنظائر، ج ٢ ، ص ٥٠ .

(٢) للخصائص ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

(٣) البقرة، ١٨٩.

(٤) للخصائص، ج ٣، ص ٣٦٢.

(٥) ينظر هذا البحث، ص ٣٧.

(٦) ينظر في هذا ومثله، السيوطي ، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٨٣ .

حباً لي؟ فأجاب الرجل بالقول المذكور، أي : أو فعلت فرقاً فهو أنبل لك، وأفضل عندك^(١)؟ وقال سيبيويه موضحاً : " وإنما حمّله على الفعل لأنه سئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه^(٢)."

وقد يستبطنون الكلام، يبحثون عن المعنى، يحتكمون إليه لتقدير الأولى بالحذف، ففي قول الشاعر :

يشكو إليّ جملي طول السرى صبرٌ جميلٌ فكلنا مُبتلى

أقرّ سيبيويه رواية البيت برفع كلمة "صبر" لكنه أضاف^(٣) : " والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره." ويؤكد الشنتمري هذا فيقول^(٤) : " النصب في هذا أجود لأنه يأمره بالصبر لما تشكى إليه طول السرى."

وترى النحاة أحياناً يستفزعون بأحكام صناعتهم النحوية لاستجاسة وجه دون غيره، ففي قولهم: إن خيراً فخير، أجاز سيبيويه النصب والرفع في "خير" الثانية، لكنه عاد فقال: " والرفع أكثر وأحسن في الآخر، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء"^(٥).

وهكذا ترى النحاة يفرّون -قسراً- من رحابة الاختيار، وينخرطون -طوعاً- في قيود الحصار حفاظاً على سلامة قواعدهم وانضباطها، ونياداً دونها أمام دواعي التسبب والشتات.

المحذوف إذا اجتمع مثلاً

ذهب النحاة بعيداً في سبر أعماق ظاهرة الحذف، ففكروا ملياً عندما كان يعرض لهم أمر فيه حذف أحد مثليين، فانشعبوا فرقاً، وقد خفف عنا السيوطي عناء جمع مثل هذه المسائل من مظانها، فعرض منها ثلاثاً وثلاثين مسألة^(٦) اجتمع في كل منها مثلاً قد حذف أحدهما، وبسط

(١) ينظر الكتاب، ج ١، ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، والنكت، ج ١، ص ٣٤٣، والمفصل ص ٣٤ .

(٢) الكتاب، ج ١، ص ٢٦٩ .

(٣) نفسه، ج ١، ص ٣٢١ ، وهذا رأي السيرافي أيضاً، تنظر الحاشية ٣ في المكان نفسه.

(٤) للنكت، ج ١، ص ٣٧٢. والبيت غير منسوب في الكتاب، لكن السيرافي نسبته للملبد بن حرمة، ينظر

المكان نفسه، الحاشية، ٤ .

(٥) الكتاب، ج ١، ص ٢٥٨ .

(٦) ينظر الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٣٥-٤٤، وينظر مسائل مشابهة في ج ٤، ص ٨٧، وفي الزجاجة،

مجالس العلماء، ص ٥٧.

آراء سابقه من النحاة في كل مسألة، وأدلة كل منهم التي تدعم رأيه أو تدحض رأي خصمه. وفيما يلي إيجاز لإحدى هذه المسائل (١):

إذا اجتمعت نونا الرفع والوقاية، جاز التخفيف بحذف إحداهما، وقد اختار سيبويه أن المحذوفة هي الأولى، وتابعه في ذلك ابن مالك. ودعائم هذا الرأي هي:

- ◆ نون الرفع قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية.
- ◆ نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد عهد اختلاس الضمة بالحذف حتى في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ (٢).
- ◆ نون الرفع جزء من كلمة، بينما نون الوقاية كلمة، وحذف الجزء أسهل.
- وقد ذهب كثير من النحاة كالمبرد، والسيرافي، والفارسي، وغيرهم إلى أن نون الوقاية هي المحذوفة، واحتجوا بما يلي:
- ◆ نون الوقاية لا تتل على إعراب بينما تتل نون الرفع على ذلك، وحذفها يستدعي عاملاً.
- ◆ الثقل نشأ من نون الوقاية فهي لذلك الأولى بالحذف.

واضح أن لكل من الرأيين وجهاً. وشاهد الأمر هنا أن النحاة حرصوا على وضع أسس لاختيار حذف نون آخر، ولم يتركوا الأمر هملاً.

تقدير الحذف في الثاني بدلالة الأول وليس العكس

عندما يطلب عاملان معمولين حذف أحدهما، يرجح بعض النحاة أن يكون المحذوف هو الثاني بدلالة الأول، وهذا هو رأي سيبويه في تعليقه على بيت الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسرُّ به بين ذراعَي وجبهة الأسد.

فقد جعل الأسد مضافاً إليه لذرَاعَي، واستشهد بالبيت على الفصل بينهما بلفظة "جبهة" (٣).

وراجح أن منهاج من تبع سيبويه من النحاة يقوم على تقدير الحذف في الثاني بدلالة الأول (٤). وأما قول الآخر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

(١) ينظر الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٣٥، ٣٦، وابن هشام، المغني، ص ٨٠٨-، والكتاب، ج ٤، ص ٤٧٦، وابن الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٦٤٨.

(٢) البقرة، ٦٧، ينظر ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٣) الكتاب، ج ١، ص ١٨٠.

(٤) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٠٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٢١، وابن هشام،

المغني، ص ٤٩٨-٨٠٩، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٤٣.

فعلى الرغم من أن الصيغة قرينة دالة على أن المحذوف هو الأول ، إلا أن عدم أنس النحاة بذلك، ورود البيت مخالفاً للعادة التي ألفوها حملهم على التحيل إذ جعلوا "نحن" ضميراً للمتكلم المفرد الذي يعظم نفسه ليسوغوا (راض) خبراً له لتقدمه، ويقدرُوا خبراً للمتأخر وهو أنت^(١).

تقدير الشيء في مكانه الأصلي

يدرك النحاة - كما ذكر - أن الحذف خلاف الأصل، ويَقْبَلون على ضبطه وتقييده كما مرّ، وهنا يصرون على تقديره في مكانه الأصلي خشية مخالفة الأصل من وجهين وهما: الحذف ووضع الشيء في غير محله.

وبناءً على هذا فهم يوجبون - مثلاً - أن يَقْدَر المفسّر في نحو "زيداً رأيته"، مقدّماً عليه، فذلك محله، ولا يجوز تأخيرها إلا عند تعذر الأصل، كقولهم: أيهم رأيته؟ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، أو عند اقتضاء أمر معنوي ذلك، كالبسملة الشريفة إذ تتقدّم تفخيماً وتشريفاً^(٢). وأكثر من ذلك، فالنحاة يحرصون على تقدير المحذوف من لفظ المذكور - ما أمكن - فيفضلون تقدير "ضربه قائماً" في "ضربي زيداً قائماً"؛ لأنه من لفظ المبتدأ، ويرغبون عن تقدير "إذا كان"؛ لأنه ليس من لفظه.

ملاطفة الصنعة

يشير النحاة الإعجاب وهم يتسلحون بالإصرار على الدفاع عن الأصول حتى وهم يسلّمون بوقوع خلافها، ويقرّون بوجود أعراضها، فبعد أن يقرّوا بوجود الحذف تراهم يلقون على هذه الظاهرة أسدال الألفاظ، ويقدرّون وقوع المحذوفات بخفة واستلطاف: عقد ابن جني باباً في ملاطفة الصنعة، "وذلك أن ترى العرب قد غيّرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأني لذلك وتلاطفه، لا أن تخطبه وتتعسف^(٣)".

وقد راقه في أمر الحذف مذهب أبي الحسن في قوله تعالى: «واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً»^(٤)؛ لأنه ذهب إلى أنه حُذِف حرف الجرّ فصار تجزيه، ثم حذف الضمير فصار تجزي، فهذه ملاطفة من الصنعة، ومذهب سيبويه أنه حذف فيه دفعة واحدة^(٥).

(١) ينظر الشنتمري، النكت، ج ١ ص ٢١٢. وقد نسب البيت إلى قيس بن الخطيم. وينظر ابن هشام،

المغني، ص ٨١٠، ٨١١، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٤ ص ٨٧.

(٢) ينظر ابن هشام، ص ٧٩٩، ٨٠٠. وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٣٨.

(٣) الخصائص، ج ٢، ص ٤٧٠.

(٤) البقرة، ٤٨.

(٥) الخصائص، ج ٢، ص ٤٧٣. وينظر أمثلة أخرى في ابن هشام، المغني، ص ٨٠٣، ٨٠٤.

ألا يختلف عمل المحذوف مضمراً عنه مظهراً

ويتابع النحاة المحذوف، فيلاحقون آثاره بعد حذفه، ويصرون على أن يحافظ على عمله، فيظهر أثره على معموله، يقول سيبويه:

" وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً، لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، تقول: وبلد، تريد: ورب بلد. وتقول: زيدا، تريد: عليك زيدا. وتقول: الهلال، تريد هذا الهلال، فكله يعمل عمله مظهراً (١)."

لا حذف إن خشي اللبس

كان من المناسب أفراد هذا الشرط بالحديث على الرغم من تداخله مع كثير مما سبق ذكره من شروط الحذف، وقواعد، وضوابط وأسباب... وقد تصدر البحث في هذا الأمر كثيراً من مواطن الحذف التي ذكرها النحاة، ودارت بينهم حوله مساجلات شائقة، رجحت فيها كفة الحزين الذين نزّهوا اللغة عن مواطن التعمية وسموا بها عن وهاد الغرض، فأصروا على ضرورة تجنب الحذف كلما بدت بوادر اللبس.

والواقع أن موطن الخلاف الرئيسي كان في قضية "المجاز" (٢) التي كان قد تنبه لها سيبويه، وعقد لها بعض أبوابه (٣)، وأفاض في الحديث عنها، ومثل لها فأكثر التمثيل ومن ذلك قولهم: يا سارق الليلة أهل الدار (٤)، إذ جعلوا الليلة مسروقة على التوسع، وحمل على ذلك قوله تعالى: *فيل مكر الليل والنهار* (٥)، وهما لا يمكن أن بل المكر فيهما، ومنه قوله تعالى: *هو أسأل القرية* (٦). وغيره كثير.

وجاء ابن جني، فتوسع في حذف المضاف مجازاً، وجعل منه كثيراً من باب الشجاعة في اللغة، وعقد له باباً اسمه "باب في فرق بين الحقيقة والمجاز" (٧). ثم عقد له باباً ألحقه فيه بالحقيقة إن كثر (٨)، وهنا ظهر خلافه مع جمهور النحاة إذ قال فأطال، واصطدم بكثير من الآيات، فأكثر

(١) الكتاب، ج ١، ص ١٠٦.

(٢) المجاز أو الاتساع ضرب من الحذف، تقيم فيه المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٥، ١٤. ينظر أمثلة في النكت ج ١ ص ٣١١ - والأشباه والنظائر ج ١، ص ١٤.

(٣) ينظر الكتاب، ج ١، ص ١٧٥، ٢١١.

(٤) نفسه، ج ١، ص ١٧٥.

(٥) سبأ، ٣٣.

(٦) يوسف، ٨٢، ينظر ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٤٢.

(٧) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٤٧.

(٨) نفسه، ج ٢، ص ٤٥١.

وعلى هذا، فقد عاد بنا بعد كل هذا التطواف إلى مرتع الأمان، وهو أمن اللبس.
وبه صرّح الزمخشري إذ قال :

" وإذا أمنوا الإلباس حنفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، وأعربوه بإعرابه" (١).
وأكثر منه وضوحاً شارح كتابه الذي لم ينكر شيوع حذف المضاف، لكنه حدّد له شروطاً
بقوله (٢): "اعلم أن المضاف حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار إذا
لم يشكل، وإنما سوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا
حصل المعنى بقرينة حال، أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً".

هذا، وقد ردّ ابن هشام (٣) على ابن جني في توسّعه بحذف المضاف، وردّ قوله : إنه
يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف، أي: جلوس زيد، لأن اللبس غير مأمون، إذ يحتمل أن يكون
المحذوف حرفاً هو " إلى " وعزّز موقفه بأمثلة فائقة راتقة كلها يثبت ألا حذف إلا إذا أمن اللبس.
ومما ذكر: يمتنع حذف الموصوف في نحو: رأيت رجلاً أبيض، بخلاف نحو: رأيت رجلاً كاتباً.
ويمتنع حذف المضاف في نحو جاء غلام زيد، بخلاف نحو قوله تعالى:
﴿جاء ربك﴾ (٤).

وينبغي ألا يفهم من هذا أن ابن جني كان هذا نهجه دوماً في تقدير المحذوفات والتجوز
فيها، فقد بدت وقفات له معجبات كان يحرص فيها الحرص كلّ على منع الحذف لدفع اللبس (٥).
وكان موقفه منسجماً مع ما ينادي به النحاة الذين كان بعضهم يسارع إذا خشي اللبس - إلى منع
ما أجاز به بعضهم الآخر؛ فبعض النحاة أجاز حذف خبر لا التبرئة - إن علم - بإطلاق، ورأوا أن
بني تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً (٦). فاعترض ابن هشام -موفقاً- فقال:

(١) المفصل، ص ١٠٣ .

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٢٣ .

(٣) ينظر للمعني، ص ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ومن ردّ على ابن جني أيضاً :

ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد، ج ٣، ص ٢٤ .

والسيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار

البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥-١٩٨٠، ج ٢، ص ٥ .

(٤) للفجر، ٢٢ .

(٥) ينظر للخصائص، ج ٢، ص ٣٧١ .

(٦) ينظر الزمخشري، المفصل، ص ٣٠، وللتوضيح ينظر ابن هشام: المعني، ص ٣١٥، وشرح الشذور، ص ٢١١ .

إن ذلك لا يكون إلا بدليل، أما نحو (لا أحد أغير من الله)، فإثبات الخبر واجب (١). وكذلك اعترض على وجوب حذف الخبر بعد (لولا)، لأن خشية اللبس أحياناً توجب تجنب الحذف، وفرق بين الكون العام والخاص، وجعل الحذف الواجب ملازماً للأول منهما بخلاف الثاني كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها:

لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأست البيت على قواعد إبراهيم (٢).

ومما تقدم، يظهر أن النحاة كانوا شديدي الحرص على منع الحذف كلما نجم عنه الإبهام أو استدعى اللبس، والتفتوا في سبيل ذلك إلى أدق التفاصيل ليتجنبوا أوهى الأعداء التي تقود إلى الاستبهام والخلط، لقد منعوا حذف حرف النداء من اسم الإشارة لئلا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء، بالإشارة العارية من قصد النداء.

وأبعد غورا من هذا أنهم منعوا حذف حرف النداء من السمغاث به لئلا تلتبس لأمه بلام الابتداء لأنها مفتوحة مثلها (٣).

ويحدد العود أخيراً إلى النبع الثرة، كتاب سيبويه، لنرى كم استعنى وهو يستجلي هذا الأمر، وما فتئ يعيد، ولا يملّ التردد والتأكيد، أن هذا الحذف من المحرمات كلما اقتاد لبساً أو قاربه. يقول في أحد المواضع:

"واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: ليضرب زيد أو ليضرب زيد إذا كان فاعلاً. ولا زيدا وأنت تريد: ليضرب عمرو زيدا. ولا يجوز: زيداً عمراً، وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا منك أنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمّر فعل الغائب. وكذلك لا يجوز وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا، لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السامع الشاهد إذا قلت زيدا أنك تأمره هو بزيد، فكهوا الالتباس" (٤).

لعل ما زخر به هذا النص من دقة وحرص، يغفر للبحث إirاده بطوله، وتحمل ما فيه من تضارب، فهو شاهد عدل على أن سيبويه كان يبحر في مسأله، فيسبر مداها ليصل إلى منتهاها، ويفترع منها أحكامها، فهو هنا يقلب الأمر على وجوه كافة ينشد الاستيضاح فيجيز الحذف في كل وجه ظهر الوضوح فيه، ويتحسس اللبس فيمنع الحذف كلما بدت بواديه.

(١) ينظر المغني، ص ٧٨٨.

(٢) ينظر المغني، ص ٣٦٠، وينظر التفريق بين الكون العام والخاص في شرح شنور الذهب، ص ٣٦، ٣٧.

(٣) ينظر في ذلك السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٧٣.

(٤) الكتاب، ج ١، ص ٢٥٤، ٢٥٥. وينظر كلام مشابه في النكت، ج ١، ص ٣٣٦، ٣٣٨.

تحفظات النحاة على بعض المحذوفات

إضافة إلى كل ما وضعه النحاة من ضوابط لتقنين الحذف، وتحديدده، فإنهم أبدوا تحفظاتهم على كثير من المحذوفات، فلم يستحسنوا الحذف تارة ولم يجوزوه تارات .

ومن أمثلة ذلك :

في النداء

درج النحاة في باب النداء على تقدير منادى محذوف في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(١). وقد كان لبعضهم رأي مخالف، فابن جني يرى أن أداة النداء هي للتببيه والنداء معاً في نحو يا زيد، ويا عبد الله، وقد تجرّدها من النداء للتببيه البتة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ وأما قول أبي العباس إنه أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا^(٢).

وقد وجه الزمخشري الأمر وجهة أخرى حين قال:

يجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به (أي)، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣)، وقال: ﴿رَبِّ أَرْنِي أُنظِرْ إِلَيْكَ﴾^(٤)، وتقول: أيها الرجل، وأيتها المرأة ... ولا يحذف عما يوصف به (أي) فلا يقال: رجل، ولا هذا. وقد شدّ قولهم أصبح ليلٌ....، ولا عن المستغاث والمندوب^(٥). وسيعرض البحث لهذه المسألة لاحقاً، وسيتبين هناك أن جمهور النحاة قد غالى كثيراً إذ أصرّ على تقدير الحذف في النداء، وأن هذه التحفظات على صواب^(٦).

في الصفة والموصوف

يتضح حذر النحاة تجويز القياس والتوسع في الحذف، في مواضع أخرى منها حذف الصفة والموصوف، وقد أوضح ذلك ابن جني بقوله: ^(٧) وقد حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر، وإنما كانت كثرتة فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره^(٨).

(١) النمل، ٢٥.

(٢) الخصائص، ج ٢، ص ١٩٦. وينظر صاحبني لابن فارس، ص ١٧٨، ١٧٩، وقد سبقه بهذا الرأي.

(٣) يوسف، ٢٩.

(٤) الأعراف، ١٤٣.

(٥) المفصل، ص ٤٥، ٤٤. وإلى ذلك ذهب ابن الأثير في أسرار العربية، ص ٢٢٨، وينظر كلام مشابه

في الجمل ص ١٥٦.

(٦) ينظر هذا البحث، ص ٢٤٠.

(٧) الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٦. وينظر كلام قريب من هذا في ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٥٩.

ويوضح أن الصفة من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار، فلا يليق بها الحذف، ويتحوط أكثر فيقول: (١) "إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو الحال فإن حذفها لا يجوز".

وشبيه بذلك موقف الزمخشري إذ يقول: (٢) "وحقّ الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه، وإقامة الصفة مقامه". وابن يعيش يجمل ما تقدّم قائلاً: (٣) "اعلم أن الصفة والموصوف كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس ألا يحذف واحد منهما؛ لأنّ حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزمه، فالموصوف : للقياس يأبى حذفه لما ذكرنا، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس،.....".

وأما السيوطي فأوضح أنه لا يجوز حذف الصفة؛ لأن حذفها ينافي معناها (٤).

الحال

ذكر ابن جني أن "حذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو تأكيد الخبر بها، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضدّ الغرض ونقيضه" (٥). وعندما وجد نفسه مضطراً إلى إجازة حذفها في مواضع ذكرها لما ظهر عندها من قرائن، قال: (٦) "لو عريت الحال من هذه القرينة، وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجهه".

مالإحذف عند النحاة:

العوض لا يحذف

ذكر سيبويه أن العوض مما يعرض للكلم، وقرنه بالحذف، وجعلهما معاً على غير الأصل، ومثّل له. وقد وقف عند قول عباس بن مرداس:

أبا خراشة أَمَا أنت ذا نفرٍ فَإِنْ قَوْمِي لم تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وأوضح أن "أما" هي (أن) ضُمّت إليها (ما)، وفي ذلك تعويض عن (كان) المحذوفة التي بقي أثرها ماثلاً في نصب (ذا). ولا يجوز حذف ما عوض به لأن في ذلك إجحافاً (٧).

(١) الخصائص، ج ٢، ص ٣٧١.

(٢) المفصل، ص ١١٦، وينظر مثابه في ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٦٣.

(٣) شرح المفصل، ج ٣، ص ٥٩.

(٤) الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٢٣٠.

(٥) الخصائص، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٦) نفسه، ج ٢، ص ٣٧٩، وقد سبق ذكره في هذا البحث لأمر آخر، ينظر ص ٣٧.

(٧) الكتاب، ج ١، ص ٢٩٣، ٢٩٤. وسيكون لهذا البيت وقفة أخرى، ينظر هذا البحث، ص ٢١٤.

ويقف السيوطي مطوّلاً عند هذا الأمر، ويفرده بعنوان خاص، يوضح فيه المثال السابق، ويضيف أمثلة أخرى: فلا يجوز - مثلاً - حذف (لا) من قولهم: افعل هذا إما لا، فلو كانت كذلك لما جاز حذفها لأن العوض لا يحذف، ويعزز كل هذا بأمثلة فيها حذف صرفية^(١).

المؤكد لا يحذف

يذكر ابن هشام أن أول من أشار إلى ذلك الأخفش، ففي قولهم: الذي رأيت زيداً، منع أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: "نفسه" وعلى ذلك بأنّ المؤكّد يريد الطول، والحذف يريد الاختصار، وهما لا يلتقيان. وعلى رأيه جرى الفارسي، وتلميذه ابن جني، وتبعهم ابن مالك. وهذا المثال الذي يكرره النحاة يبدو غير منسجم مع العنوان، فالمثال يدل على أن المحذوف لا يؤكد. وعندما واجهوا قول الأعشى:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ الَّذِينَ مَضَوْا مَهَلًّا.

وقد كان سببويه قدر له خبراً محذوفاً^(٢)، أقرّوا بحذف الخبر على الرغم من أنه مؤكّد لكنهم تعلّوا بأنّ المؤكّد هو نسبة الخبر إلى الاسم، لا الخبر نفسه^(٣).

المؤكد لا يحذف

وقد نصّ ابن جني على أن المؤكّد أيضاً لا يجوز حذفه، فهو يقول^(٤): "ولم أعلم المصدر حذف في موضع، وذلك أن الغرض منه إذا تجرّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات، فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكّد لا يجوز".

ثم يحزم أمره، فيجعل تنافي الحذف والتوكيد مذهباً عاماً للسان العربي، فيقول^(٥): "كلّ ما حذف تخفيفاً لا يجوز توكيده لتدافع حاله به من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار، فاعرف ذلك مذهباً للعرب". وقد ذهب ببعضهم الأمر إلى أن عامل المؤكّد لا يجوز حذفه أيضاً، فـ"المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، والحذف منافٍ لذلك"^(٦).

(١) ينظر الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٣٢. ووازن بابت هشام، المغني، ص ٧٩٥.

(٢) ينظر الكتاب، ج ٢، ص ١٤١. والرواية هنا: "وإن في السفر ماضى مهلاً".

(٣) ينظر ابن هشام، المغني، ص ٧٩٣، ٧٩٤، وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٧٦، ٢٧٧، للتوضيح.

(٤) الخصائص ج ٢، ص ٣٧٩.

(٥) نفسه، ج ١، ص ٢٨٩.

(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٥٦٣، وينظر أوضح المسالك ج ٢، ص ٣٦، وينظر في هذه المسألة

أيضاً: الخصائص، ج ٢، ص ٢٧٣، وشرح المفصل، ج ٢، ص ١٥، ج ٨، ص ٧، والأشباه والنظائر، ج ١، ص ٣٣.

المختصر لا يحذف

يرى النحاة أن المختصر لا يجوز حذفه، لأن الحذف اختصار، واختصار المختصر إجحاف. وقد جعلوا اسم الفعل من المختصر، فهو مختصر الفعل، فلم يجيزوا اختصاره بحذفه دون معموله، وعندما واجهوا رأي سيويه في قول جارية الأتصار:

يا أيها الماتحُ دلوي دونكا إني رأيت الناسَ يحدونكا

إذ قدر: دونك دلوي. قالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، وقدروا المحذوف فعلاً هو "خذ". بل عززوا موقفهم بتخريج ثانٍ يبعدهم عن تقدير محذوف، فجعلوا دلوي مبتدأ ودونك خبره^(١).

وعدّوا حروف المعاني من المختصر لأنها دخلت الكلام لضرب من الاختصار، ففي قولك: ما قام زيد، نابت (ما) عن "أنفي" وفي قولك: قام القوم. إلا زيدا، نابت (إلا) عن أسنتي، وإذا حذفت فأنت تختصر مختصراً، وذلك انتهاك وإجحاف، فالجارُ والناصب والجازم عوامل ضعيفة، ولا يجوز حذفها إلا في مواضع محدّدة حيث تقوى الدلالة على تلك المحذوفات، ويكثر الاستعمال، وفي كل الحالات لا يجوز اتقياس عليها، ذكر ذلك ابن هشام^(٢)، ونقله السيوطي^(٣).

وأضاف السيوطي في مكان آخر أن جمهور النحاة منع حذف إن، ولم يجز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً، وكذا لم يُجز حذف سائر الجوازم، ولا حذف حرف الجر^(٤).

وزاد الأمر وضوحاً عندما أقرّ موقف بعض النحاة في أن الجازم أضعف من الجار، وبني عليه أنه لا يضمّر البتة مخالفاً في ذلك موقف الكوفيين، لا سيما في مسألة أن فعل الأمر مجزوم بلام محذوفة. وأكد الأمر برأي آخر نصّه: "الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء وأضعف منه، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفاً، فإن ضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى"^(٥).

(١) ينظر ابن هشام، المغني، ص ٧٩٤.

(٢) ينظر المكان نفسه.

(٣) ينظر الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٥٠ - .

(٤) نفسه، ج ٢، ص ١٠٩.

(٥) ينظر الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١١٠.

وهذا يقود إلى الحديث عن حذف الجار الذي ناء النحاة بأمرة، وحرار سيبويه نفسه في ذلك متردداً بين ما يعلنه نظرياً من عدم جواز حذفه، وتبرير تجليات الواقع التي تثبت أن الحذف واقع على الرغم من أن القاعدة المعلنة، فهو يقول مثلاً:

- "الجار لا يضمّر" (١)، ويقول: "حرف الجر لا يضمّر" (٢)، ويقول: "لا يجوز أن يضمّر الجار" (٣)، ويتراخى حيناً فيقول: ليس في كل موضع يضمّر الجار (٤). ثم يقول: ليس كل جار يضمّر، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم (٥) وأخيراً تحت وطأة كثرة الأمثلة التي وقع فيها الحذف تراه يقرّه في كثير من المواضع (٦).

والسيوطي أيضاً يعبر عن رأيه ورأي من سبقه من النحاة في غير موضع، مصراً على أن حذف حرف الجر ياباه القياس، ولا يجوز إضمماره (٧). ولعل ابن يعيش كان أكثرهم وضوحاً وأخصرهم طريقاً إلى هدفه إذ قال: "فقد ثبت حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلاً" (٨). وموقفهم من حذف الجار يثبت أنهم كانوا أقرب إلى منعه، ولم يسلموا بوقوعه إلا عند تكرار الأمثلة التي وقع فيها الحذف.

وقريب من قولهم: المختصر لا يختصر، قولهم: الجزء لا يحذف، وقد عدّوا الفاعل جزءاً من الفعل (٩). ولذلك لم يجيزوا حذفه.

فالمبرد يقول: (١٠) "لم يجز حذف الفاعل لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل".

وابن هشام يقول: (١١) "لا يحذف الفاعل ولا نائبه".

وابن مالك يقول: (١٢) لا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه. وعلى ذلك مضوا إلا بعضهم كالكسائي والسهيلي وابن مضاء القرطبي الذين أجازوا حذفه.

(١) للكتاب، ج ١، ص ٢٥٤.

(٢) نفسه، ج ١، ص ٩٤.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٢٦٣.

(٤) نفسه، ج ٢، ص ١٦٦.

(٥) نفسه، ج ٢، ص ١٦٣.

(٦) نفسه، ج ٢، ص ١٦١، ١٦٢، ١٧٢.

(٧) ينظر الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٣٥، ج ٢، ص ١٠٩، ١٨٦، ٢٣٩.

(٨) شرح المفصل، ج ٣، ص ٢٧. وينظر الشننبري، النكت، ج ١، ص ٥٠١، والجار عنده يحذف كثيراً.

(٩) ينظر ابن الأثير، أسرار العربية، ص ٧٩ - ، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٦٢، ١٦٢.

(١٠) المقتضب، ج ١، ص ١٥٧.

(١١) شرح الشننبري، ص ١٦٥.

(١٢) تسهيل القوائد، ص ٧٦.

من مواطن الحذف في القرآن الكريم

تمهيد

مما يجدر التنويه إليه هنا أن ما يرد من شواهد هو للتمثيل، فالهدف تقديم نماذج، وليس استقصاء لكل ما أورده النحاة من أمثلة للحذف في القرآن الكريم، ولو ذهب البحث يستقصى لنقل وترهل بما يجزي عن كلاً التمثيل ببعضه. والشواهد منثورة يجدها طالبا أنى شاء في كتب النحو، وإعراب القرآن، وتفسيره، فهي تفيض بها، ولا تكاد تخلو صفحة منها^(١).

وسأحرص -إلا متملاً- على عدم الإكثار من ذكر أوجه الخلاف في المسألة الواحدة، لما ينجم عن ذلك من تشتت. ولكني سأحرص -ما استطعت- أن تكون النماذج المقدمة متنوعة، ومن كتب مختلفة تشمل كتب النحو، وإعراب القرآن، وتفسيره، وأطمح في أن يسمح ذلك بتكوين صورة واضحة عن ظاهرة الحذف في القرآن الكريم كما رآها النحاة، وعرضوها، ومنّوا لها، ليكون كل ذلك مستنداً كافياً عند تقييم جهدهم في الفصل الأخير.

ولعل من المفيد أن تسير الأمثلة على النسق التالي :

- حذف الأسماء.
- حذف الأفعال والجمل.
- حذف الحروف.

(١) جمع منها عبد الفتاح الحموز طائفة عظيمة، ينظر كتابه لتأويل النحوي في القرآن الكريم، ج ١، ص ١٣٣ ومابعدا.

من مواطن الحذف في القرآن الكريم

حذف الأسماء

حذف المبتدأ

- يكثر حذفه - كما أورد النحاة - في جواب الاستفهام لتَقْتَم الدليل عليه مثل :
﴿وما أدراك ما هي ، نارٌ حامية﴾ (١). أي : هي نار حامية.
﴿وما أدراك ما العقبة ، فكُ رقبة﴾ (٢). أي : هي فك رقبة.
- بعد فاء الجواب ، مثل :
﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾ (٣). أي : فعمله لنفسه ، وإساءته لنفسه.
﴿فإن لم يصبها وابلٌ فطلٌ﴾ (٤). أي : فهو طلٌ.
- بعد القول ، مثل :
﴿وقالوا أساطيرُ الأولين﴾ (٥). أي : هي أساطير.
﴿يسألونك ماذا ينطقون قل العفو﴾ (٦). أي : هو العفو.
- في أسلوب المدح والذم ، مثل :
﴿وهبنا لداود سليمان نعم العبدُ إنه أواب﴾ (٧). أي : نعم العبد هو .
﴿فحسبه جهنمٌ ولبنس المهادة﴾ (٨). أي : بنس المهاد جهنم .

(١) القارعة ، ١١ ، ١٠ . ينظر ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ص ١٦٤ ، والزجاج ، إعراب القرآن ، ج ١ ص ١٩١ ، وسأرجع إليه باسم الزجاج ، والعكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ج ٢ ، ص ١٣٠١ ، وسأرجع إليه باسم العكبري لختصاراً ، وابن هشام ، المغني ، ص ٨٢٢ . وسأرجع إليه باسم المغني .

(٢) البلد ، ١٢ ، ١٣ ، ينظر الزجاج ج ١ ص ١٩١ . وينظر شواهد أخرى في المطففين ، آية ٢٠ ، والواقعة ، ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) فصلت ، ٤٦ ، والجاثية ، ١٥ . ينظر المغني ، ص ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

(٤) البقرة ، ٢٦٥ ، ينظر المغني ، ص ٨٢٣ . وينظر شواهد أخرى في البقرة ، الآيات ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٢٠ ، ٢٨٢ .

(٥) الفرقان ، ٥ ، ينظر المغني ، ص ٨٢٣ .

(٦) البقرة ، ٢١٩ ، ينظر الزجاج ج ١ ص ١٩١ . وينظر شواهد في الذاريات ، ٥٢ ، الكهف ، ٢٢ ، البقرة ، ٥٨ ، النساء ، ٨١ .

(٧) ص ، ٣٠ ، ينظر الزجاج ، ج ١ ، ص ١٧٥ ، والعكبري ، ج ٢ ، ص ١١٠٠ ، والمفصل ص ٢٧٤ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ، ص ١٣٩ .

(٨) البقرة ، ٢٠٦ ، ينظر العكبري ، ج ١ ، ص ١٦٨ . وينظر شواهد في البقرة ، ١٢٦ ، النحل ، ٢٩ ، الزمر ، ٧٢ .

- في الجمل المستأنفة المبدوءة بفعل مضارع، مثل :

﴿سَتَذْعَبُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾^(١). أي: أو هم يسلمون.
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾^(٢).
أي: وهو يتخذها هزوا .

- في الجملة المبدوءة بفعل مضارع مسبوق بواو الحال، وغير مقترن بقد :

لا يجوز النحويون أن يكون الفعل المضارع في مثل هذا الموضع حالاً، فيقدرون مبتدأً لتجاوز هذا الشرط للصناعي^(٣). ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾^(٤). أي وهو يشهد.

- في صدر صلة الموصول، مثل :

﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًا﴾^(٥).
وفيها أقوال عدة^(٦). أحدها أن (أي) اسم موصول حذف صدر صلتها أي: أيهم هو أشد^(٧).
﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾^(٨). أي: وهو الذي هو في السماء إليه.
- يحذف المبتدأ بعد " بل " مثل:

﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ﴾^(٩). أي: بل هم.
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾^(١٠). أي: بل هم.

- يحذف المبتدأ الموصوف، وتبقى صفته، مثل:

(١) الفتح، ١٦، ينظر المغني ص ٦٢٤ .

(٢) لقمان، ٦، ينظر العكبري، ج ٢، ص ١٠٤٣ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٦٥٦ .

(٤) البقرة، ٢٠٤، ينظر العكبري، ج ١، ص ١٦٦ .

(٥) مريم، ٦٩ .

(٦) ينظر للمغني، ص ١٠٧ وما بعدها .

(٧) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩٩، والعكبري، ج ٢، ص ٨٧٨، وينظر ابن الأثير: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق محمد طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ج ٢، ص ١٣٠. وسأرجع إليه باسم ابن الأثير.

(٨) الزخرف، ٨٤، ينظر للمغني، ص ٥٦٧، والألماني الشجرية، ج ١، ص ٧٥، والعكبري، ج ٢، ص ١١٤٢ .

(٩) آل عمران، ١٦٩، ينظر النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق زهير

غازي زاهد، مطبعة العاني ببغداد، ١٩٧٧، ج ١، ص ٣٧٧. وينظر العكبري، ج ١، ص ٣٠٩ .

(١٠) الأنبياء، ٢٦، ينظر ابن الأثير، ج ٢، ص ١٦٠، والعكبري، ج ٢، ص ٩١٦، والمغني، ص ١٥٢ .

﴿ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم﴾^(١).

- يحذف المبتدأ إن كان اسم إشارة مثل:

﴿لم يلبثوا إلا ساعة من نهارٍ بلاغ﴾^(٢). أي: ذلك بلاغ، أو هذا بلاغ.

﴿سورة أنزلناها﴾^(٣). أي: هذه.

- يحذف المبتدأ في ما ظاهره بقاء المشبه به وحذف المشبه، مثل:

﴿كذاب آل فرعون والذين من قبلهم﴾^(٤). أي: حال الكافرين كذاب آل فرعون.

- يحذف المبتدأ في ما ظاهره وجود فاعلين لفعل واحد، مثل:

﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾^(٥).

الذين ظلموا خبر لمبتدأ محذوف، كأنه قال: وأسروا النجوى، فقيل: من هم؟ فقال: الذين

ظلموا .. أي: هم.

حذف الخبر

- يحذف الخبر إذا تقدم ذكره أو تأخر فيكون في ذلك دلالة عليه، مثل:

﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾^(٦). أي: ورسوله بريء، فقد تقدم ذكره.

﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾^(٧). أي: الله أحق، وقد لحق ذكره.

- بعد لولا:

فرق النحاة بين الكون العام والكون الخاص في هذه المسألة، فأوجبوا حذف الخبر إن دل

على كون عام (مطلق)^(٨). مثل: ﴿فلولا فضل الله ورحمته لكنتم من الخاسرين﴾^(٩). أي: لولا

(١) المائدة، ١٤، ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن،

الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧، ج ١، ص ٢٢١، ٢٢٢. وسأرجع إليه باسم القيسي.

وينظر شواهد أخرى في: مريم، ٧١، النساء، ٤٦، ١٥٩.

(٢) الأحقاف، ٣٥، ينظر العكبري، ج ٢ ص ١١٥٩، والخصائص ج ٢ ص ٣٦٢.

(٣) للنور، ١، ينظر الزجاج، ج ١، ص ١٨٧، وابن الأثير، ج ٢، ص ١٩١، العكبري، ج ٢، ص ٩٦٣.

(٤) آل عمران، ١١، ينظر العكبري، ج ١، ص ٢٤١، ٢٤٢. وانظر الأنفال، ٥.

(٥) الأنبياء، ٣، ينظر الكتاب، ج ٢، ص ٤١، والزجاج، ج ١، ص ١٨٣، وابن الأثير، ج ٢، ص ١٥٨،

والعكبري، ج ٢، ص ٩١١.

(٦) التوبة، ٣، ينظر الكتاب، ج ١، ص ٢٣٨، والزجاج، ج ١، ص ٣١١، والعكبري، ج ٢، ص ٦٣٤، وينظر أمثلة

في المغني، ص ٨٢٤.

(٧) التوبة، ٦٢، ينظر الزجاج، ج ١، ص ٣١١، والعكبري، ج ٢، ص ٦٤٨.

(٨) ينظر المغني، ص ٣٥٩ -، وقد مر ذكر هذه المسألة سابقاً، ينظر هذا البحث ص ٥٨.

(٩) البقرة، ٦٤.

فضل الله حاضر، وقد لزم حذف الخبر لقيام العلم به، وطول الكلام بجواب لولا، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد لولا هذه فاعل لولا^(١).

- في جملة الطلب التي لا يجوز أن تكون خبراً، مثل :

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢). أي: السارق والسارقة فيما يتلى عليكم. قاله سيبويه^(٣) على مضض إذ هو يرجح النصب، ولا يجوز أن يكون قوله تعالى " فاقطعوا " هو الخبر، بل يجوز ذلك إن كان المبتدأ "الذي" وكانت ضلته فعلاً، لأنه عند ذاك يشبه الشرط، وهنا يجيز النحاة أن يكون فعل الأمر المسبوق بقاء الجواب خبراً.

ورأى الأخفش، والمبرد، وغيرهما أن الجملة الفعلية هي الخبر، إذ احتالوا للأمر، فعدوا الفاء زائدة، والألف واللام في "السارق" بمعنى (الذي)^(٤).

- يحذف الخبر إذا كان معادل الهمزة، مثل:

﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ...﴾^(٥). ولم يأت المعادل، أي: كغيره، أو ما شابه.

- يحذف الخبر إذا كان معادل أم، مثل :

﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ﴾^(٦). أي: أم الله أعلم؟

﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ﴾^(٧). أي: أم السماء أشد؟

- يحذف الخبر إذا كان قسماً صريحاً، مثل:

﴿لَعَمْرُكَ - إِنْهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَمْرُحُونَ﴾^(٨).

- يحذف الخبر بعد القول ، مثل:

﴿قَالُوا سَلَامًا ، قَالَ سَلَامٌ﴾^(٩).

(١) ينظر العكبري، ج ١، ص ٧٢، والمغني، ص ٣٦٠.

(٢) المائدة، ٣٨.

(٣) الكتاب، ج ١، ص ١٤٣، وقد أجرى هذا الحكم أيضاً على قوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما" النور، ٢.

(٤) ينظر في هذه المسألة: النحاس، ج ١، ص ٤٩٥، والزجاج، ج ١، ص ٣١٠ ج ٢، ص ٧٤٣، والقيسي، ج ١، ص ٢٢٥، والعكبري، ج ١، ص ٤٣٥، وفي جملة الطلب، ينظر السيوطي، الهمع، ج ٢، ص ١٤.

(٥) هود، ١٧، ينظر العكبري، ج ٢، ص ٦٩٢، وينظر القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤، ج ٩، ص ١٩. وينظر أمثلة في الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٧٣، ٤٥٥.

(٦) البقرة، ١٤٠، ينظر العكبري، ج ١، ص ١٢٣، والمغني، ص ٨٢٤.

(٧) النازعات، ٢٧، ينظر العكبري، ج ٢، ص ١٢٧٠.

(٨) الحجر، ٧٢.

(٩) هود، ٦٩.

- عند القطع والاستئناف، مثل:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مِنْ آمَنَ بآلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(١). بسط العكبري^(٢) القول في هذه المسألة ووجوها، إذ جاء قوله تعالى "والصابئون" بالرفع موضع إشكال فهو على أحد الأوجه مبتدأ لخبر محذوف تقديره (كذلك). والمسألة تقوم على التقديم والتأخير. قال ذلك سيبويه، وكان قد رفض تخريج المسألة على وجه ثان هو أن "الصابئون" معطوفة على موضع إن وما عملت فيه، وغلط العرب فيما روي عنهم: "إنهم أجمعون ذاهبون" وما شابهها، وأوضح رأيه في الآية الكريمة قائلاً: "وأما قوله عز وجل" "والصابئون" فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر^(٣).

﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ....وَالْمَحْصَنَاتُ...﴾^(٤).

- بعد فاء الجواب، مثل:

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٥). أي: فعليه عدة أيام، ويجوز أن يقدر مبتدأ محذوف أي: فالواجب عدة من أيام ..

ومما يجدر ذكره هنا أن هناك مواضع أجاز فيها النحاة تقدير أي من المحذوفين: المبتدأ والخبر، مثل:

﴿فَصَبِّرْ جَمِيلًا﴾^(٦). يحتمل حذف الخبر، أي: صبر جميل أجمل. أو المبتدأ، أي: فأمرني صبر جميل.

﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾^(٧). يحتمل حذف الخبر، أي: طاعة معروفة أمثل. أو المبتدأ، أي: أمركم طاعة معروفة.

﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾^(٨) يحتمل حذف الخبر، أي: فيما أوحينا إليك سورة. أو المبتدأ، أي: هذه.

(١) المائدة، ٦٩ .

(٢) العكبري، ج ١، ص ٤٥٠ وما بعدها .

(٣) للكتاب ، ج ٢، ص ١٥٥ .

(٤) المائدة، ٥، ينظر العكبري، ج ١، ص ٤٢٠، والمغني، ٨٢٤ .

(٥) البقرة، ١٨٤، ومثلها كثير، ينظر ١٨٥ ، ١٩٦ ، ٢٢٩ ، ٢٦٥ .

(٦) يوسف، ١٨ .

(٧) النور، ٥٣ .

(٨) النور، ١، تنظر هي وغيرها في المغني ص ٨٢٦، والزجاج، ج ٢، ص ٧٤٦. وينظر: السيوطي، الإتقان في

علوم القرآن، تحقيق محمد. أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٨٧ ج ٣، ص ١٨٥.

حذف اسم ليت

يرى جمهور النحاة أن ليت تعمل عمل ليس، ولا ينكر بعدها إلا أحد معموليها، وغالباً ما يكون المحذوف هو المرفوع، وعلى ذلك يُخرّج قوله تعالى :

﴿ولات حين مناص﴾^(١). أي: لات الحين حين مناص، وهذا ظاهر قول سيبويه فيها.

حذف خبر إنّ وأخواتها

- يرد أحياناً في القرآن الكريم إخبار عن (إنّ) بأن ثانية مع اسمها وخبرها، مثل :

﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إنّ الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾^(٢). يصح أن تكون إنّ الثانية واسمها والخبر خبراً إنّ الأولى. ويجوز في أحد أوجه أن يفتر خبرٌ إنّ الأولى تقديره: مفترقون يوم القيامة، أو نحو ذلك.

- فيما يبدو أنه عطف على موضع إنّ، مثل :

﴿إنّ الله وملائكته يصلون على النبي﴾^(٣). وذلك على قراءة (أبي عمرو) برفع "ملائكته"، أي: إنّ الله يصلي وملائكته يصلون.

حذف خبر لا

وهو مما يكثر حذفه، ومن أمثلته:

﴿لا تثريب عليكم﴾^(٤). ﴿قالوا لا ضير﴾^(٥). ﴿يا أهل يثرب لا مقام لكم﴾^(٦).

(١) ص، ٣، ينظر الكتاب، ج ١، ص ٥٧، والمعبري، ج ٢، ص ١٠٩٧ .

(٢) الحج، ١٧، ينظر ابن الأنباري، ج ٢، ص ١٧٠، ١٧١، والمعبري، ج ٢، ص ٩٣٦ .

(٣) الأحزاب، ٥٦، ينظر المغني، ص ٧٩١ .

(٤) يوسف، ٩٢ .

(٥) الشعراء، ٥٠ .

(٦) الأحزاب، ١٣، ينظر ذلك في المغني، ص ٣١٣. وكان قد قال عن خبر لا: بحذف كثيرا إن علم، المغني

(ص ٣١٥) وقال أيضاً: كثر حتى قيل لا ينكر. (المغني، ص ٨٢٦).

حذف الفاعل ونائبه

وقع خلاف في أمر حذف الفاعل بين مانع ومُجيز^(١).

ومما وقع فيه حذف الفاعل:

- التعجب بصيغة أفعل، مثل:

﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾^(٢). فانهاء تعود على الله عز وجل، وموضعها رفع، لأن التقدير :

أبصر الله، والباء زائدة. وهكذا في فعل التعجب الذي هو لفظ الأمر^(٣).

- يحذف فاعل المصدر، مثل:

﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾^(٤).

- يحذف فاعل المدح أو الذم، مثل:

﴿يُنْسِئُ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾^(٥). أي: ينسئ المثل مثل القوم .

- يحذف الفاعل فيما ظاهره أن الفاعل جملة، مثل :

﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنتُهُ﴾^(٦).

رأى سيبويه^(٧) أن الفاعل هو جملة "لَيْسَ جُنتُهُ". ورأى غيره^(٨) أن الفاعل محذوف وتقديره: بداء أو رأي.

- يحذف الفاعل فيما ظهر عَوْد الضمير إلى غير منكور، مثل :

﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٩). أي: الروح.

(١) سبق إشارة إلى هذه المسألة، ينظر هذا البحث، ص ٧٢. وينظر مزيد من التوضيح وعرض الآراء في :

ابن مالك، التسهيل، ص ٧٦. والعكبري، ج ٢، ص ٩٢١، والزرکشي، ج ٣، ص ١٤٣. وابن هشام،

شرح قطر الندى وبل الصدى، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد، ص ١٨٣ والمغني ص ٧٩٢،

والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٦٣.

(٢) للكهف، ٢٦.

(٣) ابن الأنباري، ج ٢، ص ١٠٦، والعكبري، ج ٢، ص ٨٤٤، وينظر القرطبي، الجامع الكبير، ج ١٠، ص ٣٩٧.

(٤) البلد، ١٤، ١٥.

(٥) الجمعة، ٥، ينظر المغني، ص ٧٩٣. والرأي لابن عطية.

(٦) يوسف، ٣٥.

(٧) للكتاب، ج ٣، ص ١١٠.

(٨) ينظر العكبري، ج ٢، ص ٧٣٢.

(٩) للقيامة، ٢٦.

﴿حتى توارت بالحجاب﴾^(١). أي: الشمس. ومثل هذا اعتمد عليه الكسائي في تجويز حذف الفاعل مطلقاً إن وجد الدليل، إذ إن فاعل (توارت) هي (الشمس)، ولم يجر لها نكر، ولكن دلت الحال عليها^(٢).

حذف المفعول به

أوضح الزجاج كثرة حذف المفعول به في القرآن بقوله:

" ونحن نذكر من ذلك ما يدق النظر فيه، لأن ذلك لو حاول إنسان أن يأتي بجميعه توالى عليه الفتوق، ولم يمكنه القيام به لكثرة في التنزيل، وكان بمنزلة من يستقي من بئر زمزم، فيغلبه الماء"^(٣). وكرر الإشارة إلى ذلك في مواضع أخرى^(٤).

ولعلّ الزجاج لم يكن مبالغاً في قوله هذا، ويكفي للتدليل على مدى شيوعه في القرآن الكريم أن نستحضر كم حذف المفعول به في سورة "الكافرون" أو "الضحى" مثلاً، على الرغم من قصر كل منهما.

والناظر في نهايات الكثير الكثير من الآيات الكريمة يروعه فيض من حذف المفاعيل، وكثير من الحذوف مجلبة للهول والخوف، مثل قوله تعالى:

﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾^(٥).

﴿كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون﴾^(٦).

ويهم البحث هنا أن يعرف كيف رأى النحاة هذا الحذف، وكيف مثلوا له . والملاحظ أنهم درجوا على أن يقسموا حذف المفعول قسمين : حذف اقتصار، وحذف اختصار^(٧).

(١) ص، ٣٢ .

(٢) ينظر الأمالي الشجرية، ج١، ص ٥٩ ، وابن الأنباري، ج٢، ص ٤١٧، والعكبري، ج٢، ص ١١٠٠، وشرح سنن الذهب، ص ٣٢ .

(٣) إعراب القرآن، ج٢، ص ٤٠٥ ، وقد أورد أمثلة كثيرة جداً في أكثر من ١٠٠ صفحة.

(٤) نفسه، ص ٤٧٧، ٥٠٣ .

(٥) النبأ، ٤ ، ٥ .

(٦) التكاثر، ٤، ٣ .

(٧) ينظر في هذين النوعين، وفي الأمثلة، المفصل، ص ٥٣، وابن مالك، التسهيل، ص ٨٥،

وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١، ص ٣٢٢،

والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص ١٧٥. والإتقان في علوم القرآن، ج٣، ص ١٧٣.

- الاختصار، وهو الحذف لغير دليل، فالمفعول به غير مذكور لفظاً، وغير متوًى معنى، مثل:

﴿كلوا واشربوا﴾^(١).

﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾^(٢).

﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾^(٣).

المعنى في كل ما تقدّم يقع على إيقاع الفعل، دون التفات إلى ما يقع عليه هذا الفعل، وقد جعل المفعول به هنا نسياً منسياً كأن فعله فعل لازم ..

- الاختصار : هو أن يحذف المفعول به لفظاً ويراد معنى وتقديراً، مثل :

﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾^(٤).

﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾^(٥).

وهناك مواطن شاع فيها حذف المفعول به، وتعقبها أقلام النحاة، ومنها:

- العائد:

يحذف المفعول به إن كان عائداً طلباً للتخفيف، وبعداً عن الإطالة، ومنه عائد الموصول، مثل: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾^(٦). أي: بعثه .

﴿وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون﴾^(٧). أي: تبدونه ، وتكتمونه .

ومثل هذا كثير في القرآن. وقد قال عنه الزجاج: " وحذف العائد من الصلة إلى الموصول أكثر من أن أحصيه لك في التنزيل" ^(٨).

ومنه عائد الموصوف، " وقد كثر مجيء الصلة محذوفاً منها العائد إذا كان مفعولاً في التنزيل، حتى إن الحذف في التنزيل أكثر من الإثبات فيها ، والصفة كالصلة فإذا كان كذلك حسن الحذف منها حسنه من الصلة" ^(٩). ومن الأمثلة:

(١) الطور، ١٩.

(٢) البقرة، ٢٥٨.

(٣) الزمر، ٩.

(٤) الرعد، ٢٦.

(٥) هود، ٤٣.

(٦) الفرقان، ٤١.

(٧) البقرة، ٣٣. ينظر الأمالي الشجرية، ج١، ص ٩٣ ، ٣٢٥، وشرح المفصل، ج٢، ص ٣٩، + ج٣، ص ١٥٢، والمغني، ص ٨٢٩.

(٨) إعراب القرآن ، ج٢، ص ٤٧٨.

(٩) نفسه، ص ٣١٤. وينظر أمثلة أيضاً. وينظر توضيح في الأمالي الشجرية، ج١، ص ٩٣، وأمثلة لحذف

العائد، ج١، ص ٣٢٦ - ..

﴿ومَنهم من أغرقنا﴾^(١). أي : أغرقناه.

- يحذف المفعول به رعاية للفاصلة، مثل:

﴿فقل هل لك إلى أن تزكى، وأهديك إلى ربك فتخشى، فأراه الآية الكبرى، فكذب وعصى، ثم أدبر يسعى، فحشّرَ فنادى﴾....^(٢).

- يحذف مفعول المشيئة والإرادة من أسلوب الشرط:

يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء، ولذلك اطرء حذف مفعولها، وقد نُكر أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلا إذا كان غريباً أو عظيماً^(٣). ومن أمثلة حذفه :

﴿فلو شاء لهداكم﴾^(٤). أي: فلو شاء هدايتكم .

﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾^(٥). أي: ولو شاء الله أن يذهب...

وقد يقع في غير الشرط، مثل:

﴿ولا يحيطون بشيءٍ من علمه إلا بما شاء﴾^(٦).

- يحذف المفعول به في باب التنازع، مثل:

﴿قال آتوني أفرغ عليه قطراً﴾^(٧). أي: آتوني قطراً أفرغه عليه.

- في باب المفعولين قد يحذف أحدهما، مثل :

﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾^(٨).

وقد يحذفان معا ، مثل :

﴿أين شركائي الذين زعمتم﴾^(٩). ﴿فأما من أعطى واتقى﴾^(١٠).

- يحذف في غير ما ذكر لتقدم الدليل، مثل:

(١) العنكبوت، ٤٠، ينظر العكبري، ج٢، ص ١٠٣٣ .

(٢) النازعات، ١٨-٢٣، وينظر شواهد في سورة النجم، آية ٤٣، ٤٤، ٤٨، ينظر الزجاج، ج٢، ص ٥٠٣، والمغني، ص ٨٣٠، وينظر أمثلة في الإتيان ج٣، ص ١٧٢ .

(٣) ينظر الإتيان، ج٣، ص ١٧٢، ١٧٣ .

(٤) الأنعام، ١٤٩، ينظر للمغني ص ٨٢٨ .

(٥) البقرة، ٢٠، وينظر شواهد في البقرة أيضاً آية، ٧٠، ٢٢٠، ٢٥٣ .

(٦) البقرة، ٢٥٥، ينظر الإتيان، ج٣، ص ١٧٢ .

(٧) الكهف، ٩٦، ينظر ابن الأنباري، الإتيان، ج١، ص ٨٧، والبيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص ١١٦، والعكبري، ج٢، ص ٨٦٢ .

(٨) الضحى، ٥ ينظر الزجاج، ج٢، ص ٥٠٣، والمغني، ص ٨٣٠ .

(٩) القصص، ٧٤. ينظر الزجاج، ج٢، ص ٤١٢، ٤٣٧ .

(١٠) الليل، ٥، ينظر للمغني، ص ٨٢٩ .

﴿فمن لم يجد فصيام شهرين﴾^(١). ﴿فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا﴾^(٢).
أي: فمن لم يجد الرقبة ، ومن لم يستطع الصوم.

حذف المنادى

يُلحق النحاة في العادة المنادى في باب المفعول به، مفترضين أنه منصوب بفعل مضمر تقديره : أدعو أو نحوه. وقد عدوه محذوفاً في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، مثل:
- ما ظاهره نداء لبيت:

﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزَ﴾^(٣).

- ما ظاهره نداء المصدر:

﴿قال يا بشرى﴾^(٤).

- ما ظاهره نداء الفعل:

﴿ألا يا اسجدوا﴾^(٥).

حذف الحال

تحفظ النحاة على حذف الحال - كما مر - ومنعوا حذفها في مواضع. لكنهم أجازوا حذفها إن قام على ذلك دليل^(٦). ومن ذلك :

(١) المجادلة، ٤، ينظر في هذا والذي يليه للمغني، ص ٨٢٩ .

(٢) المجادلة، ٤ .

(٣) النساء، ٧٣، ينظر العكبري، ج ١، ص ٣٧٢، والمغني، ص ٤٨٨. وينظر شواهد في الأتعام، ٢٧، ومريم، ٢٣، والفرقان، ٢٧، والزخرف، ٣٨، ويس، ٢٦ .

(٤) يوسف، ١٩، ينظر العكبري، ج ٢، ص ١٠٨١، وابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٩٩. وينظر أمثلة له في بيان غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٢٩٨ .

(٥) النمل، ٢٥، والأمر موضوع خلاف بين النحاة بين تقدير محذوف، وعدم تقدير، ينظر الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٥، وينظر، الزجاج، ج ٢، ص ٦٥٠، وابن جني للخصائص، ج ٢، ص ٣٧٦، والزمخشري، المفصل،

ص ٤٨، وابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٢١، وابن يعيش، شرح المفصل،

ج ٨، ص ١٢٠، وابن هشام شرح شذور الذهب، ص ١٨.

وسيكون للبحث وقفة لتوضيح مجمل آراء النحاة في هذا الأمر، ينظر هذا البحث، ص ٢٤١.

(٦) ينظر شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٦٦١ .

﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١). أي: فمن شهدَه صحيحاً بالغاً، ودليل الحذف كما يراه ابن جني هو الإجماع والسنة^(٢). وقد عدَّ الزجاج هذا الشاهد من باب حذف الحال والصفة جميعاً، وعلَّق قائلاً: وهو شيء لطيف غريب^(٣).

- تحذف الحال في القول:

ويرى ابن هشام أن أكثر حذف الحال يقع في القول^(٤). مثل:

﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٥). أي: قائلين سلام عليكم.

﴿إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾^(٦). أي: قائلين ربنا...

حذف التمييز

نكر ابن جني أن حذفه جائز عند دلالة الحال^(٧). وقد خصه ابن هشام بعنوان^(٨)، ومن أمثله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(٩).

﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ﴾^(١٠)، فالحال تدل على تمييز العددين في الآيتين السابقتين. ومثل ذلك أيضاً: ﴿قَالَ قَاتِلْ مِنْهُمْ كَمَ لَبِئْتُمْ﴾^(١١).

حذف المضاف إليه

نكره كل من ابن جني^(١٢)، وابن هشام^(١٣)، وأفرده كل منهما بحديث خاص. وهو يكثر

في:

(١) البقرة، ١٨٥.

(٢) الخصائص، ج ٢، ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٣) إعراب القرآن، ج ٢، ص ٧٨٣.

(٤) المغني، ص ٨٣٠.

(٥) الرعد، ٢٣، ٢٤.

(٦) البقرة، ١٢٧. تأمل أمثلة أخرى في البقرة، ٦٣، ٩٣، وآل عمران، ١٩١ ...

(٧) الخصائص، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٨) ينظر المغني، ص ٨٣١.

(٩) المنثر، ٣٠.

(١٠) الأنفال، ٦٥، ينظر في هذا وسابقه للمغني، ص ٨٣١.

(١١) الكهف، ١٩. ينظر ابن الأنباري، البيان، ج ٢، ص ١٠٣.

(١٢) الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٣.

(١٣) المغني، ص ٨١٤.

- ياء المتكلم مضافا إليها المنادى ، مثل:

﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾^(١).

- وقد تعوض الياء عند حذفها بالتاء، مثل:

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ﴾^(٢).

- يحذف المضاف إليه بعد أي، وكلّ، وبعض، وغير^(٣). ومن الأمثلة:

﴿كُلُّ لَهُ قَاتَتُونَ﴾^(٤).

تقديره : كلّ أحد منهم، لأن الأصل في كلّ أن تستعمل مضافة، ومن هنا ذهب الجمهور

إلى منع دخول الألف واللام عليها لأنها تخصص بالإضافة حتى وإن حذفت فهي منوثة^(٥).

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٦).

- يحذف المضاف إليه بعد الغايات، مثل:

﴿لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٧). أي: من قبل ذلك ومن بعده، أو نحوه.

حذف الجار والمجرور

- يحذف الجار والمجرور إن كان فيما بقي من الكلام دليل عليهما، مثل :

﴿فَبِتَّه يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٨). أي: : وأخفى من السرّ .

﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرَ سَيِّئًا﴾^(٩). أي: عملاً صالحاً بسيئاً، وآخر سيئاً بصالح.

(١) الأعراف، ١٥١، ينظر الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٢٧، وينظر شواهد في يوسف، ٣٣، وإبراهيم، ٣٥ ،

٣٦، ٤٠، والإسراء، ٨٠، وص ٣٥، ونوح، ٢٨.

(٢) يوسف، ٤، ينظر القيسي، ج ١، ص ٣٧٧، ٣٧٨، وابن الأنباري، البيان، ج ٢، ص ٣٢، والعكبري، ج ٢، ص ٧٢١،

(٣) ينظر في ذلك، الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٢٨، والمفصل، ص ١٠٦، وشرح المفصل، ج ٣، ص ٣٠، والمغني، ص ٨١٤.

(٤) البقرة، ١١٦، وينظر ١٤٨ وآل عمران، ٧.

(٥) ينظر العكبري، ج ١، ص ١٠٨، ١٠٩.

(٦) البقرة، ٢٥٣، ينظر الزركشي، ج ٣، ص ١٥٢، وينظر الأنبياء، ٣٣ في الموضع نفسه .

(٧) الروم، ٤، وينظر البقرة، ٨٩ - ٩١، ١٠٨، والمائدة، ١١٥، والأنفال، ٧٥، والشعراء، ١٢٠ .

(٨) طه، ٧ . ينظر العكبري، ج ٢، ص ٨٨٥ .

(٩) للتوبة، ١٠٢، ينظر الزركشي، ج ٣، ص ١٥٣، وفيه أمثلة أخرى كذلك.

- يكثر حذف الجار والمجرور بعد ألفاظ الكفر والإيمان:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ...﴾ (١).

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ ... (٢).

- يحذف العائد المجرور تخفيفاً، مثل:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (٣). أي: لا تجزي فيه.

﴿فَاقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ (٤). أي: قاضيه.

حذف المضاف

به بدأ ابن هشام (٥) ذكر أماكن من الحذف ليتمرّن عليها المعرب، وما ذلك إلا لكثرتّه، واقتناعه بأهميته. وكان ابن جني قد أشار إلى سعتّه، وردد النحاة من بعده ما قال، فقد نسب إليه الزركشي أن في القرآن منه زهاء ألف موضع (٦).

وكان ابن الشجري أيضاً قد أشار إلى كثرتّه فقال: "حذف المضاف في كلام العرب، وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى، وأحسنه ما دلّ على معنى، أو قرينة أو نظير أو قياس" (٧) ..

- والواقع أن كثيراً مما أورده النحاة أمثلة لحذف المضاف، يطلبه المعنى، مثل :

✓ **فيما أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير** (٨) ... فلا بد هنا من تقدير مضاف مثل : كراهة أن تقولوا، أو مخافة أن تقولوا... (٩).

﴿حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْتَ بِآجُوجٍ وَمَآجُوجٍ﴾ (١٠).

(١) البقرة، ٦، ينظر الزجاج، ج ١، ص ٣٠٩ .

(٢) البقرة، ٦٢، ينظر الزجاج في المكان نفسه.

(٣) البقرة، ٤٨، ينظر النحاس، ج ١، ص ١٧١ وفي الأمر خلاف. وينظر الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٧٨، والعكبري، ج ١، ص ٦٠ .

(٤) طه، ٧٢ . ينظر السيوطي، الهمع، ج ١، ص ٣١٠ .

(٥) ينظر المغني، ص ٨١١ .

(٦) البرهان، ج ٣، ص ١٤٦، وقد سبق حديث عن توسع ابن جني في حذف المضاف، ينظر هذا البحث ص: ٥٥.

(٧) الأمالي، ج ١، ص ٥١، ٥٢ .

(٨) المائدة، ١٩ .

(٩) ينظر العكبري، ج ١، ص ٤٢٩ . وينظر شواهد في النحاس، ج ١، ص ١٤٤، ١٩٩، ٢٣٠، ٢٤٥.

(١٠) الأنبياء، ٩٦ .

﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافُتُ بِهَا﴾^(١).

﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾^(٢).

- وقد يستدعي الفهم العقدي أو المذهبي تقدير مضاف محذوف، مثل :

﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٣). أي: أمره .

﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾^(٤). أي: عذاب الجحيم، لأن الوعيد بالعذاب لا بالرؤية فقط، فالؤمنون

أيضا يرونها، قال تعالى: ﴿وَأَن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(٥).

- وقد يستدعيه مستلزم الحكم الفقهي، مثل:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ﴾^(٦). أي: تناولها ..

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ أَمْهَاتُكُمْ﴾^(٧). أي: الاستمتاع بهن ...

- وقد تفرضه الصناعة للنحوية، مثل:

﴿لَمَسْجِدَ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ...﴾^(٨). أي: من تأسيس أول يوم؛ لأن "من" عند

البصريين لا تدخل على الزمان .

﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾^(٩). أي: ذو بصيرة لتجانس مع الإنسان وهو منكر.

- وقد يحذف مضافان معاً، مثل:

﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ﴾^(١٠). أي: حبة عبادة العجل .

﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾^(١١). أي: انتهاك حرمة الشهر الحرام .

﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(١٢). أي: من أثر حافر فرس الرسول.

- وقد تحذف ثلاثة متضايفات، مثل:

(١) الإبراء، ١١٠.

(٢) الإبراء، ٧٥. ينظر في ذلك الزركشي، ج ٣، ص ١٤٧، وأمثلة غيرها ..

(٣) الفجر، ٢٢.

(٤) التكاثر، ٦ .

(٥) مريم، ٧١، ينظر في ذلك الزجاج، ج ١، ص ٧٨، والزركشي، ج ٣، ص ١٤٨، والمغني، ص ٨١١ - .

وينظر أمثلة أخرى في الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٥١، والأخفش، ج ١، ص ١٦١ - ١٧٠ .

(٦) المائدة، ٣ .

(٧) النساء، ٢٣. ينظر الزركشي، ج ٣، ص ١٤٩، والمغني، ص ٨١١ .

(٨) التوبة، ١٠٨. ينظر العكبري، ج ٢، ص ٦٦٠.

(٩) القيامة، ١٤. ينظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٥٤.

(١٠) البقرة، ٩٣، ينظر النحاس، ج ١، ص ١٩٩. والعكبري، ج ١، ص ٩٣ .

(١١) البقرة، ١٩٤، ينظر الزجاج، ج ١، ص ٤٩ .

(١٢) طه، ٩٦، ينظر المغني، ص ٨١٤، والإتقان، ج ٣، ص ١٩٠ .

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(١). أي: فكان مقدار مسافة قربه قاب ..
﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾^(٢). أي: دوراناً كدوران عين الذي.

حذف المبدل منه

أفرد له ابن هشام حديثاً موجزاً، ومثل له بقوله تعالى :
﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ﴾^(٣). فالكذب بدل من مفعول "تصف" المحذوف،
والنقير : لما تصفه ألسنتكم.

حذف الموصول

خصه كل من ابن هشام والزرکشي بحديث. ومن أمثلته:
﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٤). أي: والذي أنزل إليكم. وعلل له الزركشي بأن ما
أنزل قبل الواو مختلف عما أنزل بعدها، فوجب إعادة الاسم الموصول "الذي".
واستدل بقوله تعالى:

﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٥). إذ أعيدت ما. ومن أمثلته
أيضاً: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾^(٦). أي: وما منا إلا من له مقام معلوم.

حذف المعطوف

ورد في القرآن الكريم، وقد مثل له النحاة، وشملت أمثلتهم حذف الاسم والفعل والجملة.
ولعل من المفيد هنا إيراد نماذج منها دون اللجوء إلى تفريقها وفق أنواعها في مواضع حذف
الاسم والفعل والجملة. ومما أوردوا يتبين ما يلي:

- يحذف بعد (بين). مثل:

﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رِيسُلِهِ﴾^(٧). أي: بين أحد وأحد.

- يحذف المعطوف اكتفاءً، مثل:

(١) للنجم، ٩، ينظر المغني، ص ٨١٥ .

(٢) الأحزاب، ١٩. ينظر ابن الأثير، ج ٢، ص ٢٦٦، والمغني، ص ٨١٤، وتتنظر أمثلة عن حذف
مضافين وثلاثة في الإتيان، ج ٣، ص ١٩٠.

(٣) للنحل، ١١٦. ينظر العكبري، ج ٢، ص ٨٠٩. والزرکشي، ج ٣، ص ١٥٨، والمغني، ص ٨٢١،
والإتيان، ج ٣، ص ١٨٦ .

(٤) العنكبوت، ٤٦. ينظر المغني، ص ٨١٥. والزرکشي، ج ٣، ص ١٥٩ .

(٥) البقرة، ١٣٦.

(٦) الصافات، ١٦٤ ينظر ابن الأثير، ج ٢، ص ٣١٠، والزرکشي، ج ٣، ص ١٥٩.

(٧) البقرة، ٢٨٥ . وينظر النساء، ١٥٢ في المغني، ص ٨١٩ .

﴿سراييل تقيكم الحر﴾^(١). أي: والبرد .

- يحذف المعطوف المقابل في الاستواء بين شيئين:

﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل﴾^(٢). أي: ومن أنفق من بعد ذلك ...

- يستدعي المعنى تقدير معطوف ليستقيم الظاهر، ويلبي متطلب الحكم الشرعي. مثل :

﴿فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي﴾^(٣). أي: فإن حصرتم فحللتم .

﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية﴾^(٤). أي: فحلّق ففدية.

حذف الصفة

- سبقت الإشارة إلى حديث ابن جني المعجب عنها^(٥). وقد حذفت والمعنى يطلبها، مثل :

﴿ياخذ كل سفينة غصبا﴾^(٦). أي: صالحة. بدليل أنه قرئ كذلك، وأن إعابتها في قوله

﴿فأردت أن أعيها﴾ لا تخرجها عن كونها سفينة.

﴿قالوا الآن جنت بالحق﴾^(٧). أي: الواضح، وإلا كان مفهومه كفراً كما قال ابن هشام.

- تحذف الصفة للتفخيم والتعظيم، مثل:

﴿الذي أضعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾^(٨). أي: من جوع شديد وخوف عظيم.

- وتحذف اكتفاء بإحدى الصفتين عن الأخرى، مثل:

﴿يدعون فيها بفاكهة كثيرة وشراب﴾^(٩). أي: كثير .

(١) النحل، ٨١ ، وتنظر الأتعام، ١٣ في المغني ، ص ٨٢٠، وينظر الفراء، أبو زكريا يحيى بن زيد، معاني

القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠، ج ٢،

ص ١١٢.

(٢) الحديد، ١٠ ، وينظر آل عمران، آية ١١٣ في: المغني، ص ٨١٩، وينظر العكبري، ج ٢، ص ١٢٠٧.

(٣) البقرة، ١٩٦ .

(٤) البقرة، ١٩٦ أيضاً ، ينظر للمغني ، ص ٨٢٠ .

(٥) ينظر هذا البحث ص ٣٤، ورأى الخصائص، ج ٢، ص ٣٧١، ٣٧٠.

(٦) للكهف، ٧٩، ينظر للمغني، ص ٨١٨، ولزركشي، ج ٣، ص ١٥٦، والإتقان، ج ٣، ص ١٨٥ .

(٧) البقرة، ٧١ ، ينظر للمكان نفسه.

(٨) قريش، ٤، ينظر الزركشي، ج ٣، ص ١٥٥ .

(٩) ص، ٥١، نفسه، ص ١٥٦.

حذف الموصوف

جعل ابن جنّي أكثره واقعاً في الشعر دون النثر، وتحفظ عل حذفه كما مرّ (١)، وقد اشترط الزركشي لحذف الموصوف أن يكون الاعتماد في السياق على مجرد الصفة دون موصوفها، مثل: «والله عليم بالمتقين» (٢). أي: بالناس المتقين. أو نحوه .

«وعندهم قاصرات الطرف» (٣). أي: حور قاصرات الطرف .

«وأننا له الحديد أنْ اعملْ سابغات» (٤). أي: اعملْ دروعاً سابغات .

«وبالآخرة هم يوقنون» (٥) أي: وبالدار الآخرة، وكثيراً ما يحذف الموصوف معها.

- يحذف موصوف قليلاً في مواضع كثيرة يكون فيها مصدراً أو زماناً أو مكاناً، مثل:

«بل لعنهم الله بكفرهم فقليلاً ما يؤمنون» (٦). أي: إيماناً قليلاً، أو زماناً قليلاً في أحد

الأوجه.

- يحذف الموصوف بكاف التشبيه، مثل:

«ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض» (٧). أي: جهراً كجهر .

- يحذف في باب المفعول المطلق، مثل:

«كلاً منهما رَعداً» (٨). أي: كلا منها أكلأ رعداً .

- وقد تفرض تقديره الصنعة النحوية ، مثل :

«إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين» (٩). وهذا الشاهد تلقفه النحاة، ودار في كتبهم كثيراً،

واستهموا الحديث عنه، وشغلهم، وأجهدهم، وقد عقد له السيوطي حديثاً طويلاً أجمل فيه الآراء،

وبسط الخلاف، فيما يقرب من عشرين صفحة، وكان من الأوجه التي ذكرها أن "قريب" صفة

لموصوف محذوف بمعنى شيء.

(١) ينظر هذا البحث، ص ٥٩، وينظر للخصائص ج ٢، ص ٣٦٦ .

(٢) آل عمران، ١١٥، وينظر البقرة، ٢، ٩٥، والنور، ٣١ .

(٣) الصافات، ٤٨. ينظر المفصل، ص ١١٨، والزركشي، ج ٣، ص ١٥٥، والمغني، ص ٨١٦ .

(٤) سبأ، ١١، ١٠، ينظر المغني، والزركشي في المكان نفسه، وينظر ابن الأنباري في الإتيان، ج ١، ص

١١٣، وأسرار العربية، ص ١٠٠ .

(٥) البقرة، ٤، ينظر العكبري، ج ١، ص ١٩، وينظر أمثلة في الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤٩٣ .

(٦) البقرة، ٨٨، ينظر العكبري، ج ١، ص ٩٠، والمغني، ص ٤١٧ . وينظر النمل، ٦٢،

والمزمل، ١١ .

(٧) الحجرات، ٢، ينظر ابن الأنباري، ج ٢، ص ٣٨٢ .

(٨) البقرة، ٣٥، ينظر النحاس، ج ١، ص ١٦٣، ومشكل القيسي ج ١ ص ٨٧ والعكبري، ج ١ ص ٥٢ .

(٩) الأعراف، ٥٦، ينظر النحاس، ج ١، ص ٦١٧-٦٢٠، والأشباه والنظائر، ج ٣، ص ١٣٦ وما بعدها .

حذف الفعل والجملة

أوضح النحاة أن الفعل يحذف كثيراً في القرآن الكريم، وأنه قد يحذف وحده دون فاعله أو مفعوله، أو معهما كليهما فيدخل في باب حذف الجملة. ومن مواضع حذفه^(١):

- يحذف إذا كان مفسراً. وذلك مطرد عند ابن هشام^(٢)، ومن الأمثلة:

﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾^(٣).

﴿وإن امرؤ هلك﴾^(٤).

﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾^(٥).

﴿إذا السماء انشقت﴾^(٦).

﴿وإذا الشمس كورت﴾^(٧).

﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾^(٨).

في كل هذه الأمثلة يقتدر النحاة فعلاً محذوفاً بعد الأداة يفسره الفعل المذكور، أي:

إن خافت امرأة خافت.

إذا انشقت السماء انشقت.... إلخ.

لأن هذه الأدوات كما يقولون لا تدخل إلا على جملة فعلية .

ومثلها (لو): ﴿قل لو أنتم تملكون﴾^(٩). أصلها كما يقولون : لو تملكون تملكون، فلما

حذف الفعل انفصل الضمير، قاله الزمخشري، والعكبري، وقال غيرهما: هو على حذف (كان)

(١) ينظر بشكل عام ، ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٣٧٩، والزرکشي، ج٣، ص ١٩٨، والمغني، ص ٨٢٧.

(٢) للمغني ، ص ٨٢٧ .

(٣) النساء، ١٢٨، ينظر القيسي، ج١، ص ٢٠٩ .

(٤) النساء، ١٧٦، ينظر الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٢٤٦، ٣٢٧ .

(٥) الحجرات، ٩، ينظر الأخفش، ج٢، ص ٣٢٧، وابن الأثيري، ج٢، ص ٢٨٣، والعكبري، ج٢، ص ١١٧١.

(٦) الانشقاق، ١، ينظر شرح المفصل، ج١، ص ٩٤، وشرح شذور الذهب، ص ١٦٥ .

(٧) للتكوير، ١، ينظر العكبري، ج٢، ص ١٢٧٣ .

(٨) القمر، ٢٤، ينظر الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٤٨٨، والأمالی الشجرية، ج١، ص ٣٣٠، وابن

الأثيري، ج٢، ص ٤٠٦، والعكبري، ج٢، ص ١١٩٤.

(٩) الإسراء، ١٠٠ .

أي: لو كنتم تملكون . وفي كلا الوجهين ثمة فعل محنوف^(١).

- وفي باب الاشتغال ، يظهر أيضا أثر الصنعة النحوية في حذف الفعل ، مثل :

﴿والأرض مددناها﴾^(٢). أي: مددنا الأرض مددناها.

﴿والجان خلقناه﴾^(٣). أي: وخلقنا الجان خلقناه. ويسوغ ابن الأنباري مثل هذا التقدير

بقوله: "فكان النصب هنا على الرفع لأنه قد عطفه على جملة فعلية وهي قوله: ﴿ولقد خلقنا

الإنسان﴾^(٤). فقدر الفعل الناصب ليكون قد عطف جملة فعلية على جملة فعلية، لا جملة اسمية

على جملة فعلية^(٥).

وقالوا مثل ذلك في قوله تعالى :

﴿والقمر قدرناه منازل﴾^(٦).

﴿وكل شيء أحصيناه﴾^(٧).

- يحذف الفعل في باب المدح، والذم، والاختصاص، والتحذير، والإغراء، ومن أمثلة ذلك:

﴿والصابرين في البأساء والضراء﴾^(٨). أي: أمدح الصابرين.

﴿وامراته حمالة الحطب﴾^(٩). أي: أنم حمالة الحطب.

﴿يريد الله أن يذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾^(١٠). أي: أعني أهل البيت.

(١) ينظر الخصائص ، ج ٢، ص ٣٨٠، وابن الأنباري، ج ٢، ص ٩٧، والعكبري، ج ١، ص ٨٣٣، ٨٣٤،

والمغني، ص ٨٢٧ .

(٢) الحجر، ١٩، ينظر العكبري، ج ٢، ص ٧٧٩ .

(٣) الحجر، ٢٧، نفسه، ج ٢، ص ٧٨٠.

(٤) الحجر، ٢٦ .

(٥) ابن الأنباري، ج ٢، ص ٦٨ .

(٦) يس، ٣٩، ينظر ابن الأنباري، ج ٢، ص ٢٩٥، والعكبري ج ٢، ص ١٠٨٢ .

(٧) يس، ١٢، ينظر ابن الأنباري، ج ٢، ص ٢٩١، والعكبري ج ٢، ص ١٠٧٩، وينظر ص ٨١٥ .

وينظر أيضا الرحمن، آية ٧ في ابن الأنباري، ج ٢، ص ٤٠٨، والعكبري، ج ٢، ص ١١٩٧،

والزركشي، ج ٣، ص ١٩٩. والإنسان، آية ٣١، في ابن الأنباري، ج ٢، ص ٤٨٥، والعكبري، ج ٢،

ص ١٢٦١، والزركشي، ج ٣، ص ١٩٩. وينظر أمثلة أخرى في الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٣٥ -

والأخفش، ج ١، ص ٧٨ .

(٨) البقرة، ١٧٧، ينظر والأخفش، ج ١، ص ١٥٦، والنحاس، ج ١، ص ٢٣١، والأمالي الشجرية، ج ١،

ص ٣٤٤، والزركشي، ج ٣، ص ١٩٨ .

(٩) المسد، ٤، ينظر الأخفش، ج ٢، ص ٥٤٨، وابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٤٤، والعكبري

ج ٢، ص ١٣٠٨، وشرح شذور الذهب، ص ٤٣٤ -، والمغني، ص ٨٢٨ .

(١٠) الأحزاب، ٣٣، ينظر ابن الأنباري، ج ٢، ص ٢٦٩، والعكبري، ج ٢، ص ١٠٥٧، والمغني، ص ٧١٤.

﴿ثَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(١). على إضمار فعل للإغراء أو التحنير وجوباً.

- يحذف الفعل في جواب الاستفهام الواقع ، مثل :

﴿وَلَنَسْأَلَنَّهُمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٢). أي: خلقهم الله.

وقد بين النحاة أن مثل هذا يجوز حمله على حذف الخبر أيضاً ، فقد صرحت الآيات

بالفعل أحياناً، مثل:

﴿وَلَنَسْأَلَنَّهُمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لِيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾^(٣).

وصرحت بالخبر أحياناً أخرى، مثل:

﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظِلْمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ... قُلْ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ﴾^(٤).

لكن النحاة رجحوا فعليتها لأن التصريح بالفعل وقع أكثر^(٥).

- ويحذف الفعل في جواب السؤال المقتر، مثل:

﴿يَسْجُجْ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(٦). بقراءة يسبح مبنية للمجهول، فكان سؤالاً وقع

نصه : من يسبحه؟ فقيل: يسبحه رجال. ومثلها:

﴿زَيْنٌ لكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٧). بالرفع أي: زينه شركاؤهم.

- يقتر الفعل محذوفاً عندما لا يسمح المعنى بحمل الكلام على ظاهره، مثل :

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٨). فلا يصح عطف الإيمان على الدار، فيقدر

فعل مثل : واعتقدوا الإيمان ، أو نحوه.

(١) الشمس، ١٣، ينظر للفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٦٨، ٢٦٩، والأماشي الشجرية، ج ١، ص ٣٤٢، والعكبري، ج ٢، ص ١٢٩٠.

(٢) لقمان، ٢٥، ينظر الزركشي، ج ٣، ص ٢٠٠، وينظر شبيهه في المغني، ص ٨٢٧، وينظر العنكبوت، ٦١، ٦٣، ويونس، ٣١.

(٣) الزخرف، ٩.

(٤) الأنعام، ٦٣، ٦٤.

(٥) المغني، ص ٨٠٧، ٨٠٨.

(٦) النور، ٣٦، ٣٧، ينظر في هذه المسألة للفراء، ج ٢، ص ٢٥٣، والنحاس، ج ١، ص ٥٨٢، والمفصل، ص ٢١، وابن الأنباري، ج ٢، ص ١٩٦، والعكبري، ج ٢، ص ٩٧١، ٥٤٠، ٥٤١، والزركشي، ج ٣، ص ٢٠١، والمغني، ص ٥٠١، ٦٨٥، ٧٤٠، ٨٠٧.

(٧) الأنعام، ١٣٧، ينظر الكتاب، ج ١، ص ٢٩٠، وابن الأنباري، الإصناف، ج ١، ص ٤٣١، والزركشي ج ٣، ص ٢٠١.

(٨) الحشر، ٩، ينظر ابن الأنباري، ج ٢، ص ٤٢٨، والمغني، ص ٨٢٨.

- يحذف الفعل عندما ينوب عنه مصدره، مثل:

﴿قالوا سلاماً﴾^(١).

﴿فإما منّا بعدُ وإما فداء﴾^(٢). وقد جمع منها الزجاج طائفة كبيرة^(٣).

- يقتصر الفعل بعد "كيف" وقد كثر ذلك، مثل:

﴿فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه﴾^(٤). أي: كيف يصنعون؟

✓ يكثر حذف فعل القول:

تكررت إشارات النحاة إلى ذلك^(٥)، حتى إن السيوطي قال: "العرب تحذف القول حذفاً

مطرداً، شهرته تغني عن إيراد أمثلة منه"^(٦). ومن أمثلته:

﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا...﴾^(٧). أي: يقولان. ويقدر كذلك

فعل قبل (إذ) أي: انكر. "وجميع إذ في التنزيل أكثره على هذا"^(٨). مثل:

﴿وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة﴾^(٩).

﴿وإذ قال ربك﴾^(١٠).

- يحذف الفعل اختصاراً ويدل عليه العقل، مثل:

﴿فقال لهم موتوا ثم أحياهم﴾^(١١).

واضح أن قوله تعالى: (ثم أحياهم) معطوف على فعل محذوف، ويدل العقل

عليه، وتقديره: فماتوا. ولا يصح عطفه على قوله: موتوا؛ لأنه أمر، وفعل الأمر لا يعطف على الماضي.

(١) هود، ٦٩، ينظر القيسي، ج ١، ص ٣٦٨، والعكبري، ج ٢، ص ٧٠٥.

(٢) محمد، ٤، ينظر العكبري، ج ٢، ص ١١٦٠، والسيوطي، الهمع، ج ٣، ص ١٢٣.

(٣) ينظر إعراب القرآن، ص ٧٦٧ وما بعدها، وينظر الزركشي، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٤) الأنعام، ٢٥، ينظر العكبري، ج ١، ص ٢٥٠، وينظر النساء، ٤١، ٦٢.

(٥) ينظر الأخفش، ج ١، ص ١١، وابن السجري، ج ١، ص ٥٦، وابن الأنباري، البيان في غريب إعراب

القرآن، ج ٢، ص ٨٦، والإتصاف، ج ١، ص ١١٤، وأسرار العربية، ص ١٠٠.

(٦) الأشباه والنظائر، ج ٤، ص ٥.

(٧) البقرة، ١٢٧، وقد مرّ في حذف الحال.

(٨) الزجاج، ج ١، ص ١٣، وينظر شبيه في الزركشي، ج ٣، ص ٢٠٦، والإتقان، ج ٣، ص ١٨٧.

(٩) البقرة، ٥١، ينظر النحاس، ج ١، ص ١٧٤.

(١٠) البقرة، ٣٠، وينظر شواهد في البقرة، ٦٣، ٩٣، والأعراف، ١٧١، وآل عمران، ١٩١، والرعد، ٢٣.

(١١) البقرة، ٢٤٣، ينظر العكبري، ج ١، ص ١٩٣، ولزركشي، ج ٣، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

حذف جملة الشرط

- وقد جعله ابن هشام مطرداً بعد الطلب، مثل :
- ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (١). أي: فإن تتبعوني يحببكم الله .
- هيا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة يغفر لكم (٢) - أي: إن تفعلوا يغفر لكم .
- تحذف جملة الشرط في غير طلب، مثل :
- ﴿إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِنِّي فَاعْبُدُون﴾ (٣).

حذف جملة جواب الشرط

تحذف جملة الجواب كثيراً في القرآن الكريم، ويقع ذلك للتفخيم والتعظيم؛ فالقرآن رسالة تقوم على الثواب والعقاب، لذلك حذف الكثير من الأجوبة ليتضاعف شوق الطائع إلى جزاء ثوابه، ويتضاعف خوف العاصي من أهوال عقابه. ومن ذلك:

✓ ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (٤). حذف جواب إذا، وفي المسألة أنظار لطيفة (٥).

﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (٦). جوابها محذوف كذلك، وكلاهما حذف لتحويل الأمر وتعظيمه.

حذف جواب لو، مثل:

- ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَاقَتْ﴾ (٧). أي: لرأيت عجباً ، أو نحوه .
- ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ...﴾ (٨) أي : لكان هذا القرآن ، أو نحوه .

-
- (١) آل عمران، ٣١، ينظر المغني، ص ٨٤٧ .
- (٢) الصف، ١٠، ١٢، ينظر العكبري، ج ٢، ص ١٢٢١، وابن الأثيري، ج ٢، ص ٤٣٦، ومعاني الفراء، ج ٣، ص ١٥٤، وقد قدر فعل أمر للطلب.
- (٣) العنكبوت، ٥٦، ينظر المغني، ص ٨٤٨، وينظر أمثلة أخرى كذلك في المكان نفسه ، وفي الإتقان ج ٣، ص ١٩١.
- (٤) الزمر، ٧٣ .
- ✓ (٥) ينظر الأخفش، ج ٢، ص ٤٥٧، وابن فارس، الصحابي، ص ٢٤٠، وابن الأثيري، ج ٢، ص ٣٢٧، وابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج ١، ص ٢٠٨، والزرکشي، ج ٣، ص ١٨٩، ١٩٠ .
- (٦) للتوبة، ١١٨، ينظر الزرکشي، ج ٣، ص ١٩٠ .
- (٧) سبأ، ٥١، ينظر ابن الأثيري، ج ٢، ص ٢٨٣ .
- (٨) الرعد، ٣١، ينظر ابن الأثيري، ج ٢، ص ٥٢، والعكبري، ج ٢، ص ٧٥٨، والزرکشي، ج ٣، ص ١٨٣، وشرح المفصل، ج ٩، ص ٧.

منه فاطر، ٤، والأنفال، ٣٨، في الموضع نفسه، وينظر
ج ٢، ص ١٠٩٢ .

وهناك مواضع ورد فيها شرطان حذف أحدهما مثل: «وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ»^(١). وقد اختار ابن مالك قول سيبويه أن الجواب لأَمَّا ، واستغني عن جواب "إِنْ" لتقتمه^(٢).

حذف جملة القسم

ذكر ابن هشام أنه كثير جداً ، وجعله لازماً مع غير الباء من حروف القسم. وفي نظره حينما قيل : لأفعلن ، أو لقد فعل، ولئن فعل، ولم تظهر جملة القسم فهي حتماً مقترنة^(٣). مثل: «لَأَعَذِّبَنَّ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأُنَبِّحَنَّ»^(٤).

«وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ»^(٥).

«لئن أخرجوا لا يخرجون معكم»^(٦).

حذف جواب القسم

وقد شاع لعلم السامع المراد منه^(٧)، مثل:

«وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً..... يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ»^(٨). لم يرد جواب، والتقدير: لتبعثن أو نحوه.

«وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ... قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ»^(٩). أيضاً لم يرد جواب وهو مقتر.

وقد يقع خلاف بين النحاة حول المواضع التي لا يصرح فيها بجواب القسم، مثل:

«ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ»^(١٠). لم يرد جواب، فاختلوا فيه :

قال الزجاج : الجواب قوله تعالى: «إِنَّ نَازِعَاتِ لِحُقُوقِ الْفُلُكِ لَآتِيَاتٌ سَوَاءٌ»^(١١). وخالفه الكسائي

والفراء لبعد ما بين القسم وجوابه، ولكثرة ما توالى بينهما من قصص وأحداث.

وقيل الجواب: «كَمْ أَهْلَكْنَا»^(١٢). بتقدير لام القسم محنوفة لطول الكلام.

(١) الواقعة، ٩٠ .

(٢) ينظر الزركشي، ج ٣، ص ١٩١ .

(٣) ينظر المغني، ص ٨٤٦ .

(٤) النمل، آية ٢١ .

(٥) آل عمران، ١٥٢ .

(٦) الحشر، ١٢ .

(٧) ينظر الزركشي، ج ٣، ص ١٩٢ .

(٨) النازعات، ١-٦، ينظر الأخفش، ج ٢، ص ٥٢٦ .

(٩) البروج، ١-٤، ينظر العكبري، ج ٢، ص ١٢٨٠ .

(١٠) ص، ١، ٢ .

(١١) ص، ٦٤ .

(١٢) ص، ٣ .

وذهب الأخفش إلى أن الجواب: «إن كلُّ إلا كذب الرسل»^(١).
وقال غيره: «بل الذين كفروا في عزة وشقاق»^(٢). واستلوا بقوله تعالى في سورة "ق":
«ق والقرآن المجيد بل عجبوا»^(٣).

حذف كلام "أكثر من جملة"

تنبه النحاة إلى أسلوب القرآن، وأسرار إعجازه، وحلاوة الإيجاز فيه، وأكثر ما يكون ذلك في القصص القرآني، إذ يظهر في بعض الآيات فعل أمر، تليه نتائج تنفيذه، ويُطوى كلام طويل بينهما، ومن ذلك ماورد في أمر سيدنا سليمان وبلقيس: «أذهب بكتابي هذا فألقه إليهم»^(٤). وتلا ذلك قوله تعالى: «قالت يا أيها الملأ إني ألقي إلي كتاب كريم»^(٥).
الآيتان متعاقبتان، لكن يتضح أن بينهما محذوفات لا بد من وقوعها، ويمكن تقديرها: فأخذ الكتاب، فألقاه إليهم، فرأته بلقيس، وقرأته وقالت^(٦).

ومثل هذا في سورة يوسف:

«أنا أتيناكم بتأويله فارسلون»^(٧). ثم تلاها: «يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان...»^(٨). ولعل بينهما: «فارسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، ففعلوا، ولما أتاه قال يوسف...»^(٩).

حذف الحروف "حروف المعاني"

تردد النحاة كثيراً - كما مرّ - في أمر حذف الحروف وتجانس كلامهم النظري بمنع حذفه، وواقع الاستعمال اللغوي الذي يثبت وقوع الحذف، فدارت في مؤلفاتهم أمثلة كثيرة تثبت وقوع الحذف، ومنها:

(١) ص، ١٤ .

(٢) ص، ٢ .

(٣) ق، ١، ٢، ينظر ابن الشجري، ج ١، ص ٣٥٥، والعكبري، ج ٢، ص ١٠٩٦، والزرکشي، ج ٣، ص ١٩٣، والمغني، ص ٨٤٧.

(٤) للنمل، ٢٨.

(٥) للنمل، ٢٩.

(٦) ينظر الزرکشي، ج ٣، ص ١٩٥ .

(٧) يوسف، ٤٥.

(٨) يوسف، ٤٦.

(٩) ينظر الزرکشي، ج ٣، ص ١٩٥، والمغني، ص ٨٥٢، والإتقان، ج ٣، ص ١٩٢ .

وينظر شواهد في مريم، آية ١، ١ -، وطه، آية ٩١ -، ويوسف، آية ٢٥ -، والكهف، آية ١٦ - .

- أن:

يقول الخليل: "لا ينتصب فعل إلا بأن مظهرة أو مضمرة" (١). وقال ابن هشام: "إن حذفها مطرد في مواضع معروفة" (٢). ولعلّه يقصد ما ذكره النحاة حول حذفها بعد حروف مثل:

- لام التعليل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ (٣).
 لام الجود: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (٤).
 لام العاقبة: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (٥).
 حتى: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (٦).
 الفاء: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ (٧).
 أو: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (٨).

- وقد تحذف في غير هذه المواضع، مثل:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (٩). أي: أن يريكم.

- حذف حروف الجر

يطرد حذف الجار مع أن وأن. قاله ابن هشام (١٠)، والسيوطي (١١)، مثل:
 ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ (١٢). أي: بأن. ﴿أَلَيْعَيْنُكُمْ أَتُكْمُ﴾ (١٣). أي: بأنكم.

(١) النحاس، ج ١، ص ٤٢٦.

(٢) للمغني، ص ٨٣٩.

(٣) النحل، ٢٤، وينظر غيرها في الزجاجي، اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥، ص ٦٦، ٦٧.

(٤) البقرة، ١٤٣، ينظر اللامات ٦٩، وينظر غيرها في المغني، ص ٢٧٨.

(٥) القصص، ٨، ينظر اللامات، ص ١١٩، والعكبري، ج ٢، ص ١٠١٦، والمغني، ص ٢٨٢.

(٦) طه، ٩١، ينظر للمغني، ص ١٧٠، وينظر غيرها في اللامات، ص ٦٩.

(٧) النساء، ٧٣، ينظر مشكل القيسي، ج ١، ص ٢٠٢، وينظر غيرها في اللامات، ص ٦٠.

(٨) البقرة، آية ٢٣٦، ينظر للمغني، ص ٩٣، وينظر مواضع أخرى في جمل الزجاجي، ص ١٨١، ١٨٤.

١٨٥، وابن السجري، ج ١، ص ٣٧٤ وشرح المفصل، ج ٧، ص ١٨ - .

(٩) الروم، ٢٤، ينظر الفراء، ج ٢، ص ٣٢٣، وابن الأثيري، ج ٢، ص ٢٥٠، والعكبري، ج ٢، ص ١٠٣٩.

والزركشي، ج ٣، ص ٢١٤.

(١٠) للمغني، ص ٨٣٨.

(١١) الإتيان، ج ٣، ص ١٨٨.

(١٢) للحجرات، ١٧، ينظر المكان السابق نفسه.

(١٣) للمؤمنون، ٣٥، ينظر المكان نفسه.

- وقد ورد حذف الجرّ في غير ذلك مثل :
- ﴿وترغبون أن تتكوهن﴾^(١). أي: (في أن) أو (عن أن) تتكوهن .
- ﴿عبس وتولى أن جاءه الأعمى﴾^(٢). أي: لأن .
- وقد كثر في القرآن حذف الجارّ وإيصال الفعل إلى المجرور به ، مثل :
- ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾^(٣). أي: من قومه:
- ﴿لا تعزموا عقدة النكاح﴾^(٤). أي: على عقده.
- ﴿إنما نلکم الشیطان یخوف أولیاءه﴾^(٥). أي بأوليائه.

- وقدّر حرف الجرّ محذوفاً بأثر الصنعة النحوية ، مثل :

﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^(٦). وهي موطن خلاف، وأحد أوجهها أن بعضهم قدّر حرف جرّ قبل الأرحام هو "الباء" لتجاوز الشرط الصناعي الذي يقضي ألا يعطف ظاهر على مضمّر، وقد ورد في القرآن آيات أخرى ظهر فيها عطف ظاهر على مضمّر، منها :

﴿ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم﴾^(٧).

- حروف العطف

يبين الزركشي أنها تحذف لقصد البلاغة، فحذفها يشعر بأن الكلّ كالواحد، مثل :

﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً﴾^(٨). أي: ولا يألونكم.

وقد حذفت لغير ذلك مثل:

-
- (١)- للنساء، ١٢٧، ينظر الزجاج، ج ١، ص ١٢٥ .
- (٢) عبس، ١-٢، ينظر الزجاج، ج ١، ص ١٢١ .
- (٣) الأعراف، ١٥٥، ينظر الزجاج، ج ١، ص ١١٤، والقيسي، ج ١، ص ٣٠٣، وابن الشجري، ج ١، ص ٢٩٧، ٣٦٤، والزركشي، ج ٣، ص ٣١٥ .
- (٤) البقرة، ٢٣٥، ينظر القيسي، ج ١، ص ١٣٢، والعكبري، ج ١، ص ١٨٨ .
- (٥) آل عمران، آية ١٧٥، ينظر الأخفش، ج ١، ص ٢٢١، والزجاج، ج ١، ص ١١٧، والعكبري، ج ١، ص ٣١١ .
- (٦) للنساء، ١ .
- ينظر في الخلاف، الإنصاف، المسألة ٦٥، ص ٤٦٣، وينظر الأخفش، ج ١، ص ٢٢٤، والنحاس، ج ١، ص ٣٨٩، ٦٤١، والقيسي، ج ١، ص ١٨٧، والخصائص، ج ١، ص ٢٨٥، والعكبري، ج ١، ص ٣٢٦، وشرح المفصل، ج ٣، ص ٢٧، ٧٨ .
- (٧) النساء، ١٢٧، وينظر ١٦٢، والبقرة، ٢١٧ .
- (٨) آل عمران، ١١٨، ينظر الزركشي، ج ٣، ص ٢١٠ .

«وجوه يومئذ ناعمة»^(١). أي: وجوه، عطفاً على وجوه يومئذ خاشعة .
«صم بكم عمي...»^(٢)، أي: صم وبكم وعمي.

- حروف النفي

لا

تحذف في جواب القسم ، مثل :
«قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف»^(٣). أي: لا تفتأ.

- تقتصر محذوفة ليستقيم المعنى. مثل:
«والقى في الأرض رواسي أن تُميدَ بكم»^(٤). أي: ألا تُميد.

- حذف حرف النداء

هو كثير كما قال السيوطي^(٥). وبين الزركشي أن ذلك كثير في نداء الرب سبحانه تعظيماً وتزجيهاً؛ لأن الدعاء يشرب معنى الأمر، والله أعظم وأجل^(٦). ومن الأمثلة :
«ربّ إني وهن العظم مني»^(٧).

- وقد يحذف في غير نداء الرب سبحانه وتعالى، وقد ورد حذفه من "أي"
«سنفرغ لكم أيها الثقلان»^(٨).

ومن العلم، مثل:

«يوسف أعرض عن هذا»^(٩).

ومن اسم الإشارة ، مثل :

«ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم»^(١٠).

-
- (١) الغاشية، ٨، ينظر الزركشي، ج ٣، ص ٢١٠، وينظر المغني، ص ٨٣١، والإتقان، ج ٣، ص ١٨٩ .
(٢) البقرة، ١٨، ١٧١ . ينظر الزجاج، ج ٢، ص ٨٠٣، وقد أورد منها مواضع كثيرة.
(٣) يوسف، ٨٥، ينظر الفراء، ج ٢، ص ٥٤، وابن الشجري، ج ١، ص ٣٦٩، وأسرار العربية، ص ٢٧٨،
والعكبري، ج ٢، ص ٧٤٣، والمغني، ص ٨٣٤، والزركشي، ج ٣، ص ٢١٥، والإتقان، ج ٣، ص ١٨٩.
(٤) النحل، ١٥، ينظر القيسي، ج ١، ص ٢١٦، والبرهان والإتقان، في المكان نفسه.
(٥) الإتقان، ج ٣، ص ١٨٩.
(٦) البرهان، ج ٣، ص ٢١٣، وكذلك السيوطي، الإتقان، في المكان نفسه .
(٧) مريم، ٤.
(٨) الرحمن، ٣١.
(٩) يوسف، ٢٩، ينظر المغني، ص ٨٤٠ .
(١٠) البقرة، ٨٥ . ينظر العكبري، ج ١، ص ٨٦ .

- حذف همزة الاستفهام

تحذف عند أمن اللبس: (١) ومن مواضعها:
 ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَيَّ﴾ (٢). أي: أو تلك نعمة؟
 ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ (٣). أي: أهذا ربِّي؟

- حذف "قد"

يرى البصريون أن الماضي إذا وقع حالاً، فلا بد أن يقترب من (قد). فإن لم تكن ظاهرة فهم يقدرونها. والكوفيون معهم على خلاف: (٤). ومن الأمثلة:
 ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٥). أي: قد حصرت.
 ﴿أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْنُلُونَ﴾ (٦). أي: وقد اتبعك.

- حذف فاء الجواب

هو موضع ضرورة كما رآه ابن هشام (٧)، وقد قدرها الأخفش محذوفة في قوله تعالى:
 ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ (٨). أي: فالوصية.
 وقد تحذف مع الفعل في جواب أمّا، وذلك في القرآن كثير كما يقول الأخفش، مثل:
 ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (٩). أي: فيقال لهم.

(١) ينظر الزجاج، ج ١، ص ٣٥٢، والزرکشي، ج ٣، ص ٢١٣، والمغني، ص ١٩ - ، والإتقان، ج ٣، ص ١٨٨.

(٢) الشعراء، ٢٢.

(٣) الأنعام، ٧٦.

(٤) ينظر العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٨٦، وينظر الإتصاف، المسألة ٣٢، ص ٢٥٢، والمغني، ص ٨٣٣.

(٥) النساء، ٩٠.

(٦) الشعراء، ١١١. ينظر النحاس ج ١، ص ٤٤٣، والقيسي، ج ١، ص ٢٠٥، والعكبري، ج ١، ص ٣٧٩، والمغني، ص ٨٣٣، والإتقان، ج ٣، ص ١٨٩.

(٧) المغني، ص ٨٣٢.

(٨) البقرة، ١٨٠، ينظر النحاس، ج ١، ص ٢٣٣، والعكبري، ج ١، ص ١٤٦، والزرکشي، ج ٣، ص ٢١٢، والسيوطي، ج ٣، ص ١٨٩.

(٩) آل عمران، ١٠٦، ينظر الأخفش، ج ١، ص ٢١١، وابن الشجري، ج ١، ص ٣٥٦، والزجاج، ج ١، ص ٤٦٥، والعكبري، ج ١، ص ٢٨٤.

- حذف اللامات

- اللام الموطنة للقسم، مثل: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن﴾ (١). أي: ولنن.
 - لام الأمر (الطلب)، مثل: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ (٢). أي: ليقيموا.
 - ﴿وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾ (٣). أي: ليقولوا.
- ويذكر هنا أن المبرد منع حذفها حتى في الشعر، وأجازة الكسائي في النثر بشرط تقدم الفعل قبل (٤).
- لام الجواب: - جواب القسم: ﴿والشمس وضحاها﴾ (٥) ﴿قد أفلح من زكاه﴾ (٦). أي: لقد.
 - جواب لو: ﴿لو نشاء جعلناه أجاج﴾ (٧). أي: لجعلناه .

- حذف واو الحال

- قُتِرَتْ محذوفة على أحد الأوجه في بعض الآيات، منها:
- ﴿فجاءها بأسنا بيّاتاً أو هم قاتلون﴾ (٨). أي: أو وهم قاتلون.

(١) للمائدة، ٧٣، ينظر للمغني، ص ٨٣٨، والإتقان للسيوطي، ج ٣، ص ١٩٠، وينظر الأنعام، ١٢١، في المكان نفسه.

(٢) إبراهيم، ٣١، ينظر للمغني، ص ٨٤٠، والمعبري، ج ٢، ص ٧٧٠، والسيوطي، ج ٣، ص ١٩٠ .

(٣) الإسراء، ٥٣، ينظر الأماكن نفسها .

(٤) المغني، ص ٢٩٧، ٢٩٨ .

(٥) الشمس، ١ .

(٦) الشمس، ٩، ينظر اللامات، ص ٨٦، والسيوطي، ج ٣، ص ١٩٠، والمغني، ص ٨٤٥ .

(٧) الواقعة، ٧٠، ينظر للمغني، ص ٨٤٥ .

(٨) الأعراف، ٤، ينظر التحاسن، ج ١، ص ٥٩٩، والرأي للفراء. والمعبري، ج ١، ص ٥٥٧، والهمع ج ٤، ص ٤٨.

الفصل الثاني

الحذف عند البلاغيين

الحذف عند البلاغيين

- تمهيد
- الإيجاز في العربية أصل فيها وطبع في أهلها
- موقع الإيجاز في ائتلاف اللفظ والمعنى
- حدّ الإيجاز وأنواعه

الإيجاز في العربية أصل فيها وطبع في أهلها

دأب النقاد والبلاغيون الأوائل على محاولات تحديد البلاغة، ومعرفة سماتها. وقد بدا الأمر سهلاً إلى حد الاستغراب عندما جعلوا البيان متمثلاً في مجرد الإفهام؛ لأن "مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع" (١).

وقريب من هذا قول العتّابي: "كلّ من أفهمك حاجته فهو بليغ" (٢). إلا أنهم سرعان ما احترسوا مؤكدين أن الأمر أبعد من ذلك بكثير (٣). وما أوردوه من أدلة، وتعريفات، وأقوال يثبت أن البلاغة ليست في الإفهام كيفما كان، وأن هناك سمات كثيرة يجب توافرها حتى يكون الكلام بلاغة، والمتكلم بليغاً. "ومن قال إن البلاغة إنما هي إفهام المعنى فقط، فقد جعل الفصاحة واللكنة والخطأ والصواب والإغلاق والإبانة سواء..." (٤). والعتّابي - لا شك - يعني: أن البليغ من أفهمك حاجته "بالألفاظ الحسنة والعبارة النيرة" (٥). أو من أفهمكها "على مجاري كلام العرب الفصحاء" (٦)؛ لأن حمل كلامه على ظاهره يلزم "أن يكون الألفاظ بليغاً؛ لأنه يفهمنا حاجته، بل يلزم أن يكون كلّ الناس بلغاء حتى الأطفال؛ لأن كل أحد لا يعلم أن يدل على غرضه بعجمته، أو لكنته، أو إشارته..." (٧).

ثم مضوا بعد ذلك يفصلون ويوضحون، ويضعون للبلاغة سمات يستقرونها من أقوال البلغاء، ويستنتجونها من أثر الكلام في النفوس استحساناً أو استهجاناً. ويلفت النظر بقوة أن كثيراً من الأقوال التي جمعوا، والتعريفات التي وضعوا تجعل من الإيجاز شرطاً أساسياً لبلاغة الكلام. فقد قيل: إنه لم تفسّر البلاغة تفسيراً أفضل مما فعل ابن المقفع، إذ جعلها اسماً جامعاً

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ج ١، ص ٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٣، ١٦١، والعسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الصناعتين،

تحقيق محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٠.

والبغدادي، أبو طاهر محمد بن حيدر، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، تحقيق محسن غياض عجيل،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٦.

(٣) ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١٦١ - .

(٤) العسكري، الصناعتين، ص ١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٦) الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١٦٢.

(٧) العسكري، الصناعتين، ص ٢٠.

لمعان تجري في وجوه كثيرة، وعدّد لها أبواباً، ثم قال: "فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى، والإيجاز هو البلاغة"^(١).

وقال خلف الأحمر: البلاغة لمحة دالة^(٢). وهي عند الخليل بن أحمد: كلمة تكشف عن البقية^(٣). وعمر بن العاص يقول عندما سأله معاوية عن أبلغ الناس: هو "من اقتصر على الإيجاز"^(٤). وبعضهم يجعل البلاغة عشرة أقسام ويعدّ الإيجاز أولها^(٥).

وكثير مما مضى يضعنا في حيرة من قبل أنه يُعدّ كلاماً عاماً عن حدّ الإيجاز، ولعلّ هذا ما جعل بعضهم يحاول التحديد فيقول البلاغة: "إيجاز في صواب"^(٦). والسائل نفسه يطلب هذا التحديد أحياناً، فقد سأل معاوية صُحار بن عياش العبدي: "ما تعتون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز. قال له معاوية: وما الإيجاز؟ قال صُحار: أن تجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تخطئ"^(٧). وعندما وجد معاوية في ردّ صُحار فضول كلام سألّه مستغرباً: "أو كذلك تقول يا صُحار؟ قال صُحار: ألقني يا أمير المؤمنين ألا تبطئ، ولا تخطئ"^(٨). "فألقي اللفظتين لأنّ في الذي أبقى غنى عنهما وعوضاً منهما"^(٩). وقيل لبعضهم: "ما البلاغة؟ فقال: الإيجاز، قيل: وما الإيجاز؟ قال: حذف الفضول، وتقريب البعيد"^(١٠).

(١) ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١١٦ والعسكري، الصناعتين، ص ٢٣، وفيه: فالوحي فيها والإشارة إلى المعنى أبلغ.

وينظر أيضاً: ابن رشيّق للقيرواني، أبو علي الحسن، للعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، دار الجيل، بيروت، ج ١، ص ٢٤٣.

(٢) الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ص ٩٠، وابن رشيّق، للعمدة، ج ١، ص ٢٤٢، والبغدادي، قانون البلاغة، ص ٢٤.

(٣) ابن رشيّق، للعمدة، ج ١، ص ٢٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٣.

(٥) الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى، التكت في إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨ ص ٧٦، والباقلاني، إعجاز القرآن، ص ٢٦٢.

(٦) العسكري، الصناعتين، ص ٥٨.

(٧) الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ٩٦. والعسكري، الصناعتين، ص ٤٢، وابن رشيّق، للعمدة، ج ١، ص ٢٤٢.

(٨) ابن عبد ربّه، أبو عمر أحمد بن عبد ربّه، العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين ورفيقه، ط ٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٢، ج ٢، ص ٢٦٠.

وانظر الأماكن نفسها في الحاشية السابقة.

(٩) العسكري، الصناعتين، ص ٤٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩٣، وابن عبد ربّه، العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٦٠.

ويتبادر إلى الذهن سؤال: أريت إن كان الزائد من الكلام مفيداً، أيظّل الإيجاز محموداً؟ فيأتينا الجواب فيما قيل لإياس: "ما فيك عيب إلا كثرة الكلام. قال: فتسمعون صواباً أم خطأ؟ قالوا: لا، بل صواباً، قال: فالزيادة من الخير خير" (١).

وقبل أن نستريح لجوابه، يطلّ علينا الجاحظ بلمحة نفسية لطيفة صائبة قائلاً: "وليس كما قال؛ للكلام غاية، ولنشاط السامعين نهاية، وما فضل عن قدر الاحتمال، ودعا إلى الاستتقال، فذلك الفاضل هو الهذر، وهو الخطل، وهو الإسهاب الذي سمعت الحكماء يعيرونه" (٢). هذا الإسهاب الذي وصل بهم الحد في كراهته إلى الاستعاذة بالله منه، فقد قيل لعبد الله ابن عمر: لولا دعوت الله لنا بدعوات. فقال: اللهم ارحمنا، وعافنا، وارزقنا، فقال له رجل: لو زدتنا يا أبا عبد الرحمن. فقال: نعود بالله من الإسهاب (٣). وقد استعاذ الجاحظ بالله من الهذر في فاتحة كتابه (٤).

وإذا كان الإيجاز بلاغة، فليس غريباً أن يكون الإكثار عيًّا، ولعلّ هذا يفسر لنا تملص إياس من تولي القضاء عندما أراده عليه، معتذراً بأنه عيي، وكأنه يقصد آفة الإكثار: "فما نعلم أحداً رمى إياساً بالعي، وإنما عابوه بالإكثار" (٥).

والعيّ إكثار في إهذار (٦). والإهذار من أنواء الكلام التي بها يذم، ويوصم مقارفة بالبلادة، فـ "الإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل، وهما من أعظم أنواء الكلام، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة" (٧). ولفتة الجاحظ إلى كراهة كثرة الكلام مراعاة لنفسية المستمع، يرفدها عمرو بن عبيد بلفتة أخرى لا تقلّ عنها أهمية إذ يقول: "إذا طال الكلام عرضت للمتكلّم أسباب التكلّف، ولا خير في شيء يأتيك به التكلّف" (٨).

وقد يتبادر إلى الذهن أيضاً أن القوم توافون إلى تقليل اللفظ وحسب، وأنّ المعنى مغيب، ولكن تتوافد أقوال لهم كثيرة تحكم لهم بالتحوط، فقلّة اللفظ لا يجوز أن تكون على حساب المعنى، بل المراد هو تقليل اللفظ، وتوضيح المعنى معاً، والقصد إليه، وإفهام السامع بأقصر

(١) الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ٩٩ .

(٢) المكان نفسه، ووازن بالعسكري، الصناعتين، ص ١٩٤ .

(٣) الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ٩٧ .

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣ .

(٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٩ .

(٦) العسكري، الصناعتين، ص ٥٤ .

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٣ .

(٨) المصدر نفسه، ص ١٩٣ . وانظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١١٥ .

عبارة وأقل إشارة، وبذلك جعل جعفر بن يحيى "أنطق الناس، قد جمع الهدوء والتمهل ... وإفهاماً يغنيك عن الإعادة..."^(١).

وكم عابوا العبارات الفضلة التي يوردها المتكلم يستعين بها لوصل الكلام، والتقاط الأنفاس بحثاً عن شوارد الألفاظ والمعاني، فقد سئل العتابي: ما البلاغة؟ فقال: "كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ"^(٢).

واستوضحوه الاستعانة فقال: "أما تراه إذا تحدث قال عند مقاطع كلامه: يا هناه، يا هذا ويا هيه، واسمع مني، واستمع إليّ وأفهم عني، أو لست تفهم، أو لست تعقل؟ فهذا كله وما أشبهه عي وفساد"^(٣).

فالعمدة على لفظ قليل هادف، يوضح المعنى دونما حاجة إلى استعادة أو تأويل، وقد أبان الأصمعي ذلك بإيجاز قائلاً:

"البليغ من طبق المفضل، وأغناك عن المفسر"^(٤).

ويعزز قول ذلك الأعرابي الذي وصف أعرابياً بالإيجاز والإصابة فقال :

"كان والله يضع الهناء مواضع النقب"^(٥).

ومثل ذلك قولهم عمّن يصيب عين المعنى بموجز الكلام: "فلان يقل المَحَز، ويصيب المفصل"^(٦). والمبرد يحرص على إحاطة القول بالمعنى مع حذف الفضول^(٧).

وقد وردت لهم إشارات واضحة ترى البلاغة في قلة اللفظ وخطورة المعنى، ومن ذلك:

"البلاغة قول يسير يشتمل على معنى خطير"^(٨).

"البلاغة حكمة تحت قول وجيز"^(٩).

"البلاغة علم كثير في قول يسير"^(٨).

(١) البيان والتبيين، ج ١، ص ١٠٥، ١٠٦ .

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٣ .

(٣) الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١١٣ .

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٦، وينظر "الصناعتين"، ص ٥٣، والعمدة، ج ١، ص ٢٤٩، وقانون البلاغة، ص ٦٦.

(٥) البيان والتبيين، ج ١، ص ١٠٧، والعقد الفريد، ج ٢، ص ٢٦١ .

(٦) المكان نفسه .

(٧) للمبرد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط ٢، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٢ .

(٨) العسكري، الصناعتين، ص ٤٨ .

ويقولون:

"البلاغة إجاعة اللفظ وإشباع المعنى" (١).

"البلاغة معان كثيرة في ألفاظ قليلة" (٢).

"البلاغة إصابة المعنى وحسن الإيجاز" (٣).

ويقولون: "خير الكلام ما قلّ وقلّ، ودلّ ولم يُملّ" (٢).

ويضعنا ابن الأثير على محجة إذ يقول:

"والنظر فيه (الإيجاز) إنما هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ فربّ لفظ قليل يدل على معنى

كثير، وربّ لفظ كثير يدل على معنى قليل ... " (٣).

والإيجاز فضيلة عندما يحدث عليه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم، وكبار الصحابة،

والأمثلة على ذلك كثيرة:

فقد افتخر عليه الصلاة والسلام قائلاً: أوتيت جوامع الكلم. والغرض مما قاله هو أنه

عليه الصلاة السلام مكن من الألفاظ المختصرة التي تدلّ على المعاني الغزيرة" (٤).

وقد سمع عليه السلام رجلاً يقول لآخر: كفاك الله ما أمّك. فقال: هذه البلاغة. وسمع

آخر يقول: عصمك الله من المكاره فقال: هذه البلاغة" (٥).

وتكلّم بين يديه عليه السلام رجل، ويبدو أنه أطل، فقال صلى الله عليه وسلّم:

"كم دون لسانك من حجاب؟ فقال: شفتاي وأسناني. فقال له: إنّ الله يكره الانبعاث في الكلام،

فنضّر الله وجه رجل أوجز في كلامه، واقتصر في حاجته" (٦).

وقال سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "ما رأيت بليغاً قط إلا وله في القول إيجاز وفي

المعاني إطالة" (٧).

(١) ابن رشيّق، العمدة، ج ١، ص ٢٤٢ .

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٦، والصناعتين، ص ٨٣ .

(٣) ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله محمد، المثل السائر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٩٠، ج ٢، ص ٦٨ .

(٤) العلوي: يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف

بمصر، ١٩١٤، ج ٢، ص ٨٨ .

(٥) العسكري، الصناعتين، ص ١٩٣، وانظر مماثلاً في المثل السائر، ج ٢، ص ١١٦ .

(٦) ابن رشيّق، العمدة، ج ١، ص ٢٤١ .

(٧) العسكري، الصناعتين، ص ١٩٤ .

وعلى ذلك مضى خطباؤهم والشعراء يؤمنون بأهمية الإيجاز، ويرونه وسم البلاغة، ويتخذونه لهم شرعة ومنهجاً، فقد قيل لأحد الشعراء: "لم لا تطيل الشعر؟ فقال: حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق" (١).

وكان الفرزدق أوضح منه تعليلاً عندما سئل عن سبب ما صيره إلى القصائد القصار دون الطوال فقال: "لأني رأيتها في الصدور أوقع، وفي المحافل أجول" (٢).

وفي النثر كذلك، تناصحوا بالإيجاز، ومجافاة الإطالة والهذر، فقد سمع جعفر بن يحيى يقول لكتابه: "إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا" (٣).

استناداً إلى ما مضى من أمثلة، وهي -على الرغم من كثرتها - غيض من فيض ما ورد في كتبهم، يتبين لنا أنهم أدركوا جيداً أن اللغة العربية لغة الإيجاز، وهو فيها علامة البلاغة، وأن رسولنا الكريم وصحابته العظام وأبيناء العرب حثوا عليه، ورجبوا فيه، وأن خطباءهم وشعراءهم قصدوه وأقبلوا عليه.

بيد أن سؤالاً -لا شك في وجاهته- يمكن إثارته، وهذا وقته:

أصحح أن الإيجاز محمود في كلِّ المواقف ولكلِّ المتكلمين والمستمعين؟

وهنا نجد الجواب في ركن أساسي هام من أركان البلاغة وهو قولهم الذي صانوه وتوارثوه: لكلِّ مقام مقال" (٤). فلا يصح أن يجري الكلام على سنن واحد مع اختلاف طبقات المتكلمين والمستمعين، وتتوَّع مقامات الكلام وظروفه ومناسباته وملابساته.

وقد تفهموا أن الإيجاز يقتم على الإطناب، وأن الإطناب يقتم على الإيجاز وفق ما تمليه الحاجات والدوافع وظروف الكلام.

قال الخليل: يختصر الكتاب ليحفظ، ويبسط ليفهم. وقيل لأبي عمرو بن العلاء: هل كانت العرب تطيل؟ قال: نعم. كانت تطيل ليسمع منها، وتوجز ليحفظ عنها" (٥).

واختلاف المناسبة قد يفرض إيجازاً تارة، وإطالة تارة أخرى، (٦) ولا بد من مراعاة الطبقات والمناسبات عند المكاتبات. ولا شك في أن الكتب الصادرة عن السلاطين في الأمور

(١) الصناعتين، ص ١٩٣.

(٢) المكان نفسه، وانظر أيضاً كلاماً مشابهاً للخطبة وغيره في المكان نفسه، وما بعده.

(٣) الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١١٥، وينظر العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٧٢، وقانون البلاغة، ٤٦.

(٤) من صحيفة بشر بن المعتمر في البيان والتبيين، ج ١، ص ١٣٦.

(٥) العسكري، الصناعتين، ص ٢١١.

(٦) ينظر المصدر نفسه ص ١٧٢ وما بعدها حيث وردت أمثلة عديدة، وينظر كذلك: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن

مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٦٣، ص ١٦، ١٥.

الجسيمة والفتوح الجلييلة والترغيب في الطاعة، والنهي عن المعصية سبيلها أن تكون مشبعة مستقصاة تملأ الصدور، وتأخذ بمجامع القلوب،^(١) في الوقت الذي يمكن أن يتحول الكلام في مناسبات أخرى إلى إلماعات ومضات^(٢). وفي كلتا الحالتين ثمة ضوابط، فلا يسمح بالإملال عند الإطالة، أو الإخلال عند الإقلال^(٣). ومصدق هذا قولهم عن البلاغة: "الإيجاز في غير عجز، والإطناب في غير خطل"^(٤). ومع كل ذلك، وعلى الرغم من إدراكهم أثر المناسبة في تحديد طبيعة الكلام إيجازاً أو إطناباً، إلا أنهم كانوا إلى الإيجاز أميل، وكم رتدوا أقوالاً في هذا الأمر، مثل:

"البلاغة بالإيجاز أبلغ من البيان بالإطناب"^(٥).

"البلاغة بالإيجاز أنجع من البيان بالإطناب"^(٦).

وربطوا الإيجاز برفعة الشأن إذ قالوا: "الإيجاز للخواص، والإطناب مشترك بين الخاصة والعامة"^(٧). بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فرأوا أن الأمر يدخل في طبيعة العرب، فهم "إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد"^(٨). ويرون أن القرآن الكريم أقر ذلك، فميز خطاب العرب عن غيرهم، إذ ساق فطنتهم وقدرتهم الفائقة على لمح المراد من إشارته، فكان إذا خاطبهم "أخرج الكلام مخرج الوحي والإشارة وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعل الكلام مبسوطاً... وقلمًا تجد قصة لبني إسرائيل في القرآن إلا مطولة مشروحة ومكررة في مواضع معادة ليعد فهمهم... وتأخر معرفتهم"^(٩).

(١) العسكري، الصناعتين، ص ٢١٠.

(٢) تنظر أمثلة في المصدر نفسه، ص ١٩٣، ١٩٨، ٢١٠ وغيرها.

(٣) ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١١٦، والصناعتين، ص ٢١٢، والمثل السائر، ج ٢، ص ٧٠، والعلوي ج ٢، ص ٢٣٢، وكلهم يوضح مراعاة ما يقتضيه الموقف، واعطاءه حقه وعدم الالتفات إلى تنمُّر السامع إن جهل حق الموقف الكلامي.

(٤) ينظر البيان والتبيين، ج ١، ص ٩٧، والعقد الفريد، ج ٢، ص ٢٦٢، والصناعتين، ص ٢٠٩، والعمدة، ج ١، ص ٢٤٢، وقانون البلاغة، ص ٢٥.

(٥) للصناعتين، ص ١٨٧.

(٦) نفسه، ص ١٩٤، وانظر تعليلاً نفسياً صائباً في: الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، منشورات محمد الداية، بيروت، ١٩٦٩، ج ٦، ص ٨.

(٧) نفسه، ص ٢٠٩، ولنظر توضيحاً وتفصيلاً ص ٢١٢ أيضاً.

(٨) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٠، ٨٣، ٨٦، ولا يستغرب وروده هنا فله إشارات بلاغية ذكية.

(٩) الصناعتين، ص ٢١٢.

ويسهل توجيه الطعن إلى هذا الرأي الأخير، فالقرآن الكريم يحكي قصة بني إسرائيل، ولا يوجه الكلام إليهم بخاصة، إضافة إلى أن هنالك أموراً قد تتدخل لترجيح الإطناب في مثل هذا، ولعلّ الأسلوب القصصي، والحرص على الاعتبار والاعتاظ، وإسعاد الرسول الكريم بالتسلي والعزاء عما يصيبه من جفاء قومه ... لعلّ مثل هذا وغيره، جعل الكلام يرد مطوّلاً، وليس مردّ ذلك إلى ميز العرب بإيجاز الخطاب، والتوجه إلى غيرهم بإطناب.

وعلى الرغم من ذلك فهذا الرأي الذي رنّده البلاغيون يدلّ على موقفهم الذي تكررت الإشارة إليه وهو أن الإيجاز " مذهب العرب وعادتهم في العبارة" (١).

وقد تلقف المحدثون هذا الرأي، وحاولوا تفهم الأسباب التي جعلت العربية أميل إلى الإيجاز، فتنوعت تعليقاتهم (٢):

بعضهم يرى السبب في البيئة الصحراوية وشحّ الماء فيها، واعتياد القوم القصد إليه بأقصر الطرق، فانعكس ذلك على لغتهم إذ عمدت إلى طرق الأهداف دون التفاف.

وبعضهم يرى السبب في تقشي الأمية، واعتماد القوم على الذاكرة.

وبعضهم يرى السبب في طبيعة الشعوب السامية ولغاتها.

وبعضهم يرى الإيجاز سمة للعربية نفسها ومن صميم طبيعتها ومن صلب ذاتياتها.

ومهما اختلفت اجتهاداتهم فهم متفقون على أن الإيجاز قيمة عربية ذوقية وجمالية، وأنّ العرب فضلوه، واصطنعوه مذهباً لكلامهم.

(١) البغدادي، قانون البلاغة، ص ٢٤.

(٢) ينظر، فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، دار الفرقان، ١٩٨٥، ص ٣٤٩. ودرويش الجندي، علم المعاني، ط ٢، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ١٩٦٢، ص ١٦٥، وعبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٨٨، وأحمد الزيات، دفاع عن البلاغة، مطبعة الرسالة، ١٩٤٥، ص ٨٩، ومصطفى الجويني، المعاني: علم الأسلوب، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ١٢٧، وإبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو علي، مقدمة نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز للرازي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢٦.

موقع الإيجاز في انتلاف اللفظ والمعنى

لعلّ من المفيد اتخاذ الرماني منطلقاً للحديث عن حدود الإيجاز والإطناب وما يفصل بينهما، ذلك أنّ ما ورد من إشارات عنها في كتب النحاة، وكتب البلاغة قبل ذلك يعدّ إشارات موجزة، أو غير مقعّدة قياساً إلى ما أورده الرماني. وما ورد من حديث عنها بعده كان كثير منه اعتماداً عليه، أو نقلاً عنه.

عرّف الرماني الإيجاز بأنّه "تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى" (١)، ثم قرّب الصورة أكثر فقال: "إذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة، ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة، فالألفاظ القليلة إيجاز" (١).

ثم سار على نهج سابقه حين رأى الموقف الكلامي يتطلب إطناباً أحياناً، فأقرّه في تفصيل المعنى وما يتعلق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل (٢).

وكرر ما قالوه عن مواضع الإيجاز والإطناب، فقال: "إن لكل واحد من الإيجاز والإطناب موضعاً يكون به أولى من الآخر لأن الحاجة إليه أشدّ والاهتمام به أعظم" (٣).

ثم قانته حدة ذهنه إلى ملاحظة الفارق الخفي بين ما يحمد وما يذمّ في حدّي الإيجاز والإطناب، فالإيجاز "لا إخلال فيه بالمعنى المدلول عليه، وليس كذلك التقصير لأنه لا بدّ فيه من الإخلال" (٤).

وإذا كان الإطناب للتفصيل، كما مرّ، فإن التطويل "تكلّف فيه الكثير فيما يكفي منه القليل" (٣). ويجعل الصورة حسية ترسيخاً للفهم، فيشبه المطيل بمن يسلك "طريقاً بعيداً جهلاً منه بالطريق القريب" (٣). بينما المطنب يسلكه "لما فيه من النزهة الكثيرة والفوائد العظيمة" (٣). وعلى ذلك تتفاوت الأقدار، فـ "الإيجاز بلاغة، والتقصير عي، كما أن الإطناب بلاغة والتطويل عي" (٤).

وعلى الرغم مما يبدو من وضوح الجادة التي رسمها الرماني إلا أن توالي النظر، واختلاف وجهات نظر أصحابه، وتجليات التطبيق أدت إلى ظهور خلاقات يسيرة أحياناً، وكبيرة أحياناً أخرى.

والمتتبع لخلاقات البلاغيين في شأن الإطناب يراها تأخذ منحنيين:

(١) الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص ٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٨، ٧٩.

(٣) نفسه، ص ٧٩.

(٤) نفسه، ص ٧٨.

الأول : خلط الإطناب بغيره كالتطويل كما مرّ، مع أن الرماني كان قد أوضح الفرق بينهما، وقفى أثره ابن الأثير فأوضح وأحسن التمثيل^(١).

وأما الثاني من مصادر الخلاف في الإطناب فهو موضع بحثه، وبحث متعلقاته، فقد جعله بعضهم في باب واحد مع الإيجاز والمساواة، لكنّ بعضهم بحثه ومتعلقاته مثل الإيفال، والتوشيح والتذليل، والتتميم، والتكميل .. في أبواب البديع^(٢).

وبعضهم بحثه منفصلاً كالباقلاني^(٣) وحتى ابن الأثير فإنه تحدث عن التكرير في باب الإطناب، إلا أنه عاد فأفرد له حديثاً خاصاً^(٤).

ويبدو أن القزويني قد استجمع خلافاً سابقه ووعاها، واستفاد منها، واحتواها لينحو بالموضوع وجهة مرضية، إذ جمع شتاته، لا سيما الإطناب، وبحثه في موطن واحد، فأحسن عملاً، ومنع هذه الفنون من الاضطراب^(٥).

وهذا يدفع الباحث إلى اعتماد القزويني أساساً لوضع الحديث عن هذا الموضوع في صورته النهائية وتخليصه من أوشابه، والخروج به مجموعاً مجلّى، ويزيد وجاهة هذا المعتمد أن القزويني قد ردّ على السكاكي، وبذلك يجتمع لنا رأيان معاً: رأي السكاكي، وشارح كتابه: القزويني.

إن كنّا فيما سبق نعاني من تعريف الإيجاز والإطناب والمساواة بإشارات غير كافية عند كثير من البلاغيين، أو نعاني خلطاً في تعريفاتها وحدودها، فنحن هنا مقبلون على مرحلة تجلّت فيها التعريفات الجامعة المانعة، وطغت عليها التحديدات والتقسيمات، وبدت الألفاظ متقلّة بما تحمله من أفكار مقيدة محدّدة، ويتضح كثير من هذا في تعريف السكاكي إذ أطرّ تعريفه بسياج من التحوط بالنسبية والعرفية وترك التحقيق، فقال:

" أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى تعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم،

(١) المثل السائر، ج ٢، ص ١٢٠ - .

(٢) ينظر مثلاً، العسكري، الصناعتين، ص ٤١٣، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٤، وابن مالك، المصباح، ص ٩٨ - . وابن

الزمكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق خديجة

الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ببغداد، ١٩٧٤، ص ١٨٧، وابن أبي الإصبع المصري، عبد العظيم

ابن عبد الواحد، بديع القرآن، تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ١٩٥٧، ص ٩٠ - .

(٣) إعجاز القرآن، ص ٩٢ - .

(٤) المثل السائر، ج ٢، ص ١٤٦.

(٥) ينظر أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ١٩٦٧، ص ٣١٦ - .

ولا بدّ من الاعتراف بذلك مقيساً عليه، ولنسمّه متعارف الأوساط، وأنه في البلاغة لا يحمد ولا ينمّ" (١).

واضح من كلامه أنه يرى صعوبة تحديد الإيجاز والإطناب، لأنّ كلّاً منهما لا يوصف بذلك إلا عند قياسه بغيره، وهذا لا يجعل التعريف الواضح الثابت لهما متيسراً لأننا ملزمون بالبناء على شيء متعارف عليه، وهو غير محدّد على وجه الضبط والنقّة، ذلك هو متعارف الأوساط المتمثّل في الفئة الوسطى التي نعرف أحكام صحة اللغة، لكنها تتقاصر عن مرتبة الفصاحة والبلاغة.

ثم اتخذ من هذا المتعارف قاعدة قاس عليها، فقال :

" فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب هو أدائه بأكثر من عباراته" (٢).

فها نحن أمام تعريف لا يختلف عن مضمون الأقوال السابقة إلا من حيث دقّة ألفاظه والمبالغة في تحوطه، هذه المبالغة التي أثارَت حفيظة القزويني فرأى في أحد جانبي تحديد السكاكي مبالغة في التضييق، وفي الجانب الآخر مبالغة في التسيّب، فقال :

١- لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضي ألا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق

والبناء على شيء عرفي.

٢- ثم إنّ البناء على متعارف الأوساط ... ردّ إلى جهالة فكيف يصلح للتعريف؟" (٣)

ثم انبرى يضع تعريفاً يخلصه مما انتقده في تعريف السكاكي فقال :

" المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له أو ناقص عنه، وافٍ، أو زائد عليه لفائدة. والمراد بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصاً عند بحذف أو غيره .. ولا زائداً بنحو تكرير أو تتميم" (٤).

(١) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٧٦.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٧٧.

(٣) القزويني، جمال الدين محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ج ٣، ص ١٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٧٣، ١٧٤.

وقد أردف كل ذلك بأمثلة توضح المقصود^(١)، ثم مرّ بالمساواة سريعاً ومثل لها،^(٢) وتوقف عند الإطناب، وبسط فيه القول، وجمع أنواعه، وأكثر لها التمثيل^(٣).

ومع كل هذا الحرص على الثقة، إلا أن القزويني لم يكن في هذا الأمر فصلاً، فهذه الحدود تقريبية، وهناك عوامل كثيرة تتداخل وتتدخل لتخلق صعوبة في ميز الكلام، وهذا اللبس عني أكابر العلماء، إذ كلما تعمقوا في النظر انتهوا إلى ما بدأوا به، يقول الرماني: "والإيجاز والإكثار، إنما هما في المعنى واحد... وقد يطول الكلام في البيان عن المعاني المختلفة وهو مع ذلك في نهاية الإيجاز وإذا كان الإطناب لا منزلة إلا ويحسن أكثر منها فالإطناب حينئذ إيجاز كصفة ما يستحقه الله تعالى من الشكر على نعمه، فإطناب فيه إيجاز"^(٤).

وأما المساواة فإن بعض العلماء يرى جل القرآن بل كله قائماً عليها^(٥)، وبعضهم كاد ينكرها وهو يشدد النكير على القائل بوجودها في القرآن الكريم^(٦). وأمثلة القزويني يلاحظها لاحقوه نقداً ونقصاً ويحولون الشيء إلى نقيضه^(٧). لكننا مع كل ذلك، لا نملك إلا الإقرار بأن ما أوردوه وارتضوه من تعريفات، وما رسموه من حدود، وما ضربوه من أمثلة، يجعل رسم الحدود بين الإيجاز والإطناب والمساواة أمراً ليس عسيراً، وكثرة المشتبهات فيه لا تنعم الرؤية.

ويترك الحديث عن الإيجاز هنا لإفراده بذلك لاحقاً ويكتفى بالإلماع إلى أن البلاغيين رأوا الإيجاز يحتل مكاناً في الطرف الآخر قبالة الإطناب، وتتوسطهما المساواة.

أما المساواة فإن الرماني لم يذكر عنها شيئاً، ولم يبين لها حداً، مع أن قدامة بن جعفر كان قد أشار إليها ضمن حديثه عن انتلاف اللفظ والمعنى، ورسم لها حداً، اعتمده معظم من جاء بعده وهو قوله: "المساواة أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وهذه

(١) القزويني، الإيضاح، ج ٣، ص ١٧٤ وما بعدها.

(٢) نفسه، ج ٣، ص ١٨٠.

(٣) نفسه، ج ٣، ص ١٩٩، وليس من صالح البحث إيراد تفصيل كل ذلك، ولعل في الإحالة إليه بعض فائدة.

(٤) الرماني، النكت، ص ٨٠.

(٥) ابن قيم الجوزية، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٧ هـ، ص ١٧٨.

(٦) السيوطي، الإتقان، ج ٣، ص ١٦٢.

والطبيي، شرف الدين الحسن بن محمد بن عبد الله، التبيين في البيان، تحقيق توفيق الفيل وعبد اللطيف

لطف الله، ذات السلاسل، ١٩٨٦، ص ١١٤.

(٧) ينظر شروح التلخيص، ج ٣، ص ١٦٦ وما بعدها في مواضع متفرقة.

هي البلاغة التي وصف بها بعض الكتاب رجلاً فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، أي هي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر^(١).

بل إن الجاحظ كان له من قبل إرهاب بهذا المفهوم للمساواة إذ قال:

"وإنما الألفاظ على أقدار المعاني، فكثيرها لكثيرها، وقليلها لقليلها"^(٢).

ولعل ما دفع الرماني إلى تجاهل المساواة هو أنها تأتي وسطاً في مراتب الكلام لا تحمد ولا تذم، وإن كانت كذلك، فلا مكان لها في الإيجاز وهو أحد عشرة أقسام محمودة يقوم عليها البناء البلاغي عند الرماني.

أما البلاغيون بعد الرماني، فلم يغفلوا المساواة، فالعسكري مثلاً قد أحسن في ذكرها، ووفق في حدها، ومع أنه بحثها في باب الإيجاز، وذلك يوجب أنه عدّها منه، إلا أن ما أوضحه بعد ذلك يدل على فهمه الجلي لتوسطها بين الإيجاز والإطناب، وقد قال:

"ومما يدخل في هذا الباب (يقصد باب الإيجاز) المساواة، وهو أن تكون المعاني بقدر الألفاظ، والألفاظ بقدر المعاني لا يزيد بعضها على بعض، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب، وإليه أشار القائل بقوله: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، أي لا يزيد بعضها على بعض"^(٣).

وقد ظهر خلاف حول هذا الأمر مع ما يبدو من استوائه وجلائه، فابن الأثير مثلاً عدّ المساواة من الإيجاز، فقد جعل الإيجاز (دون حذف) ضربين، وحدّ أحدهما بأنه "ما ساوى لفظه معناه، ويسمى التقدير"^(٤). وما هذا إلا المساواة.

وأما ابن مالك في المصباح فقد زاد في التوضيح بما يخلط بين المساواة والإيجاز إذ جعلها نوعين: مساواة مع الاختصار، وأخرى دونه^(٥). والباقلاني يعود إلى ما ذكره قدامة قديماً فيجعل المساواة في باب البديع^(٦).

(١) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم خلفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٥٣.

(٢) الجاحظ، الحيوان، ج ٦، ص ٨.

(٣) الصناعتين، ص ١٩٩، وانظر البغدادي، قانون البلاغة، ص ٩٤ في رأي مماثل، وكذلك، ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد، سرّ الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعدي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٠٩.

(٤) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٤.

(٥) ابن مالك، بدر الدين أبو عبد الله محمد، للمصباح في علم المعاني والبيان والبديع، المطبعة الخيرية، ١٣٤١هـ، ص ٣٦.

(٦) الباقلاني، إعجاز القرآن، ص ٨٩.

وأغرب من ذلك أن ابن الزمكاني المتأخر زمنياً عدّها كذلك أيضاً^(١).
 وأما الإطناب، فالخلاف حوله أكبر لتداخل أنواعه التي لا يفصل بينها أكثر من خطوط
 واهية، وهذا ما جعل ابن الأثير صريع الحيرة فقال: "هذا النوع من الكلام أنعمت نظري فيه،
 وفي التكرير والتطويل، فملكنتي حيرة الشبه بينها طويلاً"^(٢).
 ثم لاحق بعض العلماء الذين أوقعتهم الحيرة في الخطأ فخلطوا بين التطويل والإطناب
 وسمّى منهم العسكري^(٣). ولعلّه يقصد ما كان يبدو من كلام العسكري من مراوحة في استخدام
 المصطلحين بما يوحي بأنهما مترادفان^(٤).
 وإن كان هذا قصده فيما ذهب إليه، فإنّ غير العسكري قد قارب حمى الخلط، فالجرجاني
 يرادف المصطلحين^(٥). وابن قيم الجوزية أيضاً رغم عنايته بالتقسيم والتحديد إلا أن نظامه أمام
 الإطالة والإطناب بدا فيه الخل والاضطراب، فهو يقول فيهما:
 "قال المحققون إنهما متغايران... وقال أبو هلال العسكري: الإطالة والإطناب سواء،
 وهما عنده ضدّ الإيجاز، ووافقه جمهور الأئمة"^(٦).
 وهو لم يُبدِ اعتراضاً على قول العسكري، ولم يذكر بعض الأئمة الذين وافقوه الرأي،
 لكنه عاد فاستعاد ما قاله سابقوه في تفضيل الإطناب على التطويل فقال:
 "واعلم أن الإطناب بلاغة والتطويل عي"^(٧). ثم تردد فجعل الإطالة نوعين حسنة
 وقبيحة، وخلص متحصناً بقوله: "الإطناب على سائر أحواله بلاغة، والتطويل بعضه عي
 وركاكة"^(٨).
 ولعلّ ابن الأثير قد قسا في حكمه على العسكري، فالأخير، على الرغم ممّا بدا من
 مرادفته الإطناب والتطويل إلا أنه فرق نصّاً صريحاً فقال:

(١) ابن الزمكاني، التبيين في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي،
 مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤، ص ١٨٠.

(٢) المثل السائر، ج ٢، ص ١١٩، وينظر له كلام مشابه في الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام
 والمنثور، تحقيق مصطفى جواد، وجميل سعد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦، ص ١٤٦ - ،
 وانظر مزيداً من التوضيح في المثل السائر، ج ٢، ص ١٤٥.

(٣) ينظر العسكري، الصنائع، ص ٢١٢.

(٤) الرسالة الشافية (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ص ١١٨.

(٥) بدائع الفوائد، ص ١٠٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٧) نفسه، ص ١١٠.

" الإطناب بلاغة ... والتطويل عي، لأن التطويل بمنزلة سلوك ما يبعد جهلاً بما يقرب، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيد نزه يحتوي على زيادة فائدة" (١). وهذا استرجاع لرأي اليرماني، يظهر وهم من ذهب إلى أن العسكري أول من فرق بين الإطناب والتطويل (٢)، لكنه يظهر أيضاً تسرعاً في حكم ابن الأثير.

ويبدو أن هذه الخيوط الدقيقة التي تفصل بين مراتب الكلام: إطناباً محموداً، وتطويلاً مذموماً، هي التي اختلطت حتى على كبار البلاغيين فاختلفت أحكامهم وتباينت تبايناً كبيراً في المثال الواحد أحياناً، فأبيات كثير الشهيرة: "ولما قضينا من منى كل حاجة" صنفها ابن قتيبة في مذموم الشعر، وعدّها الجرجاني في عيونه، وأوجز القزويني الخلاف قائلاً: "واعلم أنه قد تشبه الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته، فيعدّ من الزائد على أصل المراد ما ليس منه" (٣). ثم تمثل بالأبيات المشار إليها.

الإيجاز : حدّه وأنواعه

تكررت الإشارات إلى هذا الأمر - فيما سبق - لكنها لم تكن مقصودة، فقد كان الاهتمام موجهاً نحو تحديد موقع الإيجاز قياساً إلى الإطناب والمساواة. وينبغي هنا توجيه العناية إلى الإيجاز، اسمه، وحدّه، وأنواعه، لإجلاء أمره قبل الخوض في الحديث بشأنه.

ويلاحظ بداية أن المتتبع لا يكاد يرى خلافاً يذكر حول فضيلة الإيجاز، وتعظيمه، وقد مرّت إشارات إلى ذلك أيضاً مدخل هذا الفصل، لكن الخلاف يبدو هنا في تسميته أحياناً، وفي أنواعه أحياناً أخرى.

(١) الصناعتين، ص ٢١٠، ٢١١.

(٢) بدوي طبانة، العسكري ومقاييسه البلاغية، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٢٠٦.

(٣) القزويني، الإيضاح، ج ٣، ص ١٧٨. وانظر الأبيات والخلاف حولها في: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق محمد مفيد قميحة، ونعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥، ص ٢٢، ونقد الشعر ص ٧٧، والصناعتين ص ٧٣، والجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ٦٠، ٥٩، والمصدر نفسه، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص ٧٤.

وينظر للجرجاني أيضاً: أسرار البلاغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت،

١٩٧٨ ص ١٦، ١٥، والمصدر نفسه تحقيق هـ. ريتز، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، ١٩٥٤،

ص ٢١، ٢٢.

أما في التسمية فمعظم البلاغيين سمّاه الإيجاز، ولكن بعضهم سمّاه الإشارة، ولعلّ البذرة الأولى لهذه التسمية كمنت في تعريف ابن المقفع البلاغة^(١). وجاء الجاحظ ليعززها بقوله: "ومما مدحوا به الإيجاز والكلام الذي هو الوحي والإشارة"^(٢).

واستند قدامة بن جعفر إلى ما قاله الجاحظ، فجعل الإشارة نوعاً من أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى، وذلك "أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معانٍ كثيرة بإيماء إليها أو لمحة تدل عليها"^(٣). وتكلم ابن وهب عن الوحي^(٤)، فبدأ أن كلاً منهما قد اختطف إحدى كلمتي الجاحظ (الوحي والإشارة).

وإن بدا أن لقدامة وابن وهب شيئاً من عذر في هذه التسمية لأنهما متقدمان زمنياً على الرماني الذي أوضح حدّ الإيجاز ونوعيه، إلا أن الباقلاني وهو متأخر زمنياً عن الرماني، يعرف الإشارة أيضاً بأنها "اشتغال اللفظ القليل على المعاني الكثيرة"^(٥). وكذلك فعل البغدادي^(٦). ويزيدنا العسكري حيرة إذ تحدّث عن الإيجاز وأنواعه، وذكر المساواة ومثل لها، وأشار إلى الإطناب وأشكاله^(٧)، ولكنه عاد فذكر الإشارة في باب البديع وعرفها قائلاً:

"أن يكون اللفظ القليل مشاراً به إلى معانٍ كثيرة"^(٨). وكذلك فعل ابن رشيّق^(٩). ولعلّ هذا التناوب في الاستعمال بين إيجاز وإشارة قد تمثله العلوي بقوله: "الإيجاز ويقال له الإشارة أيضاً"^(١٠). ويستشف أن هذا أيضاً مذهب ابن سنان الخفاجي^(١١)، والبغدادي كذلك^(١٢). وعلى أية حال، فإنّ هذا الترجيح ليس مستهجناً لأن هذه المصطلحات لم تكن قد استقرت، واتضحت مفاهيمها وحدودها.

(١) ينظر هذا البحث، ص ٩٩.

(٢) البيان والتبيين، ج ١، ص ١٥٥.

(٣) نقد الشعر، ص ١٥٤، ١٥٥.

(٤) ابن وهب الكاتب، أبو الحسن إسحق بن إبراهيم، البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة

الحديثي، ١٩٦٧، ص ١٥٠.

(٥) إعجاز القرآن، ص ٩٠.

(٦) قانون البلاغة، ص ٩٥.

(٧) الصناعتين، ص ١٩٣ - .

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(٩) العمدة، ج ١، ص ٢٥٠ - ٢٥٤، ٣٠٢ - .

(١٠) الطراز، ج ٢، ص ٨٨.

(١١) ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص ١٩٩.

(١٢) قانون البلاغة، ص ٤٤، ٩٥.

ومما يجدر نكره هنا أن الرماني هو أول من أثبت للإيجاز مصطلحين لنوعيه وهما: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف، وقابلهما معاً، يقول:

"الإيجاز على وجهين: حذف وقصر. فالحذف: إسقاط كلمة للاجتراء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام. والقصر: بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف" (١).

ثم ساق أمثلة لإيجاز الحذف، وتوقف عند إيجاز القصر مردداً فيه النظر، مبيناً أنه أغمض من الحذف وإن كان الحذف غامضاً، ورأى أنه يقع كثيراً في القرآن (٢)، وضرب له أمثلة أهمها قوله تعالى: "ولكم في القصص حياة" (٣).

وعقد موازنة بين هذه الآية الكريمة وقول العرب المشهور: القتل أنفى للقتل، فرأى أن الآية تفوق قولهم بلاغة وإيجازاً لأنها "أكثر فائدة، وأوجز عبارة وأبعد عن الكلفة بتكرير الجملة، وأحسن تأليفاً بالحروف المتلاثمة" (٤).

وظاهر كلام الرماني يوحى بأن الأمر واضح، والتفريق بين إيجاز الحذف والقصر سهل، لكن ما نذ عنه من إحساس بصعوبة ذلك لغموضهما جعله يرد الموضوع ثانية ليبين: أن الإيجاز على وجهين، يذكرهما، ثم تستبهم عباراته ولا تكاد تبين شيئاً إذ يقول: "وأما الوجه الآخر فمستأنف لم يقرر له حالة خاصة يكون جاراً لها من حيث تعلق بها من فهم كيف وجه التعلق فيهما" (٥).

ولم يضرب مثلاً واحداً يجعلنا نتلمس مقاصده من خلاله، وأكثر غرابة من ذلك أنه في المكان نفسه يستتبع قائلاً:

"والإيجاز على ثلاثة أوجه: الإيجاز بسلوك الطريق الأقرب دون الأبعد، وإيجاز باعتماد الغرض دون تشعب، وإيجاز بإظهار الفائدة بما يستحسن دون ما يستقبح" (٥)، وتشخ أمثلته هنا أيضاً، ولا تسعفنا في فهم قصده: لم جعل الإيجاز وجهين، ثم جعله ثلاثة، وما الفرق في كلتا الحالتين؟

(١) التكت في إعجاز القرآن، ص ٧٦، ولا ينكر أن كثيراً من سابقه أرهص بهذا، لكن يذكر له وضوح القصد والتحديد والتفريق.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣) البقرة، ١٧٩، وكان الجاحظ قد أشار إلى مثل هذا في البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣١٦، ولعل الرماني استهدى به.

(٤) التكت، ص ٧٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٩.

والتماس عذر له في ذلك ليس عسيراً، فيكفي أنه يشقّ طريقاً، ويضع مصطلحاً جديداً، ويصعب أن يصادف ذلك توفيقاً كاملاً منذ البداية.

والغموض الذي بدا في كلام الرماني امتدت خيوطه إلى كثير من البلاغيين من بعده، لا سيما في إيجاز القصر فهو كما قالوا: "باب متسع جداً، ولكلّ نوع منه تسمية سنها أهل هذه الصناعة" (١). وقد مرّ أن ابن الأثير جعل الإيجاز (نون حذف) نوعين، عدّ المساواة أحدهما، وسمّاها إيجاز التقدير (٢). وأما الثاني فقد سماه صراحة إيجاز القصر، وجعله أيضاً نوعين (٣). وابن مالك، كذلك، جعل الإيجاز ثلاثة أنواع، عرضها، ومثّل لها (٤). والطيبى أيضاً سلك الإيجاز (نون حذف) في ثلاثة أشكال، ومثّل لكلّ منها (٥). وكل ذلك تأكيد لما تكررت الإشارة إليه بأن الميز حقاً لا يخلو من صعوبة، فليس ثمة خطوط واضحة تفصل بين هذه الأنواع، وهذا الخلاف انعكاس فعلي لما أحسّه البلاغيون من صعوبة لا سيما في إيجاز القصر، "فإن التنبه له عسر؛ لأنه يحتاج إلى فضل تأمل وطول فكرة لخفاء ما يستدل عليه، ولا يستبسط ذلك إلا من رست قدمه في ممارسة علم البيان وصار له خلقاً وملكة" (٦).

ولعلّ هذا الغموض الذي أحس به عظماء علماء البلاغة، وشكوا منه هو الذي نوع اجتهداتهم، وأدّى إلى اختلاف أنظارهم.

لكن إن فرقنا اجتهداتهم في الأفرع، فإنها تجمعنا على النوعين الرئيسين اللذين أشار إليهما الرماني، وسار عليهما موكب البلاغة وجمهور البلاغيين (٧) وهما: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف.

وثانيهما هو محط الاهتمام في الحديث التالي:

(١) ابن رشيق القيرواني، لعمدة ج ١، ص ٢٥٠، ويذكر هنا أنه لم يحسن النقل عن الرماني، وخط في نوعي الإيجاز خلطاً عظيماً، ينظر المكان نفسه، وما بعده.

(٢) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٧ وما بعدها.

(٤) المصباح، ص ٣٦، ٣٧.

(٥) التبيين في البيان، ص ١٢١، ١٢٢.

(٦) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٤.

(٧) ومنهم العسكري في الصناعتين، ص ١٩٠، وابن رشيق القيرواني في العمدة، ج ١، ص ٢٥٠، والقزويني في

الإيضاح، ج ٣، ص ١٨١.....

الحذف عند البلاغيين

توضيح

حتى يتم تصوّر قريب من الشمول لظاهرة الحذف عند البلاغيين، قد يكون من المفيد تجزئة الحديث عنها إلى خمسة عناصر هي:-

- الحذف عند دارسيه قبل عبد القاهر الجرجاني.
- الحذف عند عبد القاهر الجرجاني.
- الحذف عند المدرسة البلاغية الأدبية.
- الحذف عند المدرسة البلاغية الكلامية.
- الحذف عند الزمخشري.

إنّ خلط الحديث عن هذه العناصر الخمسة مجتمعة لا يسعف في تجلية الظاهرة لتباير طرق دراستها، وتفاوت أزمانها، واختلاف آراء أصحابها ... إلخ، ولعلّ في تناول كلّ عنصر على حدة ما يساعد في تتبع دراسة ظاهرة الحذف، وما طرأ عليها مع تقدّم الزمن، واختلاف الدارسين، وتنوّع مناهجهم ومواقفهم.

الحذف قبل عبد القاهر الجرجاني

تعود الخيوط الأولى في دراسة الظاهرة إلى بدايات التأليف اللغوي، وقد لقيت رعاية من النحاة المتقدمين، وليس ذلك عجباً، فما كان علما النحو والبلاغة منفصلين، ولعلّ الفصل لم يكن ممكناً، فالقرآن الكريم كان محور الدراسات اللغوية، وخدمته كانت شرفاً يتسابق إليه جميعهم فتتأخى تأليفهم نحواً وصرفاً وبلاغة وتفسيراً... وحول القرآن، وللدفاع عنه، ولكثرة تدبر آياته، والتفكر في إعجازه، وتفهم أحكامه، دارت تلك الحركة الفكرية المواردة التي عزّ نظيرها، وتناثرت آثارها علوماً رائدة، وفرقاً عظيمة، ومؤلفات خالدة.

ولذلك فإن أوائل النحاة ساهموا بفاعلية في تأطير ظاهرة الحذف، فأشاروا إليها، واستحضروا أمثلتها، وعاشت أمثلة سيبويه قروناً طوالاً في كتب البلاغة وما زالت، وكانت ملاحظاته البكر بذوراً لاقت عند البلاغيين بعده بيئة خصبة فأينعت، وأثمرت، وتشققت، وتفرّعت. وهذا الفضل في الريادة لسيبويه وصحبه الأوائل يعزّزه فضل آخر لتلاميذه الذين توالوا مع الأجيال، فأدرك بعضهم أن النحو لا يقف عند معرفة الحركات والتعليل لها، فغاصوا إلى المعاني، وكانت لهم لفئات بلاغية فيها الفطنة وبعد التصوّر (١).

بيد أنه ينبغي التحرز هنا بتذكّر أن هذه الملاحظات البلاغية عند النحاة من السابقين واللاحقين لم تكن هي المقصود الأساس لديهم، بل هم في كثير من الحالات يصطدمون بها وهم منهمكون في صناعتهم، فيجدون عاملاً دون معمول، أو معمولاً دون عامل، فيشيرون إلى الحذف، ويرتدون المحذوف، ويلقون ملاحظاتهم، ويمضون.

لكنّ هناك فئة من النقاد والبلاغيين توجهت قصداً إلى هذه الظاهرة، ودرستها في إطار هو أقرب إلى روح البلاغة، ومن أقطابها:

الجاحظ

عندما نصل إلى الجاحظ، نشعر أننا أمام حديث هو أقرب إلى التخصص في البلاغة، مما دعا بعض الباحثين إلى القول: "إنّ الجاحظ يُعدّ - غير منازع - مؤسس البلاغة العربية" (٢). ذلك أن حديثه وبخاصة في البيان والتبيين جاء كما يدل عليه العنوان في البلاغة وآلاتها، وإن كان يقتدر إلى تنظيم العلم وتبويبه. وبهمّ تبحث هنا أن الجاحظ وقف طويلاً عند الإيجاز (٣)، وصوره منهجاً جرى عليه اللسان العربي، وعرض كثيراً من الأمثلة التي تمجده، وتحت عليه،

(١) سيكون للبحث وقفة مطوّلة خاصة بهذا الأمر توضحه وتكّله عليه، انظر هذا البحث، ص ٢٢٣ - .

(٢) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥، ص ٥٧، ٥٨.

(٣) ينظر البيان والتبيين، ج ١، ص ٨٨ وما بعدها في مواضع كثيرة متفرقة .

وتتصح بالتزامه. ورسم الخطوط الأولى في الحديث عنه موازناً بالإكثار، والتطويل، والإسهاب، والهذر، والخلط^(١).

وفي نهاية الجزء الثاني من كتابه كانت له وقفة أطول في باب "من الكلام المحذوف"^(٢)، إذ خصص عشرات الصفحات حشد فيها أمثلة للإيجاز اشتملت على القصر والحنف، وقد تتوَّعت أمثلته شعراً، ونثراً، ورسائل، وخطباً.... واستعرض أقوالاً للرسول عليه الصلاة والسلام، والخلفاء الراشدين، وكبار الصحابة، والخلفاء، والولاة، وزعماء الخوارج، والخطباء، والفصحاء، والحكماء....^(٣).

وقد كان واضحاً أنه لا يتحدث عن موضوع قاصداً أن يرسم له حدوداً، إذ اختلط في أمثلته إيجاز الحنف، بالإيجاز دون حذف، ولم يسمِ النوعين، أو يفرق بينهما على الأقل^(٤).

وكأن ما فعله أنه حشد هذه الأمثلة - وهي كثيرة غنية دالة - ولم يتناولها بالتعريف، أو التحليل، أو التعليق. وإن كان له العذر في هذا لأنه عرض هذه الأمثلة ضمن خطة عامة يرسمها لنهج البيان والبلاغة تمثيلاً لا دراسة، إلا أن أمراً فعله يثير التساؤل، ويعزّ له فيه العذر، وهو أنه لم يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، فقد عرض آيات مثل بها لوضوح الدلالة^(٥)، وآيات أخرى للدلالة على المعنى بالإشارة^(٦)، وأورد آية واحدة فقط لإيجاز القصر^(٧) هي قوله تعالى: ﴿ولكم في القصص حياة﴾^(٨).

ولكن ما أورده الجاحظ كان لآلئ منثورة، انفرط عقدها فانتظرت من يعيد نظمها ليجمع أشكالها، ويوفق أشباهها والنظائر، وذلك ما انبرى له لاحقه.

(١) ينظر، مثلاً، البيان والتبيين، ج ١، ص ٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٣) نفسه، ج ٢، ص ٢٧٨ وما بعدها.

(٤) يشير ظاهر كلام أحمد مطلوب إلى أن الجاحظ فرق بين إيجاز القصر وإيجاز الحنف، ينظر كتابه، البلاغة عند الجاحظ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٣، ص ٧٩، ولم أجد ما يثبت ذلك.

(٥) البيان والتبيين، ج ١، ص ٢٨٨.

(٦) نفسه، ج ٢، ص ٢٩٩.

(٧) نفسه، ج ٢، ص ٣١٦.

(٨) البقرة، ١٧٩.

ابن قتيبة

ليس غريباً أن يدرج اسمه في قائمة البلاغيين، فالبلاغة أول أمرها لم يتعاطها متخصصون، وما عرضه ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن من مسائل بلاغية مرتبة مبوبة لا يجعله غريباً في وادي البلاغة، بل يقفمه صدرها لها، وأحد روادها.

عقد في كتابه "تأويل مشكل القرآن" باباً عنوانه "الحذف والاختصار" (١). والمتمعن فيما ذكره تحت هذا العنوان تروجه إحاطته المبكرة، وجمعه كثيراً من أنواع المحذوفات، ويدهشه نفاذه إلى ما خفي منها، ويدرك أن ما نثره من أمثلة قد فتح مغاليق هذه المسألة، وقد عرض الأمر مبوباً في أمثلة شملت:

- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (٢)، مثل: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ (٣).
- إيقاع الفعل على شيئين هو لأحدهما (٤)، مثل: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (٥).
- حذف الأجوبة كحذف جواب لو (٦)، مثل: ﴿وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سُورَةَ الْجِبَالِ﴾ (٧).
- وكذلك حذف جواب لولا (٨)، وجواب القسم (٩).
- حذف المساوي مثل: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَاتِمَةٌ...﴾ (١٠) ولم يذكر الأمة الأخرى.
- حذف الفعل (١١)، مثل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ (١٢).
- حذف المفعول به (١٣)، مثل: ﴿لَيَنْذِرَنَّ بَأْسًا شَدِيدًا مِنَ لَدُنْهِ﴾ (١٤). أي: لينذركم.

(١) تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٢.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٢.

(٣) يوسف، ٨٢.

(٤) تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٤.

(٥) يونس، ٧١.

(٦) تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٥.

(٧) الرعد، ٣١.

(٨) تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٦.

(٩) نفسه، ص ١٧٣.

(١٠) آل عمران، ١١٣.

(١١) تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٧.

(١٢) آل عمران، ١٠٦.

(١٣) تأويل مشكل القرآن، ص ١٧٢.

(١٤) للكهف، ٢.

- حذف المنادى، مثل: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(١). أي: ألا يا هؤلاء.
- حذف الحروف وسماتها (الصفات)، مثل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾. أي: من قومه.
- وتنبه لمواضع يشكل فيها الكلام ويغضض بالإضمار والاختصار، مثل:
- ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا، فَإِنْ لَمْ يَضِلَّ مِنْ يَشَاءَ وَيَهْدَى مِنْ يَشَاءَ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾^(٢). وقتر المعنى: أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً ذهب نفسك حسرة عليه^(٣).

ويحسن تسجيل الملحوظات التالية انتتاساً بحديث ابن قتيبة عن ظاهرة الحذف:

لو وازنا بين جهد ابن قتيبة وجهد الجاحظ في ظاهرة الحذف سنرى أن ابن قتيبة قد تقدم خطوات عظيمة على أستاذه رغم أن ما يفصله عنه لا يزيد عن عشرين عاماً، فالجاحظ عقد باباً للحذف حشد فيه أمثلة كثيرة اختلط فيها إيجاز القصر بالحذف دون أن يميز بينهما، ولم يذكر نوع المحذوفات أو يقدرها، وقد غابت، أو كانت تغيب الآيات القرآنية، أما هنا، فالأمثلة كثيرة وهي بالعشرات، ومعظمها من القرآن الكريم، فقد مثل لحذف المضاف مثلاً بتسع آيات كريمات. وكان في كل نوع من أنواع الحذف يقتم الآيات ثم يعزها بالشعر، فللقرآن عنده الصدارة دوماً، ويأتي الشعر على أثره.

وما عرضه ابن قتيبة من أمثلة يقع في باب الحذف، ولم يمثل لإيجاز القصر، ولم يشر إليه، وليس صحيحاً أنه عقد باباً للإيجاز بنوعيه القصر والحذف كما قال أحد الباحثين^(٤)، لكنه حرص على بيان نوع المحذوف، ثم يقدره ويرده ليوضح غرضه.

ومما يذكر لابن قتيبة في هذا الباب إشارات المتكررة إلى ضرورة وجود دليل على المحذوف يجعله معلوماً عند المخاطب^(٥).

ويستشف أنه يقصد الدليل اللفظي، ففي قوله تعالى: ﴿كَرُمَادِ اشْتَدَّ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾^(٦) قال: "أراد: في يوم عاصف الريح، فحذف؛ لأن ذكر الريح قد تقدم، فكان فيه دليل".^(٧) ومثل لحذف الثاني بذكر الأول، ولحذف الأول اكتفاء بذكر الثاني^(٨).

(١) الأعراف، ١٥٥.

(٢) فاطر، ٨.

(٣) تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٩.

(٤) بدوي طبائنه، البيان العربي، ط ٤، للمكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨، ص ٤٥.

(٥) ينظر تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩.

(٦) إبراهيم، ١٨.

(٧) المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٨) نفسه، ص ١٦٩.

ومثل للاستدلال على المحذوف بآية أخرى.

وقد ينصّ على ضرورة وجود الدليل صراحة، ويجعل انعدامه سبباً في منع الحذف، فقد ناقش الفراء في آية كان قنر لها محذوفاً، فردّه قائلاً: "وهو يبعد لأن العرب إنما تحذف من الكلام ما يدلّ عليه ما يظهر، وليس في ظاهر هذا الكلام على هذا التأويل دليل على باطنه"^(١). وهو بكلامه هذا يضع - مبكراً - عوائق أمام من يوغل في تقدير المحذوفات. ويبتعد في مجاهل التأويل دون سند أو دليل^(٢).

وبوجه عام، فإن ما عرضه ابن قتيبة بشأن الحذف يجعله رائداً يوثق به ويعتمد عليه، ولو كان في عرضه قدر أكبر من تنظيم المسائل وتبويبها، والتعليل لمواضع الحذف وتحليلها لوضعنا أمام مرحلة ناضجة تطاول بجدارة الجهود التي أعقبتها بقرون طويلة، ولكنها بدايات الأشياء التي تستعصي على الكمال.

ابن فارس

ليس مستغرباً أيضاً أن يرد اسمه بين رواد البلاغة، فقد ظهر من بعده من مؤسسي علم البلاغة، وأصلاً من أصولها^(٣).

والواقع أن ابن فارس قد وضع لبنات صالحات للبلاغة عموماً، ولعلم المعاني بشكل خاصّ خلال حديثه عن معاني الكلام: الخبر والاستخبار، والأمر، والنهي... والتقديم والتأخير، والحذف والاختصار، الحذف الذي جعله من سنن العرب في كلامها، ومثل له نثراً وشعراً، ويحمد له أنه اعتمد في أمثته أحياناً على القرآن الكريم، وكان يعيّن المحذوف ويرده. ومن أمثته:

﴿أن اضرب بعصاك البحر فانقلب﴾^(٤). أي: فضرِب، فانقلب.
﴿إني آمنْتُ بربكم فاسمعون قِيل ادخل الجنة﴾^(٥). أي: فلما قتل.

(١) تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٩، ١٧٠.

(٢) للمزيد من التأكيد انظر المصدر نفسه، ص ١٧٠، ١٧١.

(٣) ينظر أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٥، ص ٩٤، وبدوي طبانة، البيان

العربي، ص ١٦٨ - .

(٤) للشعراء، ٦٣.

(٥) يس، ٢٥.

ومن اللافت للنظر أن ابن فارس بعد أن عقد باباً للحذف والاختصار عاد فعقد ثلاثة أبواب أخرى لإضمار الأسماء والحروف والأفعال على التوالي، مثل لكلٍ منها، قرأناً وشعراً ونثراً^(١).

والناظر في جهد ابن فارس يرى أنه لم يُعنَّ بالتعريف أو التعليل أو التحليل، واكتفى بالتمثيل.

الرماني

نطوي قريباً من قرن من الزمان بين ابن فارس والرماني، على الرغم مما ظهر فيه من مؤلفات عظيمة أعلنت ميلاد علم النقد، وعلم البلاغة، وأعلت بناءهما، وميزتهما عن غيرهما، ومن هذه المؤلفات:

البدیع لابن المعتز، عيار الشعر لابن طباطبا، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر، ونقد النثر لابن وهب الكاتب، والموازنة للأمدي، والوساطة للجرجاني، يتجاوزها البحث لأنها على الرغم من أهميتها ليس لظاهرة الحذف فيها مكان بارز، وذلك عائد إلى طبيعة موضوع كلٍّ منها، فالأول مخصص للبدیع، والبقية أدخل في الدراسات النقدية، ونقف قليلاً عند كتاب نقد النثر، ففيه إشارات بلاغية يهمنها ما يتعلق منها بالحذف، فقد تحدث عنه ابن وهب باقتضاب، ورأى أن العرب تستعمله " للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إن كان المخاطب عالماً بمرادها فيه"^(٢). وقد تمثل لذلك بآيات فيها حذف الجواب، ثم استشهد شعراً وعقّب: " وهذا كثير في كلام العرب"^(٣).

ويبدو أن الظاهرة كانت تنتظر من يضع لها المخطط الصحيح لبنائها، فكان الرماني الذي عرض نظرة شمولية للبلاغة قرأها عشرة أقسام أولها الإيجاز، ثم نظر في ملاحظات المتقدمين، ووعى أمثلتهم، وتفكر فيها، واستطقتها، فأحسن التفريق بين إيجازي القصر والحذف وقد كانت أمثلتهما مختلطة، ولم يصرّح السابقون بالفرق بينهما رغم ما عرضه من أمثلة لهما. أما الرماني فقد فعل. ووضع تعريفاً للحذف فقال إنه:

(١) ينظر الصحابي في فقه اللغة، ص ٢٣١ وما بعدها.

(٢) ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، ص ١٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥١.

" إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام" (١)، وها نحن أمام تعريف مختصر، يوضح الحذف، ويشير إلى أدلته الحالية واللفظية، وذلك ما لم يسبق الرماني أحد إلى فضله.

ثم مضى يعرض أمثلة كلها من القرآن الكريم، مما عرض له سابقوه مثل سيبويه وابن فارس وابن قتيبة، ويقتدر المحذوفات، ويردها إلى أصل الكلام. ولاحقاً عنده بؤادر التقسيم، إذ عرض أولاً أمثلة لحذف المفرد كحذف المضاف، والمبتدأ والخبر، وكان يكتفي بذكر المثال ولا يذكر نوع المحذوف.

ثم توقف عند حذف الأجوبة، ورأى أن ذلك يقع كثيراً في القرآن الكريم ومن أمثلته: «حتى إذا جاوزوها وفتحت أبوابها» (٢). كأنه قيل: حصلوا على النعيم المقيم الذي لا يشوبه التغيص والتكدير (٣). وامتاز الرماني بأنه بدأ النظر في أسرار الحذف، ومزاياه، وبدأ تقييمه والتعليل له، والاتفات إلى آثاره النفسية فقال عن حذف الأجوبة مثلاً: "وهو أبلغ من الذكر ثم علل ذلك قائلاً:

" وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان، فحذف الجواب في قولك: لو رأيت علياً بين الصفيين أبلغ من الذكر لما بيناه" (٤).

واضح أن الرماني يضعنا في مرحلة نتجاوز فيها ظاهر اللفظ إلى أسرار وخفاياه، ولا نكتفي بجهد باهت يتمثل في عرض المثال للحذف، بل نذهب بعيداً إلى أغواره، وعلله وألطافه. فليس غريباً أن يتخذ اللاحقون كلمات الرماني نجوماً بها يتضوؤون ويستهدون (٥).

العسكري

ويقتفي العسكري آثار الرماني، فيعقد للإيجاز (٦) باباً ويراه نوعين:

(١) النكت، ص ٧٦، وقد مر ذكره، انظر هذا البحث ص ١١٥.

(٢) الزمر، ٧٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٦.

(٤) نفسه، ص ٧٦، ٧٧.

(٥) منهم الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن،

تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغول سلام، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨، ص ٥١-

والباقلاني، إعجاز القرآن، ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٦) للصناعين، ص ١٩٣.

قصر وحذف^(١) ويقف مطولاً عند الحذف^(٢)، وكان شديد التأثير بابين قتيبة أيضاً، فردد الأنواع التي نكرها، واستشهد بأمثله، بل نقل عنه، وسار على خطاه^(٣) فنكر حذف المضاف، وإيقاع الفعل على شيئين هو لأحدهما، وحذف الجواب، وحذف المساوي. وقد اهتم بأمثلة دقّ فيها المحذوف، وعظمت أسرارها^(٤). وحاول التفريق بين الحذف والإضمار، ومثل للثاني بقوله تعالى: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾^(٥). أي: الشمس^(٦).

ومع الإقرار بأن جهده لم يبتعد كثيراً عن النقل، إلا أن ذلك لا يجرده من فضيلة حسن الجمع بين جهود السابقين كابين قتيبة والرماني، فقد أخذ عن الثاني منهما النظرة الشمولية للإيجاز والتفريق بين نوعيه القصر والحذف، وتعريفهما، وتحديدتهما، وميزات كل منهما، وأخذ عن الأول أمثلة الحذف، وترتيبها، فجمع بين القاعدة والمثال، ومضى بهما معاً ليدفعهما خطوة واسعة نحو النضج والتمام.

ويحمد له كذلك إشارته إلى الحذف الرديء كما أسماه، ومثل له بقول الحارث بن حلزة:

والعيشُ خيرٌ في ظلا لِ النُّوكِ مَعْنِ عاش كَذَا.

وإنما أراد العيش الناعم في ظلال النوك، ولكنه مبهم^(٧). ونكر أمثلة لهذا الحذف أخرى عاشت فرددها البلاغيون من بعده قروناً^(٨).

ابن رشيق القيرواني

على الرغم من أن ابن رشيق جاء وقد غدت مسالك الحذف ضللاً، إلا أنه نقل عن الرماني نوعي الحذف، ولم يكن دقيقاً في مائقل^(٩).

(١) الصناعتين، ص ١٩٥.

(٢) نفسه، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٣) ينظر المصدر نفسه، ص ٢٠٠ وما بعدها، ويوازن بابين قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٢ وما بعدها، وبما ورد في هذا البحث ص ١٢٠.

(٤) الصناعتين، ص ٢٠٥.

(٥) ص، ٣٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٧) نفسه، ٢٠٦، ٢٠٧.

(٨) منهم القزويني، الإيضاح، ج ٣، ص ١٧٤ - .

(٩) للعمدة، ج ١، ص ٢٥٠، ووازن بالرماني، ص ٧٦، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. انظر هذا البحث ص ١١٦.

وردد أمثلة العسكري للحذف الرديء الذي يقع فيه الإخلال، وتضطرب المعاني، ويستبهم المقصود^(١). إلا أنه حاول التفرد فوضع تعريفاً للإيجاز المحمود، وعرض بتعريف الرماني قائلاً: "هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ، وهذا الحد أصح من حد أبي الحسن الرماني بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ. وإنما كان حدنا أولى لأننا قد احترزنا بقولنا -إيضاح- من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له"^(٢). وهو محق في هذا، بل يحمد له هذا القصد إلى التحديد، والتحوط في التعريف، فالإيجاز وحده لا يكون بلاغة حتى تدل الألفاظ على المعاني دلالة واضحة.

وهكذا يتراءى لنا أن دارسي الحذف قبل عبد القاهر الجرجاني، قد استهدى لواحقهم بجهود سابقهم، وحرص متأخرهم على تمثل جهد المتقدم، وتصفيته قدر جهده ليلقيه لمن يأتي بعده. ولعلهم كانوا جميعاً ينتظرون إماماً يعي هذا الجهد المدخر، ويحسن توظيفه ليجلي هذه الظاهرة بأنظار خالدة، فكان عبد القاهر الجرجاني.

(١) سر الفصاحة، ص ٢٠٧.

(٢) نفسه، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

الحذف عند عبد القاهر الجرجاني

الذي يطوف فيما كتب عن الحذف قبل عبد القاهر، يعود ونفسه ظمأى، فهي في الغالب نتف يسيرة، أو مكرورة، وإن كثرت الأمثلة عند بعضهم، فقد عزّ التحليل، وتواردت الشواهد منقولة مع شرح ضئيل، وتعليل عليل.

حتى إذا أقبل على ما كتبه عبد القاهر كان كمن غادر أوشالاً ووحولاً، وتقمّ نحو معين ثراً، ونبع سلسبيل.

منذ البداية يشعر القارئ أنّ عبد القاهر مفتون بالحذف، مدرك أنه عالم اللطائف والأسرار، بل هو شبيهه بالسحر، إذ الصمت فيه أبين من الذكر، يقول:

" هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطّق، وأنتم ما تكون بياناً إذا لم تبين...." (١).

وإن كنا نعاني عند بعض سابقيه من القوضى، وسوء النظام والترتيب، فما هو الجرجاني يتخذ لنفسه نهجاً يعلنه، ويلتزمه. وهذا النهج يقوم على عرض الأمثلة أولاً، ثم ينبّه القارئ على صحة ما ذكره عن الحذف معززاً ذلك بالحجة:

" وأنا اكتب لك بديناً أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه... " (١).

ويبدأ الحديث عن حذف المبتدأ، مستشهداً بأبيات عرضها سيبويه، موضحاً أن المبتدأ يحذف اطراداً في حالات مثل:

- ذكر الديار والمنازل، وهي طريقة، كما قال، مستمرة لهم، ومثل لذلك بقول الشاعر:

اعتاد قلبك من ليلي عوائده وهاج أهواءك المكنونة الظل
ربيع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضيل أي: هو ربيع.

- القطع والاستئناف، وذلك عندهم أنهم يبدؤون بذكر الرجل، ويقتمون بعض أمره، ثم يدعون هذا مستنفيين كلاماً آخر، وغالباً ما يأتون بخبر دون المبتدأ، ومثل له:

وعلمت أنني يوم ذا لك منازل كعباً ونهداً
قوم إذا لبسوا الحد يد تنمروا حلقاً وقد أي: هم قوم (٢).

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، ص ١١٢، و محمود شاكّر، ص ١٤٦.

(٢) المصدر نفسه، تحقيق محمد رشيد رضا، ص ١١٣، و محمود شاكّر، ص ١٤٨.

ويمضي على ذلك مستحضراً أبياتاً عديدة حذف فيها المبتدأ لهذا الغرض. ثم التقط أنفاسه لينفذ ما وعد به، فقد عرض الأمثلة، وعليه الآن أن ينبهنا على صحة ما ادعى وها هو يفعل.

ومنذ بداية تعليقه يجعلنا ندرك أن الحذف أمر في مكان النفس، وأن فهمه -دون ريب- لا يتأتى إلا بعرضه عليها، واستنباه أعماقها، يقول:

"فتأمل الآن هذه الأبيات كلها، واستقرها واحداً واحداً، وانظر إلى موقعها من نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ثم قلبت النفس عما تجد وألطفت النظر فيما تحسّ به"^(١).

ثم يعزّز ذلك بالحجة، فبعد أن يشير علينا أن نحيل المحذوف إلى النفس، ونستهضئ إحساسها أن تحكم فيه الذوق تقليباً وتلطّف نظر، يعرض طريقة عملية لإرساء النفس على حكم تصير إليه، وترتضي به، فكما أنّ الضدّ يظهر حسنه الضدّ، سيظهر - لا محالة - حسن الحذف هنا إذا استحضرنّا الذكر، وأيقظنا الحواس للموازنة، حتى وإنّ ألمنا ذلك بتكلف استعادة المحذوف بعد أن تمتعنا باستلطاف حذفه :

"ثم تكلف أن تردّ ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن ربّ حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد"^(١).

وقبل أن يقرّ في الذهن أن الرجل قد أنهى حديثه، واطمأن إلى نجاح مسعاه في جعلنا نؤمن بما قال، نراه قد انتفض ثانية قائلاً: "وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة، وأدل دلالة" ويعرض مثلاً.. وآخر حذف فيهما المبتدأ كذلك، ثم يخاطب القارئ: "ثم إنك ترى نصبة الكلام وهيئته تروم منك أن تتسى هذا المبتدأ، أو تباعده عن وهمك، وتجتهد ألا يدور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك، وتراك تتوقاه توقّي الشيء يكره مكانه، والتّقليل يخشى هجومه"^(٢).

ولا يكتفي بهذا، بل يعرض مثلاً آخر، ثم آخر^(٣) ... ثم يهدأ وينفذ من الأمثلة الجزئية إلى قاعدة كلية متحوطة قائلاً:

"فما من اسم، أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال (التي) ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضمّاره في النفس أولى وأنس من النطق به"^(٣).

(١) دلائل الإعجاز ، تحقيق محمد رشيد رضا، ص ١١٦، ومحمود شاكر، ص ١٥١.

(٢) المصدر نفسه، تحقيق محمد رشيد رضا، ص ١١٦، ١١٧، ومحمود شاكر، ص ١٥١.

(٣) نفسه، تحقيق محمد رشيد رضا، ص ١١٧، ومحمود شاكر، ص ١٥٢ - .

ويبقى في دائرة حذف الاسم، فينتقل إلى الحديث عن حذف المفعول به، ويبين بداية أنه أهم من حذف المبتدأ لكثرة أطافه، وتنوع بدائعه: "فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن بصدده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر"^(١). ثم قاد الحديث، ومضى به مرتباً مبوباً، فالأصل أن يتبع الذكر الغرض، وذلك يفرض نوع الإسناد، فإن قلت: ضرب زيد. كان غرضك إثبات الضرب لزيد، لا أن تفيد مجرد وقوع ضرب. وإن عديت الفعل فقلت: ضرب زيد عمراً. فقصدك إثبات وقوع الضرب من الأول على الثاني.

أما إذا أردت الإخبار بوقوع الضرب مجرداً فأنت تقول: كان ضرب. وقد يتفق أن الفعل يكون متعدياً فيحذف ما تعدى إليه. وهنا يعيدنا الجرجاني إلى أغراض الناس المتكلمين التي تختلف في ذكر الأفعال المتعدية وحذف مفاعيلها ويكمل تلك الأغراض كما يلي:

- إثبات معاني الأفعال المتعدية للفاعلين والإعراض عن ذكر المفعولين^(٢)، واقتراح منها :
أ- ألا يكون للفعل مفعول يمكن النص عليه: (٣)

وهنا يكون المتعدي كاللزام لا مفعول له لفظاً ولا تقديرأ، ويمثل له بقول الناس:
فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضرر وينفع .

ثم يستشهد بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ يَسْتَوِي الَّذِي يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ﴾^(٤). وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي، وَأَنَّهُ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾^(٦). في كل ذلك، الهدف هو إثبات الفعل للفاعل، أما المفعول به فلا يخطر بالبال وليس هو المقصود. ويخلص هنا أيضاً إلى التعميم بقوله:

"وهكذا كلّ موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه للشيء، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض، وتغير المعنى"^(٧).

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١١٨، ومحمود شاكر، ص ١٥٣ - .

(٢) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١١٨، ومحمود شاكر ص ١٥٤، ١٥٣.

(٣) المصدر نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ١١٩، ومحمود شاكر، ص ١٥٤.

(٤) الزمر، ٩.

(٥) النجم، ٤٤.

(٦) النجم، ٤٨.

ب- أن يكون للفعل مفعول مقصود قصده معلوم، إلا أنه يحذف لدلالة لفظية أو حالية وهو أيضاً قسماً (١):

١- قسم جلي لا صنعة فيه مثل: أصغيت إليه. أي: أنني، وأغضيت عليه. أي: جفني.

٢- قسم خفي تدخله الصنعة، وهو أنواع :

" فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه إلا أنك تتسبه نفسك، وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت (نفس معناه)! من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول (٢)".

ثم يعرض أمثلة شعرية عديدة لذلك، ويتسلل إلى أدق الخفايا في تحليلها فيأتي بالعجاب حتى يفيض ألم القارئ، وتذهب نفسه حسرات: لم لا يوجه هذا القلم السيال إلى شواهد من القرآن الكريم؟ فيرد شيئاً من لهف النفس، ويشفي قليلاً من الغليل بالوقوف على مثال واحد من الذكر جاء به ليزيد قارئه تبييناً في وجوب إسقاط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل دون شوب، فيعرض قوله تعالى: «ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون، ووجد من دونهم امرأتين (٢) تذودان، قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصير الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما ثم تولى إلى الظل» (٣).

ثم بين أن في الآيات الكريمات أربعة أفعال متعدية حذفت مفاعيلها وهي: يسقون، تذودان، نسقي، فسقى، وقد سها رحمه الله عن فعل خامس هو: "يصدر". والغريب أن كل من نقلوا عنه مثاله سهاهم كثر - من السابقين والمحدثين ردوا ما قاله، وجعلوها أربعة أفعال حذفت مفاعيلها، مع أن بعضهم ضبط الفعل بما لا يترك مجالاً لحمله على أنه إحدى القراءات، وأنه مضارع صدر اللازم (٤).

وقد انطلق بعد ذلك يوضح سرّ حذف المفعول به فقال: "ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك إلا أن يُترك ذكره (أي المفعول به) ويؤتى بالفعل مطلقاً، وما ذاك إلا أن

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٠، ومحمود شاكر، ص ١٥٥.

(٢) سها المصحح، فوربت مرفوعة بالألف: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٤.

(٣) القصص، آية ٢٣، ٢٤.

(٤) ينظر مثلاً: للمثل السائر، ج ٢، ص ٩١، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق السامرائي "وأبو علي" ص ١٧١، وبيد القرآن، ص ١٧١، والخطبي، شهاب الدين محمود، حسن التوسل إلى صناعة الترسل، تحقيق أكرم عثمان، ص ١٦٦، وبدوي طبانة، البيان العربي، ص ٢٤٤، ومجيد عبد الحميد ناجي، الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٣٤.

الغرض في أن يعلم أنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي، فأما ما كان المسقي غنماً أم إيلاً أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم خلافه^(١).

ويمضي صعداً في إعلاء صرح حجته بمزيد من التوضيح حتى لا يدع في النفس مكاناً لوهم، أو مصدرأ لشك، فيتشوّف إلى تخيل القارئ قد وجد الروعة، واهتدى إلى الحسن، فيخاطبه:

"فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليّة، وأن الغرض لا يصحّ إلا على تركه"^(٢).

ويعود به دافع جارف إلى المزيد من الإيضاح، فيعرض مثلاً شعرياً، ثم يصدّ نفسه عن عرض المزيد قائلاً: "وليس لنتائج هذا الحذف أعني حذف المفعول نهاية، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة وإلى لطائف لا تحصى"^(٣).

ويلتفت إلى نوع آخر هو:

- الإضمار على شريطة التفسير:

ويبدأ توضيحه بمثال منتزع من باب التنازع، وهو قولهم: أكرمني وأكرمت عبد الله، أي أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله، فترك ذكره أولاً استغناء بذكره ثانياً.

وينمى على الناس قصور أنظارهم، وضيق آفاقهم حين يرون في مثل هذا طريقاً معروفاً ومذهباً ظاهراً إذ يظنونونه مبتذلاً ومطلوباً منلواً، "وفيه - إذا طلبت الشيء من معننه - من دقيق الصنعة، ومن جليل الفائدة ما لا تجده إلا في كلام الفحول"^(٣). ويمثل له بقول البحري:

لو شئت لم تُفسدِ سماحةَ حاتمٍ كرمًا ولم تهدمِ مأثرَ خالد^(٤).

ومعناه لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، فحذف من الأول ما دلّ عليه الثاني، ويقود الجرجاني قارئه لتنوّق حلوة هذا الحذف، فيخاطب ذوقه: ثم هو على ما تراه، وتعلمه من الحسن والغرابة وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم البلاغة ألا ينطق بالمحذوف، ولا يظهر إلى اللفظ^(٤). ثم يخاطب عقله لإقناعه بذلك فيقول:

"فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، صرت إلى كلام غث وإلى شيء يمجّه السامع، وتعافه النفس"^(٤).

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٤، ومحمود شاكر، ص ١٦١.

(٢) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٥، ومحمود شاكر، ص ١٦٣.

(٣) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٥، ومحمود شاكر، ص ١٦٣.

(٤) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٦، ومحمود شاكر، ص ١٦٣ أيضاً.

ولا بدّ هنا من التعليل بالحجة والدليل فيقول:

"وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام، وبعد التحريك له أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحركه. وأنت إذا قلت: لو شئت، علم السامع أنك قد علّقت هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضي مشيئته أن يكون أو لا يكون، فإذا قلت لم تفسد سماحة حاتم عرف ذلك الشيء" (١).

وقبل أن يسأل القارئ أين روعة القرآن في مثل هذا الحذف، يأتيه جواب الجرجاني، لكنه مقتد بالاعتضاب، وقد غابت عنه لمحات الجرجاني الفنية التي جادت بها قريحته للشعر، فصال هناك قلمه وجال، ومضى هنا سريعاً مكتفياً بعرض المثال، فقال: "ومجيء المشيئة بعد لو، وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء، كثير شائع كقوله تعالى: ﴿ولو شاء الله لجمعهم على الهدى﴾ (٢). ﴿ولو شاء لهداكم أجمعين﴾ (٣). والتقدير في ذلك كله على ما ذكرت (أي فيما سبق) فالأصل: لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم، ولو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم، إلا أن البلاغة في أن يجاء بذلك محذوفاً" (١).

ولكنه يحترس فيقول إن ذلك لا يحذف في كل حال، بل "متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمّر" (٥).

والواقع أن ما ذكره عن مفعول المشيئة لا يشبه صراحة المثال الذي صدر به حديثه عن الإضمار على شريطة التفسير، ففطن هو نفسه إلى ذلك أخيراً فقال:

"واعلم أن هذا الذي ذكرنا ليس بصريح: (أكرمت وأكرمني عبد الله)، ولكنه شبيه به في أنه إنما حذف الذي حذف من مفعول المشيئة والإرادة لأن الذي يأتي في جواب لو وأخواتها يدل عليه" (٦).

ثم يعرض مثالين يرى أن شبيههما صريح، وأنهما يقعيان في الندرة واللطافة، ويطويان المعنى الدقيق، والفائدة الجليلة، والأول منهما قول البحري:

قد طلبنا فلم نجد لك في السوق دد والمجد والمكارم مثلاً

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٦، ومحمود شاكر، ص ١٦٣ أيضاً.

(٢) الأنعام، ٣٥.

(٣) النحل، ٩.

(٤) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٧، ومحمود شاكر، ص ١٦٥.

(٥) المصدر نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٩ ومحمود شاكر، ص ١٦٨.

وثانيهما قول ذي الرمة :

ولم أمدح لأرضيه بشعري
لئيماً أن يكون أصاب مالا^(١)

فقد حذف المفعول الأول من البيت الأول لدلالة الثاني عليه، ووقع العكس في البيت الثاني، وما ذلك إلا لاختلاف الغرضين.

وقد أطال الجرجاني الحديث في هذين البيتين، وطوى طوع قلمه معانيهما، فخلق في آفاقهما باقتدار عجيب^(٢).

ثم يوهم القارئ أنه هداً واستكان، فيخاطب الصفوة ممن يأمل منهم القدرة على فهم ما شقي في توضيحه فيقول:

" قد بان الآن واتضح لمن نظر نظرة المتثبت الحصيف في اقتداح زناد العقل، والازدياد من الفضل، ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها، ويتغلغل إلى دقائقها، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجري مع الظاهر، ولا يعدو الذي يقع في أول الخاطر، أن الذي قلت في شأن الحذف، وفي تفخيم أمره، والتتويه بذكره، وأن مأخذه مأخذ يشبه السحر، ويظهر الفكر، كالذي قلت^(٣).

لكنه سرعان ما ينتقض من جديد، كمن تذكر شيئاً كان ينبغي أن يقوله قبل حين، فيرد نفسه ثانية لتردد الأمر ذاته، كأنه لا يطيق له فراقاً، ويحرص على ألا يودع مقامه قبل أن يضع بذرة تخلص أثره، فيضيف نوعاً جديداً بمثل شعري لحذف المفعول به اقتات عليه اللاحقون قروناً، وهو:

- الحذف لدفع التوهم :

وآية ذلك أن الشاعر الحاذق " يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعاً يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد"^(٤). ويمثل له بقول البحتري:

وكم نذت عني من تحاملٍ حادث
وسورة أيام حزن إلى العظم

ويوضح أن الشاعر تجافى عن ذكر اللحم حتى لا يظن السامع أن الحزن كان في بعض اللحم دون كله، " فأسقطه من اللفظ ليبرئ السامع من هذا ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أنف الفهم"^(٤).

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٣٠، ومحمود شاكر، ص ١٧٠.

(٢) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ومحمود شاكر، ص ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠.

(٣) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ١٣١، ومحمود شاكر، ص ١٧١.

(٤) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ١٣٢، ومحمود شاكر، ص ١٧٢.

وهنا فقط ... تطلّ على القارئ كلمات الجرجاني فزعة قد أنصاها الترحال، وأضناها التسلّ فتخاطبه رغبة ورهبة ألا يردها إلى الغربية، فنقول :

" أفىكون دليل أوضح من هذا وأبين، وأجلى في صحة ما نكرت لك من أنك قد ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والامتناع من أن يبرز اللفظ من الضمير أحسن للتقدير (١) .

وهكذا يحسن من يقرأ الجرجاني أن الرجل صاحب قضيه كبرى، آمن بها، وتقاطرت بين سطوره أمنيات صادقة أن يؤمن بها كل الناس، ولكنه لم يكتف بالأمنيات العاجزة، بل عقد عزمًا، وسلّ قلمًا، فسأل ترويحاً لها، ودفاعاً عنها، وسخى بعصارة فكره لتزيينها، وكشف أستارها، ففتّق لها أكمامها، وجلّى ما دقّ من خفاياها، وما زال حولها يطوف، ويبيدي ويعيد إلى أن ظنّ أنه تحقّق له ما أرادته وسعى إليه، فهدأت نفسه، ولم تكذب.

وقد اتخذ لذلك سبيلاً واضحة، فهو يعرض المثال ويحسن تحليله، ويعلل لجمال الحذف فيه، ثم يخلص إلى رجاء يقطر صدقاً أن نثق بما يقول، ويستنهض الهمم لنبحث كما بحث، وأن نحسن التفكير، والتدبر كما فعل، علّها تصل إلى بعض الذي إليه وصل، فنذكر ما أدركه، ونتنوّق ما تنوّقه، ونؤمن بما آمن به.

وتحسنّ أنه قلق غير مطمئن إلى أنه استطاع أن يوصل قارئه إلى مرحلة اليقين، فبعد أن كان يوحي كلامه أنه ارتاح وحقق المراد، يحول الشكّ دون ذلك، فيحوك في صدره من جديد، يقوده إلى المزيد من الأمثلة التي تسعف في خلق المزيد من الإيضاح والتثبت.

وإذا أخذنا دراسته لهذه الظاهرة مثلاً لكتابه: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، فإننا نجد شيئاً من عذر لمن غلبهم حماسهم له فعده مؤسس علم البلاغة (٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني أدرك جيداً ارتباط الحذف بعوامل نفسية، وتردد صدى ذلك في كلامه، فلا تكاد تجد تعليلاً مما تمّ إيراد له إلا متضمناً لمسات دقيقة، ولمحات لطيفة لنفسية المتكلم الذي حذف، ونفسية السامع التي يحسن أن تشف لتكشف المحذوف، وتسكّنه أسرارها.

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٣٢، ومحمود شاكر، ص ١٧٢.

(٢) ومنهم العلوي، للطراز، ج ١، ص ٤، والحلي، حسن التوسل،

ص ١٦٦، وأحمد مصطفى المراغي، تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، شركة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٠، ص ١٠٠، وعلوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع، ط ٤، المكتبة المحمودية للتجارية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٩،

وأحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، مكتبة النهضة ببغداد، ١٩٦٤، ص ٩٨،

وأحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة، مكتبة مصر بالقاهرة، ص ٣٩٤.

وهو في تعليقه ذاك يؤمن بالذوق، وقدرة النفس على تحسس الجمال، وذلك ليس محض وهم أو خيال، بل له قواعده التي إن جرى عليها الكلام، فوقع الحذف، كان له في النفس وقعاً حسناً، وإن خالفها نفرت منه وأنفته.

ملحوظات على دراسة الجرجاني لظاهرة الحذف

هناك ملحوظات أخرى لا بد من الإشارة إليها هنا؛ لأنها تمسّ جهد الجرجاني، خاصة ويحسن الإلماع إليها قبل مغادرته على أن تكون لها وقفة أخرى عند تقييم جهد البلاغيين عامة في الفصل الأخير:

إنّ المتمعن في حديث الجرجاني عن هذه الظاهرة -ظاهرة الحذف- تستوقفه أمور أهمها:

- أنه هجم عليها تقريباً وتمثيلاً، وكان فائض حماسه لم يمهل أن يقدم لها بالحديث عن الإيجاز؛ فلم يتطرق إلى أهميته، أو تفضيله، ولم يذكر نوعيه، ولم يعرفهما، ولم يبين مرتبتهما في باب مقابلة الألفاظ والمعاني .. وكل هذا لم يغفل عنه سابقوه.

- بل هناك تعمّد واضح ألا يشير إلى جهود سابقيه ممّن درسوا الحذف، ووفقوا في بيان أنواعه، وأحسنوا التمثيل له والتعليل.

ويراود القارئ إحساس الجرجاني برغبة عارمة في التفرد، والبعد عن تقيل غيره من العلماء، وجنوح إلى طموح جموح في الامتياز، وقطف فضيلة الابتدار والابتكار، فيلاحظ إصراره على الاستكثار من التحليل، والافتتان بإظهار ضرورب الاقتدار على التعليل، والتمثيل بما لم يسبقه إليه غيره.

- ذكر الجرجاني أنواع المحذوفات التي تكلم عنها، إلا أنه لم يكثر منها، فتكاد أمثلته تكون مقصورة على حذف المبتدأ، والمفعول به، مع أن سابقيه مثّلوا لكثير من الأنواع شملت المفردات والجمل.

- يلاحظ أن أمثلة الجرجاني خلت من شواهد نثرية شهيرة كالأحاديث النبوية الشريفة، والشائع الفصيح من كلام الخلفاء الراشدين، وأبيناء العرب، وكان إذا احتاج مثلاً نثرياً عمد إلى جملة من عنده تصح مثلاً لقاعدته.

والأهم من ذلك أن شواهد لا سيما في حذف المبتدأ خلت من الآيات القرآنية، فقد عرض خمسة عشر شاهداً كلها شعر، وليس بينها آية قرآنية واحدة.

أما في حذف المفعول به، فمع وجود بعض الآيات إلا أنها قليلة، وكان يأتي بها بعد أن يصنّر حديثه بالشعر، وينهك نفسه وكلماته في الانتصار له، ثم يأتي بالآيات، وكأنها ليس لها

فضيلة إلا مساوقتها الشعر، ومضيها على سننه، وقلما وجد لديه مدخراً من جهد لبيان جمال الحذف في الآيات، ولا غرو، فقد استنفذ ذلك، وطار به الشعر المبدئى، فيأتي حديثه عنها مكثوداً باهتاً أين منه النصاعة والبراعة في حديثه البكر عن الشعر!

وتحليلاته البديعة لظاهرة الحذف تستجلب الأمانى عليه أن يكون قد أجرى موازنة بين روائع الحذف في القرآن، وتلك التي في الشعر، ليظهر بلاغة القرآن، وتفوقه على الشعر، وأنه على الرغم من نزوله على سنن العرب، ولسانهم، إلا أنه شأهم وبذهم، فيؤكد بذلك إحدى نواحي إعجازه، أو ليس كتابه في دلائل الإعجاز؟

ولكنه لم يفعل، مع أن سابقيه فعلوا.^(١) ومنع عنا بذلك -دون شك- جهداً مفيداً. بل يبدو أنه لم يكن غافلاً عن هذه الموازنة، لكنه لم يكن راضياً عنها، فهو يعلق على ما جرى عليه الناس من مقارنة قوله تعالى: ﴿القصاص حياة﴾^(٢) بقول العرب: "قتل البعض إحياء للجميع"، فيقول: "فإنه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا في مثل هذا إنهما عبارتان مُعَبَّرُهما واحد، فليس هذا القول قولاً يمكن الأخذ بظاهرة، أو يقع لعاقل شك أن ليس المفهوم من أحد التكلامين المفهوم من الآخر"^(٣).

وعلى أية حال، فإن الجرجاني بجهد الفذ في دراسة ظاهرة الحذف، قد دفعها إلى مكان عليّ، فإلى أين مضى بها لاحقوه؟ هذا ما ستحاول الصفحات التالية الإجابة عنه.

(١) منهم، الرمانى، التكت في إعجاز القرآن، ص ٧٨،

والباقلاني، إعجاز القرآن، ص ٢٤٣.

(٢) البقرة، ١٧٩.

(٣) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ٢٠٢، ومحمود شاكر، ص ٢٦١.

وثمة توضيح ورفض صريح في المصدر نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ٢٩٨، ومحمود شاكر، ص ٣٩٠.

البلاغة تتخذ مسارين

إنّ المتتبع لمؤلفات البلاغيين المحدثين عن البلاغة العربية: تاريخها، رجالها، ومؤلفاتها تطالعها كثيراً دعوى مفادها أنه كان هناك مدرستان بلاغيتان:

إحداهما : المدرسة الأدبية،

والثانية : المدرسة الكلامية.

فإذا أراد الباحث أن يدفع هذا الرأي، ويحمله على أنه نوع من التوسع؛ إذ وجدوا مدارس للنحو، فأرادوا ألا يحرموا البلاغة من ذلك، إذا أراد دفع ذلك استوقفته أمور تلزمه بالتفكير وإعادة النظر، ومنها :

- أقوال القنماء أنفسهم :

وصلتنا أقوال صريحة لعلماء مشاهير في البلاغة العربية تشير إلى وجود مثل هذا للتقسيم، وهذا الاختلاف في النظر؛

فالعسكري في القرن الرابع الهجري يضع فصلاً عن البلاغة والفصاحة في اللغة، ويختتمه موضحاً منهجه الذي ارتضاه لكتابه فقال:

" وليس الغرض في هذا الكتاب سلوك مذهب المتكلمين، وإنما قصدت فيه مقصد صناع الكلام من الشعراء والكتاب، فلماذا لم أطل الكلام في هذا الفصل" (١).

وقبل أن يأخذنا الظنّ بأنّ كلام العسكري زفرة تنمّر بأثر كثرة الفرق الكلامية، واصطراعها، وأن نفثته هذه صيحة مكتومة ليس لها صدى، يطالعنا ابن الأثير بعد ثلاثة قرون بمقالة في الصناعة المعنوية، تمر فيها الصراعات بين تيار فطري أدبي ينتصر له ابن الأثير، وتيار يراه فضولاً من أهل المنطق والفلسفة، وتطفلاً على رياض الأدب (٢).

ثم يطل علينا السيوطي بعد ثلاثة قرون أخرى بكلام أكثر وضوحاً إذ يقول مترجماً لنفسه: " ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبدیع على طريقة العرب والبلغاء ليس على طريقة العجم وأهل الفلسفة " (٣).

- وإذا ترك الباحث مثل هذه الأقوال النظرية، وراج يبحث في المؤلفات البلاغية، سيرى عياناً أن هناك تمايزاً في طريقة التأليف، تجعل لكل مدرسة من المدرستين خطأ مغايراً لخط رسيلتها مما يجعل إلحاق المؤلف البلاغي بإحدى المدرستين أمراً ليس عسيراً؛

(١) الصناعتين، ص ١٨.

(٢) المثل للساتر، ج ١، ص ٣٠١.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، مطبعة الموسوعات، بمصر، ١٣٢١هـ، ج ١، ص ١٥٧ .

فالمدرسة الكلامية تهتم كثيراً بالتعريفات العقلية المتحوطة، وما يتبعها من تحديدات دقيقة وتقسيمات وتفرعات، ويشيع فيها أثر الفلسفة والمنطق باستخدام أسلوبيهما العقلي ومصطلحاتهما التي تضفي على التأليف تعقيداً أضنى أصحاب هذه المدرسة، واستهلك جهودهم في التلخيص والإيضاح والشروح والحواشي. والشواهد الأدبية في هذه المدرسة قليلة.

أما المدرسة الأدبية، فلغتها مفهومة سهلة، وأمثلتها الأدبية وفيرة، للذوق في اختيارها وتحليلها نصيب عظيم. وقد أوضح أحد الباحثين الفرق بين منهجي المدرستين فقال :

"إن الطريقة الأولى - وهي طريقة العجم على حد قولهم - كانت تفهم البلاغة فهماً أدنى إلى العلم، وكانت تعنى بالمصطلحات البلاغية، وتشرح الغرض منها، وتفسف هذا الشرح. وأما الطريقة الثانية، وهي طريقة العرب، فكانت تفهم البلاغة فهماً أدنى إلى الأدب المحض وكانت تعنى بالشواهد والنماذج بقصد تربية الذوق، ومن ثم كانت تجنح هذه الطريقة إلى الإقلال من الأصول، ومن القواعد، ومن ذكر المصطلحات البلاغية بدلاً من ذكر الشواهد والأمثلة" (١).

والذي يبحث عن مسوغات وجود مدرستين بلاغيتين تصادفه أسباب كثيرة مقنعة (٢): - شهد العالم الإسلامي منذ القرن الهجري الأول صراعات دموية، وقومية وحضارية، ودينية، تفاقمت مع مرور الزمن، وغنتها الثقافات الأجنبية، فأدى ذلك إلى نشوء الفرق الكلامية التي طال صراعها فيما بينها من ناحية ومع غير المسلمين من ناحية أخرى، واختلفت جراء ذلك وجهات النظر، ووسائل الثقافة، ليس في البلاغة فحسب، بل في كثير من العلوم الأخرى، فتفرق الناس طرائق قنناً.

(١) عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٧، ١٨، والرأي لغيره.

(٢) ينظر في هذا مثلاً: أمين الخولي، فن القول، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٦٦ - ولحمد مطلوب، القرويني وشروح التلخيص، ص ٣١. ومن أشار إلى وجود مدرستين:

أمين الخولي، فن القول، ص ٧٩، ومناهج تجديد في النحر والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ١٩٦١، ص ١٢٥، ١٥٩، ٢٣٠، ولحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص ١٠١، والبلاغة والتطبيق، ص ٣٠، والقرويني وشروح التلخيص، ص ٣٥، والبحث البلاغي عند العرب، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٢، ص ٥٥، ومقدمة نهاية الإيجاز للرازي، تحقيق بكرى شيخ أمين، دار العلم للملايين، ١٩٨٥، ص ٦٠.

فمعظم
فلاسفة ومد
والأخرى سببت
وقد يقال أن
المكانية، وأخ
وستكون أن
أنا أمام أمر
الفصل
كلامية
بين
مدر

بلى

لائل الإعجاز
المدرسة الكلامية

الأدبية، بينما جعله
بركات أبو علي قدراً يمزج
مسألة، عمان، ١٩٧٩، ص ١٠.

وإن مؤلفات مثل:

المثل السائر، والجامع الكبير لابن الأثير، والطراز للعلوي، والتبيان للطبيبي، وحسن التوسل للحلي، مضت على نهج المدرسة الأدبية.

وقد تقدم الحديث عن الكتب التي سبقت عهد عبد القاهر الجرجاني، وتلك مرحلة أثر الباحث ألا يفرق مؤلفاتها وفق المنهجين: الأدبي والبلاغي؛ لأن الفرق بين المنهجين لم يكن قد اتضح كثيراً، ولأن إشارات رواد المدرسة الأدبية للحذف كانت قليلة بدائية، وإشارات رواد المدرسة الكلامية أقل كثيراً وأوجز.

أما الجرجاني فقد خصّه البحث بالحديث السابق لأنه إمام المدرستين معاً^(١)، وشيخ البلاغة العربية في النهجين، وقد اتضح من خلال عرض منهجه في دراسته ظاهرة الحذف كيف جمع الرجل بين المدرستين، فخاطب العقول والأنواق وإن كان إلى الثانية أميل.

ونبدأ بالمدرسة الأدبية، وخير من يمثلها في مرحلة ما بعد عبد القاهر:

ابن الأثير في المثل السائر والجامع الكبير، والعلوي في الطراز.

أما ابن الأثير "فهو من أعظم رجال البلاغة في هذه الفترة ... ناقد كبير وبلاغي مجدد"^(٢) ولعل كتابه المثل السائر "أهم ما ألفه واقترن باسمه"^(٣).

"وهو كتاب قيم مملوء بالالتفاتات الأدبية الرائعة التي تدل على نوق بارع"^(٤).

وكان لهذا الكتاب في البلاغة أثر عظيم، فقد ظلّ يسير في الأجيال، ويسافر في الأمصار يقرأ ويدرس، وينقل عنه، ويستشهد به، ويقتبس منه، ولم يعدم من يثور عليه أو ينصر الشائر عليه^(٥).

أما كتابه الآخر، فهو أقل منه أهمية، بل يبدو كأنه تجربة أولى له^(٦).

وأما الطراز للعلوي، فهو "من خيرة كتب البلاغة في القرن الثامن، وأمتعها"^(٧)، وقد تميز عن غيره من كتب البلاغة المتأخرة؛ لأنه مزج بين العلم والأدب، ولذلك كان من أحسن

(١) هكذا قال عنه أحمد مطلوب في البلاغة عند السكاكي، ص ١١٢.

(٢) أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص ٦٧، ٦٨، وفي ص ٧٠ كلام مشابه أيضاً.

(٣) علي جواد الطاهر، منهج البحث في المثل السائر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢، ص ١٣.

(٤) أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص ٧٤، والرأي لغيره.

(٥) ينظر علي جواد الطاهر، منهج البحث في المثل السائر، ص ١٥.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٧) أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص ١١٢.

كتب البلاغة في القرن الثامن الهجري لما فيه من ضبط لقواعدها، وأمثلة رائعة مختارة وتحليل يدل على فهم أساليب العرب^(١).

" وهو في القسم الأول من الكتاب يسير على منهج أدبي واضح، فيه التحليل، وفيه الإكثار من الأمثلة"^(٢).

وفي الكتاب غزارة مادة، وبحث مستفيض، ودراسة خصبة، جعلت بدوي طبانة يشكك في أن مصادره - كما ذكر في مقدمه كتابه - مقصورة على المثل السائر، والتبيان في البيان، ونهاية الإيجاز، والمصباح^(٣).

وقد وفق أحمد مطلوب في ردّ هذا الشك إذ أعاد إلى الأذهان أن العلوي ناقل عن ابن الأثير. وكتابه المثل السائر كما يرى: "صفوة البلاغة، وزبنتها، جمع فيه مؤلفه كثيراً من الآراء، ونقل عن الغانمي وقدامة والعسكري وبذلك أغنى هذا الكتاب العلوي وأمدّه بعلم غزير"^(٤).

ولهذا، سيعتمد البحث جهد ابن الأثير والعلوي ممثلين رئيسيين للمدرسة الأدبية، وهو اختيار أقرب إلى الاضطرار، لأن من يعدون في سلك المدرسة الأدبية من المتأخرين قليلون: منهم شهاب الدين الحلبي الذي كان قريباً إلى منهج ابن الأثير القائم على تربية الملكة الأدبية وصقل الذوق بحفظ النصوص البديعة^(٥)، وابن أبي الإصبع الذي أتب البلاغة باعتماده على العاطفة والذوق^(٦) ويعتد بحق مثلاً صادقاً للمدرسة الأدبية في القرن السابع الهجري،^(٧) والطبيبي الذي يعدّ عمله في التبيان " محاولة لإرجاع البلاغة عن المنهج العلمي السكاكي الصارم إلى حيز الأدب، والاهتمام بالشواهد"^(٨).

لكن من سوء الحظ أن الحنف لم يحظ في كتاباتهم بكثير اهتمام، ولم أجد غنى فيما كتبوا يجعل في الاعتماد عليهم غناء، ومع ذلك، فسوف تتم الإشارة إلى المهم من آرائهم والجيد من أمتلتهم.

(١) أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، ص ٢٧٣.

(٢) البلاغة عند السكاكي، ص ١١٢.

(٣) البيان للعربي، ص ٢٦٨.

(٤) مناهج بلاغية، ص ٢٧١.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٠٠.

(٦) البيان للعربي، ص ٣١٦.

(٧) البلاغة عند السكاكي، ص ٣١٥.

(٨) الطبيبي، للتبيان في علوم البيان، مقدمة المحققين، ص ١١، ١٢.

الحذف عند المدرسة الأدبية

نستحضر صنيع عبد القاهر الجرجاني عندما هجم على الحذف تقريظاً، وطفق يعرض أمثله ويحللها دون أن يعرف أو يحدّد أو يبين موقع الحذف من إطار الإيجاز بخاصّة، وإطار مقابلة اللفظ والمعنى بعامة، نستحضر ذلك، لنستوثق أننا أمام جهد جديد له طابع آخر، جهد يعتمد على إلماعات عبد القاهر وسابقه لا ليكتفي بترديدها بل ليوظفها ويضيف إليها، ويلتقطها ليخلق بها، لا ليخلق حولها؛

فالحذف هنا يدرس ضمن إطار شمولي يتمثل في حدود انتلاف اللفظ والمعنى إيجازاً أو إطناباً ولكلّ منهما تفرعاته، وتعريفاته؛ فالإيجاز محدّد معرف "يقال: أوجز في كلامه إذا قصره، وكلام وجيز أي قصير، ومعناه في اصطلاح علماء البيان هو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل" (١). أو "دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه" (٢). أو "دلالة اللفظ على المعنى من أقرب طرقه" (٣). واضح أن الفكرة واحدة على تغيّر الألفاظ في التعريفات السابقة. وترى لديهم دقة وتحوطاً؛ فالنظر إلى الإيجاز "إنما هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ، ... أعني أن النظر في هذا النوع إنما يختص بالمعاني، فربّ لفظ قليل يدل على معنى كثير، وربّ معنى كثير يدل على لفظ قليل" (٤).

والحذف لبّ الإيجاز "لأن موضوعه على الاختصار، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يخلّ بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة" (٥).

وإذا كان المعنى هو مدار النظر كما مرّ، فإن الحذف لا يكون إلا "فيما زاد معناه على لفظه" (٦)، فالحذف هنا يدرس ضمن النظرة العامة لانتلاف الكلام لفظاً ومعنى، إذ يحدّد موقعه من الإيجاز أولاً، ثم موقع الإيجاز عموماً من الإطناب والتطويل، ويبيّن المحمود من ذلك والمذموم، ويرسم لكلّ حدّه، ويوضع له تعريفه.

(١) العلوي، الطراز، ج٢، ص ٨٨.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر، ج٢، ص ٧٠.

(٣) ابن الأثير، الجامع الكبير، ص ١٢٤.

(٤) المثل السائر، ج٢، ص ٦٨.

(٥) الطراز، ص ٢، ٩٢.

(٦) المثل السائر، ج٢، ص ٧٤، والجامع الكبير، ص ١٢٤.

وقد يتقّم ذلك أو يتخلله تقرّظ؛ فالإيجاز بعامّة "نوع من الكلام شريف لا يتعلّق به إلا فرسان البلاغة، من سبق إلى غايتها وما صلى، وضرب في أعلى درجاتها بالقدح المعلى، " وذلك لعلو مكانه، وتعزّر إمكانه" (١).

والحذف بخاصّة "عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وذاك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطّق وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبَيّن" (٢).

والحذف ليس ترفاً لغوياً بل ضرورة تفرضها علاقة اللفظ والمعنى ودلائل الحال، فلو "ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار إلى شيء مستترك مسترذل، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقّة" (٣).

بل إنّ هذا يعدّ معياراً دقيقاً لقياس وجاهة الحذف، فمن "شرط المحذوف في حكم البلاغة، أنه متى ما أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن" (٤).

والحذف حتى يصل هذه المرتبة السنية، فيكون أفصح من الذكر، ويحافظ على طلاوة الكلام وحسنه ورقته، لا يقع جزافاً ويسأّي اعتباراً، بل له أصوله وأهمّ ذلك وجود دليل على المحذوف، ولأهمية الدليل فقد عدوه من الأصول ونصّوا عليه في الحدود فقالوا: "الإيجاز بالحذف وهو ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف" (٥). وكانوا أكثر من هذا صرامة إذ قالوا صراحة :

"الأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف، فإن لم يكن دليل على المحذوف فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب" (٥). وإذا وقع الحذف دون دليل " فلا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه بكونه محذوفاً بحال" (٥).

ولم يكتف أصحاب المدرسة باشتراط الدليل على المحذوف، بل راحوا يستقرون أنواع الدلائل فوجدوا خطين عامين ينتظمانيهما : دليل إعراب، ودليل معنى؛

(١) المثل السائر، ج ٢، ص ٦٨ ، وهناك كلام مشابه في الجامع، ص ١٢٢.

(٢) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٦ ، ٧٧ ، والجامع للكبير ، ص ١٢٤ ، ويحسن الموازنة بدلائل الإعجاز ،

تحقيق محمد رشيد، ص ١١٢ ، ومحمود شاكّر، ص ١٤٦ .

(٣) للعلوي، الطراز، ج ٢، ص ٩٢.

(٤) ابن الأثير ، المثل السائر، ج ٢، ص ٧٧.

(٥) المصدر نفسه ، ج ٢، ص ٧٤ ، والجامع الكبير ، ص ١٢٤.

فقد " يظهر المحذوف بالإعراب كقولنا: وسهلاً^(١)، فإن نصب الأهل والسهل يدل على ناصب محذوف^(٢). ومحذوف آخر يظهر " بالنظر إلى تمام المعنى كقولنا: فلان يحلّ ويعقد؛ فإن ذلك لا يظهر المحذوف فيه بالإعراب، وإنما بالنظر إلى تمام المعنى: أي إنه يحلّ الأمور ويعقدها^(٣).

ونظروا في هذين النوعين، وكانت لهم نظرات نافذة ناقدة في تقييمهما إذ رأوا الدليل الإعرابي أقلّ شأنًا من دليل المعنى، وما ذلك إلا لأنه مكشوف مبتذل، فالمعمول المنصوب يستلزم العامل، والاهتداء إليه ليس بعيد المتناول، أما دليل المعنى فيقدح فكرًا، ويستنهض فطنة لسبر غوره، ومعرفة أمره، ولعلّ بعض هذا كان مقصودهم عندما قالوا عن الدليل الإعرابي: " وليس لهذا من الحسن ما للذي لا يظهر بالإعراب، وإنما يظهر بدلالة المعنى^(٢).

بل إن نظراتهم الشمولية قادتهم إلى ملاحظة المواضع التي يشيع فيها الاعتماد على كلّ من الدليلين فقالوا: " والذي يظهر بالإعراب يقع في المفردات من المحذوفات كثيرًا، والذي لا يظهر بالإعراب يقع في الجمل من المحذوفات كثيرًا^(٢). وما ذاك إلا لأن الميدان الأساسي للإعراب هو المفردات لا الجمل.

وقد طاب لهم بعد هذا القصد إلى تحديد أنواع المحذوفات، والتمثيل لها، لكنهم ما فعلوا إلا بعد أن أوضحوا تصورهم الشمولي لهذه الأنواع، ليخوضوا لجتها بجلاء وطول باع واطلاع، فقالوا: " هذا القسم (إيجاز الحذف) يشتمل على أربعة عشر باباً^(٣).

وقالوا: " الإيجاز تارة يكون بحذف الجمل، ومرة يكون بحذف المفردات، وأخرى من غير حذف، فهذه ثلاثة أقسام يندرج تحتها جميع ما نريده من أسرار الإيجاز^(٤). لكن أحسن قولهم -في هذا- ما قاله ابن الأثير إذ بدت دقة العالم في قوله:

" وسأذكر في كتابي هذا ما وصل إليّ علمه، وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما حذف الجمل، والآخر حذف المفردات^(٣).

ثم ظهر الاحتراس والتحوط لديه عندما تابع كلامه قائلاً:

" وقد يرد كلام في بعض المواضع، ويكون مشتملاً على القسمين معاً^(٣).

(١) لعلّ الأصل: أهلاً وسهلاً " فيه يستقيم مع الكلام اللاحق.

(٢) للمثل السائر، ج ٢، ص ٧٧.

(٣) الجامع الكبير، ص ١٢٤.

(٤) العلوي، الطراز، ج ٢، ص ٩٣، وانظر مشابهاً في الطيبي، التبيان في البيان، ص ١١٦.

حذف الجمل

يمضي ابن الأثير مقسماً مشقفاً معلقاً فيقول: "فأما القسم الأول، وهو الذي تحذف منه الجمل، فإنه ينقسم إلى قسمين أيضاً: أحدهما: حذف الجمل المفيدة التي تستقل بنفسها كلاماً وهذا أحسن المحذوفات جميعها، وألها على الاختصار، ولا تكاد تجده إلا في كتاب الله تعالى. والقسم الآخر: حذف الجمل غير المفيدة، وقد وردا ههنا مختلطتين وجملتهما أربعة أضرب:"

الضرب الأول: حذف السؤال المقدر، ويسمى الاستئناف وهو على وجهين^(١):

- الاستئناف بإعادة اسم من تقدم أو إعادة صفته^(٢).

والاستئناف بإعادة للصفة - كما قالوا - أحسن من الاستئناف بإعادة الاسم وأبلغ.

ومن أمثله قوله تعالى: «ألم تلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذي يؤمنون بالغيب أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون»^(٣).

وموضوع الاستئناف هنا قوله تعالى: (أولئك) "لأنه لما عُدَّ صفات المتقين بالإيمان والغيب، وبإقامة الصلاة وبالإتفاق إلى آخر ما قرره من صفاتهم الحسنة، اتجه لسائل أن يسأل بأن هؤلاء قد اختصوا بهذه الصفات فهل يختصون بغيرها؟ فأجيب بأن المؤمنين بما تقدم من الصفات هم المستحقون للفوز بالهداية عاجلاً، وللفلاح آجلاً"^(٤).

- الاستئناف دون إعادة الأسماء والصفات، ومنه قوله تعالى:

«ومالي لا أعبدُ الذي فطرني وإليه ترجعون قيل ادخل الجنة»^(٥).

فلا بد من سؤال قبل قوله تعالى: (قيل ادخل الجنة)، وقد يكون تقديره: "كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخي لوجهه بروحه؟ فقيل: (قيل ادخل الجنة)"^(٦) وقد تنبه ابن الأثير إلى حذف ثان في الموضع نفسه هو أكثر دقة فقال:

"ولم يقل: قيل له، لانصباب الغرض إلى المقول لا إلى المقول له مع كونه معلوماً"^(٧).

ونفذ أيضاً إلى تقدير محذوف ثالث فقال: "وكذلك قوله تعالى: «يا ليت قومي يعلمون»^(٨). مرتب على تقدير سؤال سائل عما وجد"^(٨).

(١) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٧، والعلوي، الطراز، ج ٢، ص ٩٣.

(٢) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٨، والطراز، ج ٢، ص ٩٣، ٩٤.

(٣) البقرة، ١-٥.

(٤) الطراز، ج ٢، ص ٩٤، ويحسن الموازنة بالمثل السائر ج ٢، ص ٧٨.

(٥) يس، ٢٦ - .

(٦) ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٧٨، وازن بالطراز، ج ٢، ص ٩٤.

(٧) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٨.

(٨) يس، ٢٦.

الضرب الثاني: الحذف من جهة السبب أو المسبب فهما متلازمان، ولذلك جاز حذف أحدهما بدلالة الآخر^(١).

وهو ضرب من الكلام تتكاثر محاسنه وتزايد لطائفه^(٢).

ومثال الأول (من جهة السبب) قوله تعالى:

﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾^(٣). الكلام موجه إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ويبين أن طول الفترة هو سبب الوحي إليه، فذكر المسبب وحذف السبب وتقدير الكلام:

"ولكننا أنشأنا بعد عهد الوحي إلى موسى إلى عهدك قرونًا كثيرة، فتطاول على آخرهم - وهو القرن الذي أنت فيهم - العمر: أي أمد انقطاع الوحي، فاندurst العلوم، فوجب إرسالك إليهم، وعرفناك العلم بقصص الأنبياء"^(٤).

وقد يحذف من هذا الضرب جملة غير مفيدة مثل قوله تعالى:

﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبِّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلْنَجْعَلْ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾^(٥). فقوله تعالى: (ولنجعله آية للناس) مسبب حذف سببه، "أي: وإنما فعلنا ذلك لنجعله آية للناس، فذكر السبب الذي صدر الفعل من أجله ودل به على المسبب الذي هو الفعل"^(٦).

- وقد يحذف السبب ويبقى المسبب دليلاً عليه^(٧) كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٨). تأويله .. والله أعلم - إذا أردت قراءة القرآن. فاكثفي^(٩) بالمسبب الذي هو القراءة عن السبب الذي هو الإرادة^(١٠).

الضرب الثالث: الإضمار على شريطة التفسير^(١١):

وأصل هذا أن يحذف في أول الكلام، ثم يؤتى في آخره بمتعلق به دال عليه، وهو على أوجه:

(١) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٩، والطراز، ج ٢، ص ٩٥.

(٢) الجامع الكبير، ص ١٢٤.

(٣) القصص، ٤٤.

(٤) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٩، وازن بالجامع الكبير، ص ١٢٤، ١٢٥، والطراز، ج ٢، ص ٩٥.

(٥) مريم، ٢١.

(٦) المثل السائر، ج ٢، ص ٨٠.

(٧) المكان نفسه، والجامع، ص ١٢٥، والطراز، ج ٢، ص ٩٦.

(٨) النحل، ٩٨.

(٩) تنحل المحققان، فغلطاً للناسخ إذ كتب "اكثفي" واستبدلها بها "اكثفوا" وهما منهما أنها جواب إذا.

(١٠) الجامع، ص ٢٥، ويوازن بالمثل السائر، ج ٢، ص ٨٠.

(١١) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٨١، والجامع، ص ١٢٦، والطراز، ج ٢، ص ٩٦ وما بعدها.

الاستفهام، ومنه قوله تعالى:

﴿أَمِنْ شَرِّ اللَّهِ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (١).
التقدير: "أَمِنْ شَرِّ اللَّهِ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ كَمَنْ أَقْسَى قَلْبَهُ؟ وَيَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ قَوْلُهُ: فَوَيْلٌ
لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ" (٢).

فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ (٣)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ
دَرَجَةً مِمَّنْ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ (٤). التَّحْقِيرُ وَفَقِ الْمَعْنَى: لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ
الْفَتْحِ وَقَاتَلَ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ بِدَلِيلِ آخِرِ الْآيَةِ.

فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ﴾ (٥). "فَالْمَعْنَى فِي
الْآيَةِ: وَالَّذِينَ يُعْطُونَ مَا أُعْطُوا مِنَ الصَّدَقَاتِ.... وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَيُّ: خَائِفَةٌ مِنْ أَنْ تَرْتَدَّ عَلَيْهِمْ
صَدَقَاتُهُمْ، فَحَذَفَ قَوْلُهُ: وَيَخَافُونَ أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِمْ هَذِهِ النِّفَقَاتُ وَدُلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ" (٦).
وَبِمَثَلِ هَذَا يَفْسِّرُ قَوْلَ أَبِي نَوَاسٍ:

سِنَّةُ الْمُضَاقِ وَاحِدَةٌ فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَاسْتَكْنِ (٧)

هَذَا، وَقَدْ تَقَرَّرَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْجَامِعِ بِإِضَافَةِ أَمْتَلَةٍ لِحَذَفِ مَفْعُولِ الْمَشْيِئَةِ، وَأَمْتَلَةٌ لَذِكْرِهِ عِنْدَ
اسْتِغْرَابِهِ (٨).

الضَرْبُ الرَّابِعُ :

مَا يَخْتَلِفُ عَنِ الْأَضْرِبِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ:

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سَنِينَ دَأْبًا.... قَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾ (٩).

وَقَدْ حَذَفَ كَلَامًا، لَا بَدَّ مِنْ رَدِّهِ لِيَنْتَظِمَ السَّرْدُ، وَلَعَلَّ تَقْدِيرَهُ "فَرَجَعَ الرِّسُولُ إِلَيْهِمْ، فَأَخْبَرَهُمْ بِمَقَالَةِ
يُوسُفَ.... وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ" (١٠).

(١) الزمر، ٢٢.

(٢) للجامع، ص ١٢٦، والمثل السائر، ج ٢، ص ٨١، وازن بالطراز، ج ٢، ص ٩٧، والطبيبي في مثال آخر، ص ١١٨.

(٣) للجامع، ص ١٢٦، والمثل السائر، ج ٢، ص ٨١، والطراز، ج ٢، ص ٩٧.

(٤) الحديد، ١٠.

(٥) المؤمنون، ٦٠.

(٦) للطراز، ج ٢، ص ٩٧، ٩٨، وازن بالمثل، ج ٢، ص ٨٢.

(٧) المثل السائر، ج ٢، ص ٨١.

(٨) للجامع الكبير، ص ١٢٦، ١٢٧.

(٩) يوسف، ٤٧ - .

(١٠) المثل السائر، ج ٢، ص ٨٢، والطراز، ج ٢، ص ٩٩، والطبيبي، ص ١١٧.

ومن هذا الضرب شيء يعسر الاهتداء إلى محذوفه وتقديره، ومنه قوله تعالى: ﴿وما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة مآلها من فواق، وقالوا ربنا عجل لنا قطنًا قبل يوم الحساب، اصبر على ما يقولون وانكر عبتنا داود ذا الأيد إنه أواب﴾^(١).

يتساءل المتأمل لم نكر داود بعد قوله اصبر؟ وما الحنوف بينهما؟ يرى ابن الأثير أن التقدير لوصل المعنى في مثل هذا ليس يسيراً، ويحتمل عنده وجهين:

- أنه قال: (اصبر على ما يقولون) وخوفهم أمر معصية الله وخوفها في عيونهم بذكر قصة زلّة داود.

- أنه قال: (اصبر على ما يقولون) واحفظ نفسك أن تزل في شيء مما كلفته ... وانكر قصة زلّة داود^(٢).

(١) ص، ١٤ - .

(٢) للمثل السائر، ج ٢، ص ٨٤، بتصرف قليل .

حذف المفردات

جعلها ابن الأثير أربعة عشر ضرباً، وجمعها العلوي في سبعة؛^(١) إذ كان يقرن الشيء وما يتعلق به ويجعلها معاً نوعاً واحداً؛ فابن الأثير مثلاً يتحدث عن الفعل والفاعل والمفعول به كلاً على حده، بينما هي عند العلوي نوع واحد. وابن الأثير يفرد لحذف كل من: لو، ولولا، ولما، وإذا، نوعاً خاصاً بينما يجمعها العلوي تحت عنوان حذف الأجوبة.

وإن كان ابن الأثير أكثر توفيقاً في أفراد الفعل والمفعول به لأن قضايا الحذف في كل نوع منها منفصلة عن النوعين الآخرين، فإن العلوي أكثر توفيقاً في جمع الأجوبة؛ فموضوعها متشابه إلى حد كبير. وعلى كل حال فإن الخلاف بينهما لا يتجاوز الظاهر.

وفيما يلي توضيح أنواع المحذوفات وأمثلتها :

حذف الفعل

جعله ابن الأثير نوعين رئيسيين:

- يحذف الفعل، ويظهر بدلالة المفعول به عليه^(٢)، كقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(٣). واكتفى بهذا المثال من القرآن، وعرض أمثلة أخرى من الأخبار النبوية، والشعر وكلام العرب^(٤).
- يحذف، ويظهر بالنظر إلى ملازمة الكلام:
- وأكثر ما عرضه تمثيلاً له من باب حذف القول، كقوله تعالى: ﴿وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفَاً لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(٥). فقوله (لقد جئتمونا) يحتاج إلى إضمار فعل، أي: قيل لهم لقد جئتمونا، أو قلنا لهم^(٦).
- ومنه إيقاع الفعل على شيئين هو لأحدهما كقوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٧)، أي: وادعوا شركاءكم، ويدل على ذلك أيضاً إحدى القراءات، وإثباتها في مصحف ابن مسعود^(٨).

(١) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٨٦ - ، والعلوي، ج ٢، ص ١٠٠ - .

(٢) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٨٧.

(٣) الشمس، ١٣.

(٤) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٨٧ - .

(٥) الكهف، ٤٨.

(٦) المثل السائر، ج ٢، ص ٨٩.

(٧) يونس، ٧١.

(٨) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٨٩، والجامع للكبير، ص ١٢٨.

ومنه إقامة المصدر مقام الفعل كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾^(١)، أي: فاضربوا الرقاب ضرباً، وفي ذلك اختصار ومبالغة وتوكيد^(٢).

وعرض ابن الأثير أمثلة تشبه بحذف الجملة وسماها حذف جواب الأمر، ومن أمثلتها: «ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً فقلنا اذهبوا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميراً»^(٣). يعلق ابن الأثير قائلاً:

ألا ترى كيف حذف جواب الأمر في هذه الآية؟ فإن تقديره: فقلنا اذهبوا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا، فذهب إليهم، فكتبوهم، فدمرناهم تدميراً. فذكر حاشيتي القصة: أولها وآخرها لأنهما المقصود من القصة بطولها، أعني: إلزام الحجة ببعثة الرسل، واستحقاق التدمير بتكذيبهم^(٤).
وعرض أمثلة أخرى تقوم على ظهور فعل أمر لا يأتي جوابه، بل تظهر نتيجة تنفيذ الأمر، وقد اتصل الكلام والتأم مشيراً بلطف إلى ما حذف^(٥).
ثم علق موضحاً:

"فانظر أيها المتأمل إلى هذه المحذوفات المذكورة هنا التي كأنها لم تحذف من هذا الكلام لظهور معناها وبيانها، ودلالة الحال عليه، وعلى نحو من ذلك ينبغي أن تكون محذوفات الكلام"^(٦).

وفي الوقت الذي كان فيه ابن الأثير يحلق هكذا كان العلوي يتقاصر عنه كثيراً فيخوض في أحوال النحو، فيقدر أفعالاً تتطلبها عوامل، وتفرضها صناعة النحو، ولا يلتمس لها أية علة بلاغية^(٧).

حذف الفاعل

الحديث هنا لا يخرج كثيراً عما قاله النحاة، فابن جني ينص على عدم جواز حذف الفاعل، لكن ابن الأثير والعلوي يميلان إلى الرأي المجوز للحذف، ويشترطان دلالة مقالية أو حالية لذلك.

(١) محمد، ٤.

(٢) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٨٩، ٩٠، والجامع الكبير، ص ١٢٨.

(٣) الفرقان، ٣٦.

(٤) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٩٠.

(٥) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٠، ٩١، وينظر الجامع الكبير، ص ١٢٩.

(٦) المثل السائر، ج ٢، ص ٩١، والجامع الكبير، ص ١٣٠.

(٧) ينظر الطراز، ج ٢، ص ١٠٢، ١٠٣ -

في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(١) يقول ابن الأثير: "ألا ترى أن التي تبلغ التراقي إنما هي النفس، وذلك عند الموت، فعلم حينئذ أن النفس هي المرادة وإن كان الكلام خالياً عن ذكرها..."^(٢).

ويجعل العلوي من هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣) في قراءة النصب، أي: أمر. وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِهَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ﴾^(٤)، أي: بدا لهم أمر^(٥).

حذف المفعول به

وقد قرظه ابن الأثير ناقلاً ما قاله الجرجاني فقال:

"وذلك مما نحن بصدده أخص، فإن اللطائف فيه أكثر وأعجب"^(٦).

وقد ردد هو والعلوي ما ذكره الجرجاني من أنواع الحذف وعلله كإثبات المعنى المقصود للشيء على الإطلاق دون تحديده بمفعول معين. ومثلاً له بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي﴾^(٧).

ونكرا النوع الثاني الذي يكون للفعل فيه مفعول مخصوص فيحذف لفظاً ويراد معنى، ورددنا مثاله أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ...﴾^(٨).

وقد مضياً أيضاً يعيدان ما قاله حول حذف مفعول المشيئة، وذكر المستغرب منه واستشهدا أيضاً بأمثله، ولا يجد لهما الباحث في هذا الموضوع جديداً طريفاً يمكن أن يذكر في الأنواع، أو في التعليل، أو في التحليل، أو في الأمثلة. بل بدا ما ذكرناه ظلالاً باهتة لإشراقات الجرجاني وإبداعاته^(٩).

(١) القيامة، ٢٦.

(٢) المثل السائر، ج ٢، ص ٨٧.

(٣) الأنعام، ٩٤.

(٤) يوسف، آية ٣٥.

(٥) الطراز، ج ٢، ص ١٠٣.

(٦) المثل السائر، ج ٢، ص ٩١.

(٧) النجم، ٤٣، ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٩١، والطراز، ج ٢، ص ١٠٤، والحلبي، حسن التوسل، ١٦٥.

(٨) القصص، آية ٢٣ - ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٩١، وابن أبي الإصبع، بديع القرآن ص ١٨٦،

والحلبي، حسن التوسل، ص ١٦٦.

(٩) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٩١ - والجامع، ص ١٢٩ - والطراز، ج ٢، ص ١٠٤ - ويوازن

بدلائل الإعجاز، ص ١١٨.

الحذف في الإضافة

قد يحذف المضاف أو المضاف إليه، ويقوم أحدهما مقام الآخر، وابن الأثير يرى هذا باباً عريضاً طويلاً شائعاً في كلام العرب مع علمه أن الأخفش لا يجيز القياس عليه^(١). والعلوي كذلك، يراه "كثير الدور والجري في كلام الله تعالى، وكلام الفصحاء"^(٢)، ويعرض لرأي الأخفش، ولا يعارضه، إذ أوضح أن الأخفش يقره حيث ورد ولا يقيس عليه، وعلق على ذلك: "وما قاله الأخفش جيد لا غبار عليه"^(٣).

وقد جعل العلوي حذف الإضافة ثلاثة أوجه: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه، وحذفهما معاً^(٤).

ومن أمثلة حذف المضاف قوله تعالى: ﴿هَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾^(٥). أي: سدهما.

ومن أمثلة حذف المضاف إليه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٦). أي: من قبل الأنبياء ومن بعدها^(٧)، وتنبه العلوي إلى حذف المضاف إليه إن كان جملة أيضاً كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٨) ورجح أن هذا من باب حذف المضاف إليه إذ حذفت الجملة المتقدمة التي أضيفت (إذ) إليها، ثم عوض التتوين عنها، وتساءل:

"فما هذا حاله، هل يعدّ من الإيجاز أو لا؟ والأقرب عدّه من الإيجاز لأنه وإن كان قد عوض من الجمل المتقدمة التتوين لكنه يكون إيجازاً لا محالة؛ لأنه حذفت هذه الجمل الطويلة، وأقيم حرف واحد مقامها، وأي إيجاز أبلغ من هذا الإيجاز وأدخل منه في البلاغة؟"^(٩).

وأما ابن الأثير، فلم يشر إلى هذا، بل بدا أكثر تحفظاً عندما اعترض على من يقتّر مضافاً إليه محذوفاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَؤْخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهَرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(١٠). أي: على ظهر الأرض. فردّ ابن الأثير هذا التقدير قائلاً: "وليس كذلك، فإن الهاء

(١) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٣، وقد تسرّع فعرض رأي الأخفش قبل أن يأتي على ذكر المقصود وهو حذف المضاف.

(٢) الطراز، ج ٢، ص ١٠٦.

(٣) المكان نفسه.

(٤) الطراز، ج ٢، ص ١٠٥ - .

(٥) الأنبياء، ٩٦.

(٦) الروم، ٤.

(٧) المثل السائر، ج ٢، ص ١٠٦، والطبي، ص ١١٩.

(٨) للزلزلة، ٤.

(٩) الطراز، ج ٢، ص ١٠٦.

(١٠) فاطر، ٤٥.

والألف قائمة مقام الأرض^(١). والواقع أن هذا يثير الاستغراب فقد سبق له أن تمثل بمثل هذا لحذف الفاعل^(٢)، فلم يحرم هنا ما حلّ هناك؟

وأما الوجه الثالث فهو حذفهما معاً كما قال العلوي^(٣)، أو حذف المضاف مكرراً كما قال ابن الأثير^(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَبِضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(٥). أي: من أثر حافر فرس الرسول. وعلق ابن الأثير على هذا بالقول: «وهذا الضرب أكثر اتساعاً من غيره»^(٦). وزاد العلوي -حون كبير فائدة- «ولا يكاد يوجد إلا حيث دلالة الكلام عليه»^(٧).

حذف الموصوف والصفة:

يحذف الموصوف وتقوم مقامه الصفة حيناً، وقد يقع العكس حيناً آخر، وليس ذلك كما قال ابن الأثير مطرداً، «وأكثره يجيء في الشعر، وإنما كانت كثرتة في الشعر دون الكلام المنثور لامتناع القياس في اطراذه»^(٨).

وقد علق ابن الأثير بقوله السابق، وبدأ يعرض أمثلة دون أن يبين المقصود: هل يعني بذلك حذف الصفة أم الموصوف، أم هما معاً؟ واضطرب كلامه؛ فهو يتحدث عن الموصوف، والصفة حديثاً عاماً كما مرّ سابقاً، ثم يعرض مثالا لحذف الموصوف، يتبعه حديثاً نحوياً صرفياً لابن جني عن الصفة وضعف حذفها، ويمثل على إثر هذا لحذف الموصوف، ثم يعطف على الصفة من جديد، فيردد ما قاله سيبويه، ويمثل لحذفها^(٩).

وكان كلام العلوي أكثر منه انتظاماً، وترتيباً، وبقّة، إذ بدأ بحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه فقال: «وهذا كثير الدور والجري في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرَفِ أَتْرَابٌ﴾»^(١٠). أي: حور قاصرات الطرف. وقوله تعالى:

(١) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٤.

(٢) نفسه، ج ٢، ص ٨٦.

(٣) الطراز، ج ٢، ص ١٠٧.

(٤) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٣.

(٥) طه، ٩٦.

(٦) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٣.

(٧) الطراز، ج ٢، ص ١٠٧.

(٨) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٤. ويحسن تذكر رأي ابن جني.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.

«وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مَبْصُرَةً»^(١). أي: آية مبصرة، ولم يرد الناقة فإنها لامعنى لوصفها بالبصر، وإنما أراد: أنها معجزة واضحة^(٢).

وقد رأى كل من ابن الأثير والعلوي أن حذف الموصوف أكثر مايقع في النداء^(٣). وزاد ابن الأثير على هذا فأورد أن حذف الموصوف يكثر في المصدر أيضا كقوله تعالى: «وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا»^(٤). أي: ومن تاب وعمل عملا صالحا^(٥).

وأما الصفة فقد رأى العلوي حذفها قليلا، ولم يمثل لها، بينما رأى ابن الأثير حذفها واقعا إن تقدمها أو تأخر عنها مايدل عليها، أو فهم ذلك من شيء خارج عنها، ومثل لها بقوله تعالى: «وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا»^(٦). أي: كل سفينة صالحة، يدل على ذلك «فَأَرَيْتُ أَنْ أَعْيِبَهَا» فإن عييه إياها لا يخرجها عن كونها سفينة، وإنما المأخوذ هو الصحيح دون المعيب، فحذفت الصفة هنا لأنه تقدمها مايدل عليها^(٧). ومثل شعراً لحذف الصفة إن تأخر الدليل. ومثل لها بحديث نبوي إن حذفت وقام الدليل عليها خارج اللفظ^(٨).

حذف الشرط وجوابه

ومنه قوله تعالى: «يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ»^(٩). فقوله تعالى «فَاعْبُدُونِ» جواب شرط محذوف. والتقدير: إن لم تخلصوا لي العبادة في هذه الأرض فأخلصوها لي في غيرها^(١٠).

وقد جعل ابن الأثير من حذف الشرط قوله تعالى:

«فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ»^(١١). أي: فحلق، فعليه فدية. وقوله: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»^(١٢). أي: فأفطر، فعدة من أيام آخر. ولعل المحذوف في الآيتين هو المعطوف.

(١) الإسراء، ص ٥٩.

(٢) للطراز، ج ٢، ص ١٠٧، وينظر الطيبي، ص ١١٩.

(٣) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٦، والطراز، ج ٢، ص ١٠٧، ١٠٨.

(٤) الفرقان، ٧١.

(٥) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٦.

(٦) الكهف، ٧٩.

(٧) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٧، والطبي، ص ١١٩.

(٨) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٧.

(٩) العنكبوت، ٥٦.

(١٠) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٧، والطراز، ج ٢، ص ١١٦.

(١١) البقرة، ١٩٦.

(١٢) البقرة، ١٨٤.

وقد أظهر ابن الأثير دقة وفطنة، وأحسن الاستهداء بالشعر إذ قدر شرطاً محذوفاً في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١). وعلق بقوله: "اعلم أن هذه الفاء التي في قول الشاعر: (فقد جننا خراسانا)^(٢)). وحقيقتها أنها في جواب شرط محذوف يدل عليه الكلام، كأنه قال: إن صح ما قلتم إن خراسان أقصى ما يراد بنا، فقد جننا خراسان، وأن لنا أن نخلص. وكذلك هذه الآية، يقول: إن كنتم منكبين للبعث، فهذا يوم البعث: أي قد تبين بطلان قولكم^(٣)".

ومن حذف جواب الشرط قوله تعالى:

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنْ يَكْفُرْتُمْ بِهِ وَلَمْ تُخْلُصُوا مِنْهُ فَيُضَلُّ أُولَئِكَ﴾^(٤). حذف جواب الشرط. والتقدير: "إن كان القرآن من عند الله وكفرت به أستم بظالمين"^(٥).

حذف القسم وجوابه

وقد مثل العلوي لحذف القسم بقوله تعالى: ﴿لَنْ أَخْرُجُوا لِاخْرَجُونَ﴾^(٦)، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الأدبار^(٧). في كل ذلك (قبل لئن): قسم محذوف^(٨). وأما ابن الأثير، فقد وجه همه لحذف الجواب فقال: "إن هذا الضرب ورد كثيراً في القرآن"^(٩). ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ...﴾^(١٠). وقال: "جواب القسم ههنا محذوف وتقديره ليعذبن أو نحوه". وعرض أمثلة أخرى^(١١).

(١) الروم، ٥٦.

(٢) يشير إلى قول الشاعر:

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القبول فقد جننا خراسانا.

ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٩٨، حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد، والجامع الكبير، ص ١٣٣، حاشية رقم (٦).

(٣) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٨، والجامع ص ١٣٣، ١٣٤.

(٤) الأحقاف، ١٠.

(٥) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٨، ٩٩، والجامع الكبير، ص ١٣٤.

(٦) الحشر، ١٢.

(٧) الطراز، ج ٢، ص ١١٦.

(٨) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٩.

(٩) للفجر، ١ وما بعدها.

حذف الأجوبة

- جواب لو:

قد تحذف لو وجوابها، وقد تبقى ويحذف الجواب، وذلك، كما قال ابن الأثير، من ألطف ضروب الإيجاز^(١). وقد بين العلوي أنه يرد كثيرا، وجعله أيضا من محاسن الإيجاز ومواقعه البديعة^(٢).

ومن أمثلة حذف لو وجوابها قوله تعالى:

﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا﴾^(٣) لذهب كلُّ إله بما خلق ولعل بعضهم على بعض^(٤). والتقدير: لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق^(٥).

وحذف جواب لو كثير شائع في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعرا ونثرا^(٦).

ومن أمثله قوله تعالى:

﴿لَوْ أَن لِّي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾^(٧). فقد حذف جواب لو، وتقديره: لدفعنكم.

ومنه قوله تعالى:

﴿وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سُورَةَ الْجِبَالِ﴾^(٨) أي: لكان هذا القرآن^(٩).

وعقب ابن الأثير على هذه الأمثلة وغيرها بقوله: "وهذا الضرب من المحذوفات أظهر الضروب المذكورة وأوضحها لعلم المخاطب به، لأن قوله تعالى حكاية عن لوط عليه السلام (لو أن لي بكم قوة) ... يتسارع الفهم فيه إلى أن الكلام يحتاج إلى جواب^(١٠)".

ولم يسأم كل من ابن الأثير والعلوي تكرار اشتراط وجود الدليل وإلا بطل الحذف.

ويزيد ابن الأثير الأمر جلاء فيذكر أن حذف جواب (لو) لايسوغ دائما بل فيما قام عليه دليل، وبين أنه يرد غير محذوف كقوله تعالى:

(١) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٩٩، والجامع ص ١٣٥.

(٢) ينظر الطراز، ج ٢، ص ١١٤.

(٣) أثبتت الآية في المثل السائر، ج ٢، ص ٩٩، ١٠٠، وقد سقط منها كلمة (إذا)، ورسم الفعل (علا) بالأنف المقصورة وفي ذلك إيذاء لا يبرأ من المحقق.

(٤) المؤمنون، ٩١.

(٥) المثل السائر، ج ٢، ص ١٠٠.

(٦) المكان نفسه، وينظر الطراز، ج ٢، ص ١١٤.

(٧) هود، ٨٠.

(٨) الرعد، ٣١.

(٩) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ١٠١، والطراز، ج ٢، ص ١١٥.

(١٠) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ١٠١.

﴿ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون لقالوا إنما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون﴾^(١). وقال موضحا: "وهذا ليس كالذي تقدم من الآيات (الآيات التي حذف فيها جواب لو) لأن تلك علم مكان المحذوف منها، وهذه الآية لو حذف الجواب فيها لم يعلم مكانه لأنه يحتمل وجوها"^(٢).

- جواب لولا:

ومنه قوله تعالى في آية اللعان: ﴿ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته وأن الله توابٌ رحيم﴾^(٣)، فجواب لولا هنا محذوف تقديره لما أنزل عليكم هذا النص بالاحتكام إلى التلاعن، وستر بذلك عليكم. وشبيه بذلك لفظا ومعنى قوله تعالى آخر حديث الإفك: ﴿ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته﴾^(٤). أي: لفعل بكم كذا وكذا^(٥).

- جواب لما:

ومنه في قصة سيدنا إبراهيم وسيدنا إسماعيل عليهما السلام: ﴿فلما أسلما وتله للجبين وناديانه أن يا إبراهيمُ قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين﴾^(٦). فجواب لما محذوف، وتقديره: كان ماكان من اغتباطهما وشكرهما إذ دفع الله سبحانه البلاء وكشف الكربة^(٧).

- جواب أما:

ومثاله قوله تعالى: ﴿فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾^(٨). والتقدير: "فيقال لهم... فحذف القول وأقام المقول مقامه"^(٩).

(١) الحجر، ١٥، ١٤.

(٢) للنور، ١٠.

(٣) النساء، ٨٣.

(٤) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ١٠٢.

(٥) الصافات، ١٠٣، ١٠٥.

(٦) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ١٠٢، والطرز، ج ٢، ص ١١٣، ١١٤.

(٧) آل عمران، ١٠٦.

(٩) ينظر الطراز، ج ٢، ص ١١٤.

- جواب إذا

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(١).
والتقدير: وإذا قيل لهم.... ﴿أعرضوا وأصروا على تكذيبهم﴾^(٢).

حذف المبتدأ والخبر

بيّن ابن الأثير أن حذف المبتدأ لا يكون إلا مفرداً. وحذف الخبر عنده أحسن، لأنه قد يأتي جملة، وجعل منه قوله تعالى:

﴿وَاللّٰهُ يَتَسَنَّ مِنْ الْمُحِيضِ مَنْ نَسَاتَكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللّٰهُ لَمْ يَحْضَنْ..﴾^(٣).
أي: ﴿والله لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر﴾^(٤).

وذهب العلوي إلى أن حذف الخبر "أكثر من حذف المبتدأ ووجه ذلك أن المبتدأ طريق إلى معرفة الخبر، فإذا كان الخبر محذوفاً ففي الكلام ما يدل عليه وهو المبتدأ، وإذا حذف المبتدأ لم يكن في الكلام ما يدل عليه لأن الخبر لا يكون نليلاً على المبتدأ^(٥)".

ولم يمثل أي من الرجلين لحذف الخبر من القرآن الكريم، إلا أن العلوي مثل بقوله تعالى:

﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٦). على ما يصح أن يكون فيه المحذوف مبتدأ أو خبراً. وقد وفق عندما أوضح أن حذف المبتدأ هنا أبلغ، وعلل ذلك بأن الآية وردت في شأن سيننا يعقوب، والأفضل أن تختص به فيكون التقدير: أمري صبر جميل^(٧).

(١) يس، ٤٥.

(٢) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ١٠٢، والطراز، ج ٢، ص ١١٤.

(٣) الطلاق، ٤.

(٤) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ١٠٣، والطراز، ج ٢، ص ١١٩، وقد اعترض الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على تقدير جملة هنا فقال: إنه يجوز أن يكون التقدير: واللّٰهُ لَمْ يَحْضَنْ كَذَلِكَ، أو مثلهن، ينظر المثل السائر،

ج ٢، ص ١٠٣، الحاشية ١.

(٥) للطراز، ج ٢، ص ١١٨.

(٦) يوسف، ١٨.

(٧) ينظر للطراز، ج ٢، ص ١١٨.

حذف الحروف

ومن ذلك حذف لا النافية، كقوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾ (١). أي: لا تفتأ، فحذفت وهي مرادة (٢).

ومنها الواو

ويبين ابن الأثير أن أحسن حذفها في المعطوف والمعطوف عليه، فحذف حرف العطف عنده بلاغة وإيجاز، ومما مثل به لذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (٣).

أي: وقد بدت البغضاء، وعلق قائلا:

"قلما حذفت جاء الكلام أوجز، وأحسن طلاوة، وأبلغ تأليفاً ونظماً، وأمثاله في القرآن كثير (٤)".

وقد وفق العلوي في التعليل لحذف الواو في مثل هذه المواضع، فقال:

"وحذف الواو فيها دلالة على اتصال الجملة الثانية بالأولى، والتحامها معها، حتى إنها أحد متعلقاتها لأنها إذا كانت الواو محذوفة فيها كانت في موضع نصب على الحال، وكانت الجملتان كأنهما أفرغا في قالب واحد...، ومع هذا يكون الكلام أشد إيجازاً وبلاغة (٥)".

ويزيد الأمر وضوحاً في موضع آخر فيقول:

"الكلام مع حذفها أدخل في الإيجاز، وأحسن في الاختصار... وأبلغ في تأليفه، وتنظيمه وأحلى في سياقه، وعذوبة طعمه" (٥).

(١) يوسف، ٨٥.

(٢) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ١٠٣، والطراز، ج ٢، ص ١٠٩.

(٣) آل عمران، ١١٨.

(٤) المثل السائر، ج ٢، ص ١٠٥.

(٥) للطراز، ج ٢، ص ١١١.

ملحوظات على دراسة المدرسة البلاغية الأدبية لظاهرة الحذف

قد يكون مفيدا في ختام هذا العرض الذي قمه البحث مصورا منهج المدرسة الأدبية في دراسة الحذف، وعارضاً أمثلتها، قد يكون مفيدا الإلماح إلى بعض الملحوظات سواء أكانت ميزات تحسب لها، أم هنات تحسب عليها.

أما الميزات فهي كثيرة:

- أهمها هذا التصور الشمولي الذي عرضته المدرسة لظاهرة الحذف، فبعد أن كانت ملحوظات منثورة عند من درسها قبل عبد القاهر، أصبحت -كما مر- دراسة جادة رائدة عميقة عند عبد القاهر، لكنه قصر همه على دراسة حذف المبتدأ والمفعول به، وحصر أمثلته فيهما.

أما هنا... فنحن أمام دراسة شملت معظم العناصر التي يدور حذفها، وقد شملت الجمل، والجملة، والمفرد، واهتمت بالاسم والفعل والحرف، ورافق ذلك في أغلب الأحيان شرح واف وتمثيل كاف، مما يقرب الصورة إلى الأذهان، ويسعدها في تذوق الحذف وتفهمه.

- إن دراسة الحذف هنا غدت وفق خطة مرسومة مسبقا ومحكمة تقوم على حسن تنظيم وتسلسل وتقسيم... وقد مر أن ابن الأثير -مثلا- جعل الحذف أربعة عشر ضربا، وجعل لبعض هذه الأضرب أقساما، وفرع من بعض الأقسام فروعا.. وقد زاد حرصا على ذلك حتى قارب تخوم الممنوم، فظن به استهواء التقسيم والتفريع دون ميسر حاجة^(١).

بيد أننا عندما نتذكر النثر في كتب البلاغة الأولى نحمد لابن الأثير حزمه في الضبط وإن غالى.

-إن هذه المدرسة اهتمت بالدليل على المحذوف اهتماما بالغاً، فلم تزل تشير إليه، وتؤكد حرصا عليه، وقد جعلته أنواعا، ومثلت له، بل ذهبت إلى تقييم أنواعه، وتفضيل بعضها على بعضها الآخر، وأشارت إلى عدم جواز الحذف إن عز الدليل لأن ذلك يخلق تعمية ولبسا، ويعطي تقديرات كثيرة جوازا وقبولا، وليس ذاك شأن الحذوفات البلاغية التي أشاروا إليها فجعلوها محذوفة كأنها لم تحذف... لظهور معناها وبيانه ودلالة الحال عليه^(٢).

(١) يحسن تذكر تفريعه لحذف الأجوبة .

(٢) للمثل السائر، ج ٢، ص ٩١.

الشواهد

وهذه فضيلة كبرى تتجلى لهذه المدرسة عندما يلتفت الباحث إلى المدرسة الكلامية فيرى السيادة للتعريفات والقواعد، فيروعه هنا هذا الفيض الغزير من الشواهد، فيتقل بين آيات كريمة منتقاه بدقة وعناية، وأحاديث شريفة، أو أخبار من السيرة النبوية، أو أشعار رائقة كلها تمثل للمحذوف، فيحلل ويدرس في جو أنبي مشوق حي، لا في أمثلة مصنوعة مكرورة جافة.

والشواهد هنا - هذا أفضل المحامد - من القرآن الكريم، وهي في معظم الأحوال مقدمة ليبنى عليها، ثم يتبعها الشعر أو النثر، ومعيار بلاغته متابعتها والسير على سننها.

وقد حرص ابن الأثير بخاصة على ألا يجتزئ بموضع الشاهد من الآية، بل هو يورده محاطا بما قبله، وبما بعده من الآيات، ليقيم في وسطه الطبيعي الغني، فيكون فيه تمثيل أصدق، وتحليل أعمق^(١)، ثم يتولاه شرحا وتعليلا، فيعين موضع الحذف، ويرد المحذوف، ويعلل لجمال الحذف، فيرى القارئ أدواح الأدب، ويتنسم أنسام الذوق.

ونرى أصحاب هذه المدرسة يفرعون إلى الشعر تارة لفهم أُلطاف الحذف، وخفاياه، في القرآن^(٢)، وتارة تلجئهم كثرة التفكير والتدبر في أمر محذوفات الشعر إلى القرآن، فيجدون لما حير أفهامهم شكلا يستيرون به، فيهديهم، ويشفي غليلهم^(٣).

ويحس القارئ أنه بين يدي ناقد ذواقه يحسن الربط بين المعاني والصور، ويقلب النظر في أسرار الحذف في القرآن ولامع الشعر، ويقدر لمن ينهج نهج القرآن جهده، ويعترف له بالفضل والسبق، ويسجل له تفوقه على نظرائه بما يصل إليه من بديع الأسرار ودقائق المعاني^(٤).

كما يحس أنه في حضرة طليعة، قد حفظ القرآن الكريم لفظا، ونفذ إلى أغواره، وما خفي من معانيه، وألم بقراءاته، وتجاوز ذلك إلى السيرة النبوية، ورائق الأشعار، وأفنان النثر، جمع كل ذلك فأوعى، وطفق يستحضر، ويستطق، ويتمثل، ويحدد ماكثر فيه الحذف، وما فيه قل، وما هان أمره فيه، وما فيه جل.

فيتردد قولهم مثلا: "وهذا في القرآن كثير ورود وخاصة في سورة يوسف فإنها مشتملة على الإيجاز البالغ بالحذف وغيره"^(٥).

(١) ينظر مثلا، للمثل السائر، ج ٢، ص ٧٨، ٨٢، ٨٤، ٩٠، وللشعر ينظر ج ٢، ص ٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٨، والجامع الكبير، ص ١٣٣.

(٣) ينظر للطراز، ج ٢، ص ٩٨-١٠٠.

(٤) فالعلوي مثلا يفضل لذلك السبب أبا تمام وابن هانئ والمتنبي على نظرائهم، ينظر الطراز، ج ٢، ص ٩٩.

(٥) الطراز، ج ٢، ص ٩٩.

وقولهم: "الحذف بالمفردات أوسع مجالا من حذف الجمل" (١). وقولهم: "وحذف المضاف كثير الدور والجري في كلام الله تعالى وكلام الفصحاء" (١). وقولهم: "حذف الموصوف أكثر دون صفته" (١)، وقولهم عن حذف الموصوف وأكثر وقوعه في النداء والمصدر (١). وقولهم عن الحروف: "توسعوا في الإيجاز بحذفها" (١).

وتراهم يتذوقون الحذف، فيحسون أنه على درجات متفاوتة من الجمال، فينقلون هذا الإحساس إلى القارئ، فيقولون: "فحذف لو وجوابها من ألطف ضروب الإيجاز" (٢). وعن محذوف ثانٍ يقولون: هو من أحسن المحذوفات (٣)، وعن ثالث: هو من أظهر الضروب وأوضحها (٤). وعن حذف الخبر: هو أحسن من حذف المبتدأ (٥).

واستخراج المحذوف أيضا درجات: "ومن حذف الجمل المفيدة ما يعسر تقدير المحذوف فيه" (٦). وعن غيره يقولون: وهذا موضع يحتاج في استخراجه واستخراج أمثاله إلى فكرة وتدقيق نظر (٧). وهكذا، نرى إحاطتهم، وتحوطهم، في كثير مما يقولون، ويتمثلون، ويحللون، ويعللون. وعلى كل حال، فإن الانتصار لمنهجهم لا يجيز التجاوز عن بعض مابدا لديهم من هنات، أو وقعوا فيه من ثغرات.

- أول ما يسجل عليهم كثرة النقل، بل طغيانه؛ فابن الأثير مثلا ينقل ما أورده في كتابه: (الجامع الكبير) إلى (المثل السائر)، والذي يطالع الكتابين يراهما -دون ريب- كتابا واحدا، على الأقل فيما نحن بصددده وهو ظاهرة الحذف.

ويبدو أن ابن الأثير قد وضع الجامع أولا، فلم يرض عنه كثيرا، وبدا له تجويده وإغناؤه وتنظيمه، فوضع المثل السائر...

ولكن اعتماد ابن الأثير على أحد كتبه إلى درجة النقل، يظل أخف ثقلا من أن ينقل عن غيره، وقد كان.

فهو يصرح بأنه لم ينتفع إلا بكتابي الموازنة للآمدي، وسر الفصاحة للخفاجي (٨)، وينكر غير ذلك. وإصراره هذا يحاصره بالتهمة، فهو ينقل حرفيا مابدا به الجرجاني حديثه عن الحذف

(١) الطراز، ج ٢، ص ٩٩.

(٢) المثل السائر، ج ٢، ص ٩٩.

(٣) نفسه، ج ٢، ص ١٠٠.

(٤) نفسه، ج ٢، ص ١٠١.

(٥) نفسه، ج ٢، ص ١٠٣.

(٦) نفسه، ج ٢، ص ٨٣.

(٧) نفسه، ج ٢، ص ٨٥.

(٨) ينظر مقدمة المثل السائر، ج ١، ص ٢٣.

وهو قوله "إنه عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر..."^(١).

وينقل مقاله الجرجاني عن حذف مفعول المشيئة، وذكره، ينقله بأمثله وتعليقه^(٢). وينقل كذلك عنه مقدمته في الحديث عن حذف المفعول به، وأمثله، وتحليله.

أما العلوي، فقد نقل ما أورده ابن الأثير عن الحذف، ولا يكاد يختلف عنه إلا في جميع أقسام فرقها ابن الأثير، أو في أمثلة محدودة تفرد بذكرها، أو بعض كلمات، أو تغيير في بعض العبارات، وهذا النقل يحد الفكرة، ويقتل الإبداع، ويحرمانا من غياث الفوائد التي تتجم عن شحذ الذهن، وتقليب النظر، وكثرة التبصر.

سوما يسجل عليهم أيضا، جنوحهم أحيانا عن الذوق الأدبي، والحس البلاغي، والتفاتهم بدلاً من ذلك إلى مسائل النحو، والانسباب في مزالقتها بعيدا عن تلمس مواطن الجمال، وأسرار الحذف، ومنابع الذوق وهي مهمة البلاغي الأولى.

وقع في شراك ذلك العلوي مرارا، فأول مثال عرضه لحذف المفردات كان مقاله للنحويون عن حذف الفعل في قوله تعالى: «ولو أنهم صبروا»^(٣).

والثاني هو قوله تعالى: «وإن أحد من المشركين استجارك»^(٤).

وإن كان النحوي قد قدر فعلا محذوفا لتصح صناعته في مثل هاتين الآيتين، فما عذر البلاغي؟ وأين تعليقه لهذا الحذف (المزعوم)، وما فائدته البلاغية؟^(٥).

وقد خاض العلوي غمار الجدل في حذف الفاعل: جوازه، وعدم جوازه، وحذفه وإضماره، ولم يكلف نفسه مرة واحدة عناء التعليل لهذا الحذف، وتحسس مواطن الجمال فيه.

وتطالع الباحث أفكار النحاة بل أقوالهم كما هي في كثير من المواضع^(٦).

وما وقع فيه العلوي لم يكن ابن الأثير عنه بنجوة، فقارئ كتابه يكاد ينسى في بعض المواضع أنه كتاب بلاغة، ويظنه كتابا في النحو^(٧).

ولنتأمل مثالا واحدا فقط:

(١) ينظر ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٧٦، ٧٧، وازن بدلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١١٢، ومحمود شاكر، ص ١٤٦.

(٢) نفسه، ج ٢، ص ٩٢، ٩٣. وازن بدلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٥، ومحمود شاكر، ص ١٦٣.

(٣) للحجرات، ٥.

(٤) للنساء، ١٢٨.

(٥) ينظر الطراز، ج ٢، ص ١٠١.

(٦) ينظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٣.

(٧) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٨٦، ٩٣، ٩٥، ٩٦.

يقول عن حذف الصفة: "فمن ذلك ما حكاه سيبويه رحمه الله من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل، وإنما حذفت الصفة في هذا الموضع لما دل من الحال عليه، وذلك أنه يحس في كلام القائل لذلك من التطريح، والتطويح، والتفخيم، والتعظيم، ما يقوم مقام قوله طويل..."^(١). ويستمر في هذا يسترجع آراء سيبويه وابن جني وغيرهما، ويستعيد أقوالهم النحوية.

وإن كان في مثل هذا يحمى للنحاة التحرر من أسر حركات الأواخر، والحرص على الجري بعيدا نحو المعاني وقرائن الأحوال، أفىكون ذلك سببا لتثاقل البلاغيين وتقليلهم آراء النحويين وعدم النهوض لمجاراتهم والتخليق في أجوائهم؟

- ويلاحظ أن عروضهم في دراسة هذه الظاهرة على الرغم من فوائدها الجلية لا تخلو من سهوات؛ فقد يضعون مثالا في قسم، ويضعون شبيهه في قسم ثان، وهذا مثال لسهو وقع فيه ابن الأثير:

في قوله تعالى: «اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم، ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون، قالت ياأيها الملأ إني ألقي إلي كتاب كريم»^(٢). ثمة محذوف، لعل تقديره: فأخذ الكتاب وذهب به، فما ألقاه إلى المرأة وقرأته قالت:....

هذه الآية جعلها ابن الأثير في القسم الأول من الضرب الرابع وهو حذف الجمل المفيدة، وهي -لأريب- لا تختلف عما أورده من أمثلة في القسم الثاني من الضرب الثاني عن حذف الفعل وجوابه، إذ يرد فعل أمر، وتليه أحداث وقعت بعد تنفيذ الأمر المطلوب، مثل قوله تعالى:

«انتوني به أستخلصه لنفسي، فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين»^(٣). فقد نفذ الأمر (انتوني)، والتقدير: فاتوه به، ولقيه، فلما كلمه....

ولا فرق بين هذه الآية وسابقتها في هذا الشأن^(٤).

- وقد تشبه عليهم المعاني، ويغور المقصود، فيقدرون محذوفا بعيدا، ويغيب عنهم القريب: أورد العلوي بيت المتنبي:

لا أبغض العيس لكني وقيت بها قلبي من الهم أو جسمي من السقم

ورأى أن في البيت محذوفا تقديره: "لا أبغض العيس لما يلحقني بسببها من ألم السفر ومشقته،

(١) ينظر ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٩٦، وينظر مشابه في الجامع الكبير، ص ٣٢.

(٢) النمل، ٢٨.

(٣) يوسف، ٥٤.

(٤) لمزيد من التوضيح، ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٩٠، ٩١.

ولكني وقيت به كذا وكذا...^(١).

وما أظن أن هذا هو المقصود، والأقرب من هذا أن يكون التقدير:

لا أبغض العيس لإتضائي إياها بكثرة الأسفار...^(٢).

وعلى وجه إجمالي، ومع هذه الهنات الهينات التي لا يكاد يخلو منها عمل إنساني، فإن المتمعن المنصف سيرى أن للمدرسة الأدبية فضلاً عميماً على دراسة هذه الظاهرة، إذ حافظت على إيماء الذوق فيها، وفاضت عليها بالشواهد الغنية، فأبقتها وسط نصوصها الحية، وما فتئت ترعى الذوق الأدبي، وتقوي الإحساس بالجمال، وتقود إلى تبينه وتنوقه، ورعت البلاغة ثم ودعتها فأودعتها عند المدرسة الكلامية تنبض بالحياة، وتجري في عروقها الدماء، وتشع في جنباتها الحرارة، فهل حافظت المدرسة الكلامية على ذلك؟ هذا ما ستحاول الكشف عنه الصفحات التالية.

(١) الطراز، ج ٢، ص ٩٩ - .

(٢) ينظر المثل السائر، ج ٢، ص ٨٥.

الحذف عند المدرسة الكلامية

عبرت البلاغة العربية برزخا بين عبد القاهر الجرجاني الذي مزج فيها العلم بالذوق، والمدرسة الكلامية التي جعلت منها علما يشيع فيه التعريف والتحديد والتقعيد، ولعل الرازي كان حلقة الوصل بين هاتين المرحلتين^(١)، فهو يعتمد اعتمادا كبيرا على جهد الجرجاني لكنه يوجهه وجهة جديدة إذ يقول: "ولما وفقني (الله) إلى مطالعة هذين الكتابين (أي: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة) التقطت منهما معاهد فوائدهما، ومقاصد فرائدهما، وراعت الترتيب مع التهذيب، والتحرير مع التقدير، وضبطت أوابد الإجماليات في كل باب بالتقسيمات اليقينية، وجمعت متفرقات الكلم في الضوابط العقلية^(٢)."

وكلامه هذا دليل صادق على فعله، فقد بدأ محاولات نزع رداء الأدب والذوق عن البلاغة، وألبسها أثواب العلم بالضبط والتحديد والحصص المنطقي.

وتأصل هذا المنهج عند السكاكي في القسم الثالث من (المفتاح)، وما أحدثه من حركة تأليفية واسعة، بدأت بتلخيصه، ولعل أول من لخص المفتاح هو السكاكي نفسه في كتاب أسماء (التبيان)^(٣)، ثم لخصه بدر الدين بن مالك في (المصباح). حتى إذا تناول القزويني هذا الأمر كان ذلك إيذانا بأن البلاغة قد وضعت الوضع الأخير، فقد لخص القزويني المفتاح أولا بكتاب أسماء (التلخيص)، وحول التلخيص والمفتاح دارت البلاغة العربية دوراتها المكرورة منذ القرن السابع الهجري إلى بدايات هذا القرن، إذ بدأ القزويني نفسه شرح تلخيصه بكتاب أسماء (الإيضاح)، ثم توالى الشروح، والحواشي على الشروح، والتقارير على الحواشي^(٤). وأحدث ذلك كله صخباً كثير الإزعاج قليل الفائدة للبلاغة. ولعل ماجمعه فرج الله زكي في كتاب شروح التلخيص يمثل أفضلها إذ ضم مجموعه التلخيص، وثلاثة من شروحه، وإحدى الحواشي على أحد الشروح، وقد

(١) ينظر مقدمة بكرى شيخ أمين لنهاية الإيجاز، ص ٣٦، وشوقي ضيف، ص ٢٧، وأحمد مطلوب، مناهج بلاغية ص ٢٤٤، ومازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، ص ١١٠، ويحسن التثبت من هذا بالرجوع إلى الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق إبراهيم السامرائي ومحمد أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، وتحقيق بكرى شيخ أمين، دار العلم للملايين، ١٩٨٥.

(٢) هذه الشروح، والحواشي، والتلخيصات والتقارير والمنظومات الشعرية كثيرة جداً، فهناك شروح للإيضاح، وحواش على مختصر السعد، وأخرى على مطوله، وهناك مختصرات للتلخيص، ومنظومات له، وشروح لأبياته...

(٣) ينظر ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة تاريخ ابن خلدون، ص ٥٥٢، ومقدمة سهير القلماوي للبلاغة عند السكاكي لأحمد مطلوب، ص ١٣.

(٤) ينظر في هذا: أحمد مطلوب القزويني، وشروح التلخيص، ص ١٧٣ - ، والبلاغة عند السكاكي، ص ١٧ - ، ومقدمة محمد عبد المنعم الخفاجي للإيضاح، ص ٧ - .

بدأ في صلب الكتاب بشرح السعد التفتازاني (المختصر على التلخيص)، وتلاه ثانيا بكتاب مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وثالث بكتاب: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي، وصدر لهامش بكتاب التلخيص، وتلته حاشية الدسوقي على شرح السعد.

والتشابه في هذه الكتب إلى حد التكرار ليس مستغربا، لأنها جميعا تنور في فلك واحد، وتشرح كتابا واحدا، وفي الوقوف على آراء بعضها غناء عن باقيها، ولذلك سيعتني البحث بعرض مجمل آراء السكاكي في المفتاح، والقزويني في تلخيصه والإيضاح، والسعد في المختصر، والسبكي في عروس الأفراح، وهذا لا يمنع إيراد آراء غيرهم عند اللزوم إن تفردت بشيء لم يذكره، أو امتازت بما يستحق عرضه أو التتويه به.

وقد اقتضى المنهج الذي سارت عليه المدرسة الكلامية لاسيما عند القزويني وشرح تلخيصه أن تدرس ظاهرة الحذف في أربعة مواضع، هي:

حذف المسند إليه، وحذف المسند، وحذف متعلقات الفعل، والإيجاز والإطناب والمساواة، ذلك أنهم جعلوا علم المعاني ثمانية أبواب هي^(١):

أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة. ولهذا فقد عرضوا للحذف عندما تحدثوا عن المسند والمسند إليه، ومتعلقات الفعل، فالحذف من أحوالها جميعا، ثم عرضوا له في باب الإيجاز والإطناب والمساواة. والبحث هنا مضطر إلى المضي على هذا النهج حتى يعكس صورة جهدهم ومنهجهم.

حذف المسند إليه

يرى أصحاب هذه المدرسة أن المسند إليه يحذف للأسباب التالية:

- الاحتراز عن التبعث الظاهر^(٢):

(١) ينظر القزويني، الإيضاح، ج ١، ص ٥٥.

(٢) ينظر السكاكي، المفتاح، ص ١٧٦، والقزويني، الإيضاح، ج ٢، ص ٤، والتلخيص في علوم البلاغة، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٥٣، وشروح التلخيص، جمع فرج الله زكي الكردي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ١٩٣٧، شرح السعد، ج ١، ص ٢٧٤، وشرح السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي، ج ١، ص ٢٧٥.

وأوضح الشراح أن ذكره يعد عبثاً لأن القرينة تدل عليه، وإن كان في الحقيقة غير عبث، ومثلوا له بقولهم عند استشراف الهلال: الهلال والله. أي: ذاك الهلال. والتصريح بذكر المبتدأ هنا هو العبث، لأن القرينة أغنت عن ذكره (١).

- تخيل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ (٢):

أي أن الذي يدل عليه المسند إليه إما دليل لفظي صريح، أو عقلي، فإن قلت: زيد قائم، دلت كلمة زيد على المسند إليه. وإن قلت: قائم. دل العقل على المسند إليه المحذوف. ودلالة العقل أقوى من دلالة اللفظ لأن الأولى قطعية، والأخرى ظنية (٣).

وقد مثل لذلك صاحب التلخيص بقول الشاعر:

(قال لي كيف أنت قلت عليل....) أي: أنا عليل، فلم يذكرها احترازاً عن العبث، واعتماداً على أقوى الدليلين.

- إيهام صونه عن لسانك، أو عكس ذلك أي عدم ذكره تطهيراً للسانك عنه (٤).

- تأتي الإنكار عند الحاجة:

قد تدعو الحاجة إلى التكلم بشيء ما بتحوط يمكن من الإنكار إن لاحت الأخطار، كأن ينكر (زيد)، فيقول أحدهم: فاجر فاسق، ولا ينكره بالاسم ليتسكن من ادعاء أنه يقصد غيره إن لزم الأمر (٥).

ويمضي القزويني في ذكر علل الحذف مثل تعيين المسند إليه، أو ادعاء تعينه، أو نحو ذلك مما أوضحه الشراح مثل ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب حالة نفسية، أو خشية فوات فرصة، أو محافظة على وزن، أو سجع، أو قافية... وكل ذلك دون تمثيل، وإن فعلوا فهي جمل مصنوعة للقاعدة المعروضة (٦).

(١) تنظر شروح التلخيص، السعد، ج ١، ص ٢٧٤، والمبكي، ج ١، ص ٢٧٥.

(٢) ينظر القزويني، الإيضاح، ج ٢، ص ٥٢٤، والتلخيص، ص ٥٣.

(٣) تنظر شروح التلخيص، المبكي، ج ١، ص ٢٧٦.

(٤) ينظر القزويني، الإيضاح، ج ٢، ص ٥٥، والتلخيص، ص ٥٤، وللتوضيح تنظر شروح التلخيص، السعد والمبكي والمغربي، ج ١، ص ٢٧٨.

(٥) تنظر شروح التلخيص، السعد، ج ١، ص ٢٧٩، والمبكي كذلك.

(٦) المصدر نفسه، السعد، ج ١، ص ٢٨٠، والمبكي كذلك.

حذف المسند

وعبر عنه السكاكي بالترك^(١)، وكذلك فعل القزويني^(٢)، والشرّاح من بعد^(٣).
ورأوا أن ذلك يقع لما مر من الأسباب التي ذكرت لحذف المسند إليه. ومن أمثلة حذف المسند عندهم:

فمن يك أمس في المدينة رحله فباني وقيار بها لغريب.
وقول الآخر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف^(٤).
وأدارت الشروح حول هذا الحذف نقاشات نحوية وصرفية مطولة. ومن أمثلتهم أيضا قوله تعالى: ﴿سورة أنزلناها﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿قل لا تقسموا طاعة معروفة﴾^(٦).
أي: هذه سورة، أو فيما أوحينا إليك. وفي الآية الثانية يقدر: أمركم طاعة معروفة أو ماشابه^(٧). وقد تنبه القزويني إلى أن قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا ثلاثة﴾^(٨). يقع في هذا الباب أيضا^(٩). وعرض له المغربي كذلك^(١٠)، ونفذ إلى الفرق في المعنى إن قدر المسند محذوفا أو المسند إليه، وعرض لاختلاف الأقوال في ذلك.
وقد تنبه القزويني أيضا إلى أن حذف المسند لا بد له من قرينة، واهتدى إلى أن هذه القرينة قد تكون وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق كقوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾^(١١). أو جوابا لسؤال مقدر كقول الشاعر:
ليبك يزيد ضارع لخصومة.....^(١٢).

(١) ينظر المفتاح، ص ٨٩.

(٢) ينظر التلخيص، ص ١٠١، والإيضاح، ج ٢، ص ١٠٣، وقد تحدث عن حذف المسند هنا بشكل أكثر تفصيلا، ومثل له بآيات قرآنية كريمة.

(٣) تنظر شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢.

(٤) ينظر التلخيص، ص ١٠١ - ، والإيضاح، ج ٢، ص ١٠٣ - ، وشروح التلخيص، السعد، ج ٢، ص ٢، والسبكي، ج ٢، ص ٣. وقد مر ذكر هذين البيتين في هذا البحث.

(٥) النور، ١.

(٦) النور، ٥٣.

(٧) ينظر الإيضاح، ج ٢، ص ١٠٦.

(٨) النساء، ١٧١.

(٩) ينظر الإيضاح، ج ٢، ص ١٠٧.

(١٠) شروح التلخيص، للمغربي، ج ٢، ص ١٢.

(١١) الزمر، ٣٨، ولقمان، ٢٥.

(١٢) ينظر التلخيص، ص ١٠٤، وينظر في القرائن شروح التلخيص، السعد والسبكي، ج ٢، ص ١٣ وما بعدها.

وأفاض الشراح هنا أيضا في أحاديث النحو، وتأسوا بصنيع النحويين في اللجوء عند تقدير المحذوف إلى الاستهداء بالمواضع التي ذكر فيها^(١).

وقد مثلوا للسؤال المقدر أيضا بقوله تعالى: ﴿يَسْبُحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ...﴾^(٢) على قراءة يسبح بفتح الباء وبناء الفعل للمجهول كأن سائلا سأل: من يسبح له، فأتى الجواب: رجال. أي يسبح رجال. ومثله قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٣). وحالها كسابقتها وقد فضلوا الآيات على البيت الشعري بهذا الصدد، وعدوها أمثلة أوفق، وأكثر وضوحا لأمر ذكرها^(٤).

حذف متعلقات الفعل

وقد تحدث السكاكي عن حذف الفعل هنا^(٥). وبين أنه يحذف إن كان مفسرا بعد أدوات لايلها إلا الفعل أو عند الشروع بالفعل مثل: "بسم الله"، أو إن كان جواباً لسؤال كما مر. واعتنى الشراح هنا بالحديث عن حذف المفعول به، وقدموا له بما كان الجرجاني قد قدم به الحديث عنه، فإسناد الفعل إلى الفاعل يهدف إلى بيان وقوعه منه لا مجرد وجود هذا الفعل في نفسه فقط، وإذا عُدّي إلى المفعول كان الغرض إفادة وقوع الفعل عليه، أما إذا أريد الإخبار عن وقوع الفعل في نفسه دون ملابسة فاعل أو مفعول فالعبارة عنه أن يقال: كان ضرب، أو وقع كذا، أو وجد كذا^(٦).

ثم يدخلون إلى حديث واسع يعتمدون فيه أقوال الجرجاني، ويحاولون افتراع ضرب، ويفرقون بين مواقف خطابية واستدلالية، ويغمض كثيرا ماكان الجرجاني قد عرضه في عبارات واضحة ومعان ظاهرة، وملخص الأمر لا يخرج عن إثبات الفعل في نفسه للفاعل على الإطلاق، أي: دون اعتبار لما وقع عليه، فيكون المتعدي كاللزم لا يذكر له مفعول ولا يقدر.

(١) ينظر شروح التلخيص، السعد والسبكي، ج ٢، ص ١٣ - .

(٢) للنور، ٣٦.

(٣) للشوري، ٣.

(٤) الإيضاح، ج ٢، ص ١٠٨ - ، والشروح، السعد والسبكي والمغربي، ج ٢، ص ١٦ - .

(٥) ينظر المفتاح، ص ٢٢٤.

(٦) ينظر القزويني، التلخيص، ص ١٢٦، والإيضاح، ج ٢، ص ١٣٨، ١٣٩. وازن بالجرجاني دلائل الإعجاز،

تحقيق محمد رشيد، ص ١١٨، ومحمود شاکر، ص ١٥٣، ١٥٤.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١). أي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث^(٢).

وقد رتدوا أمثلة الجرجاني ومنها قول البحتري:

شجوة حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع^(٣)

واتكأوا على تعليقاته فاتخذوا من مضامتها إضاءات ليزيدوا عليها ويتعمقوا فيها؛ فقد أطلالوا الحديث في هذا البيت^(٤). وكانت لهم نقاشات عقلية في الغالب كقولهم: "فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه...."^(٥).

- الحذف للبيان بعد الإبهام^(٦):

وكررنا أيضا ما قاله الجرجاني عن هذا الحذف، وتعلق المشيئة بالمشاء، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٧). أي: لو شاء هدايتكم.

وما غفلوا عن استحضار ما أورده الجرجاني حول ترجيح ذكر مفعول الشيئة إن كان مستغريا.

- الحذف لدفع توهم غير المراد^(٨)، ومثاله:

كم نذت عني من تحامل حادث وسؤرة أيام حزن إلى العظم

وهذا قول الجرجاني، ومثاله، وقد عللوا أيضا بتعليقه^(٩).

(١) الزمر، ٩.

(٢) ينظر التلخيص، ص ١٢٦، والإيضاح، ج ٢، ص ١٤٧، وشروح التلخيص، المغربي والسعد، ج ٢، ص ١٢٣.

(٣) ينظر التلخيص، ص ١٢٨. وازن بدلائل الإعجاز تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٠، ومحمود شاعر ص ١٥٦.

(٤) ينظر شروح التلخيص، السعد والسبكي، ج ٢، ص ١٢٨.

(٥) ينظر المصدر نفسه، السعد، ج ٢، ص ١٢٩.

(٦) ينظر التلخيص، ص ١٢٨، ١٢٩، وشروح التلخيص، السعد والسبكي، ج ١، ص ١٣١. وازن بدلائل الإعجاز تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٥، وتحقيق محمود شاعر، ص ١٦٣.

(٧) للنحل، ٩. وينظر للتوضيح التلخيص ص ١٢٩، والإيضاح، ج ٢، ص ١٥٤، وشروح التلخيص، السعد

والسبكي، ج ١، ص ١٣٢.

(٨) ينظر التلخيص، ص ١٣٠، والإيضاح، ج ٢، ص ١٥٦، وشروح التلخيص، السعد والمغربي، ج ١، ص ١٣٦،

والسبكي، ج ١، ص ١٣٧.

(٩) يوازن بدلائل الإعجاز، ص ١٣٢.

- الحذف لإيقاع الفعل على المفعول الصريح لا الضمير الذي يعود إليه، وهنا أيضا نواجه ماسبق أن قاله الجرجاني (١).

- الحذف للتعميم والاختصار: مثل ﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾ (٢). أي: كل أحد (٣). وقد يكون الحذف لمجرد الاختصار، مثل: أصغيت إليه. أي: أنني. ومنه قوله تعالى: ﴿أرني أنظر إليك﴾ (٤). أي: ذاك (٥).

- الحذف لرعاية الفاصلة، مثل: ﴿والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى﴾ (٦). - الحذف لاستهجان ذكره، كقول عائشة رضي الله عنها عن الرسول صلى الله عليه وسلم: مارأيت منه ولا رأى مني. أي: العورة (٧).

ويشير القزويني إلى آيات فيها إشكالات، ومنها قوله تعالى: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ (٨). فالدعاء قد يكون بمعنى النداء، وهنا لاحذف. وقد يكون بمعنى التسمية للشيء يتعدى فعلها إلى مفعولين، وهذا ما رجحه القزويني، وعلى ذلك ففي الآية حذف أحد المفعولين (٩).

الحذف في باب الإيجاز والإطناب والمساواة

وقف ابلاغيون طويلا بهذا الباب، وخاضوا فيه كثيرا، واستقر الأمر على أن الكلام وفق ما يقتضيه المقام قد يكون متساويا فيه لفظه ومعناه، وقد يكون بإيجاز أو بإطناب، وقد مر ذكر ذلك في مداخل هذا الفصل.

(١) ينظر للتخصيص، ص ١٣١، والإيضاح، ج ٢، ص ١٥٧، وشروح للتخصيص، السعد والسبكي، ج ١، ص ١٣٩ ويوازن بدلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٩، ومحمود شاعر ص ١٦٨.

(٢) يونس، ٢٥.

(٣) ينظر السكاكي، المفتاح، ص ٢٢٨، والقزويني، التخصيص، ص ١٣١، والإيضاح، ج ٢، ص ١٥٨، وشروح التخصيص، السعد والسبكي، ج ١، ص ١٤٠.

(٤) الأعراف، ١٤٣.

(٥) ينظر المفتاح، ص ٩٩، والتخصيص، ص ١٣١، ١٣٢، والإيضاح، ص ١٥٨، ١٥٩، وشروح التخصيص، السعد والمغربي، ج ١، ص ١٤١، والسبكي ج ١، ص ١٤٣.

(٦) الضحى، ٢١، ينظر في ذلك المفتاح، ص ١٠٠، والتخصيص، ص ١٣٢، والإيضاح، ج ٢، ص ١٥٨، والسعد، ج ١، ص ١٤٣، والسبكي، ج ١، ص ١٤٤.

(٧) ينظر التخصيص والإيضاح والسبكي في الأماكن نفسها.

(٨) الإسراء، ١١٠.

(٩) ينظر الإيضاح، ج ٢، ص ١٦٠، ١٦١.

ولا غرابة أن يرد الحديث عن الحذف في هذا الباب؛ فالحذف من الإيجاز، وله الصدارة في هذا الموضع.

وقد جرى القوم هنا على نهج الرماني في جعل الإيجاز نوعين: قصراً وحذفاً^(١).

وقد وجدوا أن الحذف يقع في جزء الجملة، وفي جملة كاملة، وفي أكثر من جملة^(٢).

الحذف في جزء الجملة

- المضاف: ومثاله قوله تعالى: «وأسأل القرية»^(٣)، أي: أهلها. وقوله تعالى «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ»^(٤)، أي: تناولها.

- الموصوف: ومثاله بقول الشاعر:

أنا ابنُ جلا وطلاغٍ والثنايا متى أضعِ العمامةَ تعرفوني.

أي: أنا ابن رجل جلا^(٥).

- الصفة: ومثالها قوله تعالى: «وكان وراءهم ملكٌ يأخذُ كل سفينة غصبا»^(٦). أي: سفينة صالحة^(٧).

- حذف المضاف إليه: كقوله تعالى: «كُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ»^(٨).

- وقد يحذف المضاف والمضاف إليه معا كقوله تعالى: «مَنْ أَثَرُ الرَّسُولِ»^(٩). أي: من أثر حافر فرس الرسول^(١٠).

- حذف الجار والمجرور: مثل قوله تعالى:

«خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً»^(١١). أي: بسييء وآخر سيئاً. أي: بصالِح. ويكثر حذف الجار والمجرور بعد اسم التفضيل^(١٢).

(١) ينظر للتخصيص، ص ٢١٤، والإيضاح، ج ٣، ص ١٨١ - ، والسعد والسبكي والمغربي، ج ٣، ص ١٨٣.

(٢) ينظر للتخصيص، ص ٢١٦، والإيضاح، ج ٣، ص ١٨٤.

(٣) يوسف، ٨٢.

(٤) المائدة، ٣، ينظر في الآيتين، التلخيص، ص ٢١٦، والإيضاح، ج ٣، ص ١٨٦، والسعد والسبكي، ج ٣، ص ١٩٠.

(٥) ينظر للتخصيص والإيضاح في المكان نفسه، والسعد والسبكي والمغربي، ج ٣، ص ١٩١.

(٦) الكهف، ٧٩.

(٧) ينظر للتخصيص، ص ٢١٦، ٢١٧، والإيضاح، ج ٣، ص ١٨٧، والسعد للسبكي والمغربي، ج ٣، ص ١٩٢.

(٨) الأنبياء، ٣٣.

(٩) طه، ٩٦.

(١٠) ينظر في الآيتين شروح التلخيص، السعد والسبكي والمغربي، ج ١، ص ١٩٥.

(١١) التوبة، ١٠٢.

(١٢) ينظر للتوضيح الأماكن السابقة نفسها، والسكاكي، المفتاح، ص ١٢٢.

وعدوا من حذف جزء الجملة أشياء غير مذكور مثل:

- حذف المعطوف:

﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ﴾^(١). أي: ومن أنفق بعده، بدليل ما بعده وهو قوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا﴾.

- وقريب من هذا حذف المعادل في السؤال كقوله تعالى:

﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾^(٢). أي: كمن هداه الله، فحذف بدلالة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣).

ويجوز تقدير جواب آخر للآية المنكورة كما قال السكاكي^(٣). مثل: ذهبت نفسك عليهم حسرات، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾^(٣).

- الشرط: وقد عدوه من حذف جزء الجملة،

وتتبعه السكاكي إلى مواطن دقيقة لحذف الشرط بدلالة الفاء كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾^(٤). أي: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم، فعدوا عن الافتخار... وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾^(٥). أي: إن لم يتأت لكم أن تخلصوا لي العبادة في أرض فأخلصوها لي في غيرها^(٦).

وقد عرض القزويني لحذف الشرط في باب الإنشاء، ومن أمثلته عنده قوله تعالى:

﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(٧). أي: إن إرادوا أولياء بحق فالله هو الولي^(٨).
جواب الشرط:

قد يحذف لمجرد الاختصار كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٩).

(١) الحديد، ١٠.

(٢) فاطر، ٨.

(٣) ينظر المفتاح، ص ١٢١.

(٤) الأنفال، ١٧.

(٥) العنكبوت، ٥٦.

(٦) ينظر في الآيتين، المفتاح، ص ٢٧٩.

(٧) الشورى، ٩.

(٨) ينظر التلخيص، ص ١٧٢، والإيضاح، ج ٣، ص ٩٠.

(٩) يس، ٤٥.

تقدير الجواب: أعرضوا، بدليل مابعده، وهو قوله تعالى: ﴿إِلا كَانُوا عَنْهَا معرضين﴾^(١).
وقد يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن^(٢) ومتلوا له بقوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها﴾^(٣).
وقوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾^(٤).

حذف الجملة

- ومن ذلك كما قالوا ذكر السبب وحذف المسبب، كقوله تعالى:
﴿ليحق الحق ويبطل الباطل﴾^(٥). أي: فعل مافعل^(٦).
ومثلها قوله تعالى: ﴿وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمة من ربك﴾^(٧). أي: اخترناك.
وقوله تعالى: ﴿ليدخل الله في رحمته من يشاء﴾^(٨). أي: كان الكف، ومنع التعذيب^(٩).
- وقد يقع العكس، فيذكر المسبب، ويحذف السبب، كقوله تعالى:
﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت﴾^(١٠). فنكر الانفجار وهو المسبب، وحذف السبب وهو الضرب، أي فاضرب فانفجرت^(١١). ويجوز في مثل هذه الآية تقدير شرط محذوف، أي: فإن ضربت بها فقد انفجرت^(١٢). وقد تحفظ السبكي على مثل هذا التقدير لأن الماضي لا يستعمل في الإنشاء^(١٣).

- وقد يقع الحذف في (أكثر) من جملة، كقوله تعالى:
﴿فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى﴾^(١٤). أي فاضربوه فحيي.

(١) يس، ٤٦، ينظر في ذلك الإيضاح، ج ٣، ص ١٨٧، وشروح التلخيص، السعد والسبكي والمغربي، ج ٣، ص ١٩٣.

(٢) ينظر التلخيص، ص ٢١٨، والإيضاح، ج ٣، ص ١٨٨، والسعد والسبكي والمغربي، ج ٣، ص ١٩٤.
(٣) الزمر، ٧٣.

(٤) الأنعام، ٢٧. وينظر الأماكن السابقة نفسها.

(٥) الأنفال، ٨.

(٦) ينظر المفتاح، ص ٢٧٩، والتلخيص، ص ٢١٨، ٢١٩، والسعد والسبكي، ج ٣، ص ١٩٧.

(٧) القصص، ٤٦.

(٨) الفتح، ٢٥.

(٩) ينظر الإيضاح، ج ٣، ص ١٩١، والمفتاح، ص ٢٧٩.

(١٠) البقرة، ٦٠.

(١١) ينظر المفتاح، ص ٢٧٨، والتلخيص، ص ٢١٩، والسعد والسبكي، ص ١٩٧، ١٩٨.

(١٢) ينظر التلخيص، ص ٢١٩، ٢٢٠، والإيضاح، ج ٣، ص ١٩٢.

(١٣) ينظر شروح التلخيص، السبكي، ج ٣، ص ١٩٨.

(١٤) البقرة، ٧٣.

- وقوله تعالى: ﴿أَنَا أَنبَأْتُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾^(١). وقوله بعدها: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾^(٢).
 ولعل التقدير: فأرسلون إلى يوسف لاستعبره الرؤيا، فأتاه فقال له: يا يوسف^(٣).
 وقد تنبهوا إلى أن الحذف قد يقع ولا يقام شيء مقامه كما مر، وقد يقام مقامه ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٤). فقوله تعالى: (فقد كذبت) لا يصح جواباً للشرط في قوله: (إن يكذبوك)؛ لأن تكذيب الرسل واقع قبل تكذيب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وهو المخاطب، ولذلك لا بد من تقدير جواب محذوف مثل: فلا تحزن. أي: إن يكذبوك يا محمد فلا تحزن، واصبر على ذلك، فقد كذبت رسل من قبلك^(٥).
 وقد تنبهوا أيضاً إلى ضرورة وجود دليل على المحذوف، اهتم بذلك القزويني، والأدلة كما قال كثيرة، ووافق شراح تلخيصه مع اعتراضهم على مدلولات بعض عباراته^(٦).
 وفيما يلي مجمل للأدلة التي عرضوها:
 - أن يدل العقل على الحذف، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾^(٧). وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٨).
 فالعقل في مثل هاتين الآيتين يدل على أن هناك محذوفاً، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير حرم عليكم تناول الميتة، وحرم عليكم نكاح أمهاتكم؛ لأن الغرض من هذه الميتة تناولها، ومن النساء نكاحهن^(٩).
 - أن يدل العقل على الحذف والتعيين معاً، ومثاله قوله تعالى: ﴿هُوَ جَاءَ رَبُّكَ﴾^(١٠).
 فالعقل يدل على وجود حذف إذ يمتنع مجيء الرب. ثم يعينه، والتقدير: وجاء أمر ربك^(١١).
-
- (١) يوسف، ٤٥.
 (٢) يوسف، ٤٦.
 (٣) ينظر الإيضاح، ج ٣، ص ١٩٢، ومابعداها.
 (٤) فاطر، ٤.
 (٥) ينظر في ذلك التلخيص، ص ٢٢٠، والإيضاح، ج ٣، ص ١٩٣، والسبكي، ج ٣، ص ٢٠٢.
 (٦) ينظر للتلخيص، ص ٢٢٠، وينظر بعض الاعتراضات في شروح التلخيص، السعد، ج ٣، ص ٢٠٣.
 (٧) للمائدة، ٣.
 (٨) للنساء، ٢٣.
 (٩) ينظر للتلخيص، ص ٢٢٠، والإيضاح، ج ٣، ص ١٩٤، والسعد والسبكي، ج ٣، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
 (١٠) الفجر، ٢٢.
 (١١) ينظر للتلخيص والإيضاح في المكان نفسه، والسعد والسبكي، ج ٣، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

- أن يدل العقل على الحذف، وتدل العادة على التعيين. والمثال العلم في هذا قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿فذلكن الذي لمتنني فيه﴾^(١). فقد دل العقل على الحذف، لأن الإنسان إنما يلام على كسبه، فالتقدير يحتمل أن يكون (في حبه) بدليل قوله تعالى: ﴿قد شغفها حباً﴾^(٢). ويحتمل أن يكون: (في مرادته) بدليل قوله تعالى: ﴿تراود فتاها عن نفسه﴾^(٣). وقد يشملهما معاً. والعادة تدل على أن التقدير الأوسط هو الأولى؛ لأن الحب المفرط لا يلام عليه الإنسان عادة لقهره صاحبه، وإنما يكون الملام في المرادة الواقعة تحت السيطرة والقدرة على دفاعها. وقد شدد السبكي النكير على القزويني في هذا الرأي لأنه جعل العقل يدل على التعيين، ثم وضع احتمالات ثلاثة، ومانلك سبيل العقل، فوصم كلامه بالتهافت^(٤).

- أن تدل العادة على الحذف والتعيين معاً، كقوله تعالى في شأن المنافقين في غزوة أحد: ﴿لو نعلم قتالا لاتبعناكم﴾^(٥). فالعادة الجارية عليهم تدل على أنهم أكثر الناس علماً بالقتال، فكيف يسوغ زعمهم عدم علمه هنا؟ فلا بد من حذف، ولعل المحذوف: (مكان قتال). يؤيد ذلك أنهم أشاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يخرج من المدينة، فالحزم كما قالوا هو البقاء فيها. وقد اعترض السعد هنا أيضاً، فرأى أن المحذوف هنا تعينه القرينة وسياق الحال، لا العادة. وقد أن يكون قصدهم: لو نعلم أن ما أنتم متوجهون إليه قتال، لكنه ليس بقتال، بل هو إلقاء النفس إلى التهلكة^(٦).

- الشروع في الفعل:

وفي الشروع دليل حالي على المحذوف، كقول المؤمن: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ عند القراءة، فذلك يفيد أن المراد، باسم الله أقرأ. وكذا الحال عند الشروع في قيام، أو قعود، أو تناول طعام، أو أي فعل كان، فإن المحذوف يقدر ما جعلت التسمية مبدأ له^(٧).

- اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس: بالرفاء والبنين. أي أعرست بالرفاء والبنين^(٨).

(١) يوسف، ٣٢.

(٢) يوسف، ٣٠.

(٣) ينظر التلخيص، ٢٢١، والإيضاح، ج ٣، ص ١٩٥، والسعد والسبكي والمغربي، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٤) ينظر شروح التلخيص، السبكي، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٥) آل عمران، ١٦٧.

(٦) ينظر شروح التلخيص، السبكي، ج ٣، ص ٢٠٨، وللتوضيح ينظر الإيضاح، ج ٣، ص ١٩٥.

(٧) ينظر التلخيص، ص ٢٢١، والإيضاح، ج ٣، ص ١٩٦، والسعد والسبكي، ج ٣، ص ٢٠٨.

(٨) ينظر التلخيص والإيضاح في المكان نفسه، والسعد والسبكي، ج ٣، ص ٢٠٩.

وقد ذهب السبكي إلى أن هذا الدليل داخل في الدليل السابق^(١). ولعل ما قاله عين الصواب إذ اقترن الكلام في كلتا الحالتين بالفعل، فكان الحال فيهما دليلاً على المحذوف.

- أن يدل عرف اللغة على الحذف، والقرينة الحالية على المحذوف.

ذكر هذا السبكي نقلاً عن غيره، ومثاله: *إلا حظية فلا ألية*. أي إن لم يكن لك حظية، فلا أنا ألية، ويجوز نصبها. وقد رأى أن اطراد الحذف ليس دليلاً، فلا بد من قرينة، وختم كلامه بالإشارة إلى القرينة اللفظية والحالية، وأقر أن أعظم أدلة الحذف هي اللغة.

- وقد بدا عند بعضهم، كالسكاكي، اعتماد قوي على الصنعة النحوية للاستدلال على المحذوف، ففي قوله تعالى:

﴿فكُلُوا مما غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً﴾^(٢). يقدر السكاكي محذوفاً هو: أبحت لكم الغنائم لدلالة فاء التسبب في (فكُلُوا). وقد حشد أمثلة كثيرة قدر فيها محذوفات استناداً إلى متطلبات صناعة النحو^(٣).

ملحوظات على جهد المدرسة الكلامية في دراسة ظاهرة الحذف

هنا، لعل من المفيد المضي على ما جرى عليه البحث من رصد بعض الملاحظات عقيب الحديث عن دراسة الحذف عند كل مرحلة أو مدرسة، لإلقاء الضوء على الأمور الأكثر خصوصية التي امتازت بها الدراسة في ذلك الوضع، ولتشكل هذه الملاحظات الهيكل العام للتقييم الكلي في الفصل الثالث من هذا البحث.

- سيذكر لهذه المدرسة أن رجالها عتوا بل عتوا أنفسهم في توخي الدقة عند التحديد والتعريف ومذلولات المفردات، وصحة الشواهد على القواعد. وقد تطرق البحث مثلاً إلى تعريف السكاكي للإيجاز، وموقعه مقابل المساواة والإطناب، ومع المستوى العالي الذي ظهر فيه تعريفه وتحديد قياسي إلى تعريفات سابقه، إلا أن القزويني لم يقنعه مقال السكاكي، ووجد فيه خللاً سارع إلى تصويبه بتعريف آخر أكثر دقة وانضباطاً^(٤).. ومع ذلك لم يسلم القزويني نفسه من شارح يتعقبه، ويرى في تعريفه ثغرة تخل به؛ فعل ذلك السبكي عندما اعترض على تعريف المساواة، وحدّثها، فهو لم يوافق على مقال السكاكي، وأقره القزويني من أن المساواة تمثل مرحلة وسطى للاحمد، ولا تنم فقال:

(١) ينظر شروح التلخيص، السعد، ج ٣، ص ٢٠٩.

(٢) الأنفال، ٦٩.

(٣) ينظر المفتاح، ص ٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) ينظر هذا البحث، ص ١٠٩.

"بقي على السكاكي والمصنف اعتراض، وهو أن كلام أهل العرف إن كان مرتبة وسطى بين الإيجاز والإطناب، فإما أن يكون هو المساواة أو لا. فإن كان هو المساواة فهي محمودة إذا طابقت مقتضى الحال، ومضمومة إذا لم تطابقه..."^(١).

وهم يتحسسون كذلك مواطن اللبس في المصطلحات، ويستقرئون مايجول في ذهن القارئ، فيسارعون إلى تبديد الشكوك، وتجلية المسائل؛ يفترض السبكي مثلاً متسائلاً يقول: إذا كان إيجاز الحذف هو ما يكون بحذف شيء من أصل الكلام، ألا يدخل في مثل هذا التعريف إيجاز القصر؟ ففيه أيضاً إيجاز بحذف شيء من أصل الكلام.

ويرد على هذا التساؤل الافتراضي قائلاً:

"لا يقال إيجاز القصر فيه أيضاً حذف لكلام كثير. لأن إيجاز القصر يؤتى فيه بلفظ قليل يؤدي معنى لفظ كثير غيره، وإيجاز الحذف يترك فيه شيء من ألفاظ التركيب الواحد مع إبقاء غيره بحاله"^(٢).

وعندما رأوا الحذف يقع في جزء الجملة، عدوا من ذلك الشرط والجزاء، وهذا لاشك يبعث على الاستغراب، إذ كيف تنضوي جملة الشرط، وجملة الجزاء تحت باب جزء الجملة؟ عرض السبكي السؤال، ووضع له الجواب قائلاً: "فإن قلت: ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة؟ قلت: أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر"^(٣). وهكذا تتراكم جهودهم في الموضع الواحد، كل منهم يحاول أن يدفع جهد سابقه خطوة أخرى نحو مزيد من الدقة والضبط.

- التعليل:

التعليل للحذف، وبيان جماله عند أصحاب هذه المدرسة قليل. وهذا يعد فيهم من جوانب القصور، وستتم الإشارة إليه، والتدليل عليه، لكن بعضهم نددت عنه تعليقات من الطراز الرفيع، وهي تدل على أنهم تفهموا، بعمق، مزايا الحذف، وتفلتوا يتحسسون أعماق النص، وبذوره الأولى. أو يحلقون لينظروا إليه نظرات كلية شاملة.

ومن ذلك ماجادت به قريحة السكاكي من نقادات صائبه، وتحليلات دقيقة، وتعليقات عميقة، في وقفته المطولة مع قوله تعالى: «رَبِّ إِيَّايَ وَهَذَا الْعِزُّ مَنِيَّ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً»^(٤).

(١) شروح التلخيص، السبكي، ج ٣، ص ١٦٨، وينظر ص ١٧٠ أيضاً.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٩٠.

(٣) شروح التلخيص، السعد، ج ٣، ص ١٩٦.

(٤) مريم ، ٤ .

فقد غار إلى أعماق هذه الآية، وغاص إلى أسرارها وأطرافها، وعاد إلى أصولها يتابع جنورها الأولى، وواكب تطورها إلى أن خرجت بهذا الشكل البديع، ثم علل قائلا: "واعلم أن الذي فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول في القلوب، هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهي (ربّ) اختصرت ذلك الاختصار بأن حذفت كلمة النداء وهي (يا)، وحذفت كلمة المضاف إليه وهي (ياء المتكلم). والمقدمة للكلام كما لا يخفى على من له قدم صدق في نهج البلاغة نازلة منزلة الأساس للبناء، فكما أن البناء الحاذق لا يرمي الأساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه، كذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه، فمتى رأيته اختصر المبدأ، فقد أدرك باختصار ما يورد^(١).

لأريب في أن هذا الكلام يعود بقارئه إلى نظرات الجرجاني، ويصل ما بين الإمامين بخيوط الإبداع والنبوغ.

بل إن في كلام السكاكي هذا ما يشي بأنه يتسامى عن النظرات البلاغية الجزئية المحصورة في الجملة وأجزائها، ويخلق بعيدا إلى البناء الكلي للنص. ولعل في هذا بعض رد على من يجهرن بأن الجهد البلاغي العربي قائم على التجزئة، وأنه أبعد ما يكون عن النظرة الشمولية التي تتجاوز حدود الجملة لتمضي نحو الفقرة، والنص، والعمل الأدبي، فهاهو السكاكي يرى أن على الأديب الحاذق أن يستشرف عمله، ويرمي نظراته عميقة نحو أهدافه وبنائه، يستهدي بها، فيضع الأساس المناسب لبنائه المنشود^(٢).

وقد وردت لهم تعليقات أخرى فيها لمحات نفسية لطيفة، أو اهتمام بالمعنى أو رشاقة التركيب، وكانت أنظارهم في ذلك حليفة التوفيق^(٣).

أما ما يؤخذ على هذه المدرسة في دراستها للحذف فهو كثير، ومنه:

- الشواهد:

لا ينكر أن رجال هذه المدرسة قد اهتموا بالشاهد القرآني في بعض المواضع. قد تجلّى ذلك فيما نثره السكاكي في باب الإيجاز والإطناب والمساواة^(٤). وفيما عرض له القزويني على النهج نفسه في التلخيص^(٥)، وقد أولاه في الإيضاح اهتماما أكبر، فاستحضر أمثلة قرآنية أكثر^(٦).

(١) المفتاح، ص ٢٨٧.

(٢) ستكون لهذا الأمر وقفة أخرى مطولة، انظر هذا البحث، ص ٢٠٧.

(٣) ينظر مثلا تعليق السكاكي لحذف صدر صلة الموصول في المفتاح، ص ٢٨٠، وتعليق السبكي للحذف في

قوله تعالى: "قصير جميل" في شروح التلخيص، السبكي، ج ٢، ص ١٢.

(٤) المفتاح، ص ٢٧٧-.

(٥) التلخيص، ص ٢٠٩-.

(٦) الإيضاح، ج ٣، ص ١٨٤-.

وكذلك فعل الشراح من بعد^(١).

لكن مافعله السكاكي، والقزويني، وشراح تلخيصه في هذا الموضع كان ينقصه تقليب النظر في الشاهد القرآني، وتحليله، وإظهار مواطن الجمال في الحذف فيه. لقد كانوا يحصرون جهودهم في عرض الآية، وبيان موضع الحذف، وتقدير المحذوف.

وعلى كل حال، فإن صنيعهم هذا - على ما فيه من قصور - يظل محموداً إذ ما قورب بما فعلوه في مواضع الحذف الأخرى: حذف المسند إليه، وحذف المسند، وحذف متعلقات الفعل؛ فالشواهد هنا - إجمالاً - قليلة، وشواهد القرآن الكريم نادرة.

إن القزويني - مثلاً - يتحدث عن حذف المسند إليه في التلخيص، فيذكر لحذفه أكثر من عشرة أغراض، يوردها جافة ليس فيها إلا شاهد شعري واحد لأحد الأغراض^(٢).

وفي الإيضاح سار على النهج ذاته، وبعد أن عدد أغراض الحذف، أورد بعض الأمثلة منقولة عن الجرجاني^(٣).

وشارحو كتابه ساروا على منواله دون أن يحدوا عن نهجه^(٤). ويقال مثل هذا دون تخرج عن حذف المسند^(٥). وينطبق الكلام إلى حد بعيد على حذف متعلقات الفعل أيضاً^(٦). فالأمثلة بشكل عام قليلة، والشاهد القرآني بينها غريب أو منقول أو مكرور^(٧)، وقد يقدم عليه الشعر^(٨)، أو جملة مصنوعة^(٩).

- النقل:

تتجلى هذه الآفة هنا أيضاً، وهي تشكل أحد الأصول لمنهج هذه المدرسة القائم على التلخيص والشرح، لكن الأمر يزداد سوءاً عندما ينحصر جهد هذه المدرسة عامة فيما قاله السابقون. وتكفي موازنة سريعة بين مارده أصحاب هذه المدرسة في حذف متعلقات الفعل، ومسبق أن

(١) شروح التلخيص، ج ٣، ص ١٩٠ -.

(٢) ينظر التلخيص، ص ٥٣، ٥٤.

(٣) ينظر الإيضاح، ج ٢، ص ٤ وما بعدها.

(٤) شروح التلخيص، ج ١، ص ٢٧٢.

(٥) ينظر التلخيص، ص ١٠١، والإيضاح، ج ٢، ص ١٠٢، وشروح التلخيص، ج ٢، ص ٢.

(٦) ينظر التلخيص، ص ١٢٨، والإيضاح، ج ٢، ص ١٥٤، وشروح التلخيص، ج ٢، ص ١١٩.

(٧) ينظر الإيضاح، ج ٢، ص ١٥٤ مثلاً.

(٨) ينظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٨.

(٩) ينظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٨، والتلخيص، ص ١٣١.

رده الجرجاني، يكفي ذلك للتليل على أن هذه المدرسة كانت تلجأ إلى النقل المباشر؛ فالمقدمة التي ابتدؤوا بها الحديث عن حذف المفعول به، منقولة عن الجرجاني، وكذلك أمثلته القرآنية، والشعرية، وتقسيماته وأنواع المحذوفات، وأحوال مفاعيل المشيئة: ما يحبذ حذفه، وما يستحسن نكره لاستغرابه...

وكل ذلك يبعث الأسى، إذ كيف كلت أذهان أصحاب هذه المدرسة، وتقاشرت همهم، فقصروا جهودهم على ترديد مقالته الجرجاني قبل قرون، دون أن يتوافروا هم على إضافة شيء ذي بال، يميزهم، وينكر لهم.

وترداد المشكلة حدة عندما نتذكر أن معظم البلاغيين الذين جاءوا بعد القزويني قد انكفأوا على تلخيصه، وجعلوا همهم محصوراً في شرحه، أو كتابة الحواشي على شروحه، وأضر بهم هذا المنهج كثيراً، بل أضر بالبلاغة العربية فجمدها قروناً، فهم مقتنون بخطة الكتاب الذي يشرحون، يقتفون أثره، ولا يحيدون عنه، وإن حاولوا التقلت جاءت محاولاتهم مأسورة مقهورة، يتساقفون في مسائل أقرب إلى القشور منها إلى جوهر البلاغة، بله جواهرها. وتتبعثر جهودهم فيما لا طائل تحته للبلاغة؛ كأن يتباحثوا في أمر تقديم هذا أو تأخير ذاك، ولم استخدم هذا المصطلح ولم يستخدم ذاك.

وانحصارهم في قالب الكتاب المشروح يجعلهم دائبي النظر وتقليب الفكر في أقواله دون غيرها، قد هجروا فضاء رحباً، وأمداءً فسيحةً، وحشروا أنفسهم في قمقم، وراحوا يتلفتون حولهم بانكسار في مدى ضيق خانق، ينقرون عن جديد في بال، فلا يجدون إلا الإبحار بكلمات المصنف الأولى إلى شواطئ بعيدة، غير مفيدة، ويفترضون الوهم يسكن عباراته، فيستهلكون قواهم في نقدها حيناً، ونقضها أحياناً، ثم يحرقون ماتبقى لديهم من جهد مذخر في تصيد مسائل نحوية أو فقهية أو كلامية، ويجرون مناقشات عقلية صارمة ما كان أغنى البلاغة عنها لو أنهم تناولوها بالرفق، وحكموا فيها واحتكموا إلى الذوق، فقلبوا النظر في القرآن الكريم، ونقبوا في مناجم العربية عن درر الأمثال والشواهد، يشيعون بها الحياة في أطواء كتبهم التي ضجت بالجمود وضجرت من التكرار.

وقبل أن تترسخ القناعة بأن ما يقال هنا زعم باطل ودعوى دون بينة، يسوق البحث شيئاً مما يثبت موضوعية الأقوال السابقة وتجردها من طغيان الانفعال.

يهتم شارحو التلخيص بتبرير تقديم الحديث عن المسند إليه على الحديث عن المسند، فيقول أحدهم: وإنما قنمه على المسند لأن المسند إليه كالموصوف، والمسند كالصفة، والموصوف أجدر بالتقديم لأنه الموضوع، والصفة هي المحمول^(١).

ويروق أحدهم هذا النهج المنطقي فيتصيد أمراً آخر يتفرد به ليبرر تقديمه، فيقع على تقديم الحديث عن الحذف دون غيره من أحوال المسند إليه، فيبين أنه قدمه بالحديث "لأنه عبارة عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث سابق على وجوده"^(٢).

ثم يستوقفهم أن القزويني عندما تحدث عن عدم ذكر المسند إليه سماه: (الحذف) بينما سمي ذلك في المسند (الترك). فأغاروا على الأمر يحاولون له تسويغاً، فالسعد يقول في باب حذف المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه حتى إذا لم يذكر، فكأنه أتى به ثم حذف، بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله^(٣).

والسبكي يبدو متروياً إذ يقول في الأمر نفسه:

"ولا يظهر معنى لاختصاص كل بلفظ"^(٣). لكنه يأبى إلا أن يتمس تسويغاً فيتابع قائلاً:

"إلا أن يقال: الحذف ترك الشيء ملتفتاً إليه، والترك المطلق ليس بهذا القيد".

واضح أنهم يبنلون جهدهم في أمر غيره أولى به؛ فقد لا يخرج الأمر عن ترادف، كما فعل النحاة إذ قالوا حذفاً مرة، وإضماراً مرة أخرى. وقد يجمعوهما معاً في جملة واحدة تحكي فكرة واحدة. والبلاغيون يقولون: الحذف والترك - كما مر -، وبعضهم يقول: طي الذكر^(٥). ولو كانت حكمة خفية دعت السكاكي إلى خص كل من المسند إليه والمسند بلفظة فلم لم يذكرها وها قد أضناهم في البحث عنها؟

إنها صبغة عقلية، كانت محموداً لروعي مقدارها المناسب، لكنها زانت عن حذرها فاستهلكت جهودهم في بحوث لا تخدم الأدب أو الذوق كثيراً. ويصبح الأمر منفراً أكثر، عندما تتسبد هذه المناقشات العقلية ميدان البلاغة، ولا يُعتنى بالشاهد، ولا يُراعى الذوق، ولا يُكشف عن مواطن الجمال ومناقبه، بل يتقاطر الكلام أحكاماً جافة خاوية؛ فهم - مثلاً - يسردون دواعي حذف المسند إليه سرداً جامداً دون مثال ينصرها أو يقرب صورتها من انفعالهم والإحساس بالبلاغة، فهي عندهم:

(١) ينظر شروح التلخيص، السبكي، ج ١، ص ٢٧٤.

(٢) نفسه، السعد، ج ١، ص ٢٧٣.

(٣) شروح التلخيص، السعد، ج ١، ص ٢٧٤.

(٤) للمصدر نفسه، السبكي، ج ٢، ص ٣.

(٥) ينظر المفتاح، ص ١٧٦.

فاسد، وتأويله إما بأن يؤول الأتلة على الدلالات وهو الأولى، أو يؤول (أن يدل) بالدلالة التي بمعنى الفاعل.....^(٣).

لاشك في أن من يقرأ هذه المتابعات يشعر بالضجر ويأسى على البلاغة أن تذوي زهراتها تحت قوالب نقاش علمي صارم.

(١) أمين الخولي، فن القول، ص ٢٧.

(٢) ينظر الإيضاح، ج ٣، ص ١٩٤.

(٣) شروح التلخيص، ج ٣، ص ٢٠٤.

وهم إذا فرغوا من مثل هذا غاصوا في مسائل النحو والصرف، يعرضون آراء النحاة وخلافاتهم، بل تطالعنا أمثلة زيد وعمرو، وكأننا نقرأ إحدى حواشي النحو^(١). وقد يتحدثون عن الفقه، أو الاعتزال حديثاً متأنياً مستفيضاً^(٢)، حتى إذا ما ألموا بالمثل الأدبي، مروا كراماً وكأنه لا يعينهم، لا ينكر أن القارئ يصادف أحياناً آيات قرآنية كريمة منثورة، لكن من النادر أن يجد لها تعليلاً حسناً.

وفي كثير من المواضع يكاد ينعدم المثل الناطق، أو الشاهد الحي، فإن جاء، فهو مثال مكرور قد بلى لقدمه، وتمزق أشلاء، وغار ماؤه، وبهت بهلؤه لكثرة دورانه. وفي كثير من الأحيان يأتي على شكل جملة مصنوعة متجردة من رداء الأدب وزهاء البلاغة. فهم يشيرون مثلاً إلى أن الحذف يقع أحياناً لضيق المقام، وهذا باب واسع، ومع ذلك فقد مروا به مرور السهم، إذ جعلوه من دواعي الحذف، وعندما مثّلوا له لم يجدوا إلا قول أحدهم للصياد: (غزال). خوف فوات الفرصة. وعلى الرغم من الحشف فقد ساء الكيل باختلافهم حوله، فالحذف وقع خوف فوات الفرصة كما يرى السعد^(٣). بينما يرى السبكي أن الحذف وقع بسبب شدة السرور^(٤). لاجرم أن البلاغة كما تعرضها هذه الكتب تعاني أزمة، وقد تطوع أحد رجالها فصور لنا محنتها، وهو السبكي إذ قال^(٥):

«ولقد وصل إلينا من تلك البلاد على التلخيص شروح رحم الله مصنفها.... لا تتشرح لبعضها للصدور الضيقة، ولا تتفتح عندها مغلقة، ولا ينقدح فيها زناد الفكر عن مسألة محققة، يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة، ويتناولون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه، لا يخالف المتأخر منهم المتقدم إلا بتغيير العبارة، ولا يجد له على حلّ ما أشكل على غيره أو استشكل ما اتضح جساراً، ولا يطمع أن يذوق مافي الاستدراك من اللذة، ولا تطمح نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبذّه.....»^(٦).

(١) ينظر مثلاً شروح التلخيص، السبكي، ج ٢، ص ٣ - ١٤، والسعد كذلك. وينظر الحديث عن حذف الفاعل في الشروح، ج ١، ص ٢٨١.

(٢) تنظر أقوال فقهية للسبكي في الشروح، ج ١، ص ٢٧٩، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٣) ينظر شروح التلخيص، السعد، ج ١، ص ٢٨٠.

(٤) ينظر المصدر نفسه، السبكي، ج ١، ص ٢٨١.

(٥) نفسه، ج ١، ص ٦.

(٦) شروح التلخيص، السبكي، ج ١، ص ٦.

الحذف عند الزمخشري

خصصت هذه الوقفة للزمخشري لأن له جهداً مميزاً في ميدان البلاغة وإن لم يؤلف فيها. صحيح أنه ليس للزمخشري مؤلف بلاغي يجعله ينسلك صريحاً في قائمة البلاغيين، ولكن ملاحظاته التي نثرها في مؤلفه العظيم (الكشاف) تجعله يطاول أعظم علماء البلاغة؛ فقد استفاد كثيراً من جهد الجرجاني، وطبق أفكاره، ومضى بها إلى غايات بعيدة. فكان "أبرز من عرض للناحية البيانية في القرآن الكريم من المعتزلة"^(١). بل أصبحت ملاحظاته قواعد يرجع إليها، ويعتمد عليها، فله "آراء بلاغية ذات قيمة كبيرة أخذها عنه السكاكي، والقزويني، وأصحاب الشروح والتلخيصات"^(٢).

وقد كان همه الأعظم في كتابه المذكور، نصرة مذهبه الاعتزالي، وكفح الأفكار المناقضة له، ولذلك، فقد مضى بحزم يتابع الآيات التي يتنافى ظاهرها مع أفكاره الاعتزالية يسد فيها الثغرات التي تعارضه، ويستتبت فيها ما يحتاج به، وينافح خصومه، ويجعل مآقاله عن الإيجال أحد العلماء التابعين للكنيسة الحديثة رجع صدى لهذا الجهد، فهذا الرجل يقول: "كل امرئ يطلب عقائده في هذا الكتاب المقدس، وكل امرئ يجد فيه على وجه الخصوص ما يطلبه"^(٣).

وهكذا كان القرآن الكريم، في آيه يقلب المتخاصمون الأنظار، فيستصرون بما وافقهم، ويتأولون لما خالفهم، ويخرج كل فريق مزهواً معتداً بأنه على محجة. والمعتزلة من أصدق الشواهد على هذا، فهي إحدى الفرق الإسلامية التي ظهرت للدفاع عن القرآن أمام الديانات الأخرى والملاحدة. وكان هدفهم كما يزعمون أن يبعدوا "كل الأساطير الخرافية عن محيط الحقائق الدينية، وليربطوا بين القرآن وبين عقيدتهم التي قامت على التوحيد الخالص من كل شائبة"^(٤).

وأفكار هذه الفئة تحتل مكاناً بارزاً في التراث العربي الإسلامي، وحولهم قامت حركة تأليفية تنصرها أو تعارضها، فمدرسة المعتزلة بحق تمثل في الفكر الإسلامي الطبقة المتفقة الواعية

(١) محمد بركات أبو علي، الصورة البلاغية عند السبكي، ص ٩١.

(٢) أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، ص ٦٠، ٦١. وينظر له أيضاً شروح التلخيص، ص ٢١٩، والبلاغة عند السكاكي، ص ٢٣٤.

(٣) جولد تسهير، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة عبد الحليم النجار، ط ٢، دار اقرأ، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣.

(٤) محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ج ١، ص ٣٨٤، وينظر للتوضيح مصطفى الصاوي الجويني، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، دار المعارف بمصر، ص ٦٣.

وأحمد أمين، فجر الإسلام، ط ١٠، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٨٣.

المدافعة عن الإسلام، فقد كان منها علماء الكلام المتحررون وأدباء أبناء، وأئمة في النحو، وأعلام في التفسير^(١).

وهذه المدرسة تعتمد على أصول خمسة في العقيدة، هي^(٢):
التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وليس من شأن البحث الخوض في شرح هذه الأصول، إنما سيرد توضيح بعضها عند ورود الأمثلة ومناقشتها.

غير أنه يجدر التوضيح هنا أن أصحاب هذه المدرسة أغرقوا كثيراً في تنزيه الذات الإلهية، ونفي الشبهات عنها، وأبحروا في التحوط، وأعيامهم الوصول إلى قرار، واصطدموا بالكثير الكثير من الآيات القرآنية التي تخالف مذهبهم، فتصنوا لها، واحتالوا لتأويلها بشتى الوسائل لتخدم أهدافهم، أو لا تعارضها على الأقل، فجعلوا الآيات التي تؤيد مذهبهم من المحكمات^(٣)، فتقبلوها وفق ظواهرها. وادعوا أن الآيات التي تخالفهم من المتشابهات فحملوها على المحكمات بعد أن تأولوا لها.

وقد ضاعت معظم تفاسيرهم فلم يصل منها إلا القليل، ومن هذا القليل كشف الزمخشري، فالزمخشري "أهم من عرفنا من مفسري المعتزلة"^(٤)، وكتابه الكشف "أشمل ما وصل إلينا من تفاسير المعتزلة"^(٥)، وهو يمثل أفكار هذه الفرقة خير تمثيل. وليس القصد في هذا المقام متابعة كل مقاله الزمخشري في كشفه، وجمع كل الأمثلة التي اعتمدها لنصرة مذهبه، بل يجتزئ البحث بالتمثيل.

(١) مصطفى الجويني، منهج الزمخشري، ص ٧١، ٧٢. وينظر عن نشأة المعتزلة وأفكارها:

الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ج ١، ص ٤٣، ومحمد الذهبي، التفسير والمفسرون، ص ٣٦٨، ومصطفى الجويني، منهج الزمخشري، ص ٦٧، وعادل العوا، المعتزلة والفكر الحر، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٧، ص ٤٥.

(٢) ينظر في ذلك مثلاً:

عبد الجبار الهمداني، عماد الدين أبو الحسن شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١. وينظر في هذه الأصول وكيف أيدها الزمخشري، أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، دار الفكر العربي، ١٩٦٦، ص ١١٩، ١٦٦.

(٣) ينظر في المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٢، ص ٦٨. وينظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٦٢ وما بعدها.

(٤) محمد الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٣٧٤.

(٥) نفسه، ج ١، ص ٣٨٩.

طفق الزمخشري في تفسيره يحلل آيات القرآن الكريم ويتغلغل فيها ليدعم مبادئ المعتزلة، ويرد عنها الطعن. وكان يعتمد في ذلك كثيراً على توظيف المجاز، وهو يستحق منا وقفة قصيرة لأن له علاقة كبرى بقضية الحذف، وتقدير المحذوفات، وكان مفزعاً للمتخصصين ومنفذاً لمضائقهم.

المجاز: من جاز يجوز إذا استن ماضياً^(١). وهو في الاصطلاح: استعمال الكلمة في غير ما هي موضوعه له^(٢). وهو في التراث العربي الإسلامي قضية خلافية كبرى انقسم الناس حولها فئات: فئة تؤمن به بإطلاق، فتري المجاز أكثر من الحقيقة^(٣).

وفئة تنكره بالكلية^(٤). وفئة توسطت بين متطرفين^(٥).

وقد رأى ابن تيمية أن المجاز مصطلح حادث بعد القرون الهجرية الثلاثة الأولى، وأن الغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين^(٦).

ورد عليه بأن المجاز مصطلح معروف منذ عهد الجاحظ^(٧). ومن أوائل الإشارات إليه كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة الذي اختلف حوله: هل عني به المجاز المقابل للحقيقة؟ أم عني المعبر إلى فهم المشكل من الآيات؟ وأكثرهم على الرأي الثاني^(٨).

وقد عرض ابن قتيبة للمجاز، وخصه بباب مستقل في تأويل مشكل القرآن^(٩)، وأقر بوجوده ورد على من يدعي أنه كذب بأنه لو كان كذباً لكان أكثر كلامنا على ذلك لأننا نقول: نبت البقل، وطالت الشجرة....^(١٠).

(١) ينظر ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ١٩٧، والسيوطي، المزهري، ج ١، ص ٣٥٥.

(٢) السكاكي، المفتاح، ص ٣٥٩.

(٣) ينظر مثلاً، ابن فارس، الصحابي، ص ١٩٧، والسيوطي، المزهري، ج ١، ص ٣٥٧.

(٤) ينظر ابن تيمية، أحمد بن تيمية، الإيمان، المكتب الإسلامي، دمشق، ص ٨١-، نقلاً عن مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، دار الدعوة، حماة، ١٩٧٤، ص ١٥١-.

(٥) ينظر للتوضيح، العلوي، الطراز، ج ١، ص ٤٣. وينظر أمثلة توضيحية في أسرار البلاغة تحقيق ريتز، ص ٣٦١ وما بعدها.

(٦) ابن تيمية، الإيمان، ص ٧٢، ٧٣، نقلاً عن مهدي صالح، المجاز في البلاغة العربية، ص ٣٣..

(٧) ينظر للشريف الرضي، محمد حسين بن موسى، تلخيص البيان في مجازات القرآن، تحقيق محمد عبد الغني حسن، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٥، المقدمة، ص ١٠، ١١.

(٨) ينظر في هذا الأمر، نهاد الموسى، أبو عبيدة معمر بن المثنى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٥، ص ٢٦٧-، وشوقي ضيف، البلاغة العربية، ص ٥٦، وأمين الخولي، مناهج تجديد، ص ١٠٨-، وعبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ١٧٩.

(٩) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٧٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.

وبقي للمجاز مكان عليّ في كتب البلاغة، وكان الجرجاني من أشهر من تحدّث عنه وبين أنواعه؛ فقد جعله مجازاً عقلياً أو حكماً في الإسناد، ومجازاً لغوياً في الميثب (١).

وتلقف البلاغيون كلامه وتناقلوه بين مؤيد ومعارض، فيقول العلوي: "اعلم أن ما ذكرناه في المجاز الإسنادي العقلي هو ما قرره الشيخ التحرير عبد القاهر الجرجاني، واستخرجه بفكرته الصافية، وتابعه على ذلك الجهابذة من أهل الصناعة كالزمخشري، وابن الخطيب الرازي وغيرهما من النظار (٢)". وظهرت عوارض الخلاف حول مواقع حذف المجاز العقلي مثلاً، فالسكاكي عرض المجاز العقلي في البيان وعده استعارة مكنية (٣)، بينما تحدّث عنه القزويني في علم المعاني مستنداً إلى أن المجاز وقع في الإسناد (٤). واستنكر السبكي مافعله القزويني فأرجع بحثه إلى البيان من جديد (٥).

واختلفوا حول الفاعل في المجاز العقلي؛ فالجرجاني يرى أن ذلك ليس واجباً؛ ففي قوله تعالى:

﴿رَبِحْتَ تِجَارَتَهُمْ﴾ (٦). لضرورة لتقدير فاعل حقيقي غير الظاهر (٧).

بينما أصر السكاكي على ضرورة وجود الفاعل، وأظهر التمثل؛ ففي مثل قولهم: سررتي رؤيتك. يقدر فاعلاً حقيقياً محذوفاً، فالأصل: سرني الله برؤيتك (٨).

وأظهر بعضهم تشدداً مزيداً إذ قالوا: "لا شيء من الأفعال فاعله واحد على الحقيقة إلا الله تعالى (٩)".

وقد اختلف في الحذف، هل هو مجاز؟

أما الجرجاني، فقد اعترض على سيبويه لأنه رأى الحذف مجازاً، فردّ عليه بأن الكلمة لا توصف بالمجاز إلا إذا نقلت عن معناها الأصلي إلى معنى جديد.

(١) ينظر أسرار البلاغة، تحقيق محمد رشيد ٣١٦ و هـ. ريتز، ص ٣٦٥.

(٢) الطراز، ج ٣، ص ٢٥٧، ٢٥٨، وينظر للتوضيح أيضاً، شروح التلخيص، السعد، ج ١، ص ٢٣١.

(٣) ينظر القزويني، الإيضاح، ج ١، ص ٩٨.

(٤) ينظر القزويني، الإيضاح، ج ١، ص ٨٠، وقد ناقش السكاكي في المصدر نفسه ج ١، ص ١٠٢.

(٥) ينظر شروح التلخيص، ج ١، ص ٢٦٥.

(٦) البقرة، ١٦.

(٧) ينظر دلائل الإعجاز، ص ٢٢٩ - .

(٨) ينظر للرازي، نهاية الإيجاز، تحقيق بكرى شيخ أمين، ص ١٧٨، والمفتاح ص ٣٩٧، والقزويني، الإيضاح،

ج ١، ص ٩٦ - ، وشروح التلخيص، السعد، ج ١، ص ٢٦٠.

(٩) شروح التلخيص، السبكي، ج ١، ص ٢٣٠.

فقولك: زيد منطلق وعمرو، فيه حذف الخبر، ومع ذلك فإن الجملة لاتوصف بأنها مجاز (١). ورأى بعضهم أن الحذف مجاز لأن الكلمة كما توصف به لنقلها عن معناها الأصلي توصف به لنقلها من إعرابها الأصلي إلى غيره كحذف لفظ، أو زيادة لفظ (٢)، كقوله تعالى: ﴿هوَ اسأل القرية﴾ (٣). لأن النصب في قرية تجوز فيه بنقله لغير محله فهي في محل جر. والمتابع لما دار حول المجاز من خلافات، يجد بعض عذر لمن ضاق ذرعاً بهذا الموضوع ورآه فرعاً لعلم الكلام (٤). كما أن كثرة الخلاف حول هذا الموضوع تسوغ دعوة أحد الباحثين إلى ضرورة تخلص البلاغة من هذه النقاشات الكلامية (٥). ويجدر أن نحمد لسيبويه وصحبه الأوائل بعدهم عن التعقيد إذ رأوا في المجاز نوعاً من الاختصار والتوسع، ولم يزدوا على ذلك (٦).

ويهمنا هنا القول إن المجاز تشكلت، بالنظر إليه، مدرستان: "الأولى أهل السنة، والأخرى المعتزلة، وكان لهما أثرهما في توجيه حياة الأمة الإسلامية، واتسم منهج أهل السنة بالوقوف عند الظاهر... والأخرى ارتضت مبادئ لديها عرفت بالأصول الخمسة حملوا عليها كل نص، وفسروه وفقها تحقيقاً لها، وانتقل ذلك من العقديات إلى اللغويات (٧)". وقد كان المجاز، وبخاصة مجاز الحذف في باب الإضافة، كان معيناً للمعتزلة إذ لجأوا إليه كلما اعتاصوا في أمر يناقض مذهبهم، ويناصر مناوئهم. وفيما يلي أمثلة توضح كيف كان الزمخشري يقدر محنوفات تعيد نصبة الكلام بما يتفق ومبادئ المعتزلة، أو تحرفه ليرد كيد خصمه، أو ينقض غزله.

-
- (١) ينظر أسرار البلاغة، تحقيق محمد رشيد، ص ٣٦٢، و هـ. ريتز، ص ٢٨٢، وينظر الرازي، نهاية الإيجاز، تحقيق بكرى شيخ أمين، ص ١٨٥ - في كلام مشابه.
 - (٢) ينظر القزويني، التلخيص ص ٣٣٦، وابن أبي الأصبع، بديع القرآن، ص ١٠٨، والسيوطي، المزهج ج ١، ص ٣٥٧. وعده السكاكي مما يلحق بالمجاز المفتاح، ص ٣٩٢.
 - (٣) يوسف، ٨٢.
 - (٤) ينظر بدوي طبانة، البيان العربي، ص ٢٩٠.
 - (٥) ينظر أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص ٣٧١.
 - (٦) ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لا تساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، ج ١، ص ٢١١-٢١٦، والفراء، معاني القرآن، في قوله تعالى: "ربحت تجارتهم"، ج ١، ص ١٤، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٤ - ، وللتوضيح ينظر ما قاله محمد خفاجي في ملحق بإيضاح للقزويني، ج ١، ص ١٠٤.
 - (٧) محمد بدري عبد الجليل، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٧.

في كل آية يوحى ظاهرها بأن الله سبحانه وتعالى يوجه العبد نحو ما يستكره، أو يتحكم في مصيره، فيحدّ من اختياره، يلجأ الزمخشري إلى تقدير محذوف.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿سأصرفُ عن آياتي الذين يتكبرون﴾^(١).

يوحي ظاهر الآية أن الله حكم على هذه الفئة بأنه سيصرف آياته عنها، وذلك يناقض عدله، فلا بد من تقدير محذوف بل محذوفات حتى يستقيم معنى الآية في نظر المعتزلة، فكان للتخريج أوجه عدة منها:

سأصرف عن إبطال آياتي، أو الطعن فيها، أو الاستهانة بها^(٢).

وفي كل ذلك، كان القصد إخراج ظاهر الآية عن أن يصرف الله سبحانه وتعالى فئة من عباده عن آياته بما يتنافى مع عدله، ونزاهته، سبحانه.

ويتدخل الزمخشري بالتقدير في كثير من آيات المشيئة التي تربط مصير العبد بإرادة الله، وتصوره غير حر في اختيار أفعاله، وأنه مقدّر له السير إلى مآله الذي حدده ربّه، يقول سبحانه وتعالى:

﴿قد افترينا على الله كذبا إن عدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها، وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا﴾^(٣).

هل يشاء الله لعباده العودة إلى الملة الكافرة؟ هذا مالا تقبله المعتزلة، فيلجأون إلى التقدير إذ يجعلون في الآية مفعولا به محذوفا، أي: إلا أن يشاء الله خذلاننا^(٤). ولا يعني هذا ظلمه لنا بل خذلاننا بمنع ألطافه عنا. ومع هذا الاحتراس، فإنهم يذهبون إلى أبعد من ذلك، فمنع الألفاظ هذا له ما يبرره، ذلك أن تنمة الآية تقول: "وسع ربنا كل شيء" فهو سبحانه وتعالى يعلم من يستحق هذه الألفاظ فيهبها له، ومن لا يستحقها فيحجبها عنه. وبهذا التقدير يعود للآية استواؤها مع معتقدات المعتزلة التي تنصّ على حرية الإنسان واستقلال إرادته.

وفي قوله تعالى: ﴿ولا تقولنّ لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾^(٥).

يحرص المعتزلة على تحرير إرادة الإنسان واختياره لأفعاله؛ فظاهر الآية يوحى بأن كل أفعال الإنسان مربوطة بمشيئته سبحانه، وهذا يناقض ما ذهب إليه المعتزلة. وقد ذهبوا في التخريج

(١) الأعراف، ١٤٦.

(٢) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧، ج ٢، ص ١١٧.

(٣) الأعراف، ٨٩.

(٤) للزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٩٦.

(٥) للكهف، ٢٤.

مذاهب شتى، وتفتقت أذهانهم عن حيل لطيفة؛ فبعضهم يكسر همزة (أن) في الآية فيجعلها أداة شرط، ولا يقدر محذوفاً، ويصبح ظاهر الآية قائماً على أن الله يأمر عبده بألا يقول لشيء إني فاعل ذلك غدا ويربطه بمشيئة الله^(١). أما الزمخشري فقد قتر محذوفاً، والنتيجة عنده: ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أن تقوله^(٢).

والمعتزلة تنزه الله سبحانه وتعالى عن خلق الشرور، وقد واجهوا كثيراً من الآيات التي يوحى ظاهرها بغير ذلك كقوله تعالى:

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾^(٣).

وقوله تعالى:

﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٤).

وقوله تعالى:

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٥).

وداروا في كل ذلك دورات معجبات، ومضوا يستون الذرائع، فوقعوا في شبائك ماكان لها آخر، وغرقوا في متاهات، لكنهم استمروا ذائدين عن مذاهبهم ببسالة وإصرار واتسعت حولهم الشغرات، وضاق عليهم الخناق، ومع ذلك مضى بهم عزمهم إلى النهاية.

ويكفي للتدليل على ذلك تذكر أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٦)، يتكرر كثيراً في القرآن الكريم، وقد فزع المعتزلة من ظاهر الآية الذي يوحى بأن الله يخلق الخير وغيره، وهم لا يريدون هذا بإطلاق، فمضوا يخصصون قدرته بما يليق به سبحانه.

فالزمخشري يلجأ إلى تفسير صفة محذوفة لكلمة (شيء) كلما وردت، كأن يقدر: إن الله على كل شيء مستقيم قدير^(٧). وبذلك ينسجم هذا التحديد مع رغبتهم في تخصيص خلق الله للخير دون الشر.

(١) ينظر المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي، أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧، ج٢، ص١٢٠.

(٢) الزمخشري، للكشاف، ج٢، ص٤٧٩.

(٣) الفلق، ٢، ١.

(٤) للصافات، ٩٥، ٩٦.

(٥) للقمر، ٤٩.

(٦) البقرة، ٢٠، ١٠٦، ١٤٨، ٢٥٩، ٢٨٤...

(٧) ينظر مثلاً للكشاف، ج١، ص٢٢٢، ٢٢٣، ٣٠٣..

وفي ما يتعلق بتزييه الله تعالى عن كل تجسيم، أو تشبيه، أو حلول مكان، أو مقارنة صفات خلقه، زاد المعتزلة عن أفكارهم أيضا بعناد، وبادروا إلى رد كل مطعن، وكانوا أكثر مايلجأون أيضا إلى تقدير محذوفات تعيد للآية جلاءها وتزيل لبسها لانتقاد لمبادئهم.

ومما وقفوا عنده طويلا قوله تعالى:

﴿وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة﴾^(١).

كافح المعتزلة رأي أهل السنة الذين يذهبون إلى أن الله سبحانه وتعالى ينعم على عباده المتقين فيتجلى لهم يوم القيامة ينظرون إليه^(٢). وهذا ما لا يقبله المعتزلة بحال^(٣). ولذلك راحوا يخرجون، ويفربون في ذلك، ويتمسكون أحيانا بالواهي من التبريرات، فقد وصل الأمر ببعضهم إلى تخريج (إلى) في الآية الكريمة على أنها ليست حرف الجر المعروف، بل هي بمعنى النعم والحاصل: نعم ربها ناظرة^(٤). وقدّر بعضهم مضافاً محذوفاً أي: إلى ثواب ربها ناظرة^(٥). ووقف الزمخشري متهاكاً قد أعيته صراحة الآية^(٦)، فكان هدفا سهلا لسهام منتقديه، (فالإسكندري) يذكر أن الزمخشري أطال الدندنة في جحد الرؤية، حتى واجه هذه الآية ففغر فاه، وتعجب من ضعف موقفه قائلاً: "ما أقصر لسانه عند هذه الآية"^(٧)!.

ويحرص المعتزلة على إجلاء الغموض الذي يكتنف الآيات التي تتعلق بإنجاز وعد الله ووعيده، فالله وعد المتقين بحسن الثواب، وأوعد العصاة بشر العقاب، وهو منجز وعده ووعيده لا محالة. وإن أوحى ظاهر بعض الآيات بغير ذلك، فلا بد من التأويل: يقول تعالى في شأن الكافرين: ﴿قال النار مثواكم خالدين فيها إلا ما شاء الله﴾^(٨).

(١) القيامة، ٢٢، ٢٣.

(٢) ينظر الخلاف في هذا في: "أبو الحسن الأشعري"، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٩، ج١، ص ٢٨٧.

(٣) ينظر الشهرستاني، ج١، ص ٤٥، وابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ج٣، ص ٢.

(٤) تنظر أمالي المرتضى، ج١، ص ٣٧، وينظر للتوضيح ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، ج٣، ص ٣.

(٥) القاضي عبد الجبار عماد الدين أبو الحسن، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت، ص ٤٤٢.

(٦) ينظر للكشاف، ج٤، ص ١٩٢.

(٧) الإسكندري، "أحمد بن محمد"، الإتيان فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، (حاشية على المصدر السابق)، في المكان نفسه.

(٨) الأنعام، ١٢٨.

إن قوله تعالى (إلا ما شاء الله) يوحي بأن هذا الخلود فيه نظر، ومشيبته سبحانه قد تتدخل فيكون لها أمر، وهذا لا يوافق آراء المعتزلة فمالوا إلى التقدير، ومما قاله الزمخشري يظهر اعتماده على تقدير مستثنى محذوف لا يطلبه المعنى، ولا تستدعيه صناعة النحو، ولا وجه فيه للبلاغة، فهو يرى أن الكافرين 'يخلدون في عذاب النار الأبد كله إلا ما شاء الله، إلا الأوقات التي ينقلون فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير...'(١).

ويتضح موقعهم أكثر في موضع آخر، هو قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾(٢).

فالزمخشري يتدخل هنا أيضا ليقدر محذوفات لاتخدم إلا فكرته، فهو يقول:

"الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعا موجهين إلى قوله تعالى -لمن يشاء- كأنه قيل: إن الله لا يغفر لمن يشاء الشرك، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك..."(٣).

والمزيد من عرض مثل هذه الأمثلة، لا يفيد أكثر من تأكيد هذا الاتجاه القائم على توظيف ظاهرة الحذف في تقويم الآيات التي تستعصي ظواهرها على أفكار المعتزلة. وفي مثل هذا بذل الزمخشري جهده الأعظم، إذ كان همه الأكبر وقضيته الأولى أن يخلق الانسجام بين نص القرآن وفكرة الاعتزال.

وعندما كان يتحرر من نير الاعتزال، كان يمضي على سنن عبد القاهر الجرجاني أحيانا، بل يكاد ينقل مع أفكاره ألفاظه، من ذلك تعليقه على حذف المفعول به في قوله تعالى:

﴿.... وجد من دونهم امرأتين تزودان قال ماخطبكما قالتا لانسقي حتى يصدر الرعاء...﴾(٤)، فهو يقول: ".... فإن قلت لم ترك المفعول غير مذكور في قوله يسقون، وتزودان، ولا نسقي؟ قلت: لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذباد، وهم على السقي، ولم يرحمهما لأن مژودهما غنم، ومسقيهم إيل مثلا...."(٥).

ويردد أحيانا أخرى ماقاله النحاة والبلاغيون قبله، فيقدر محذوفات يطلبها المعنى، أو تستدعيها صناعة النحو، ومما قدره محذوفاً في سورة يوسف مثلاً:

(١) للكشاف، ج ٢، ص ٥٠، وينظر كلام مشابه عن الآية ١٠٧، من سورة هود في للكشاف، ج ٢، ص ٢٩٤.

(٢) للنساء، ٤٨.

(٣) للكشاف، ج ١، ص ٥٣٢.

(٤) القصص، ٢٣.

(٥) للكشاف، ج ٣، ص ١٧٠، ١٧١.

- ✓
- حذف "أن" في قوله تعالى: ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾^(١). وفي قوله: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾^(٢).
- حذف حرف النداء في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾^(٣).
- حذف حرف الجر (من) في قوله تعالى: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ﴾^(٤).
- حذف حرف الجر (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ﴾^(٥).
- حذف حرف النفي (لا) في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾^(٦).
- حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ﴾^(٧).
- حذف المبتدأ أو الخبر في قوله تعالى: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلٌ﴾^(٨).
- حذف الفاعل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُتُّهُ﴾^(٩).
- حذف القسم في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَأْكُلَهُ الذَّنْبُ...﴾^(١٠).
- حذف جواب (لما) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْمَعُوا...﴾^(١١).
- حذف جواب (لولا) في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾^(١٢).
- ومثل كذلك لحذف الجملة^(١٣)، والإضمار على شريطة التفسير^(١٤)، وتحدث عن الدلالة^(١٥).
- ويعمل للحذف أحيانا، فترى أفاويق البلاغة في تعليقه، ومن ذلك تعليقه لحذف الموصوف في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(١٦).

(١) يوسف، ٥، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٢) يوسف، ٩، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٣) يوسف، ٢٩، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣١٥.

(٤) يوسف، ٧٩، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٥) يوسف، ٨٥، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٣٩.

(٦) يوسف، ٢٥، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣١٢.

(٧) يوسف، ٤٤، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٢٤، وينظر الآية ٧٥ في ج ٢، ص ٣٣٤.

(٨) يوسف، ١٨، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٠٨.

(٩) يوسف، ٣٥، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣١٩.

(١٠) يوسف، ١٤، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٠٦.

(١١) يوسف، ١٥، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٠٧.

(١٢) يوسف، ٢٤، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣١١.

(١٣) يوسف، ١١٠، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٤٧.

(١٤) يوسف، ٧٧، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٣٦.

(١٥) يوسف، ٩٠، ينظر الكشف، ج ٢، ص ٣٤١.

(١٦) الإسراء، ٩.

والتقدير كما يرى : "الحالة التي هي أقوم الحالات، وأبدها، أو للملة أو للطريقة، وأينما قدرت لم تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف لما في إيهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه^(١)".

ويخلق في بعض المواضع، فترى له نظرات بعيدة، يغوص إلى أسرار عميقة، ويلتقط فرائد عظيمة، ومن ذلك تعلية الفذ على قوله تعالى: ﴿ألم، ذلك الكتاب، لاريب فيه، هدى للمتقين﴾^(٢).

فهو يستعرض سطيلا- الخلافات في شأن هذه الآيات، ثم يخلص قائلاً: "والذي هو أرسخ عرفاً في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحا وأن يقال: إن قوله: (ألم) جملة برأسها.... و (ذلك الكتاب) جملة ثانية و (لاريب فيه) ثالثة و (هدى للمتقين) رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق...."^(٣).

وبعد أن يطمئن إلى هذا الترتيب، ويعدد مزاياه، يوضح أنطافه البلاغية بقوله: "تم لم تخل كل واحدة من الأربع بعد أن رتب هذا الترتيب الأنيق، ونظمت هذا النظم السري من نكتة ذات جزالة، ففي الأولى: الحذف والرمز إلى الغرض بالطف وجه وأرشقه، وفي الثانية ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة: ما في تقديم الريب على الظرف، وفي الرابعة: الحذف ووضع المصدر الذي هو هدى موضع الوصف الذي هو هاد وإيراده منكراً، والإيجاز في ذكر المتقين...."^(٤).

يبدو الزمخشري ممتلكاً ناصية البلاغة في تعليقه الموجز، فقد وظف مزايا التعريف والتكثير، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والذكر والحذف الذي هو محط العناية، وظف كل ذلك في بيان روعة النظم وبلاغته.

ومثل هذه التعليقات تثبت جلياً أن الزمخشري قد خلق بأفكار الجرجاني، وتسامى بها، ونظر إلى النص نظرة شاملة، وعصر مباحث علم المعاني مجتمعة لبيان مزايا الكلام، وعناصر الجمال فيه، وكان يمكن أن يأتي بالعجاب في هذا الباب لولا انقياده لمبادئ الاعتزال وجعلها أكبر همه.

(١) للكشاف، ج ٢، ص ٤٣٩.

(٢) البقرة، ٢٠١.

(٣) للكشاف، ج ١، ص ١٢١.

(٤) نفسه، ج ١، ص ١٢٢، ١٢٣.

ملحوظات على دراسة الحذف عند الزمخشري

استنادا إلى ما مضى يتبين لنا أن معظم جهد الزمخشري كان منصبا في خدمة أغراض المعتزلة، ولم يكن مقصوداً لذاته، أو سعياً نحو تلمس خفايا هذه الظاهرة ومزاياها اللغوية.

كان المبدأ أولاً، ثم يأتي البحث عما يدعمه، ويعزز صحته، فتتقاد لذلك ظاهرة الحذف، وتتوالى أمثلتها، وتعين المحذوفات التي تسعف في استواء الآية مع المعتقدات.

وكثيراً ما بدا العسف والإسفاف في هذه التقديرات، مما يذكر أنها كانت وسيلة ولم تكن هدفاً، وأن المقصود الأعظم هو الفكر الاعتزالي الذي تساق له هذه المحذوفات قسراً لتخدمه.

قد يكون في جهد الزمخشري هذا بعض الميزات، فهو يدعو صراحة إلى التحرر من القيود اللغوية، ويطلق العنان للفكر بالتحليق، والتسلح بالدليل، والاحتكام إلى العقل، فجهده يمثل دعوة صريحة إلى تحكيم العقل، وتجاوز قيود النقل، طبقها جيداً، لكنه غالى كثيراً، وتجاوز حدود اللغة، وقدر محذوفات ليس لها سند مقنع، وطبق ذلك على كل موطن شبهة.

وعلى الرغم من وجاهة أهداف المعتزلة التي أعلنوها والمتمثلة في حفظ "كلام الله الذي يقدسونه من مطاعن المشككين على وجه يطابق العقل"^(١)، إلا أنهم غالوا في ذلك، "والحق أن خطأهم الأكبر إنما يكمن في اعتمادهم لمبادئهم الفكرية اعتماداً قاطعاً باتاً، حاولوا به أن يخضعوا الدين -رفيه من الغيبيات مافيه- لتلك المبادئ... ولئن كانت بدايتهم دفاعاً عن الإسلام من طعنات أعدائه، فلقد كانت نهايتهم تعصبا مذهبياً لغاية التعصب، وردد صدى ذلك كله تأويلهم النص القرآني"^(٢).

وهذه المغالاة استجرت عليهم عداوات، فكثر معارضوهم، ولاحقوهم، وشنعوا عليهم، وأغلظوا لهم القول، وحذروا الناس منهم، وتناصحوهم بمجافاة مؤلفاتهم إلا من أمن غوائلهم^(٣).

يقول ابن قتيبة منتقداً منهج المعتزلة في التفسير:

"فسروا القرآن بأعجب تفسير، يريدون أن يردوه إلى مذهبهم، ويحملوا التأويل على نحلهم"^(٤). ويقول ابن خلدون:

(١) ينظر جولد تسهير، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ١٣٣.

(٢) مصطفى الجويني، مناهج التفسير، منشأة المعارف بالاسكندرية، ص ١١٧.

(٣) ينظر في إجمال الهجوم عليهم:

ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، ص ١٩٢، وتابعه أبو حيان والرازي والإسكندري في تفاسيرهم. وينظر

إبراهيم رفيده، للنحو وكتب التفسير، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٠، ص ٧٧٠، ومرتضى

آية الله، الزمخشري لغويًا ومفسراً، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤٠١.

(٤) تأويل مختلف الحديث، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجبل، بيروت، ١٩٧٣، ص ٦٧.

يعد كتاب الكشف من أحسن ما شتمل عليه التفسير بالرأي، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، فانهرف عنه أكثر المسلمين، وحذروا الجمهور من مكانه، فإذا كان الناظر فيه واقفا مع ذلك على المذاهب السنية، محسناً الحجاج عنها، فلا جرم، أنه مأمون من غوائله^(١).

(١) مقدمة تاريخ ابن خلدون، ص ٤٤٠. بتصرف قليل.

الفصل الثالث

دراسة تقييمية

تقييم الجهد النحوي

● ظاهرة الحذف: أواقع لغوي هي، أم اختلاق نحوي؟

● النحاة بين المعنى والصنعة النحوية

● نظرة في تقييم المحدثين لدراسة ظاهرة الحذف عند النحويين

تقييم الجهد البلاغي

● الشواهد

● الذوق

● التعليل

● التقسيم والتنظيم

● نظرة في تقييم المحدثين لدراسة ظاهرة الحذف عند البلاغيين

الحذف بين النحو والبلاغة

تقييم الجهد النحوي

ظاهرة الحذف: أهى واقع لغوي أم اختلاق نحوي؟

هذه الإماعة هدفها تتبع منهج النحاة في معالجة ظاهرة الحذف، وهل كانت واقعاً لغوياً لم يستطيعوا تجاوزه، أم أثراً من آثار صناعتهم؟ وليس الهدف هنا تقيّل الشك طويلاً ليطل تفصيلات الجهد النحوي بكل من فيه، وما فيه، بل هي إمامة عامة بالخط الرئيسي الذي سارت عليه ظاهرة الحذف منذ بدايات ملاحظتها حتى تعييدها وتعاقيها في كتب النحو.

ولا أظن أننا نخطئ الهدف إذا اتخذنا كتاب سيبويه ميداناً أولياً لهذه الإمامة؛ فهو أول من استقرى ظاهرة الحذف وقعد لها. ومادة الكتاب ترقى لتشكل أنموذجاً صالحاً للنظر فيه والقياس عليه. ونحن لانقول شيئاً جديداً حين نقول: إن الكتاب يمثل تراثاً اللغوي خير تمثيل من حيث أنه يحتوي على مجمل مسائل اللغة، ويصفها، ويفسرها^(١).

فما الذي فعله سيبويه؟

السماع^(٢):

لا يجد الباحث كبير عناء في ملاحظة الاهتمام الكبير عند سيبويه بالسماع؛ فذلك ماثوث في ثنايا الكتاب، ويطالعنا -دون أن نفجأ به- في كل باب، فهو ينقل عن أساتنته وسابقيه مثل: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش... وغيرهم^(٣)، ويعرض ذلك على كلام الأعراب، وشعرهم، وكذلك القرآن الكريم. وخلال ذلك تراه لا يكاد يغفل شيئاً فهو - مثلاً يهتم بـ^(٤):

- اللهجات الرئيسية^(٥).

- والقراءات القرآنية^(٦).

- والروايات الشعرية المختلفة^(٧)؛ ليحرص في ذلك كله على أن يوسع دائرة السماع ويقدم للقارئ صورة شاملة متكاملة يحلّ له عناصرها:

(١) ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٩٢، ص ١١.

(٢) يقصد به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، ويشمل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب ضمن شروط الاحتجاج، ينظر السيوطي، الاقتراح، ص ٣٦.

(٣) ينظر إحصائية لذلك في: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ص ٩٨.

(٤) هذا التمثيل خاص بظاهرة الحذف فقط.

(٥) ينظر للكتاب، ج ١، ص ٧١، ٧٢.

(٦) نفسه، ج ١، ص ٨١، ٨٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ج ٢، ص ٧٠-.

(٧) نفسه، ج ١، ص ٧٠، ٧١، ٨٥، ١٤٦.

فيرجح وجها تارة^(١)، ولا يجوز وجها تارة أخرى^(٢)، ويترك لعقل القارئ المجال رحبا في كثير من المواضع ليحكم المسألة وفق السماع، ويختار الوجه الأصوب^(٣). وهو قد يطلق السماع أحيانا دون أن يحدّد كمّيته فيقول:

"هكذا سمع من العرب تتشده"^(٤). ويتحرى الدقة والتحديد في كثير من المواضع فتراه يقول: "وهذا الكلام كثير..... وهو أكثر من أن أحصيه"^(٥). ويقول: "فالنصب عربي كثير"^(٦). ويقول: "وهو عربي كثير"^(٧). ويثبت أحيانا رغم إشارته إلى قلته: "وذلك قليل لا يكاد يعرف"^(٨). ويقول أيضا: "وليست أستغفر الله ذنبا، وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعا وإنما يتكلم بها بعضهم"^(٩).

وتراه يؤكد الثقة فيما يسمع فيقول: "وسمنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول..."^(١٠) ويقول: "وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به..."^(١١). فيها قد صح الأساس في منهجه، وهو الاعتماد على ما يسمع^(١٢)، فكيف كان يتعامل مع المسموع؟

لقد كان يحترم هذا المسموع، فيلتزم به، ولا يجوز إطلاق القياس عليه، فيقول صريحا: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضرع بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي

(١) ينظر الكتاب، ج ١، ص ٨٢، ٨٤-٨٦.

(٢) نفسه، ج ١، ص ٧٠، ٨٠، ٨٥، ٨٦.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٨٠، ٨٣.

(٤) للكتاب، ج ١، ص ١٣٩.

(٥) نفسه، ج ١، ص ٢١٤-٢١٥.

(٦) نفسه، ج ١، ص ٨٢.

(٧) نفسه، ج ١، ص ١٤٨.

(٨) نفسه، ج ١، ص ١٤٧.

(٩) نفسه، ج ١، ص ٣٨.

(١٠) نفسه، ج ١، ص ٣١٩.

(١١) نفسه، ج ١، ص ٣٢٠. وانظر ج ١، ص ٧٠، ٧١، ٢٥٦، ٢٥٧.

(١٢) ينظر عن السماع عموما عند سيبويه: محمد عبد الخالق عزيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٥. وعن السماع عند أستاذه الخليل ينظر: جعفر عباينة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ٤٣ - .

على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو فني الكلام على ما أجروا.... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر^(١).

في هذا النص، دليل قوي على أن سيبويه كان "يحتكم إلى اللغة لا إلى القواعد النحوية، وينفذ إلى طبيعتها وطبيعة أهلها^(٢)" ؛ فهو ينطلق من اللغة ليصل إلى القاعدة، والأحكام عنده مستندة إلى الكلام، ومستقاة من المسموع المجموع الموثوق به، ومواطن الحذف فيه بيّنة لا يمكن تجاهلها بالتغافل عنها، ولا يجوز تجاوزها بإطلاق يد القياس، بل نقف على حدود ما قال العرب: نرد ما وردوا، ونرد ما ردتوا....^(٣). ولنا هنا أن نتساءل:

- ♦ إلى أي مدى نتق في هذه المادة المجموعة ونعدها أساساً نرتضيه لإصدار الأحكام؟
 - ♦ إلى أي مدى نتق في المسموع عنهم ونطمئن إلى صدق ما أخذ عنهم من كلام؟
 - ♦ إلى أي مدى نتق بسبويه ونرتضي أمانته على ما جمع، ونتق فيمن وثق هو فيهم؟
- ويفيد التذكير هنا ثانية بأن هذا ليس إيغالاً في الشك ليطل أساس النحو العربي، فهدف البحث خارج عن هذا، وأدوات الباحث قاصرة عنه أيضاً، إنما هي نظرة عامة في الطريق الذي شقه سيبويه ورواد النحو، واندفعت وراءهم أفواج النحاة، لنرى إلى أي مدى كان هو الأسلم والأوضح والأقرب إلى تحقيق القصد وهو استخراج قواعد اللغة من كلام أصحابها.

(١) الكتاب، ج ١، ص ٢٦٥، ٢٦٦، وينظر: كلام مشابه في ج ١، ص ٣١٨، ٣٩٢، وينظر ج ٣، ص ٥٧٢.

(٢) حسن عون، اللغة والنحو، دراسات تاريخية ومقارنة، مطبعة رويال بالاسكندرية، ١٩٥٢، ص ٨٧.

(٣) فيما مضى بعض رد على من عم فقال إن النحاة يجعلون القاعدة أصلاً، والمسموع فرعاً ومنهم:

عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦، ص ٩١، ٩٢. ومهدي المعزومي، مدرسة الكوفة، ص ٦٥، ٢٠١، ومحمد عبيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ١٩٧٨، ص ١٨٥، ٢١٣، ولم يخل الأمر من منصفين أقروا بالتزلم النحاة السماع، لكن التأويل كان ضرورة، ومنهم: علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر بالفيحة، ص ٨٣ - ، والسيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ١٠٠ - ، وداود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٦ - .

المادة المجموعة:

نكر البحث قبل هذا أن اتفاقا عرفيا قد ارتضاه النحاة وعلماء اللغة، ينص على تحديد مكان وزمان للاحتجاج اللغوي^(١).

وقد يسهل توجيه سهام النقد إلى عملهم ذاك؛ فتقادم العهد الذي يتناول ليمتد قرونا خمسة أو يزيد، يكفي لأن يطور بل يغير كثيرا في اللغة. والقواعد الواصفة للغة المسموعة عبر هذا الامتداد الزماني الواسع لا يمكن أن تكون دقيقة كما لو كانت الفترة المحددة لاتزيد عن قرن واحد من الزمان مثلا.

وكذلك، فإن معيار العصر وحده، لا يقوى لينهض حكما عدلا يميز اللغة الجديرة بالاحتجاج، ويميز بين أهلها ويفاضل، فيرتضي هذا، ويرد ذاك. ولسوف نجد أن بعض من يحتج بهم أقل قدرا وأضعف شأنًا من بعض من لم يحتج بهم. وما ميزة الأولين إلا أنهم قدر لهم العيش تحت مظلة الاحتجاج، وماجريّة الآخرين إلا أنهم حرّموا من ذلك^(٢).

وأما التحديد المكاني، فله ملابساته أيضا؛ إذ كيف نحرم كل القبائل التي سكنت تخوم الجزيرة العربية من فضل الاحتجاج بحجة مخالطتها غير العرب؟ وكيف تأكدنا أن تلك المخالطة آنت للغة؟ وإذا آنتها فعلا فما درجة ذلك؟ وهل تحول درجة الإيذاء دون الاحتجاج بما لم يتأذ؟ ومن يضمن لنا أن تلك القبائل التي ارتضيت للاحتجاج لم تخالط غيرها في ظروف حياة غير مستقرة دائبة الرحيل؛ رعيًا، وتجارة، وأسواقًا، وحربًا، وتكسبًا؟ إنها ظروف أشبه ماتكون بحبات الرمال التي تميد من تحتها، وتتغير معالمها بين لحظة وأختها.

هذه بعض غمزات مما قيل ويقال، وغيرها كثير، لا يملك الباحث إلا أن يعرضها للتسأل. ولكن إزاءها أسئلة أخرى مُشترعة ومشروعة لاتقل أهمية عنها:

♦ ماذا كان بإمكان النحاة وأهل اللغة أن يفعلوا غير ما فعلوا؟

(١) ينظر هذا البحث، ص ٢٦.

(٢) تروي كتب الأدب واللغة كثيرا من الحكايات تثبت أن الاحتكام كان إلى الأعصار لا فحولة الشعراء وجودة الأشعار. من ذلك أن إسحق الموصلي أنشد الأصمعي:

هل إلى نظرة منك سبيل	فيروي الصدى ويشفي الغليل
إن ما قبل منك كثير	وكثير مما تحب قليل

فقال الأصمعي: لمن تتشددني؟ فقال: لبعض الأعراب. قال: والله هذا هو الديباج للخسرواني. قال: فإنهما لليلتهما. فقال: لاجرم والله إن أثر الصنعة باد عليهما" (الخفاجي، سر الفصاحة، ٢٧١) ومن ذلك: كان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد أحسن هذا للمولد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين" (ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج ١، ص ٩٠).

- ♦ هل يجعلون لكل حقبة زمنية نحواً؟.
 - ♦ هل يقعدون لكل لهجة عربية قواعد؟^(١).
 - ♦ هل يخلطون الزمان والمكان: قديمهما والجديد، قريبيهما والبعيد، ويحتجون بكل من يحويه ذلك وما يحويه: عربي ومواليه، وحاضره وبواديه، وشعره ونثره، وجده وهزله... فيولدون من ذلك، كل ذلك، قواعد صادقة صادمة صارمة تضبط الكلام و تقعد له؟
- نتجاوز هذا السؤال المخلوق، لننظر في المادة التي جمعها سيبويه مصدراً لاحتجاجه في كتابه، لنرى أنه، وإن احتج بالقرآن الكريم، إلا أنه لم يكن مصدر الاحتجاج الرئيسي لديه، إذ تقل الشواهد القرآنية عن نصف شواهد الشعر^(٢)، وقد طغت الأقوال المجموعة عن الأعراب فشككت مع الشعر صلب الكتاب، وغابت الأحاديث الشريفة إلا في مواضع قليلة.
- وعلى هذا النهج من حيث الاعتماد الأكبر على الشاهد الشعري، والأقل على النص القرآني، وتغيب الاحتجاج بالحديث النبوي جرى معظم النحاة وأصبح عرفاً مألوفاً. أما عدم الاحتجاج بالحديث الشريف فبحجة أنه أجزى نقله بمعناه، وأن ألفاظه لا يطمأن إلى أنها نفس ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن الموالي اشتركوا في نقله واللعن فيهم فاش، وسلامة لفظهم مشكوك فيها. فعزف أئمة النحو المتقدمون بصريون وكوفيون عن الاحتجاج به، وبهم اقتدى

(١) من الطريف أن بعضهم دعا -فملاً- إلى ذلك. فقد دعا إليه بشكل صريح: عباس حسن، اللغة والنحو، ص ١٠٦ وللمح إليه: محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي (ج ١ قبل سيبويه)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٤٢٣.

(٢) تردد أن الآيات المستشهد بها في الكتاب حوالي ثلاثمائة، قال ذلك:

محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ٢، ١٩٦٩، ص ٧٠. ومحمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٠٣.

ولعل مما روج لهذا الرأي قول المازني عندما قصده بعض أهل الذمة ليقرئهم الكتاب فرفض قائلاً: "إن هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة آية وكذا آية من كتاب الله، ولست أرى أن أمكن منها نمياً غيراً على كتاب الله". (ابن الأثير، نزهة الألباء في طبقات الألباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط ٢، مكتبة الأنجلو، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٤١) وقد ذهب بعضهم إلى أن عدد الآيات في الكتاب (٣٧٣) آية (ينظر مقدمة محمد عبد الخالق عضيمة للمفتض، ج ١، ص ٩٥).

وورد في إحصائية علي النجدي ناصف أن عددها (٤٢٥) آية. (ينظر: سيبويه إمام النحاة، ص ٢٣٥) ولعل أصح الإحصائيات هي مقام به ميشال زكريا (بحوث ألسنية، ص ٣٦) إذ أثبت أن الآيات القرآنية في الكتاب عددها (٤٤٣) آية. أما الشعر فشاع أن عدد الأبيات في الكتاب (١٠٥٠) شاهداً شعرياً، (ينظر مقدمة عبد السلام هارون للكتاب، ج ١، ص ٣٥، ٣٤) وقد زين هذا قول للجزمي سيرد لاحقاً. ولعل أصح إحصائيات الشعر مقالته ميشال زكريا أيضاً (بحوث ألسنية، ص ٣٦) فشواهد الشعر (٩٤٨) والرجز (٢٩٧).

اللاحقون. وأغفلت المسألة دون نقاش إلى أن جوزة ابن مالك، فانقسم النحاة بين مؤيد ومانع ومتحفظ^(١).

وبصعب فهم موقف سيبويه الذي أورد مجموعة من الأحاديث النبوية، لم يسق أي منها باعتباره حديثاً، ولم ينسبه إلى الرسول الكريم بل وجه الاهتمام إلى النص فقط، وموضع الشاهد فيه^(٢).

وأما احتجاج سيبويه بالقرآن فهو لا يسمح لنا بالوصول إلى يقين تام يبين لنا موقفه من ذلك؛ فالنفس لا تميل كلياً إلى ما أورده أحدهم مشيراً إلى أن الكتاب فيه "اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء، وتقرير الأصول، وتغافل نسبي عن آيات القرآن، والشعر الإسلامي، ولقد أحصى ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلاثمائة آية^(٣) لم يتخذ معظمها مصدراً للدراسة بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، ثم تساق الآيات بعد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير، والتوكيد، والاستشهاد^(٤)".

كما أن النفس لاتطمئن إلى رأي آخر مفاده أن سيبويه كان من "أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني، وأعظمهم إجلالاً له، وكان يضعه في المرتبة الأولى^(٥)" وأنه "يعتبر! القرآن الأساس الأول في الاستشهاد، والغالب أنه يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن... ثم بما ورد عن العرب... ثم بالشواهد الشعرية^(٦)".

في كل من القولين بعض صواب، وفي التقاطه من كل منهما يمكن الوصول إلى رأي أقرب إلى الصدق:

(١) ينظر في هذه المسألة: السيوطي، الاقتراح، ص ٤٠ - ، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأديب ولب لباب لسان العرب، تحقيق محمد عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩، ج ١، ص ٩. وخديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، ص ٤٨ - ، ومحمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ١٠٧ - ، ومحمود حسني، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد (٤٣)، ١٩٧٩، ص ٤٢ - ٦١.

(٢) ليس صحيحاً أنه ورد في الكتاب حديث واحد، ينظر حسن عون اللغة والنحو، ص ١٣٠، ومحمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ١٠٧. أو أن فيه حديثين، ينظر عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإمام الصنعاء، ١٩٧٨، ص ١١٠. ولعل الصحيح أنها سبعة أحاديث كما ورد في فهرس عبد السلام هارون للكتاب، ج ٥، ص ٢٩.

(٣) سبقت الإشارة إلى أن العدد أكثر من هذا، ينظر هذا البحث، ص ٢٠٦.

(٤) محمد عيد، الاستشهاد، ص ١٠٣.

(٥) خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص ١١.

(٦) نفسه، ص ١٢.

لا ندري إن كان سيبويه قد قصد مافعل أو لم يقصد، ولكن مظهر يدل على أنه لم يغفل الاستشهاد بالقرآن الكريم، ولكنه لم يضعه في المرتبة الأولى كما هو متوقع. لماذا كان ذلك؟

♦ هل كان ذلك بسبب التحرز الديني؟ وإن كان هذا هو السبب فلماذا هجم كثير من المفسرين وأصحاب المذاهب على القرآن، وأوسعوه زيادة وحذفاً وتأويلاً وعسفاً، ولم يتحرزوا كما فعل النحاة؟

♦ هل كان ذلك لأن معاني القرآن أوسع من ألفاظه، فألفاظه لم ترد فيها كل الأحكام النحوية، ولا تمثل كل اللغات؟

♦ هل كان ذلك لأن العربي مذ كان يستهويه الشعر، ويسهل عليه حفظه، وروايته، وأن الاهتمام بالشعر، وإن خفت مع بواكير الفتوح، إلا أنه عاد فطغى أيام التقعيد اللغوي، فعاد للشعر رونقه، والكتاب يمثل ذلك؟

♦ هل كان ذلك لأن الشعر مركب ضرورة، فتكثر فيه مخالفة القواعد، ويكثر الجدل حولها؟ كل ذلك بعضه ممكن، وهنا نحن أمام أمر واقع ملخصه أن كثيراً من أركان النحو قامت على الشواهد الشعرية، وأن كلمة شاهد عندما تلفظ يذهب الذهن سريعاً إلى الشعر، وأن سيبويه - وإن لم يغفل الاستشهاد بالقرآن الكريم - إلا أنه لم يضعه في المقام الأعلى.

ومضى النحاة من بعده على نهجه، إلا أقلهم^(١)، فالمتعارف عليه أنهم بقوا على عهدهم الأول بتقديم الشعر، وتعهده، ففاضت كتبهم بشواهد، بل ألفوا فيها كتباً خاصة. ولعل هذا ما أشار حفيظة ابن حزم إذ صرخ مستكراً عمل النحاة الذين يوقرون قول الأعراب، ويحتجون به، ويقطعون على خصومهم، ويترددون في الاستشهاد بكلام الله ورسوله، وما في الضلال أبعد من هذا^(٢).

لما مضى علاقة أساسية بما سيأتي، فهذه حقيقة علينا تقبلها وتفهمها، هي أن النحو اعتمد كثيراً في بنائه على الشعر دون النثر، وهو يمثل بذلك التيار العام، فالشعر في الغالب يقدم على النثر، لأن النثر لغة الناس كل الناس، والشعر لغة الخواص، وبعد كلام الله سبحانه وتعالى وحديث نبيه الكريم يكون الكلام على مرتبتين:

عليها النظم لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية، وسفلاها النثر لتعريه من الوزن والتقفية. وهنا نستحضر ماسبقت الإشارة إليه، ونستذكر أن الشعر له أسلوبه الخاص ولغته الخاصة، ونظامه الخاص، والقيود المفروضة عليه ترهق قائله، فتراه دائم التفلت دائب البحث

(١) منهم ابن هشام في مغني اللبيب، وشرح شذور الذهب.

(٢) ينظر ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر،

منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣، ج ٤، ص ٣٧.

عن الوسائل التي تسعفه في الالتزام بأنظمة الشعر حتى وإن استدعى الأمر أن يخرج عن أنظمة اللغة والمتعارف عليه منها.

وقد قدر النحاة ذلك، فأقروا بوجود ضرورات شعرية، اختلفوا ظاهراً في مفهومها وحدودها، لكن اتفقوا جميعاً على أنها واقعة لامحالة، وأن الشاعر يحتاج إلى من ينصره على قوانين اللغة للحفاظ على قوانين الشعر، فأعطاه النحاة رخصة بذلك^(١). وقالوا هذا يجوز للشاعر دون الناثر، وسما كتبهم بذلك^(٢)، وعاشت عبارتهم وما زالت: يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره.

كان يمكن أن يكون هذا مقبولا لو كان للشعر قواعد نجوية تتفق وقواعده الشعرية لكن القواعد -كما هو معروف- موحدة تجري على النثر والشعر معا. فكان هذا شرخا آخر في المادة المجموعة للتقعيد.

صحيح أن ماجرى من الشعر على الضرورة قليل من كثير؛ إذ أكثر الشعر جرى على سنن العربية، فطابق القواعد النحوية، وطابقته، وقليله شذ عن ذلك، وحتى هذا الشاذ حرصوا على الإشارة إلى أنه لا يجعل أصلا يقاس عليه.

وقد سعى النحاة ورأدهم في حصار هذا الشاذ كما مر، فأطروا للضرورة وقتنوها، أو حاولوا. وأحسوا بأثرها على قواعدهم، فأقنعوا أنفسهم بأن كل ضرورة ترتكز على وجه مسوغ، كان تحيي أصلا مهجورا، أو تقيس على وجه أضعف، أو تشبه بحالة مماثلة.

يقول سيبويه مما يجوز في الشعر "حذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل مخوفاً"^(٣). وعرض أمثلة على ذلك^(٤). وختم حديثه بقوله:

"وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"^(٥).

وبكلام سيبويه ثبتت الضرورة في أول كتاب نحوي، وأصبحت أمرا واقعا توارثته النحاة. واشتجر بينهم الخلاف بشأنه، فكانوا طرائق قندا. ويشار هنا إلى المنهجين الرئيسين البصري والكوفي، إذ اختلفت جهتا النظر فيهما حول الضرورة، لكن النتيجة في كل كانت غير مريحة لسلامة الأصل النحوي. وبهنا هنا ما يتعلق بالحذف.

(١) ينظر ابن الأثير، الإصناف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥٤٧.

(٢) مثل: الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر للأوسي.

(٣) الكتاب، ج ١، ص ٢٦.

(٤) نفسه، ج ١، ص ٢٦-٢٨.

(٥) نفسه، ج ١، ص ٣٢.

أما نحاة الكوفة فقد تقبلوا الضرائر برحابة صدر، ولم يتخرجوا من ذلك لاتساعهم أصلاً في الرواية (١).

وأما نحاة البصرة فقد أجازها بعضهم بتحفظ كما تقدم من قول سيبويه إذ تلمسوا للحذف تسويغاً برده إلى أصل، أو تشبيهاً بمحذوف مماثل.

وقد ظهر من نحاة البصرة من شق عصا الطاعة، وأعلن تبرمه ببعض المحذوفات أو تحفظه عليها، أو شروطه لإجازتها، ورفض بعضها مشككاً في روايتها ونسبتها، ومن ذلك الشاهدان العلمان على حذف لام الأمر، لضرورة الشعر، وهما:

محمد تغذ نفسك كل نفس إذا ماخفت من شيء تبألاً (٢)

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى (٣)

أجاز سيبويه تقدير لام الأمر محذوفة في (تغذ) في البيت الأول، وفي (يبك) في الثاني، لكن من تبعه من النحاة لم يتقبل بعضهم هذا الحذف؛ فالسُّنَمَرِي يقول عن البيت الأول إنه مرفوع حذف لامه ضرورة، واكتفى بالكسرة منها (٤).

وأما المبرد فقد منع حذف اللام وإبقاء عملها في هذا الموضع للضرورة الشعرية إذ قال: "لا أرى ذلك على ما قالوا (يعني تقدير الحذف)؛ لأن عوامل الأفعال لاتضمّر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ولكن بيت (متمم) حمل على المعنى؛ لأنه إذا قال: فاخمشي، فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، وأما هذا البيت الأخير، (الأول هنا) فليس بمعروف (٥)".

فاتنا خير الاعتماد على القرآن، فاعتمدنا على الشعر لرفعته وشرفه، لكن هذا أوقعنا في إشكالات الضرورات الشعرية؛ فمن توسع في الرواية اضطر إلى التوسع في القاعدة حتى سببها، ومن ضيق أكثر التأويلات والتفريعات، وترتب على ذلك أن حمل النثر على الشعر، فاختلف الأمر، واختفت الجادة أحياناً، أو كادت، في زحام البنيات.

(١) ينظر ابن هشام، المغني، ص ٢٩٨، والزجاجي، اللامات، ٩٥، ٩٦.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٨، وينظر الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٧٥، وابن الأثير، الإتيان، ج ٢، ص ٥٣٠، والسيوطي، شواهد المغني، شاهد رقم ٣٥٩، ص ٥٩٧، وخزانة الأدب، ج ٩، ص ١١، ومعجم شواهد العربية، ص ٢٦٩.

(٣) ينظر الكتاب، ج ٣، ص ٩، والسيوطي شواهد المغني، شاهد رقم ٣٦١، ص ٥٩٩، والبيت لمتعم بن نويرة يرثي أخاه. وتنتظر خزانة الأدب، ج ٩، ص ١٢، ومعجم الشواهد الشعرية، ص ٢٥٤.

(٤) ينظر للكتاب، ج ٣، ص ٨، الحاشية، ٥.

(٥) للمبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١٣٢، ١٣٣، وينظر الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٧٥، والإتيان، ص ٥٣٠، والمغني ص ٢٩٧.

وتقودنا كلمة المبرد الأخيرة إذ رفض قبول البيت الأول لأن قائله غير معروف، تقودنا إلى الحديث عن مشكلة أخرى تتعلق باعتماد الشعر مادة القواعد، وهي صحة نسبة الأبيات. بين السيوطي أن النحاة ارتضوا عدم قبول الاحتجاج بكلام مجهول قائله شعرا كان أم نثرا، فقال: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، يصرح بذلك ابن الأنباري في الإتيان، وكان علة ذلك خوف أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يُحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم^(١)".

فماذا فعل سيبويه؟

لقد اعتمد على الشعر، فأورد منه ألفا وخمسين بيتا في مواطن الاحتجاج، وبنى عليها الأحكام، وما زالت هذه الأبيات تشكل مشكلة، أو بعضها على الأقل إلى يومنا هذا: بدأ الأمر بقول الجرمي: "نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف، فقد عرفت أسماء قائلها، فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها^(٢)". ثم أكد النحاس ذلك إذ قال:

"جملة أبيات كتاب سيبويه... ألف وخمسون بيتا، منها خمسون غير معروفة"^(٣).

فما الذي جعل سيبويه يغفل نسبة هذه الأبيات إلى قائلها؟

أغلب الظن، أن ذلك يعود إلى أن الشواهد كانت معروفة بين علماء عصره، وأن اهتمامه الأكبر كان منصبا على النص نفسه، وعلى الحكم الذي تضمنه، فاستخرجه، وعلل له، وأغفل الإشارة إلى صاحبه يقينا منه بأنه معروف، وأنه ليس محل خلاف، إذ لو كان ذلك فما أقرب انتقاد سيبويه، والتشنيع عليه من أهل عصره، ومنافسيه^(٤)!

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ٥٥، وينظر شبيه في المزهري، ج ١، ص ١٤١.

(٢) البغدادي، خزنة الأدب، ج ١، ص ٢٩.

(٣) النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٤١.

وقد بقي الشائع أن غير المنسوب من أبيات سيبويه خمسون بيتا إلى أن تحقق رمضان عبد التواب من المسألة فبين أن الأبيات غير المعروفة جاءت في ٣٤٢ موضعا، ينظر كتابه* (بحوث ومقالات في اللغة، ط ٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨، ص ٨٩ -).

(٤) لعل مقالته البغدادي هو الذي دار في أذهان النحاة سابقا فهو يقول:

"ويفهم من هذا أن الشاهد المجهول قائله، وتنمته إلى صدر من ثقة يعتمد عليه قبل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها، وما عيب ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه" (الخزانة، ج ١، ص ٨). ومما يمكن أن يعلل به لعدم نسبة سيبويه بعض أبياته أن بعضهم كان لا يسمي الحي؛ يروي السيوطي أن يونس كان يقول: حدثني الثقة من العرب، فقل له: من الثقة؟ قال: أبو زيد. قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: هو حي فأنا لا أسميه. (الاقتراح، ص ٥٧).

وقد تتابع النظر في هذه الأبيات معروف القائل منها ومجهوله، وسارع إلى إعلان الظفر كل من اهتدى إلى نسبة بيت منها أو أبيات(١).

ومن علائق هذا الأمر أيضا أن الشاهد الشعري الواحد قد ينسب إلى شاعرين أو أكثر، ومع إدراك أن ذلك قد لا يخرج الشاهد من إطار الاحتجاج المرتضى إلا أن توزع النسبة يغمز بسلامته، وبمس الثقة به. ومن أمثلة ذلك البيت الذي مر شاهدا لحذف لام الأمر للضرورة وهو:

محمد نفذ نفسك كل نفس إذا ماخفت من شيء تبالا

فقد نسب هذا البيت إلى أبي طالب، وحسان بن ثابت، والأعشى(٢).

ومع كل ما مضى من قول في شأن جهل قائل بعض الشواهد، أو تعدد نسبة بعضها الآخر، فإن ذلك يبقى أخف وطأة من الاستشهاد بالنتج، إذ من المحال متابعة كل ما يحتج به، ورده إلى أهله. لكننا نستشعر الوهن في الأساس للنحوي؛ إذ نأى سيبويه قليلا عن القرآن، وأقبل كثيرا على الشعر، وها نحن نواجه قضية جديدة:

الرواية الشعرية:

سبقت الإشارة إلى أن الرواية كانت أحد عوامل إغناء الحذف، وقد ساعدت على إفشاء التقدير، وتفريع المسائل، ذلك أن بعض الأبيات توارثه الناس منقولا بعدة روايات، بسبب تنوع إنشاد الشاعر من حين لآخر، أو تعدد اللهجات، يقول السيوطي: "كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا، ومرة هكذا". ثم ينقل رأيا لابن هشام فحواه أن العرب

(١) ينظر: علي التجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص ١٤٣ - ، ومقدمة عبد السلام هارون للكتاب، ج ١،

ص ٣٤ حاشية ٢، ومقدمة محمد علي سلطاني لشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص ٣٥، ومحمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص ٧٢ - .

(٢) تنظر خزنة الأدب، ج ٩، ص ١١، وينظر ابن الأثير، الإتيان، ج ٢، ص ٥٣٠ حاشية الشارح، وسيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٨، حاشية رقم ٤. ومن أمثلة الاختلاف في نسبة الشاهد الشعري قول الشاعر:

الحافظو عورة المشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

فقد نسب هذا البيت إلى رجل من الأنصار، وإلى عمرو بن أمريئ القيس الخزرجي، وإلى شريح بن عمران من بني قريظة، وإلى مالك بن عجلان الخزرجي، وإلى قيس بن الخطيم.. ينظر في ذلك: سيبويه، الكتاب،

ج ١، ص ١٨٥، ١٨٦، والحاشية ٣ ص ١٨٥، والشنتمري، النكت، ج ١، ص ٢٩٣، والحاشية رقم ٤٧ في

المكان نفسه، والزجاجي، للجمال، ص ٨٩، والحاشية رقم ٦ في المكان نفسه والنحاس، شرح أبيات سيبويه،

ص ٩٣ - ، والسيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج ١، ص ٢٠٥ - .

كان ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات^(١).

وقد يكون الراوي أو الرواة سببا في تعدد الرواية، وقديما أحس الحطيئة بخطورة هذا الأمر، فقال: "ويل للشعر من الرواة السوء"^(٢).

والشاهد في الأمر، أن إحدى روايات الشاهد الشعري تكون منسجمة مع نصوص القواعد النحوية، لكن غيرها قد ينافي هذه القواعد، ويجافيها، وهنا يقدم عليها النحاة تقديرا وتقريرا، وكل ذلك يشرح سلامة المادة المجموعة، ويظم استواء القاعدة بالتخريج والتمحل، وكما قيل: "إذا دخل الدليل الاحتمال، سقط به الاستدلال"^(٣).

وتبدو خطورة الأمر عندما يتبادر إلى الذهن أن النحوي تحت ضغط الحرص على سلامة قواعده، قد يلجأ مضطرا إلى البحث عن شاهد يدعم قاعدته، أو يستقوي به في القطع على خصمه، فيقبل بلهفة على الرواية المحرفة التي تتماشى وهدفه.

وتزيد الخطورة عندما تطفو أقاويل تشير إلى أن النحاة قد يصنعون ذلك صناعة، فيتدخلون في الرواية يحرفونها ليس اضطرارا، بل هواية وتمحلا: أورد سيبويه قول جرير:

ألا أضحت حبالكُم راما وأضحت منك شاسعة أماما

واستدل به على جواز الترخيم في غير النداء، إذ رخم في البيت "أمامة". لكن البيت يروى على شكل غير هذا، إذ يقال: ولا عهد كعهدك يا أماما.

وهكذا يظهر العلم منادى، والترخيم فيه جائز، وينعدم موطن الشاهد، وتتخاذل القاعدة. والخطورة الكبرى تكمن فيما قاله أبو زيد الأنصاري معقبا:

"هذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في شعر"^(٤). وهذا مثال آخر:

استشهد سيبويه على جواز حذف النفاء لضرورة الشعر بقول عبد الرحمن بن حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أي (فالله يشكرها). لكن أبا زيد الأنصاري أيضا يقول:

(١) الاقتراح، ص ٥٩، وينظر المزهري ج ١، ص ٢٦١، ٢٦٤، في كلام حول هذا.

(٢) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص ١٩٩.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص ٥٨.

(٤) أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، النواذر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت،

١٩٨١، ص ٢٠٧، وتنتظر الأمالي للشجرية، ج ١، ص ١٢٧، ١٢٨، ومعجم شواهد العربية، ص ٣٣٥.

"أخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) وبذلك انتفى موطن الشاهد، وسقطت القاعدة. لكن الأدهى والأمر أيضاً هو تعليقه على الأمر؛ قال: فسألته عن الرواية الأولى، فنكر أن النحويين صنعوها^(١)."

ومن ذلك أيضاً ما استشهدوا به لتسكين المتحرك وهو قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

وابن قتيبة يقول: "ولولا أن النحويين يذكرون هذا البيت ويحتجون به في تسكين المتحرك لاجتماع الحركات... لظننته فاليوم أسقى...^(٢)".

والبيت الذي أشغل النحاة وأرهقهم تأويلاً، إذ جعلوه شاهداً لحذف كان، وهو:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(٣)

يروى على وجه آخر لاحذف فيه وهو: أبا خراشة إما كنت ذا نفر^(٤).

ومع إدراك أن بعض الخلاف في الرواية يعود إلى ملاحقة النحاة بعضهم بعضاً، فالمبرد -مثلاً- تأصلت لديه رغبة في مناكفة سيبويه^(٥)، فاستكثر من الاعتراض على روايات الأبيات مما أثار حفيظة بعض النحاة فقبل عنه:

"هذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً، وكلام العرب فرعاً، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله"^(٦). وقد استطابت المبالغة في إظهار ردود المبرد على سيبويه واعتراضاته على نسبة أبياته^(٧).

ومع إدراك أن سيبويه كان محل ثقة جمهرة النحاة، وأن اعتراضات المبرد قد استغفرتهم فقال بعضهم عن تشكيك المبرد في رواية بيت امرئ القيس السابق:

"وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب، فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمع... وقول أبي العباس إنما الرواية: (فاليوم فاشرب)، فكأنه قال

(١) أبو زيد الأنصاري، النوادر، ص ٢٠٨، وينظر البغدادي، خزنة الأدب، ج ٩، ص ٤٩.

(٢) الشعر والشعراء، ص ٤٤، وتتنظر ص ٤٥ في أشياء مماثلة لهذا، وتتنظر خزنة الأدب، ج ٨، ص ٣٥٠.

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٩٣، والبيت للعباس بن مرداس، وتتنظر خزنة الأدب، ج ٤، ص ١٣،

ومعجم شواهد العربية، ص ٢٢٥.

(٤) وردت هكذا في: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، الاشتقاق، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٩، ص ٣١٣، وينظر المزيد من المصادر والمراجع والتوضيح بشأن هذا البيت في رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص ١٥٦ -.

(٥) تنظر مقدمة محمد عبد الخالق عضيمة للمقتضب، ج ١، ص ١١٧، ١١٨.

(٦) ينظر المرجع نفسه، ج ١، ص ١١٧.

(٧) نفسه، ج ١، ص ٨، ١٣٦.

لسببويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ماحكيته، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف، فقد سقطت كلفة القول معه^(١).

نقول، مع إدراك كل ذلك، إلا أننا نشعر أننا أمام مشكلة أم تتفرع عنها مشكلات صغار، ارتضى النحاة بالشعر حجة، وحكموه في النثر، فكثرت الضرورات، وفنت عضد بنيان القواعد اتساعاً أو تأويلاً. والشواهد الشعرية بعضها منسوب إلى قائله، وبعضها غير منسوب، والروايات مختلفة، بعضها يوافق القاعدة، وبعضها لا يوافقها، بعضها تغير باتساع الزمان أو المكان، وبعضها الآخر تغير قصداً.

هذا ينغص الصفو - لاشك -، ويلمز بسلامة الأصول، إلا أننا نحمل النفس على عدم الاستقامة إلى ضباب الشك طويلاً، فهو يكاد يطال كل تراث إنساني، لكن الحقائق دوماً سهام تنفذ إلى النور، وهذه روايات شاذة قليلة تواجه إجماعاً جارفاً عارماً؛ فهي أشبه بحصيات تقذف في بحر.

وقبل أن نغيب الشك ونمضي، نجد أنفسنا محاصرين بتساؤلات جديدة أخرى، بعضها له علاقة ماسة بالرواية الشعرية:

إن الاعتماد على الشعر خلق معارك جانبية، ومماحكات خفية أو علنية بين النحاة والرواة، وبين الشعراء والنحاة:

بين النحاة والرواة:

النحاة بحاجة إلى الرواة، فعندهم مادة قواعدهم، والرواة يدركون تلك الحاجة، ويستدعونها فيميلون إلى تزيين بضاعتهم بكل غريب مشكل، وإن لم يبد فيه الإشكال، فهم يستحثون النحاة على البحث عنه، ويستفزونهم لتدبره، والتبصر فيما خفي منه. وكتب الأمالي والمجالس فيها كثير مما يثبت ذلك.

ومنه ذلك المجلس الشهير الذي جمع المبرد والرياشي، فسأل ثانيهما الأول عن قول الشاعر:

بازل عامين حديث سني

ماتنقم الحرب العوان مني

كيف تكون فيه رواية (بازل)؟

فاستشاط المبرد غضباً، واستكرر قائلاً: نقول لي هذا في العربية؟ إنما أصير إليك لهذه

(١) مقدمة عبد الخالق عضيمة للمقتضب، ج ١، ص ١١٧، والرأي لابن جني، وينظر له آراء مماثلة أخرى في

الخصائص، ج ١، ص ٧٥، ج ٢، ص ٣٤١.

المقطعات والخرافات؟ ثم أجاز الرفع، والنصب، والجر في موضع السؤال^(١).

فنحن إذن أمام امتحان راو لنحوي يستثيره، فيقود إلى امتحان النص الشعري، ينتهك حماه، ويتلاعب بحركاته على هواه، وهذا شرح آخر، قد نحن لانتعلم شاعراً (يشعر) بلغته فيجري في نظمه في موضع واحد على نحوين، ومستبعد تماماً أن تكون هذه الحالة المزوجة الحائرة هي حال البيت في صدره الأول عن الشاعر، والوجه أن يكون الوجه واحداً في الموضع الواحد، عن الشاعر الواحد^(٢).

هكذا قيل عن موضع بحركتين، فكيف نقول عن هذا الموضع بهذه الحركات الثلاث؟ لاشك في أن هذا تجنّ ليس على القواعد النحوية التي تسيّنت، فسيّنت المعنى، وحسب، بل على أصل النص أيضاً، فإن "هذا التدخل في الرواية بتحكيم النحو، ووجوهه الممكنة يقيم جداراً تاريخياً بيننا وبين الصورة التاريخية الموحدة"^(٣)، فهذا التعدد وإن استقام مع الممكن نحويًا، لا يستقيم مع الحقيقة التاريخية ونواميس الظاهرة اللغوية^(٤).

بين الشعراء والنحاة:

قبيلان كل منهما يحتاج الآخر؛ الشعراء يتمنون على النحاة الاحتجاج بشعرهم لإشهارهم وإعلاء شأنهم، والنحاة يحتاجون الشعراء فهم سند قواعدهم، ومصدر احتجاجهم. ومع ذلك جرت بين الفريقين مباحكات خفية أو علنية أدت إلى الإغراق في الإغراب شعراً، والإيغال في التأويل نحواً، فزادت الأمور تعقيداً، وأسهم كل ذلك في خضد شوكة القاعدة النحوية ومس سلامتها.

ومما يصلح مثالا لهذه المشاحنات بين الفريقين، تلك الملاحظات التي جرت بين الفرزدق وابن أبي اسحق الحضرمي، وهي ذاتة مشهورة^(٥)، وقد أظهرت إصرار النحاة على استقامة قواعدهم رغم تهجم الشعراء عليهم، وتصميم الشعراء على كسر رتبة المألوف، والخروج عن

(١) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٤٧، وقد ورد هذا في الأشباه والنظائر للسيوطي، ج ٣، ص ٢٣٩، وهناك موقف مشابه وقع بين الكمائي والأصمعي، ينظر في أمالي الزجاجي، ص ٥١، ٥٠، وفي الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٢٤٤.

(٢) نهاد الموسى، نحو منهج في تحقيق قراءة الشعر، مجلة دراسات الأردنية، مجلد ٦، أيار، ١٩٧٩، ص ١٢.

(٣) السابق، المكان نفسه.

(٤) ينظر، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص ٣٦-، والسيرافي، أبو سعيد الحسين بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق فريتمس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦، ص ٢٦-، وابن الأثيري، نزهة الألباء، ص ٢٧-، والقفطي، جمال الدين أبو الحسن، إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠، ج ١، ص ٢٣٥، والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٦.

المعروف. وقد يدفعهم إلى ذلك تلبية حاجات الوزن أو القافية، لكن من يدري؟ فقد تستهويهم مباحكات النحاة، واتقين من حاجتهم إلى شعرهم، فيقذفون أمامهم شباكاً يضنيهم دفعها دفاعاً عن سلامة قواعدهم. ومن ذلك قول الفرزدق:

وعضّ زمان با ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلفاً.

فاعترض الحضرمي على رفع (مجلف)، وهي معطوفة على منصوب، فسأل الفرزدق علام رفعها؟ فأجاب: على ما يسووك وينووك^(١). وفي رواية أخرى أضاف: علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا^(٢).

فهاهي المعاكسات بين النحاة والشعراء تنضم إلى ماسبقها لتضيف مثابة أخرى للاعتماد الأكبر على الشعر مادة للقواعد.

لكن ينبغي أن ينظر إلى كل ماسبق نظرة من لايهون، ولا يهول:

لايهون؛ لأن المنهج العلمي الصارم السليم يجب أن يتم فيه تجنب كل مايطعن في سلامة الأصول، لأن هذا يقود إلى العبث بكل مايبنى عليها، ويشكك فيه، وكم من حكم نحوي تربع قروناً في بطون الكتب النحوية كان سببه شاهدة شعرياً فرضه، وحمل عليه غيره جوراً وعسفاً!

ولا يهول؛ لأن كل مامضى، وغيره مما لم يذكر أكثر، يبقى شذوذاً أمام جمهرة الشواهد والمواد السليمة المرضية التي تسير القاعدة، وتدعمها، ولأن كل مايمكن أن يطل الشعر من النقد، يمكن بالمستوى نفسه، أو أكثر منه أن يطل الشواهد النثرية (ليس القرآن الكريم، والحديث الشريف)، من حيث النسبة، وتغير الرواية، وتدخلات الرواة والنحاة.

لكن يعيش معنا السؤال: لم لم يكن الاعتماد بشكل أكبر على القرآن؟

ثم نترك الشعر جانباً لنقف قليلاً على بعض قضايا النثر، نلمس مدى سلامة الجهد النحوي: هل كان النحاة يدركون مايفعلون؟ وما مدى قناعتهم بذلك؟ وإلى أي مدى يمكن أن نتقبل نحن تلك القناعات؟ وفيما يلي توضيح ذلك:

هذه الروايات عن الأعراب التي احتفى بها سيبويه، واحتفل بها من تلاه من النحاة:

إلى أي مدى أحس هؤلاء الأعراب باللغة فحفذوا وفي دواخلهم إحساس صادق بسلامة الحذف، وأنه مطلب تستدعيه طبيعة الموقف، وتسمح به التراكيب، وتبتملحه سنن اللغة، فلا يهذأ أركانها، ولايشيع الفوضى في جنباتها؟

(١) ينظر ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) ينظر، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص ٣٦، ٣٧.

صحيح أنهم (أي : الأعراب) لم يدركوا مصطلحات النحاة، فهم يتكلمون على الفطرة، لا يوجههم عامل نحوي أو مصطلح، ومهما تدخلت فطنة النحاة، فإنها لم تكن قادرة على التأثير في فطرة الأعراب، وقد حفظت لنا الكتب كثيرا من نواذرهم المتمثلة في مساعلة يقدمها نحوي يبحث عن جواب لمسألة نحوية شائكة فيرد عليها الأعرابي بإجابة عفوية لا تمت بصلة إلى الصنعة النحوية^(١).

وقد ورد في الخصائص مواضع كثيرة، شعر فيها ابن جني، وأشعرنا أن هذا الأعرابي على جفائه، وغلظ طبعه، كان سامي الفطرة، بالغ الحكمة، يحس بقوة طبعه مكامن لغته، ويستهدي إلى تطويرها بصدق إحساسه، وإن كان يجهل أصول صناعتها، وحدود مصطلحاتها^(٢).

ومن طريف ما رواه أن أعرابيا خاطر على أن يشرب علبه لبن ولا يتحنح، وعلق قائلا: "وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظ نحن على طول المباحثة والسماع، فتأمله فإن الحاجة إلى منته ظاهرة"^(٣).

إذن، فإن لنا أن نطمئن إلى أن الأعراب التي تفيض بأقوالهم جنبات الكتاب، إذ اعتمدها سيبويه فجعلها صوى ومعالم هدى في كتابه، لكل من تبعه، نطمئن إلى أن هؤلاء كانوا يعون ما يقولون، وأن أقوالهم هي نتاج قرائح متوقدة، وطبائع سليمة، وفطر نقية، فهم جديرون بالاحتجاج

(١) من ذلك:

قيل لأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ فقال: إني إذا لرجل سوء، وقيل لآخر: أنجر فلسطين؟ فقال: إني إذا لقوي.

وسمع ثالث ينشد: نحن بني علقمة الأخيار، فسئل: لم نصبت بني؟ فاستغرب قائلا: مانصبته ذلك أن

مصطلحات الهمز والجر والنصب ليست مما يفهمون.

(ينظر ابن فارس، للصاحبي في فقه اللغة، ص ٣٥، وفيه أمثلة أخرى كذلك، وينظر السيوطي، المزهري، ج ٢،

ص ٣٤٤، ٣٤٣، ج ٢، ص ٢٧٧، وينظر العقد الفريد، ج ٣، ص ٤٧٥).

وهذه حكاية توضح الفرق بين نحو الإعراب (نحو الفطرة) ونحو النحاة (نحو الفطنة):

"وقف أعرابي على مجلس الأخفش، فسمع كلام أهله في النحو.... فحار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له

الأخفش: ماتسمع يا أبا العرب؟ فقال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا".

(أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية،

بيروت وصيدا، ج ٢، ص ١٣٩).

(٢) ينظر الخصائص، ج ١، ص ٥٨، ٧٢، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠، + ج ٣، ص ٢٧٥، وينظر السيوطي،

المزهري، ج ٢، ص ٤٩٥، ٥٤٧.

(٣) الخصائص، ج ٣، ص ٢٧٥، ج ٣، ص ٢٧٥، ٢٧٦، وينظر السيوطي، المزهري، ج ٢، ص ٤٩٦.

بهم، واستتباط القواعد من كلامهم، وما أتى سيبويه بدعا بتعويله عليهم، فقد سقط على الخبراء، وأهل الحكمة، فللغربية في صوغ أساليبها نظامها المفترض وللعرب في افتتان كلامهم سنانهم وبدعهم، فهم يقدمون، ويؤخرون، ويذكرون، ويحذفون.

ويبدو أن ابن جني، وسيبويه، وغيرهما من النحاة في دراستهم لأحوال هذا اللسان كان كل منهم مدركا إدراكا لا يلتبس عليه أنه يبحث في السليقة اللغوية لهذه الأمة ومنازعها في الإبانة، واستشفاف القواعد والقوانين التي انطوت عليها هذه السليقة^(١).

وابن جني تفهم جيدا جهد الرائد المعلم، ووظيفة النحوي المثلى التي تجري على سنن الكلام فقال: "ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شجاعه، وشرع أوضاعه أن يرى فيه نحو ما رأوا، ويحذف على أمثلتهم التي حنوا....."^(٢).

ويلح علينا الشك الى منتهى غاياته عندما يطل علينا السؤال التالي :

لقد حذف العرب وفق ما أملة عليهم سلامة طبيعتهم ، ونقاء فطرتهم ، فتلقينا عنهم كلاما محذوفا بعضه، وتتبع النحاة مواطن الحذف فيما استشهدوا فسدوا الثغر، وجبروا الكسر، وزعموا أنهم ربوا المحذوف الذي نواه الأعراب إلى أصله، وبناء على ذلك كانت الأحكام، وصيغت القواعد، التي عاشت، وسادت وما زالت ...

لكن، من يضمن لنا أن ما نقره من محذوفات فيما سقط من كلامهم هو ذاته الذي أرادوا إسقاطه، وأنا لم نجنح بعيدا عما نوا ؟

يقودنا ابن جني إلى برد الطمانينة فيقول :

" والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئا :

أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا؛ فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشهد من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها من استخفافها شيئا، أو استنقاله، وتقبله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس"^(٣).

(١) محمد أبو موسى ، دلالة التراكيب ، مكتبة وهبة، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٧ .

(٢) الخصائص ، ج ١، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٣) الخصائص ، ج ١، ص ٢٤٥ ، وهو يورد أمثلة كثيرة توضح مراده .

فهم، على هذا، دائمو النظر، والتبصر، والتفكر في أمر هؤلاء الأعراب، ونواياهم، ومقاصدهم، وأساليب كلامهم.

وأما الحاضر الذي أشار إليه ابن جني فنعود إلى سيبويه ليفصح عنه بقوله :
 "وهذه حجج سمعت من العرب، وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب، من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: اللهم ضبعا ونثبا إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا:

اللهم اجمع (أو اجعل) فيها ضبعاً ونثباً، وكلهم يفسر ما ينوي، وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمّر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار^(١).

يتضح مما سبق كم استعنى سيبويه والنحاة في سبيل النفاذ إلى ما يطمئنتهم على سلامة أدلتهم، وصدق أحكامهم، وأنهم جدوا في استبطان نوايا الأعراب المحتج بهم لمعرفة مقاصدهم ونواياهم!

مدى الثقة بسيبويه

من النادر أن يرى المرء إجماعاً على تقدير عالم كما وقع لسيبويه، فمع المنافسات والمشاحنات، ومطامع الدنيا، وتغاير وجهات النظر، التي كانت كما يقال : تنفعهم إلى تبجين بعضهم بعضاً، ولا يترك أحدهم لخصمه في ذلك سماء ولا أرضاً^(٢). مع كل ذلك لا تكاد تجد رأياً وجيهاً يمسّ سيبويه وينتقصه، بل تطالع الإشادة به وتبجيله من منافسيه قبل أنصاره ومحبيه، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تجمع في هذا الصعيد. وذلك يشمل شخصيته، وخلقه، وعلمه، وكتابه، وفيما يلي بعض أمثلة :

قالوا عنه: هو غاية الخلق^(٣). وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل^(٤). وكتابه لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به أحد بعده^(٥). وقد سمّوه قرآن النحو^(٦). وسمّوه البحر^(٧). ولشهرته

(١) الكتاب، ج ١، ص ٢٥٥، وقد أورد ابن جني أمثلة عديدة في الخصائص، ج ١، ص ٢٤٩ - .

(٢) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣١٢.

(٣) ابن الأثير، نزهة الألباء، ص ٥٥.

(٤) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص ٦٥.

(٥) السيرافي، أخبار النحويين، ص ٤٨، وابن الأثير، نزهة الألباء، ص ٥٥.

(٦) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص ٦٥.

(٧) السيرافي، أخبار النحويين، ص ٥٠.

صار اسمه (الكتاب) علماً معلوماً (١). وتخرجوا أن يصنعوا كتاباً على شاكلته (٢). ولم يجدوا أنفس منه هدية للحكام (٣).

وقد ثور هذا الكتاب حوله نهضة نحوية وما زال، فأثره في النحو العربي شرقاً وغرباً لا يحتاج إلى دليل. وفي الشروح عليه، وشروح مشكلاته، وشواهد، واختصاراته، والاعتراضات عليه، وردها، في ذلك كله مكتبة نحوية قديمة حديثة زاخرة، ما زلنا نعتاش عليها ونلجأ إليها.. وقد شهد له بالفضل خصوم، فالقراء مات وتحت رأسه كتاب سيبويه (٤)، والكسائي يشد الرحال إلى البصرة فيقرؤه على الأخفش، وينقده خمسين ديناراً (٥). والمديح يشمل أستاذ سيبويه كذلك بما يضيق المجال عن ذكره هنا (٦).

وقد كثرت إشارتهم إلى إحاطة سيبويه، وجمعه، وتقصيه، وصبره على الاستقراء (٧). وذلك يوصلنا إلى بعض الرضا بأننا نقف على أرض صلبة، فظاهرة الحذف ظاهرة واقعية استقراها النحاة، وتتبعوها، ولم يفتعلوها، وكان لزاماً عليهم أن يدرسوها، ويقعدوا لها، وقد فعلوا...

وهذا الإطراء العظيم على سيبويه : خلقه، وعلمه، واستقرائه، وكتابه، وأستاذه، يؤمل منه أن يحاصر ما بدا من بعض شكوك في مادة الكتاب، فالرجل أوثق من أن يتهم. وعلمه، وطول باعه، واستقراؤه تسمح بالثقة في اختياره. وما زخر به كتابه وطريقة معالجته له مستفاداً كل جهد، ساداً كل منفذ، كل ذلك يجعل منه رائداً بحق، ولعله لم يكذب أهله.

(١) ينظر السيرافي، أخبار النحويين، ص ٥٠، وابن الأثير، نزاهة الألباء، ص ٥٥.

(٢) ابن الأثير، نزاهة الألباء، ص ٥٦.

(٣) نفسه، ص ٥٥.

(٤) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص ٨٧.

(٥) السيرافي، أخبار النحويين، ص ٥١.

(٦) ينظر مثلاً السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٦٤، ٦٥، ٨٠، ٨١.

(٧) ينظر مثلاً ابن جني، للخصائص، ج ٣، ص ١٨٦، والأعلام الشنتمري، للنكت، ج ١، ص ٩١.

وفي ثناء المحدثين على سيبويه وكتابه ينظر مثلاً:

- مقدمة عبد السلام هارون للكتاب، ج ١، ص ٢٠ - .

- مقدمة محمد علي سلطان لكتاب السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ص ٤ - .

- محمد عبد الخالق عضيمة، فهرس كتاب سيبويه، ص ٨ - .

- حسن عون، اللغة والنحو، ص ١٩٣-، وعلي النجدي، سيبويه إمام النحاة، ص ١٤٤ - .

ويحسن الرجوع إلى كوركيس عواد، سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً، مطبعة

المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٨، ص ٨ وما بعدها.

وأغلب الظن أنه صَحَّ المنقول، وسلمت فطرة المنقول عنه، وصَحَّ طبعه، ودقَّ إحساسه، وجدَّ الناقل في أن يكون أميناً على ما نقل، وحرص جهده على أن تستقيم أدواته، وتصدق أحكامه. فإلى أي مدى وفق في التعامل مع هذه المادّة المسموعة، وإلى أي مدى خدم هذا المنهج القرآن الكريم؟

سيحاول الجزء اللاحق من هذا البحث الكشف عن ذلك.

النحاة بين المعنى والصنعة النحوية

تمهيد

ثمة مؤشران من خلال الاستهداء بهما يمكن أن يقيم جهد النحاة في دراسة ظاهرة الحذف لا سيما في القرآن الكريم وهما :

مراعاة المعنى، والصنعة النحوية.

فإن استطاع النحاة مراعاة الأمرين معاً، ولم يطغ اهتمامهم بأحدهما على الآخر، فذلك هو التوفيق... وإن لم يستطيعوا ذلك وقع الخلل والاضطراب. وكلما اتسعت الفجوة بين الأمرين زاد الفساد..

أكد النحاة كثيراً أن الحذف خلاف الأصل، وأفاضوا في وضع قواعد تضبطه وتحد منه، وأبدوا ممانعتهم حذف بعض العناصر، وتحفظاتهم على حذف عناصر أخرى، وبدت لنا ظاهرة الحذف مقننة منضبطة.. فهل التزم النحاة بما تنادوا به ؟ وهل طبقوا ما آمنوا به نظرياً ؟

يحاول الجزء التالي من هذا الحديث إلقاء الضوء -رفق الطاقة- على الجهد النحوي لتقييمه اعتماداً على ما ذكر، واستثناساً بهذه التساؤلات ..

النحاة والمعنى

يبدو أن ابن هشام قد تمثل جيداً جهد سابقيه من النحاة وصنيعهم، فاستحضر حيرتهم بين الالتفات إلى صناعتهم تارة، والاهتمام ما يتطلبه المعنى تارة أخرى، فوضع في المعنى جهات عشر^(١) اعترض فيها على المعربين، جعل الأولى والثانية منها مخصصتين لعلاج هذه الحيرة. أما الأولى منهما فهي كما يقول: أن يراعي النحوي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك.

وأورد مسائل كثيرة أوضح فيها أن المعرب يجب أن يتثبت فلا تقوده صناعته النحوية إلى الإسراع في البت في المسائل دون التروي لملاحظة المعنى ومراعاة متطلباته. وهذه إحدى المسائل التي أوردتها:

✓ يقول تعالى: ﴿أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء﴾^(٢). يتبادر إلى الذهن كما قال أن (أن نفعل) معطوفة على (أن نترك) أي: أن الصلاة تأمره أن يتركوا ما يعبد آباؤهم، وتأمره أيضاً أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وهذا بين الفساد؛ فالصلاة تأمر بالأولى ولا يمكن أن تأمر بالثانية. فلا بد من وجود محذوف يعيد للمعنى استقامته. وبإعادة النظر يتبين أن (أن نفعل في أموالنا ما نشاء) معطوفة على معمول (أن نترك) وهو ما يعبد آباؤنا، فيكون المعنى:

✓ أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا، أو أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء. وبذلك تلثم الصناعة النحوية والمعنى معاً لتقديم الفائدة^(٣).

لا شك في أن النحاة في الكثير من مواطن الحذف، سعوا إلى هذا الالتئام، وجذوا في نسج الصناعة والمعنى سدى ولحمة للكلام، وحرصوا على التراضي بينهما، فلبوا ما تستلزمه صناعتهم، ولم يغفلوا المعنى.

واستذكروا أن نشأة النحو ما كانت إلا دفعا للحن من ناحية، وتثبيتاً للمعنى الصحيح من ناحية أخرى؛ فالأعرابي الذي جاء يستوضح الإسلام ليدخل فيه، فسمع رجلاً في المدينة يقرأ: ﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾^(٤)، لم ينفره اللحن في الحركة وحسب، وإن كان ذلك

(١) ينظر في مغني اللبيب، ص ٦٨٤ وما بعدها، وينظر لها شبيهه في الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٠٤، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٢) هود، ٨٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب، ص ٦٨٦.

(٤) للتوبة، ٣.

مما يعاب به العربي ويسخط عليه بسببه، بل كان النفور مما استجره هذا اللحن من أثر في المعنى جعل الرسول الكريم مع المشركين في حكم واحد^(١).

والأمثلة التي حفظتها كتب تاريخ النحو عن بدايات اللحن لا يخرج معظمها عن هذا: لحن في حركة يقلب المعنى، فيضيع المقصود، ويعز الفهم^(٢).

فالأمر ليس لحناً في اللفظ يحارب، بل هو اهتمام بأثر ذلك في المعنى؛

"فلو كانت المشكلة لحناً فقط للقلنا الناس القراءة الصحيحة، لكن النحاة ومعظمهم قراء.... واجهوا أسئلة من طلابهم عند تعليل الظواهر"^(٣).

ولذلك كانت غايات النحو منذ نشأته تسعى إلى تفسير حركات الإعراب بالنظر إلى المعنى، و "البحث عن كل ما يفيد في استبطان النص، وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان النحو العربي"^(٤).

وفهم النحاة، كثير منهم، الإعراب على أنه صورة المعنى، وتكررت لهم أقوال كثيرة تصرح بهذا.. فهم يقولون: الإعراب هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^(٥). ويقولون: "الإعراب هو الفارق بين المعاني"^(٦). "ولوله ما ميز بين فاعل من مفعول..."^(٧). ويقولون: "الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه"^(٨). و"الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني... جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني..."^(٩). والإعراب "دخل ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية"^(١٠).

(١) ينظر في ذلك ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٨، وابن الأثير، نزلة الألباء، ج ١٩، ص ٢٠، والتفطني، إنباه الرواة، ج ١، ص ٥.

(٢) تنظر الأماكن السابقة، وأبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص ٢٣-، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٤-، والسيرافي، أخبار النحويين، ص ١٨-.

(٣) عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٨١، ص ٥٧.

(٤) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١١.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٥.

(٦) ابن فارس، الصحابي، ص ٦٦، وينظر كلام له مشابه في ص ١٩٠.

(٧) نفسه، ص ٧٧ وينظر كلام مشابه في: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٣٢٧، ٣٢٨.

(٨) للزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦٧.

(٩) نفسه، ص ٦٩.

(١٠) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ١٥٦.

بل هم يشيرون بدقة إلى أن "الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ"^(١).
هكذا فهموا الإعراب، ولعل هذه الأمثلة تثبت مغالاة النفر الذين ذهبوا إلى أن النحو
العربي شكلي، لا يلتفت إلى المعاني^(٢).

وتعازموا على الاهتمام بالمعنى، ونترك لابن جني أن يقول كلمة فصلا في هذا الأمر، فقد عقد
بابا عنوانه:

"باب في تجانب المعاني والإعراب"، ذكر فيه أن أستاذه كان يعتاده، ويلم كثيرا به "وذلك أنك تجد
في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب، والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك
منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت إلى تصحيح الإعراب"^(٣).

ويقول في مكان آخر:

"فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان
تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق
تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك"^(٤).

وكان المبرد قد أعلنها صريحة أنه يقف إلى جانب المعنى، فقال:

"كل ماصح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود"^(٥).

وشبيه بذلك موقف ابن يعيش إذ نادى بإصلاح اللفظ لإصلاح المعنى^(٦).

وقد كان للنحاة فلتات معجبات، مساو فيها بدقة ونباهة، وذكاء، تلك العلاقة بين ظاهر الأحكام
النحوية، ومتطلبات المعنى الدلالي؛ فالفاعل في العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى^(٧).
ففي قولهم: (مات زيد) لاحظوا التناقض بين الحكم النحوي لكلمة (زيد) وبين المعنى الذي وقع
عليه، إذ "سمي زيداً فاعلاً ولم يحدث بنفسه الموت، وهو مفعول في المعنى"^(٨). وتتكرر أقوال

(١) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢،
ج ١، ص ٩٨، وتنتظر أقوال أخرى في ابن القيم، بدائع الفوائد، ج ١، ص ٣٤، والسهيلي أبو القاسم عبد الرحمن
ابن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ص ٨٢، وابن يعيش، شرح
المفصل، ج ١، ص ٧١ - .

(٢) ممن قال ذلك تمام حسان، اللغة العربية، ص ٢١٣.

(٣) الخصائص، ج ٣، ص ٢٥٥، وينظر شبيهه في ج ١، ص ٢٧٩، ج ٣، ص ٢٦٠.

(٤) نفسه، ج ١، ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٥) المقتضب، ج ٤، ص ٥٩٨، وينظر شبيهه في المصدر نفسه، ج ٤، ص ٥٧٩، ٦٣١ + ج ٢، ص ٥٤٢.

(٦) ينظر شرح المفصل، ج ١، ص ٩٦.

(٧) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٨٥.

(٨) ابن الأثير، أسرار العربية، ص ٨٨، ٨٩.

لهم كثيرة تؤكد أن الفاعل ليس القصد فيه أن يكون مخترعاً للفعل على حقيقته، بل تلك تسمية النحو. وتعرض جمل مثل:

مات زيدٌ وهو لم يفعل موتاً، وكذلك طلعت الشمس، ونظف الثوب...^(١).

ويهمش النحويون أحياناً قواعد صناعتهم، ويسودون المعنى، وقد أوضح ذلك السيوطي فقال: "وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر.... فيجيز النحويون في صناعتهم أعطى درهم زيدا، ويرون أن فائدته كفاضة قولهم: أعطى زيد درهماً، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد^(٢)".

ويقولون: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، مهملين الصناعة النحوية، معتمدين على المعنى الدلالي^(٣). وفي مسائل الاشتغال والإغراء الشائكة تقلت بعضهم نحو المعنى والتفتوا إليه فقالوا: "اعلم أن المبتدأ إذا وقع الفعل على ضميره فنصبه جاز أن يسمى مفعولاً على المعنى كقولك: زيدٌ ضربته. يجوز أن يقال: زيد مفعول^(٤)".

إن ما مضى من حديث يعد إطاراً عاماً لاهتمام النحاة بالمعنى، فهل كان لذلك أثر في تقديرهم المحذوفات فالتفتوا إلى المعنى حين قدروا أو رفضوا التقدير، والتفتوا إليه حين عينوا نوع المقدّر؟

نعم، إن ذلك بدا واضحاً في كثير من المواضع التي أورد فيها سيبويه أمثلة للحذف وناقشها؛ فهو مَيَّال إلى تقدير المحذوفات حينما يستدعي المعنى ذلك، وإلى المعنى يحتكم كثيراً عند اشتباه الأمور، وعندما يطلب ما يرجح تقديراً على تقدير. وقد وردت أمثلة على ذلك فيما سبق يمكن العودة إليها هناك^(٥).

وعلى النهج ذاته مضى النحاة في كثير مما عرضوا ومثلوا، فثمة أمثلة كثيرة تلقيناها قدرنا فيها محذوفات بدت فيها القاعدة منسجمة غاية الانسجام مع ما يفرضه المعنى، وذلك هو النهج القويم: الالتفات إلى المعنى، مع عدم إغفال ما يطلبه النحو، إذ يعاب على الناشئ في

(١) ينظر الشنتمري، النكت، ج ١، ص ١٦٣.

(٢) الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ١١٦.

(٣) ينظر نهاد الموسى، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية،

١٩٧٣، ص ٧٢.

(٤) الأعلام للشنتمري، النكت، ج ١، ص ٣١١.

(٥) ينظر هذا البحث، ص ٥٢.

صناعة الإعراب أن ينكر فعلاً، ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدأ ولا يتفحص عن خبره، أو ظرفاً أو مجروراً ولا ينتبه إلى متعلقه....^(١).

فهل يعترض على تقدير فعل أو خبر في قوله تعالى:

﴿وَلَنُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَيَخْرُجُ مِنْهَا شجرٌ مُّشْرِبٌ وَغُلٌّ مُّذْرِبٌ﴾ (٢).

وتقدير فعل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أُنْزِلَ رُبَّمَا قَالُوا أَبْسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٣).

وتقدير مبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ (٤).

في مثل هذه المواضع، وغيرها كثير، ثمة حذف جاء توكيداً للإيجاز، وهو فضيلة، وقام عليه دليل جلي يوضحه ويرده، فأخذت القاعدة النحوية مستحقاتها، واستوفى المعنى ما يطلبه، وصار الكلام وجيزاً رشيقاً.

وهناك مواضع تجاوز فيها النحاة حدود صناعتهم النحوية، وحلّقوا بعيداً وراء المعنى، ومضوا يطلون حدود العلوم الأخرى كالبلغة والتفسير، مدركين أن هذه الظواهر لا تتجلى حقائقها وأسرارها إلا بالنظر إليها نظرة شمولية متكاملة تكسر الحواجز الوهمية بين العلوم، وتجمعها معاً فريقاً واحداً لاستجلاء ما غمض، واستكشاف ما دق وخفي.

أما لفئاتهم البلاغية فسيكون لها وقفة أخرى لاحقة، وأما اهتمامهم بالتفسير، وهو جدير بالناية لكشف نظرة النحاة إلى الحذف القرآني، فإنه وصل إلى الحد الذي اشتكى منه ابن هشام، وأوصى النحاة بتجنبه إذ قال:

"الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل... وأما قولهم في نحو:

﴿سِرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ (٥)، إن التقدير والبرد ... إنما ذلك للمفسر (٦).

إن هذا الرأي يحمل قدراً كبيراً من الوجاهة، فهو دعوة إلى التخصص الذي غدا اليوم منهجاً في معظم الميادين والعلوم. لكن كثيراً من الظواهر اللغوية، لا يحسن فهمها، ولا يسهل إيضاحها إلا

(١) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق رشيد عبد الرحمن العيدي، دار الفكر، ١٩٧٠، ص ١٥٢، ١٥٣.

(٢) العنكبوت، ٦١.

(٣) النحل، ٢٤.

(٤) القارعة، ١٠، ١١.

(٥) النحل، ٨١.

(٦) مغني اللبيب، ص ٨٥٣.

بالنظر إليها من خلال جوانب متعددة تتلاقى فيها أنظار الصوت، والصرف، والنحو، والبلاغة، والتفسير، كلها ترعاها وتقدمها دافقة بالحيوية يكمل جانب منها النقص الذي قد يعتري جانباً آخر، ولعل ظاهرة الحذف خير مثال على ذلك:

وابن هشام نفسه، انساق إلى خارج ما تتطلبه صناعة النحو عند مناقشته هذه الظاهرة، فوفق في ذلك أيما توفيق، وأتى بالعجاب، ومازلنا نتكئ على ما قال ويفتح أمامنا آفاق الحديث، وقد اعتذر عن تجاوزه ذلك فقال:

"ولم أنكر بعض ذلك (يقصد التفسير والبيان) في كتابي جرياً على عادتهم بل لأنني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً" (١).

ويحسن التعقيب على ذلك بأنه إن كان في تجاوز النحاة لصنعتهم النحوية وتمثلهم المعاني شر، فليتهم شغلوا بهذا الشر عن الشر الأكبر وهو نصرة القاعدة النحوية على المعنى ظلماً. على أية حال، أدرك النحاة أنهم يناقشون أمراً شائكاً، تمتد علاقته خارج ما تطلبه صنعتهم فتتبعوها، واستردوها منتصرين للمعنى، متجاوزين مستلزمات صنعتهم، ولعلمهم أهل الحمد في كثير مما فعلوا.

فقد قدموا خدمات جلى لتفسير القرآن، وقدرُوا، ليس انصياعاً لصناعاتهم، بل تتبعا لدقائق المعاني، وأسرار القرآن، وتوضيحاً لأحكامه، وتزجياً لله جل شأنه، مما يوصلنا إلى قناعة بقول أحد الباحثين:

"إن أي بحث يحاول تحديد الدلالة دون الاعتماد على النحو يعدّ عبثاً" (٢).

التفسير يتكئ على النحو -لاريب- لفهم المعاني، وتبيين المراد، لكن النحاة لم يكتفوا بتقديم هذه الخدمة الأولية من حيث توضيح الفاعلية والمفعولية، إلخ بل تعدوا ذلك لإظهار أثر الحذف في توجيه التفسير وتحديد مذاهبه:

في قوله تعالى: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ (٣)،

أوجب النحاة النصب في (كل) رغم أنهم في مسائل مشابهة أجازوا الرفع على سعة الاختيار. وأوضحوا أن النصب هنا واجب؛ لأن فيه "دلالة لا توجد في الرفع، وذلك أنك إذا قلت: إنا كل شيء خلقناه بقدر، فتقديره: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم؛ لأن قوله: إنا خلقنا كل شيء، لفظ عام فإذا قال: كل شيء خلقناه بقدر فليس فيه عموم؛ لأنه يجوز أن تجعل (خلقناه)

(١) للمعنى، ص ٨٥٣.

(٢) نقلاً عن محمود سليمان ياقوت، للتراكي غير الصحيحة، نحوي في الكتاب لسبويه، دراسة لغوية، دار

المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٧٣.

(٣) للقمر، ٤٩.

نعتا لشيء، وتكون (بقدر) خبرا لكل، ولا تكون فيه دلالة لفظية على خلق الأشياء كلها، بل تكون فيه دلالة على أن ما خلق الله منها خلقه بقدر^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٢).

يستشعر ابن هشام خطورة أخذ الآية على ظاهرها، فذلك يدل على أن الله يعلم في هذا المكان أكثر من علمه في مكان آخر، وهذا يتنافى مع جلال صفاته عزّ شأنه، فيقول: "إن المتبادر أن حيث ظرف مكان لأنه المعروف في استعمالها ويرده أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول به، لامفعول فيه، وحيث لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه بـ(يعلم) محذوف دل عليه أعلم^(٣)".

وقد يرجحون الحذف لأن في عدم التقدير إخلالا بالمعنى، يقول تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾^(٤).

فيرى سيبويه أن (المقيمين) منصوبة على المدح، والكسائي يراها في محل خفض عطف على قوله تعالى (بما أنزل إليك). فيعلق القيسي:

"وهو بعيد لأنه يصير المعنى: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة"^(٥).

ويقول تعالى:

﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾^(٦)، فلا يدفعهم استيفاء نقص في قاعدتهم النحوية ليقدرُوا محذوفاً، بل هو المعنى الذي جعلهم يقدرُون: ففروا إلى الله بأعمالكم الصالحة^(٧).

وفي قوله تعالى:

﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٨)، لا تطلب القاعدة النحوية ما يكمل نقصاً فيها، فهي تامة في ظاهرها، ولكنه المعنى الذي جعل النحوي يتفكر ليرى أن العسر واليسر ضدان، وأنهما لا يجتمعان، وأن

(١) الأعم الشنتمري، النكت، ج ١، ص ٢٧١، وللتوضيح ينظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤٨، ومجالس

الزجاجي، ص ١٣٤، ٢٢٤، والأماشي للشجرية، ج ١، ص ٣٣٨، والزجاج، إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٨٢،

وابن الأثير، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤٠٦.

(٢) الأنعام، ١٢٤.

(٣) للمغني، ٦٨٩، وينظر القيسي مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٦٦. ومثلها (إن ربك هو أعلم من يضل عن

سبيله) الأنعام، ١١٧. ينظر معاني الأخفش، ج ٢، ص ٢٨٢.

(٤) النساء، ١٦٢.

(٥) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٣.

(٦) الذاريات، ٥٠.

(٧) ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، ص ١١٨.

(٨) الشرح، ٦.

المعنى يفرض تقدير محذوف لا يعارض القاعدة، ويسهم في إقامة المعنى، فقدّر: إن مع انقضاء العسر يسرا^(١). وعلى مثل هذا مضوا:

قد أدركوا أن استقامة المعنى تستلزم تقويم المبنى، واستحضروا لذلك ما يتطلبه المعنى عقيدة أو عقلا أو عرفا... وعللوا لتقدير المحذوف فأقنعوا:

يقول تعالى: ﴿لقد صدق الله رسوله الرؤيا﴾^(٢).

قالوا: "أي تأويل الرؤيا، ولا بد من هذا الحذف؛ لأن الرؤيا مخايل ترى في النوم، فلا تحتمل صدقا ولا كذبا، وإنما يحتمل الصدق والكذب تأويلها.."^(٣).

ويقول تعالى: ﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾^(٤)، فقدروا: كدوران عين الذي"، وإنما أوجب هذا التقدير بهذه الحروف ليستقيم معنى الكلام؛ لأن تشبيه الدوران بالذي يغشى عليه من الموت لا يستقيم، لأن الدوران عرض، والذي يغشى عليه من الموت جسم، والأعراض لا تشبه بالأجسام...^(٥).

ولا تحتاج هذه التعليقات إلى كبير عناء لاستنتاج مدى دقة النحاة في تحكيم المعنى، وإدراكهم أن تقدير محذوف أحيانا هو الذي يحقق الفكرة، ويوضح المقصود. وقد دار على بعض هذه المسائل السابقة نقاش مطول بين الفرق والمذاهب الإسلامية، وهام النحويون يستهمون معهم، ويؤكدون أنهم يجوبون آفاق التفسير، ويذللون شعباه.

فمن يلوم النحاة إن لجؤوا إلى مثل هذه التقديرات التي يطلبها المعنى حثيثا ويسابق إليها صناعتهم النحوية؟

أغلب الظن، ألا أحد عنده مسكة من نظر، أو رفق من فهم يخطئ النحاة في هذا؛ فقد حافظوا على سلامة قواعدهم النحوية، وردوا للكلام ما يكمل به المعنى، فأصابوا حسنتين في آن. وقد أدرك النحاة في كثير من الأحيان عظم مسؤوليتهم وهم يوظفون الإعراب مفاتيح لتفسير القرآن العظيم، ومراعاة أصول العقيدة فيه، واستخراج الأحكام الشرعية منه؛ فهناك حذف إن لم يتم تقديره ضاع الحكم الشرعي، فلا يمكن أخذ الكلام على ظاهره، ولا بد من تقدير محذوف يعيد له انسجامه، ويرد له المطوي من معناه. ولنتأمل مثل هذه الآيات الكريمات:

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ١٨٩.

(٢) الفتح، ٢٧.

(٣) ابن الأثير، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٣٧٩.

(٤) الأحزاب، ١٩.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٦٦، وينظر مواضع أخرى في المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٦٧، ٥٢٥.

- «فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر» (١) .
- «وعلى الذين يطيقونه فدية» (٢) .
- «فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام» (٣) .
- «فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه» (٤) .
- كيف يجوز الاعتراض على تقدير محذوفات فيها؟ بل كيف يمكن استخلاص الأحكام الشرعية منها دون تقدير تلك المحذوفات:
- فهل كل من شهد الشهر مكلف بصيامه؟
- وما الذي فعله المريض حتى كلف بصيام عدة أيام أخر؟
- وهل تجب الفدية على من يطيقونه؟
- وهل تجب فدية الصيام على كل مريض أو كل من به أذى من رأسه؟
- وما الذي فعله المضطر حتى رفع الله سبحانه وتعالى الإثم عنه؟
- كل هذا يجعل التقدير بالحذف ليس أمرا مستساغا فحسب، بل ضرورة واجبة. ويقاس على هذه الآيات الكثير من مشابهاها التي يستعصي حملها على ظاهر ألفاظها؛ لأن في ذلك عطايا وخللا، وقد مر منها أمثلة عديدة في مواطن الحذف النحوي في القرآن الكريم (٥).
- وفي استحضار ذلك، ما يحقق القناعة بأن النحاة لم يغفلوا المعنى في كثير من المواضع، وأن كثيرا من المحذوفات التي قدروها لم تكن عبثا، بل هي مما تطلبت صناعتهم أحيانا وأيدها المعنى، ومما كانت صناعتهم عنه في غنى أحيانا أخرى، ولكن دفعهم إلى تقديرها المعنى.
- فالمعنى له صدارة، وهو دليل على الحذف، يجوز، ويهدي إليه، واهتمام النحويين به ثابت، تكاثرت الأدلة عليه.
- ولعل الخطأ في تقدير المعنى هو الذي شحن رائد النحو (سيبويه) بهذه الدفقات العظيمة من العزيمة التي أثمرت هذا العلم الخطير (١).

(١) البقرة، ١٨٥.

(٢) البقرة، ١٨٤.

(٣) البقرة، ١٩٦.

(٤) البقرة، ١٧٣.

(٥) ينظر هذا البحث، ص ٦٦-.

(٦) ينظر ذلك في : الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١١٨، والسيرافي، أخبار النحويين، ص ٤٤، ٤٣، وابن الأثير، نزاهة الألباء، ص ٥٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٨٧. وتروي كتب التراجم قصصا مشابهة لحن فيها نحاة عندما أسأوا تقدير المعنى، فألهب خطوهم حماسهم لطلب النحو والتفوق فيه، ينظر مثلا خطأ للكسائي في نزاهة الألباء ص ٥٩، وفي السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، شركة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤، ج ٢، ص ١٦٣.

النحاة والصناعة النحوية

وهذه هي الجهة الثانية مما اعترض به ابن هشام على المعرب، وقد تمت الإشارة إلى أختها مطلع هذا الفصل، ويوجزها ابن هشام قائلا:

"أن يراعي المعرب معنى صحيحا، ولا ينظر في صحته في الصناعة"^(١).

ويورد أمثلة منها قوله تعالى: «وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى، وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى»^(٢).

وأشار إلى قول بعضهم إن (ثمود) مفعول به للفعل أبقى، فهذا ما يدل عليه ظاهر المعنى، إلا أن هذا ممتنع في النحو؛ لأن ما النافية لها الصدر، فلا يعمل مابعدا فيما قبلها... هذا القيد الصناعي يضطر النحوي إلى البحث عن بديل، فإما أن يجعل ثمودا معطوفة على عاد، ويقدر للفعل أبقى فاعلا ومفعولا به، وإما أن يقدر فعلا وفاعلا كأن يقول: وأهلك ثمودا.

هذا المثال يلقي ضوءا على الصناعة النحوية ويفتح المجال للحديث عنها، ذلك أن النحاة بعد أن استقروا الكلام العربي الذي ارتضوه للاحتجاج، نظروا فيه ورصدوا حركاته، واندفعوا باحثين عن سبب هذه الحركات وعلتها، ومدى صحة القياس عليها.... وهكذا تواردت المسائل التي كونت بمجموعها قواعد الصناعة النحوية، واستمر النحاة لها رعاة، وعليها محافظين إلى أن نمت وتكاثرت، وغدت صنعة متشابكة الفروع متعقدة القضايا.

وكان (العامل) من أولى القضايا التي انتفت إليها النحاة، فقد بحثوا عن سبب هذه الحركات التي تظهر على أواخر الكلمات، فاهتدوا إلى فكرة العامل، ووردت الكلمة بهذا اللفظ، حاملة هذا المعنى، منذ الصفحات الأولى في كتاب سيبويه، وذلك تحت الباب الذي خصصه لمجاري أواخر الكلم من العربية^(٣).

وتلقفها النحاة من بعده، فما زالوا يطورون هذه الفكرة حتى غدت نظرية متكاملة ألقت فيها كتب خاصة، وقرعت إلى عوامل لفظية، وأخرى معنوية^(٤).

(١) المغني، ص ٦٩٨ .

(٢) للنجم، ٥٠، ٥١.

(٣) ينظر الكتاب، ج ١، ص ٣١.

(٤) من تلك الكتب: العوامل للفارسي، والعوامل المائة للجرجاني، وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٣٥. ومن المحدثين: خليل عمارة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، جامعة اليرموك.

وقد أجمع النحاة على ضرورة وجود العامل مع اختلافهم في تحديده^(١)، وأجمعوا على وجوده مع اختلاف نظرتهم إليه؛ أهو اللفظ نفسه كما يرى جمهورهم، أم هو المتكلم كما يرى ابن جني^(٢)، أو هو المتكلم بإرادة الله كما يرى ابن مضاء القرطبي^(٣)؟ ولم يجرؤ أحد على الدعوة إلى إلغاء العامل إلا ابن مضاء في القرن السادس الهجري^(٤)، ثم كانت له أصداء في العصر الحديث، ذاعت، وخفتت، وذابت^(٥). وعلى الرغم من كثرة المتذمرين من العامل حديثا والداعين إلى تركه، إلا أن أحدا منهم لم ينجح في تقديم بديل مرض^(٦).

ويحسن التنويه بأن النحاة أول أمرهم لم يجانبوا الحقيقة كثيرا حين عرضوا لفكرة العامل، وأشاروا إليها، وقعدوا لها، فهذه دروب بكر شقت بوادي هذا العلم، كانت تحتاج إلى علامات تهدي، وتعليقات تفتح، وسلك ناظم يضم المسائل المتشابهة. فتواردت الأفكار ولاسيما في بابي التنازع والاشتغال:

كل عامل لابد له من معمول، وكل معمول لابد له من عامل، ولا يلتقي عاملان على معمول، ولا معمولان على عامل، وهذه الحروف عوامل تختص بالدخول على الأسماء، وتلك الحروف عوامل تختص بالدخول على الأفعال.

ويحفظ لهم أول أمرهم توظيف العامل لخدمة المعنى، فأهم "العوامل في علامات الإعراب المختلفة إنما هو المعنى الذي يريد العربي أن يعبر عنه^(٧)".

لكن الاهتمام بالعامل بدأ يطغى، وأصبح يقدر لتبرير الحركة دون التفات كبير إلى متطلبات المعنى^(٨)؛ فبعد أن كان الإعراب علما للمعاني^(٩)، أصبح أثرا للعامل. وترددت أقوالهم تثبت هذا، وتجعل الإعراب تلبية لدخول العوامل الظاهرة بل المقدرة أيضا. فهم يقولون: الإعراب

(١) البصريون والكوفيون، مثلا، لم يختلفوا في وجود العامل بل في تحديده.. ينظر، مثلا، ابن الأتباري،

الإتصاف، للمسائل: ٦٥، ١٠-١٣.

(٢) ينظر الخصائص، ج ١، ص ١٠٩، ١١٠.

(٣) ينظر الرد على النحاة، ص ٧٧.

(٤) ينظر للمصدر نفسه، ص ٧٦.

(٥) ينظر هذا البحث، ص ٢٤٥.

(٦) ينظر مني إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥، ص ٣٠.

(٧) حسن عون، اللغة والنحو، ص ٨٩.

(٨) يحسن الرجوع إلى: داود عبده، التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي، مجلد ١، عدد ٨، ١٩٧٩، ص ١٤.

(٩) ينظر هذا البحث، ص ٢١٩.

هو تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً، أو تقديراً، عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى^(١).

وكان طبيعياً ألا تستطيع القواعد الإحاطة بكل المسائل تضبطها وتحتويها، فالامتداد الزماني - كما سبقت الإشارة - واسع، والامتداد المكاني كذلك، واللهجات كثيرة، فكان لابد أن تكثر الشواذ، وينبري النحويون للدفاع عن القواعد، وكلما كثرت الشواذ ازداد النحاة إصراراً على سلامة القاعدة، وهنا دب الفساد، فكثر التأويل والتقدير بالحذف، وتحكمت الصنعة.

هذه الصنعة تبدو بواكيرها واضحة في الكتاب في مواضع كثيرة، منها قوله:
"وذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً"^(٢).

وقوله:

"و(لو) بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمّر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء"^(٣).

وقوله:

"ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم لأنك لا تعطف المظهر على المضمّر المجرور... لا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك"^(٤).

ليس الهدف هنا استقصاء الأمثلة التي ظهرت فيها الصنعة النحوية، وتحكمها في الحكم على الكلام، فذلك منثور في الكتب النحوية لا تكاد تخلو منه مسألة.

المهم في الأمر، أن النحويين خلال بحثهم الدؤوب في سبيل الحفاظ على قواعدهم وجعلها مطردة، أرسوا قواعد كثيرة أملت عليها صنعتهم، وجعلوها معايير تضبط الكلام أحياناً، ويتحكم فيه أحياناً.

وكان انتصارهم لهذه القواعد الصناعية يجعلهم يدوسون المعنى في كثير من المواضع، فبدت عورة الطريق، وانكشفت عورة القاعدة، وظهر الانقسام واضحاً بين ما يتطلبه المعنى،

(١) ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١، ج ١، ص ٤٧، وينظر شبيهه في: ابن مالك، التسهيل، ص ٧، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٧٣،
(٢) للكتاب، ج ١، ص ٩٨، وينظر للتوضيح ابن الأتباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٢٨٣، ٩٧، وينظر هذا البحث، ص ٢٩.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٢٦٩، وينظر للتوضيح ابن الأتباري، الإتيان، ص ٦١٦.

(٤) نفسه، ج ١، ص ٢٤٨، وينظر الإتيان ج ٢، ص ٤٦٣، والبيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٦٦، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٣٩، ج ٤، ص ٩، ١٠، ١٧٦.

وما تملّيه الصنعة التي أصبحت سلطة قاهرة جائرة، وتواري المعنى كسيفاً مع أنه يفترض أن تكون له الصدارة والعناية.

وهذا مصداق قول الزركشي في إحدى المسائل "وإنما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها وإن كان المعنى مفهوماً، وتقديرهم هنا أو غيره ليُرَوَّا صورة التركيب من حيث اللفظ مثلاً، لا من حيث المعنى، ولهم تقديران: إعرابي وهو الذي خفي على المعترض، ومعنوي وهو الذي ألزمه وهو غير لازم" (١).

نعم، قهرتهم الصنعة النحوية، وشدّتهم بعيداً عن المعنى، وكم تفيض كتب النحو بأمثلة صارخة لاسيما في مسائل الاشتغال، والتنازع، واختصاص الحروف والرتبة وغيرها ترى فيها ماصنع من أحكام النحو، يفرض سيطرته وسطوته على الكلام، ويوجهه غير وجهته. ولئن سألت النحاة أجابوا هم أنفسهم بما يدل على نصرتهم القاعدة النحوية مع قناعتهم بأن المعنى له نظر آخر:

"في مجالس العلماء، سأل مروان بن سعيد النحوي الأخفش: أزيداً ضربته أم عمراً؛ ألتست إنما تختار في الاسم إذا كان المستفهم عنه الفعل؟ قال: بلى. قال: فأنت إذا قلت: (أزيد ضربته أم عمرو)، فالفعل قد استقر عندك أنه كان، وإنما تستفهم عن غيره ممن وقع به الضرب، فالاختيار الرفع. قال: والقياس عندي هو. قال أبو عثمان: وهو القياس عندي، ولكن النحويين اجتمعوا على نصب هذا لما كان معه الحرف الذي هو في الأصل بالفعل أولى... (٢)".

النص السابق يكشف، بعمق، حيرة النحاة بين أصول صناعتهم ومتطلب المعنى؛ فثمة نحويان يتحاوران فيقرآن أن المعنى يسوق الكلام على غير الجهة التي أجمع عليها النحاة، وقسروا الكلام قسراً عليها، واقتادوه غصبا إليها، لا شيء سوى أنهم صنعوا حكماً، بل صنما داروا حوله، ولم يستطيعوا الانفكاك من أسره.

كان المأمول أن تكون القاعدة النحوية في خدمة المعنى، وتبعا للمسموع الموثوق به من الكلام العربي، لكن النحاة بدأوا بالحرص على ضبط مسائل اللغة ونظمها في قواعد مطردة، وانتهوا إلى وضع قيود صارمة قست على اللغة وضيق عليها الخناق، وأضررت بالمعنى، وعكرت صفوه.

يقول تعالى: ﴿إِنَّ امْرَأَتَكَ﴾ ويقول ﴿إِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ...﴾ ويقول: ﴿إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٣).

(١) البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١١٥.

(٢) مجالس الزجاجي، ص ٦١، وينظر ص ٢٤٨، وينظر كذلك السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٨٥، ٨٦.

وكان سيبويه قد شق الطريق في هذا، ينظر الكتاب، ج ١، ص ٢٦٩.

(٣) للنساء، ١٧٦، النساء، ١٢٨، التوبة، ٦ على التوالي.

فيقول النحوي: العوامل في هذه المرفوعات: (امرو، وامرأة، وأحد)، أفعال مقدرة. وتتساءل لم لا يكون الاسم المرفوع بعد (إن) في الآيات المذكورة فاعلا للفعل الذي لحقه؟ فنتهال قوانين العامل وأحكام الصنعة النحوية تسد كل المنافذ:

فهذه أداة شرط تدخل على جملة فعلية، ولا يجوز دخولها على جملة اسمية.

فإن أجبت: إن هذه جملة فعلية وأصل الكلام: إن هلك امرؤ... وقد تقدم الفاعل على فعله. قيل: هذا لا يجوز، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل.

فتسأل: لم لا يكون الاسم المرفوع مبتدأ؟

فيأتي الجواب: وهذا أيضا لا يجوز لأن هذه الأداة مختصة بالدخول فقط على الجملة الفعلية. فما الحل إذن؟

قيل: الحل بتقدير فعل محذوف وجوباً يفسره الفعل الظاهر في كل آية، يعني:

إن هلك امرؤ هلك.. إن خافت امرأة خافت...

ولا نمالك إلا أن نسترجع حيرة طه حسين في أمثال هذا التقدير إذ قال:

'عندما تريد أن تفهم التلميح قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله أو يبلغ مأمنه﴾. قلت: إن (أحد) فاعل لفعل محذوف تقديره: استجارك وإن تقدير الآية: إن استجارك أحد من المشركين استجارك، فيسألك التلميح وأين استجارك الأولى هذه ومن أين تأتي بها؟ ولم لا تكتفي بهذا الفعل الذي اكتفى به القرآن الكريم؟ كيف تجيبون؟'(١).

لعل الجواب هو أن مثل هذا التقدير يمثل انصياعاً للصنعة النحوية، واستخذاء لأحكام العامل الجائرة، وإن الأمر لا يخرج عن فعل وفاعل تم تقديم الثاني منهما لغرض معنوي، وتقدير المحذوف هنا إن هو إلا محض تحكم نحوي.

وتتوارد آيات بينات في الذكر الحكيم تدخل فيها إذا الشرطية على اسم مرفوع:

﴿إذا السماء انشقت﴾ (٢). ﴿إذا السماء انفطرت﴾ (٣). ﴿إذا الشمس كورت﴾ (٤).

ومثل ذلك في القرآن كثير (٥).....

(١) محمود أحمد السيد، شؤون لغوية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٦.

(٢) الانشقاق، ١.

(٣) الانفطار، ١.

(٤) التكوير، ١.

(٥) وردت أمثلة أخرى في الانشقاق، والانفطار، والتكوير، وتكفي الإشارة إلى أن في سورة التكوير وحدها اثنتي

عشرة آية دخلت فيها (إذا) على اسم مرفوع.

والنحوي^(١) يصر على أن (إذا) لا تدخل إلا على جملة فعلية، وأن الاسم المرفوع الظاهر ليس فاعلا أو نائب فاعل للفعل الذي يلحقه، كما أنه ليس مبتدأ، بل هو فاعل، أو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، فيكون هذا الاسم فاعلا لذلك المحذوف، ثم يليه الفعل المذكور ويقدر له فاعل آخر يعود على الاسم المذكور.

نشعر بالدوار ونحن نتابع هذا، فما الذي يدعو إلى تقدير هذه الأفعال، وخلق كل هذا الإشكال؟ وما الذي جناه المعنى من ذلك؟ وما الذي يخسره من عدم التقدير؟ ولم الإصرار على هذا التعسف؟

وليس بخاف ما يفيض به هذا الكلام من تحمل، وسوء تقدير؛ فالمعنى لا يحتاج إليه، وظهوره يقود الكلام إلى ترحل وإسفاف.

وقد واجه الأخفش جمهور نحاة البصرة، فرفع هذا الاسم على الابتداء^(٢)، ولكن رأيه ضاع وسط الزحام، وانزوى بعيدا شبه وحيد؛ فقد ضعف الزجاج قوله^(٣). وأما ابن الأنباري فلم ينصفه في إنصافه إذ حشد أدلة البصريين لرده فنسب إليه أنه يجوز رفع الاسم بعد (إن) على الابتداء، وقال: "وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه (الاسم بعد إن) يرتفع بالابتداء ففساد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به دون غيره، ولذلك كان عاملا فيه، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بد منه بطل تقدير الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم، وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد (إذا) مرفوع لأنه مبتدأ..."^(٤).

ويحسن التنويه هنا بأن ابن الأنباري يناقش رأي الأخفش في الاسم الواقع بعد (إن) وليس الاسم الواقع بعد (إذا)، وقد أوردناه هنا لأن الفكرة في الموضعين واحدة، وفي كلام ابن الأنباري نظر:

(١) ينظر هذا البحث، ص ٨٤.

وينظر مثلا: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤٤٦،

وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٩٦، ٩٧.

(٢) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٠٥، فقد نسب هذا الرأي للأخفش. لكن ما أورده الأخفش نفسه في

معاني القرآن، ج ٢، ص ٥٣٤ يدل على أنه حمل رفع الاسم بعد (إذا) على التقديم والتأخير.

(٣) ينظر إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٣٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٦٢٠، المسألة (٨٥).

فمن المستغرب أن ينسب هذا إلى الأخفش^(١)، فهو في معاني القرآن لا يبيدي هذا الرأي، بل يقدر فعلا كسائر النحاة^(٢).

ولعل الصحيح أنه لم يجز الابتداء صراحة إلا بعد إذا.

ثم إن هذا التعليل الذي أورده ابن الأنباري لرد تقدير الابتداء تعليل كليل؛ فلا أدري ما الذي أبطل رأي الأخفش والكوفيين؟ وهل ينهض هذا القيد الصناعي ليقوم دليلا مقنعا يجعلنا نقدره ونقدمه ونتبعه ونتخلى عن واقع الاستعمال اللغوي؟ فمن الذي صنع هذا القيد؟ ومن أعطاه السلطة لمغالبة اللغة؟

وفي إضمار (أن) الناصبة للفعل المضارع يواجه الباحث متاهة كبرى، وجفوة عظمية بين واقع اللغة وقواعد الصناعة.

فهناك حروف تدخل على الفعل المضارع مثل حتى^(٣)، واللام^(٤)، والفاء^(٥) ... فيبدو منصوبا بعدها كقوله تعالى:

﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ﴾^(٦). وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٧). وقوله ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٨)..

صنع النحاة قيودا تمنع هذه الحروف من العمل مباشرة في نصب الفعل المضارع، من ذلك أن اللام وحتى -مثلا- حرفان يدخلان على الأسماء لا على الأفعال، وهذا جهدهم، فقدروا حرفا ناصبا محذوفا هو (أن)، ثم أولوا هذا الحرف والفعل الذي دخل عليه ونصبه بمصدر حتى يطابق ذلك ماصنعه من قاعدة، وهذا قادهم إلى عنت، وبطش بالمعنى أحيانا.

(١) ممن نسبته إليه من المحدثين: طاهر حمودة، ظاهرة الحذف، ص ٢٣٩، وشوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٩٩.

(٢) هو لم يوضح مقصده في قوله تعالى: (إن امرأة خافت) ج ١، ص ٢٤٦. إلا أنه في قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك) جعل تقدير فعل مضمراً أقيس الوجهين، ج ١، ص ٣٢٧.

(٣) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٨٣، ج ٢، ص ٥٩٧.

(٤) ينظر المصدر نفسه، المسألة ٧٩، ج ٢، ص ٥٧٥.

والمسألة ٨٢، ج ٢، ص ٥٩٣.

(٥) نفسه، المسألة ٧٦، ج ٢، ص ٥٥٧.

(٦) التوبة، ٢٤.

(٧) النساء، ٢٦.

(٨) الأنفال، ٣٣.

بل الأدهى والأمر أنهم عندما وجدوا فئة منهم تجيز دخول (حتى) على الأفعال كما دخلت على الأسماء، ولا تلجأ إلى التقدير، عندما وجدوا ذلك، راحو يستنون تشريعات غريبة تضعف ذلك، فخرجوا علينا بقولهم:

الإضمار أحسن من الاشتراك، ولذلك كان قول البصريين: إن النصب بعد حتى بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيين إنه بحتى نفسها، وإنها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم^(١)! وفي حرف الفاء بدا الأمر أكثر عسفاً عندما أصروا على أن تبقى حرف عطف، وأنها ليست مما ينصب الفعل المضارع، فجرهم هذا إلى تأويل مصدر قبلها، ومصدر بعدها ليعطفوا الثاني على الأول منهما، ويطيحوا بالمعاني لتتحول إلى غير ما أريد لها^(٢).

وكان يمكن أن ينظر إلى الأمر نظرة وظيفية كما يرى عفيف دمشقية، كأن يقال: هذه الحروف إن دخلت على الفعل المضارع تنصبه للإبانة عن معان محددة كأن يكون الثاني نتيجة حتمية للأول، وهذا عنده كما هو عندنا "أفضل من الغوص في الفروض، والضرب في متاهات الغيبيات، الأمر الذي لايساعد قط. على تقويم الألسنة وضبط اللغة، وهما الهدف الأول والأخير للنحو"^(٣).

وفي مبحث النداء، نرى الصنعة النحوية تغطي على كل شيء فتفسد المعنى، وتخرج الكلام عن أصله الذي وضع له وترى النحاة في حيرة كبرى أحياناً، وفي إصرار على التمثل والدفاع عن صنعتهم بعناد واستكبار أحياناً أخرى، وبين هذه وتلك نرى صحوات لبعضهم، وصيحات تضيع.

لقد وجدوا أداة نداء محذوفة، فتقبلوا ذلك معللين بأنه إذا أمن اللبس وتوافرت قرائن دالة جاز حذف أداة النداء، وفي ذلك تقريب للمنادى من المتكلم وتلطيف لمحلله عنده^(٤)، وكثير حذف الأداة في مخاطبة الرب في القرآن الكريم للتنزيه والتعظيم^(٥). وموقفهم هذا مقبول، وتسويغهم حسن.

(١) ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٧٢.

(٢) ينظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص ٨٠.

(٣) للمنطقات التأسيسية، ص ١٨٠.

(٤) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٣١٥.

(٥) ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ٢١٣. وقد ذكر أحمد بدوي أنه لم يجد الأداة مذكورة في نداء الرب إلا مرة واحدة في القرآن الكريم، (الزخرف، ٨٨)، ينظر كتابه: من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، وأقره على هذا عبد الفتاح لاشين، في كتابه للمعاني في ضوء أساليب القرآن، ص ١٩. والصحيح أنها ذكرت أيضاً في الفرقان، ٣٠. وينظر محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ٢٨٧.

ومع ذلك، فقد ظهرت فئة منهم تحفظت على حذف أداة النداء، وفئة ثانية منعتهم مع النكرة مقصودة أو غير مقصودة، وفئة ثالثة منعت حذف الأداة مع اسم الإشارة^(١).

وأما الاسم المنصوب بعد أداة النداء، فقد استدعتهم نظرية العامل تقدير عامل نصب في هذا الاسم فقالوا: إنه منصوب بفعل محذوف وجوبا^(٢) تقديره أدعو، أو أنادي، ولا يخفى ما في هذا من نسف المراد من الكلام وتحويل وجهته من الإنشاء إلى الخبر.

ويوازن المرء بين ترددهم في تقدير أداة نداء محذوفة وهو تقدير مقبول، وتشددهم في تقدير فعل محذوف للمنادى وهو تقدير غير مطلوب، فيستغرب. ثم يزداد استغرابا وهو يتابع إيغالهم الأكبر في تقدير عوامل ومعمولات في مواضع أخرى هي أكثر ما تكون استغناء عن التقدير وأعظم نفورا منه كقوله تعالى:

﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٣). وقوله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٤). وقوله: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتَّ قَبْلَ هَذَا﴾^(٥).

في كل ذلك، تصر فئة من النحاة على أن العامل ومعموله قد حذفوا معا.. ففعل النداء محذوف، والمنادى كذلك، ويجب ردهما جميعا^(٦).

ولا مبالغة في القول، إن بعضنا يشعر بالغيب وهو يرى الكسائي الذي عهدنا له مواقف كان فيها إلى جانب اللغة والمعنى، نراه يقدر منادى محذوفا في مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا﴾^(٧).

بل في مثل قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾^(٨).

وجاراه الزجاج في غلوائه، فقدر منادى محذوفا في مثل قوله تعالى:

(١) ينظر للزمخشري، المفصل، ٤٤ ص، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٦. وينظر المبرد، المقتضب،

ج ٤، ص ٢٥٨، وابن الأثير، أسرار العربية، ص ٢٢٨ - .

(٢) تنظر مسألة العامل في المنادى: في العكبري، التبيين في مذاهب النحويين، ص ٤٤٣. وينظر سيبويه،

الكتاب، ج ١، ص ٢٩١، وابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢٧٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧،

والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٥٠. .

(٣) النمل، ٢٥.

(٤) النساء، ٧٣.

(٥) مريم، ٢٣.

(٦) ينظر: الفراء، معاني الفراء، ج ٢، ص ٢٩٠، والزجاج، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٦٥٠، والزمخشري،

المفصل، ص ٤٨، وابن الأثير، الإتيان، ج ١، ص ٩٩.

(٧) البقرة، ٣٢، ينظر ابن الأثير، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ٧٢، والقرطبي، الجامع، ج ١،

ص ٢٨٧، والعكبري، التبيان، ج ١، ص ٤٩.

(٨) الإسراء، ١، ينظر القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص ٢٤، والقرطبي، الجامع، ج ١٠، ص ٢٠٤.

«قال لهم موسى ويلكم»^(١).

لاجرم أن هذا عسف، وأي عسف! ففي مثل هذا تتسع الفجوة لتصبح وادياً سحيقاً بين مايقوله النحاة نظرياً ومايطبقونه، وبين مايتطلبه المعنى، ومايقدرونه.

إنهم يتحفظون -نظرياً- كثيراً على حذف أداة النداء ويرون حروف المعاني مما لايجوز حذفه، لأنها من المختصر، والمختصر لا يختصر^(٢) ويضعون قيوداً لحذفها، وشروطاً تحد من الاستكثار من ذلك... ومع ذلك يتجرؤون كثيراً فيقدرونها محذوفة هي والمنادى، ويختلفون للمنادى المحذوف عاملاً ينصبه، ثم يحذفونه معه، ويلوون عنق الجملة بل يدقونه، فيغيرون وجهها ويتلاعبون بالمعنى، فيحولون المصدر النائب عن فعله في مثل قوله تعالى: (سبحانك...) إلى نداء، ثم يعيدون النداء بتقدير المحذوفات إلى خبر....! وهكذا يطوحن بالكلام ومعانيه كيفما يشاؤون.

ولا يرددهم عن التقدير أن هناك أساليب في العربية لا تتضح فيها قضية الإسناد، وأن إخضاعها للعمل يقود إلى العنت. فهذا النداء أقرب إلى أسلوب انفعالي يأتي للتحرُّس: (ياحسرة)! وللاستعانة والندبة: (يا لله للمسلمين)! ويأتي دعاء: (يا بؤساً لزيد)! وتوجعاً: (يا لهف نفسي)! وتعجباً: (يا حسنها)! وتمنياً! (يا ليت)!^(٣) أفي كل ذلك عامل محذوف يجب رده؟

إن صنيعهم ذاك، يذكرنا بإحدى وصايا ابن هشام، إذ حذرني الجهة الرابعة من اعتراضاته على المعربين، حذر المعرب من "أن يخرج إلى الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك، فله عذر، وإن ذكر الجميع قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب الظن إرادته^(٤).

وقد ضاعت صيحات رشد لهم وسط هذا الصخب، فصاحب الكتاب، مثلاً، نبّه إلى أن أداة النداء قد تكون للتببيه فحسب كما في قوله تعالى (ألا يا أسجدوا)، وتردد صدى صوته عند

(١) طه، ٦١، ينظر القرطبي، الجامع، ج ١١، ص ٢١٤.

(٢) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢٧٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٥، والسيوطي، الأشباه، والنظائر، ج ١، ص ٣٣-٣٥. وقد مر ذكر هذا في البحث، ص ٦٢.

(٣) تنظر الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٢٧٥، وينظر ابن الأنباري، الإتيان، ج ١، ص ٩٩، ١١٨.

(٤) مغني اللبيب، ص ٧١٠.

ابن جني، وعند أستاذه من قبل الذي أصر على أن أداة النداء تكون للنداء، وتكون للتنبيه، وأنها في مثل هذه الآية قد خلصت للتنبيه^(١).

وحاول بعض النحاة خلق المصالحة في بعض مواطن الإشكال، فاهتدى إلى أن أداة النداء إن وليها فعل أمر كما في الآية السابقة، فثمة منادى محذوف، وإن وليها تمن أو غيره، فهي للتنبيه^(٢).

وابن مالك دار الرفض على لسانه إذ ضعف تقدير منادى محذوف في مثل: (ياليتني)، فبين أن ذلك ضعيف، لأن قائل ياليتني قد يكون وحده فلا يكون معه منادى.

ومع ضعف الاحتجاج بوحدة المنادي؛ إذ ليس كل منادى يكون موجودا عند من يناديه، مع ذلك فما قاله ابن مالك يمثل إحساسا بأن تقدير المنادى هنا ليس مما يصح، ولا يتطلبه المعنى. وليته قال: إن هذه صرخات انفعالية تقال في مواقف الفرح، أو الحزن، أو التوجع، أو الحسرة، ولا نداء حقيقيا فيها، ولا ضرورة إلى خلق مسند ومسند إليه، فهذه الانفعالية "التي تسيطر أحيانا على مستخدم اللغة كاتباً، أو متكلماً تجعله يكسر القاعدة النحوية بإيجاد علاقات أخرى بين الأنفاذ، والأدوات المستعملة في التركيب، وهنا تنشأ علاقات جديدة تمثل خرقاً للمثل النحوي الأعلى، وهذا الخرق قد يكون بتقديم ماحقه التأخير، أو العكس، أو الحذف، أو التكرير، أو ما قارب ذلك^(٣).

(١) ينظر الخصائص، ج ٢، ص ١٩٦، ٣٧٦، وكذلك رأي ابن فارس في الصحابي، ص ١٧٨، ١٧٩. والسيوطي في الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٩٩.

(٢) ينظر ابن الأثير، الإتصاف، ج ١، ص ٩٩، ١١٨، وابن هشام، المغني، ص ٤١٤، وابن مالك، للتسهيل، ص ١٧٩.

(٣) ينظر فندريس، جوزف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد للقصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٢٠٢، وينظر أيضاً تمام حسان، الأصول، دراسة أبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٣٨.

لقد تلجلجت الحيرة بشأن النداء في قلوب النحاة، وترددت في مؤلفاتهم، فتوارثها عنهم، وتناولها المحدثون^(١)، وأجهدوا فيها النفس بالنظر، والأمانى بأن يكون النحاة قد أراحوا أنفسهم وأراحونا من هذا العناء الذي لا طائل تحته.

هذه أمثلة تكشف بعد النحاة عن واقع اللغة أحيانا ومجافاتهم المعنى خضوعا للصناعة النحوية.

هذه الصناعة التي دفعتهم إلى تغليب العرب، وتخطئتهم في أقوالهم التي تعارضت مع قواعدهم^(٢)، وأكثر من ذلك دفعتهم في كثير من الأحيان إلى رد القراءات وتسفيه القراء... والأمثلة كثيرة:

القارئ الثبت يقرأ: فواتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام^(٣) بجر الأرحام. وهي قراءة أحد أئمة القراءات، وقرأها من بعد قراء أثبات^(٤).

والنحاة - لاسيما البصريون منهم -^(٥) يزورون عن هذه القراءة؛ لأن فيها عطف ظاهر على مضمر، فيتجرأ بعضهم عليها، فيرفضها، بل يحرمها، فقد قال المبرد عنها: "لا تحل القراءة

(١) ينظر مثلا :

عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية، ص ٢١٩، ومهدي للمخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج الحديث، ص ٢١٨.

وبرجستراسر، لتطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودلر الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢، ص ١٢٥، وعبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، للقاهرة، ١٩٥٧، ص ٤٦.

(٢) ينظر في تغليب النحاة العرب، ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٢٧٣، ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١٨٦ - ١٩١، ج ٢، ص ٤٧١، ٥٦٥.

وينظر مانسبه سيبيويه للعرب من الغلط في: محمد عبد الخالق عزيمة، فهارس كتاب سيبيويه، ص ٤٣. وهم في ذلك ساهون عن أن اللغة لا تنقاد دوما إلى القياس، ولعل أبا علي الفارسي كان أكثرهم فطنة لهذا الأمر إذ علل (أغلاط العرب) قائلا:

"إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يرلجعونها، ولا قوانين يستعصمون بها وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد" السيوطي، المزهري، ج ٢، ص ٤٩٤.

(٣) النساء، ١. ومثلها كثير ومن ذلك: البقرة، ٢١٧، والنساء، ١٢٧، ١٦٢.

(٤) ينظر توضيح في ابن الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٤٦٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٨.

(٥) شاع أن الكوفيين يجيزون هذه القراءة: (ينظر ابن الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٤٦٣)، وفي هذا تعميم؛ فالقراء استبقحوا وجعلها من الضرورات، (ينظر معاني القراء، ج ١، ص ٢٥٢، ٢٥٣).

بها" (١). مما دعا ابن يعيش إلى إظهار عدم رضاه من قوله ذلك، لأن القارئ إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها (١).

ويحتال لها آخرون بجعلها قسماً، أو جعلها مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وقد حذفت بدلالة أختها عليها، والتقدير: وبالأرحام. ويحتجون على ذلك ببيتين من الشعر مجهولَي القائل أوردتهما سيبويه، في كل منهما جر اسم بحرف جر مقدر بدلالة حرف جر منكور (٢). وكان ذلك رأيهم إذا تصادمت القراءة مع قواعدهم، بعضهم يرفض، بل يسفه القارئ، وينتفه قراءته (٣). وجمهورهم يجهد نفسه بالتأويل، وتقدير المحذوفات حتى تلتقي القراءة وقاعدته. والأكثر طرافة أن بعضهم كان يصعب عليه تعديل قاعدته بما يتفق والقراءة، في الوقت الذي يسهل فيه عليه رمي القراء بالجهل (٤)، واتهام الكتاب بالخطأ: ففي آية مشابهة مسابقة وهي قوله تعالى:

﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة﴾ (٥).

يدل الظاهر على أن المقيمين معطوفة على الكاف التي هي في محل جر بـ (إلى)، ولكن الصناعة النحوية تنص - كما ذكر - على عدم جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور، فاعترض النحاة على هذه القراءة، وخرجوا، وأولوا، ولم يكتفوا بذلك بل قالوا:

"روي عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع، فقالت: هذا خطأ من الكتاب (٦)".

ويفتعلون نسيجا يحاولون أن يكون مقنعاً، فيقولون:

"وروي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه، فقال: إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال: ما أكتب؟ فقل له اكتب والمقيمين الصلاة، يعني أن المملي أعمل قوله (اكتب) في (المقيمين)" (٧).

(١) ينظر شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٨.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ج ٣، ص ٧٨، ٧٩.

(٣) ينظر اعتراضات على للقراءات في ابن الأثير، الإتيان، ج ٢، ص ٤٦٣، وفي معاني القراء، ج ١، ص ١٤٥، وفي القرطبي، الجامع، ج ٥، ص ٧، ٨. وللتوضيح ننظر إحصائية فيها نصيب كل قارئ من تخطئة النحاة، ننظر في: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات في أسلوب القرآن، ص ٣٤ وما بعدها.

(٤) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٧٣، فقد قال: القراء أتوا من ضعف دراية لا ضعف أمانة.

(٥) النساء، ١٦٢، ويبدو في الآية مشكلة أخرى تتمثل فيما يظهر من عطف (المقيمين) على (الراسخون) أو (المؤمنون).

(٦) ابن الأثير، الإتيان، ج ٢، ص ٤٧١.

(٧) للمكان نفسه، وينظر للسيوطي، الاقتراح، ص ٣٩.

وتفوح رائحة صناعة هذا الخبر تحاكي الصناعة النحوية ليقر في الذهن أن النحاة في كثير من الأحيان كانت حماسهم الزائدة لصناعتهم تزيغ أبصارهم والبصائر عن دروب الرشاد. ولا يملك المرء أحيانا إلا أن يشفق على النحويين وهم يواجهون بعض الآيات التي خرجت عن النسق القاعدي فيغصون بها ويحارون في أمرها:

يقول تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ﴾^(١).

ويقول أيضا:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى﴾^(٢). فيهش النحاة لمثل هذا لأن الآيتين توافقان قواعدهم وتدعمانهما.

ولكنه سبحانه وتعالى يقول أيضا:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^(٣). وهنا تغلب النحاة حيرتهم، وتثور ثائرتهم، إذ كيف يبدو ظاهرا عطف (الصابئون) المرفوعة على (الذين) وهي اسم إن، وحكمه النصب؟^(٤) ثم تصدمهم آية أخرى يبدو فيها اسم إن مرفوعا ليرفعوا عقائدهم بالصراخ:

يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٥).

وتتوارد آيات أخرى مثل قوله تعالى:

﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾^(٦).

وقوله:

﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمَوْا﴾^(٧).

(١) البقرة، ٦٢.

(٢) الحج، ١٧.

(٣) المائدة، ٦٩.

(٤) ينظر في هذه الآية وتخريجاتها:

للنحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٦٨، وابن الأثير، أسرار العربية، ص ١٥٣، والعكبري، التبيين، ص ٣٤١، وابن هشام، شرح للشذور، ص ٥١.

(٥) طه، ٦٣. وينظر في تخريجاتها: معاني الأخفش، ج ١، ص ١١٣، والإمام ابن خالويه، الحجة في القراءات،

تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ٣، دار الشروق، ١٩٧٩، ص ٢٤٢، وابن هشام، شرح للشذور، ص ٥١ أيضا.

(٦) البقرة، ١٧٧ ينظر في شأنها: معاني الأخفش، ج ١، ص ١٥٦، ١٥٧، والأمامي الشجرية، ج ١، ص ٣٤٤،

وإعراب النحاس، ج ١، ص ٢٣١.

(٧) المائدة، ٧١.

وقوله: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١).

وينتفض النحاة من هذه المخالفة الصاعقة لقواعدهم، إذ كيف يبدو اسم إن مرفوعاً بالألف، وقواعدهم التي شقوا في استقرائها تجعله منصوباً؟ وكيف يعطف منصوب على مرفوع؟ وكيف يكون لفعل واحد فاعلان؟

إن مثل هذه الآيات - لاشك - أرهقت النحاة، وكان واجبهم يحتم عليهم الدفاع عن قواعدهم.. فعجل هذا ثورتهم على القراء أو الكتاب، فبعد أن يدافعوا ببسالة عن القاعدة النحوية تقديراً وتأويلاً، كانوا يحاولون محاصرة آخر خيوط الشك بأن ينسبوا الخطأ إلى هذا الوجه المرجوح - كما يرون - الذي قرئت به الآية، أو كتبت.

وموقفهم من هذه الآيات أيضاً يمثل ذلك، فقد ضجوا منها كاسرة قواعدهم، فتشبت بعضهم بالوهن فيما رواه القراء عن السيدة عائشة أم المؤمنين أنها سئلت عن قوله تعالى (إن هذان لساحران) فقالت: "يا ابن أخي، هذا خطأ من الكتاب"^(٢).

ونسب بعضهم إليها، أو إلى عثمان رضي الله عنه القول: "إن في القرآن لحنا مستقيمه العرب بألسنتها"^(٣).

وقد استهجن بعض النحاة أنفسهم^(٤) مثل هذا الاتهام، فاستبعدوه، وطعنوا في صحته، فهذا القرآن ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٥). والحديث المزعوم لأم المؤمنين بعيد الثبوت عنها؛ فهذه القراءات موجهة، وهي قراءة السبعة أو الأكثر، فلا يلبسها الخطأ؛ لأنها صحت في العربية وثبتت في النقل.

وأفضل ما وجدت دحضاً لهذه التهمة، وتقنياداً لهذا الزعم قول السيوطي:

"معاذ الله! كيف يظن أولاً بالصحابة أنهم يلحنون الكلام فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاء اللدد؟ ثم كيف يظن بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنزل، وضبطوه، وحفظوه وأتقنوه؟ ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ أو كتابته؟ ثم كيف يظن بهم

(١) الأنبياء، ٣، ينظر في شأنهما: معاني الأخفش، ج ١، ص ٢٦٢، والأمل الشجرية، ج ١، ص ١٣٣، وابن الأثير، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٥٨.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٥١، وينظر القرطبي، الجامع، ج ٧، ص ١٨.

(٣) شرح الشذور في المكان نفسه.

(٤) نفسه أيضاً، ص ٥٠، وينظر ابن الأثير، الإتصاف، ج ٢، ص ٤٦٣، وفيه توجيهات لمثل هذه القراءات.

(٥) فصلت، ٤٢.

رابعاً عدم تنبيههم ورجوعهم عنه؟

ثم كيف نظن بعثمان أن يقرأه ولا يغيره؟ ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر خلفاً عن سلف وهذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة^(١). وهناك آيات ليس فيها خلاف قراءات، ولكنها تغذي الصناعة النحوية، إذ يظهر معمول لا عامل ظاهراً له، فينكب عليه النحاة تقديراً، وتكثر اختلافاتهم حوله: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾^(٢).

فقد ازدحمت حولها آراء النحاة:

(خيراً) عند سيبويه، انتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره.

وقال الفراء: هو نعت لمصدر محذوف. أي: انتهوا انتهاء خيراً لكم.

وقال غيرهما: هو خبر كان محذوفة. أي: انتهوا يكن خيراً لكم.

وحكي عن بعض الكوفيين: أنه نصبه على الحال^(٣).

وتتوارد تعليقاتهم تدعم أفكارهم، يعتمدون الصناعة النحوية ليرجحوا وجها ويضعفوا آخر؛ فقول أحدهم إن (خيراً) خبر لكان محذوفة هو رأي بعيد؛ لأنه لا يجوز حذف فعل الشرط وجوابه^(٤). ورأي الحال ضعيف...^(٥) ويغيب الرأي الوجيه، أو يكاد، عندما يعتمد على المعنى في قبول التقدير أو رده، أو بيان نوع المقدر، ومن ذلك أن بعضهم رد رأي الفراء لأن المعنى لا يقبله، فهو خطأ فاحش لأن معناه يصير إلى اختيار الانتهاء الذي هو خير للمأمورين به...^(٦).

خلاصة الأمر، أن النحاة، مستوفزين ومستشارين للذود عن حمى قواعدهم، لم يأبهوا في سبيل تحقيق هذا الهدف بنوع الوسائل، فحطبوا منها السقيم والصحيح، فأتوا من هذا الجانب؛ فالنحوي "الذي يخرج وجها من وجوه الإعراب غير مراعاة إصابة المعنى هو نحوي لم يفهم صناعته ولم يتمثل الغاية من عمله"^(٧).

(١) الاقتراح، ص ٣٩.

(٢) للنساء، ١٧١.

(٣) ينظر في ذلك الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٤٣، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٤.

(٤) ينظر إعراب النحاس، ج ١، ص ٤٧٥.

(٥) ينظر القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٤.

(٦) ينظر إعراب النحاس، ص ٤٧٦.

(٧) مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ط ٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت والقاهرة، ١٩٧٤، ص ١٦٠.

ولعل ثورة ابن مضاء القرطبي كانت من هذا الوادي، فقد عاش في كنف دولة غاظتها تأويلات المفسرين، واجترحاتهم، واختراعاتهم، وخلافاتهم، وبعدهم عن ظاهر النصوص القرآنية، وتحميلها فوق ماتحمل، وحملها على نصره مذهبهم، وتحقيق مآربهم، فأعلنوا الثورة! نعم ثورة الحكام على ذلك، ورفعوا لواء المذهب الظاهري^(١)، وأحيوا ما اندرس منه، وأحرقوا ما سواه وقالوا:

الاحتكام إلى ظاهر النص لاغير، وكل استبطان وتأويل مرفوض^(٢).

وعلى النغم ذاته، سار القرطبي، وهو قاضي قضاة هذه الدولة، على دين حكامه مضى، وثار على النحو للسبب ذاته، ونادى بضرورة تخليصه من علله المتمثلة في طغيان العامل، والعلة النحوية، وما ترتب عليهما من تقدير، وتأويل بالحذف والزيادة مما طال القرآن الكريم، وذلك محرم غاية التحريم.

ووجد القرطبي في ذلك شرفاً لثورته، ووجاهة لدعوته، فساق أحاديث نبوية شريفة في بداية حديثه تشعر بجلالة الأمر الذي يقم عليه، فهدفه النصيحة، وتغيير المنكر، ووقف التناول على آيات الله، ونقد عمل النحويين.

وصرخ بكل مستخذ أمام سطوة نحاة الشرق، ومستكثر عليه قراعتهم، وكفاحهم، وتمثل قائلاً:

خل الطريق لمن يبني المنار به وبرز ببرزة حيث اضطررك القدر^(٣)
ثم مضى ...

وكانت أول مبارزة له مع نظرية العامل^(٤)، فناقشها، ودعا إلى إلغائها، وترتب على ذلك رفضه لما ترتب عليها من التقديرات بالحذف؛ فاعترض على تقدير متعلقات المجزورات^(٥)، والضمائر المستترة في المشتقات^(٦)، وفي الأفعال^(٧)، وتوقف طويلاً عند التنازع^(٨)،

(١) نسبة إلى داود بن علي بن خلف الأصبهاني الملقب بالظاهري، أحد أئمة المجتهدين في الإسلام وسمي مذهبه بذلك لأخذه بظاهر الكتاب والسنة وإعراضه عن التأويل والرأي والقياس، وكان أول من جهر بهذا القول. وتوفي سنة ٢٧٠ هـ، ينظر الزركلي، خير الدين، الأعلام، قاموس تراجم، ط ١٠، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢، ج ٢، ص ٣٣٢.

(٢) تنظر مقدمة شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة، ص ١٣ وما بعدها.

(٣) الرد على النحاة، ص ٧٥.

(٤) نفسه، ص ٧٦.

(٥) نفسه، ص ٨٧.

(٦) نفسه، ص ٨٨.

(٧) نفسه، ص ٩٠.

(٨) نفسه، ص ٩٤.

والاشتغال^(١)، وما أضمر من نواصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية^(٢)، وواو المعية^(٣)، ثم دعا إلى إلغاء العلل الثنائي والثالث^(٤)، وإلغاء القياس والتمازين غير العملية، وكل ما لا يفيد نطقاً^(٥).

ولا مجال إلى استعراض كل ما قاله ابن مضاء أو تقييمه، ومعظمه قيم، إلا أن جل كلامه انصب في القضية التي نناقش وهي إسفاف النحاة، واعتسافهم في تقدير المحذوفات دفاعاً عن صناعتهم، لا تلبية لمتطلبات المعنى.

ويحسن أن يجمل هنا موقفه من تقدير العوامل المحذوفة وهي لباب نظريته ومناطق العناية في هذا البحث.

نظر فيما قدره النحويون من محذوفات، فوجده ثلاثة أقسام:

— محذوف لا يتم الكلام إلا به، والمخاطب على علم به ومن أمثلته قوله تعالى:

﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾^(٦). وقوله: ﴿هُيَسْأَلُوكَ مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٧).

ثم علق قائلاً:

«والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا ظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ»^(٨).

أما النوع الثاني، فقد حل عنده منزلة وسطى؛ فالقول مستغن عنه، تام دونه، وظهوره يعييه. وقد طال كلامه هنا عن الصنعة النحوية، ونال من اختصاص الحروف، والاشتغال، فعاب على النحاة تقديرهم فعلاً قبل زيد يكون عامل نصبه في قولهم: أزيداً ضربته؟

وعرض حجتهم المتمثلة في أن الفعل (ضرب) المتعدي إلى مفعول واحد قد شغل بالضمير، فلا بد من عامل ينصب زيدا، ولا بد من مضمّر إذ انعدم الظاهر، ثم يتساءل: «وياليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: أزيداً مررت بغلامه؟ وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له

(١) الرد على النحاة، ص ١٠٣.

(٢) نفسه، ص ١٢٣.

(٣) نفسه، ص ١٢٧.

(٤) نفسه، ص ١٣٠.

(٥) نفسه، ص ١٣٨.

(٦) للنحل، ٣٠.

(٧) للبقرة، ٢١٩.

(٨) الرد على النحاة، ص ٧٩.

ما يضر، والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: كل منصوب فلا بد له ناصب^(١).

وأما النوع الثالث، فقد صب عليه جام غضبه، وأظهر تمحك النحاة في تقديره، ومن ذلك أنهم يقدرّون فعلاً ينصب المنادى في مثل قولهم: يا عبد الله، وهذا يحرف الكلام عن أصل وضعه، ويجعل النداء خبراً، وهو تقدير فاسد يضر، ولا ينفع^(٢).

ثم يناقش الأمر نقاشاً فلسفياً منطقياً فحواه أن افترض عذمية هذه العوامل المضمرة لاتجيز لها العمل، كما أن افترض وجودها في النفس، وعدم إظهارها يثبت نقص الكلام، فإن رددنا الناقص المزعوم زدنا على الكلام مالم يقله أصحابه، وذلك الادعاء خطأ بين. وملابسة ذلك في القرآن الكريم حرام نهائياً عنه الرسول عليه أتم الصلاة والتسليم بقوله^(٣):

"من قال في القرآن فأصاب فقد أخطأ" وفي حديث آخر: "من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار".

وهكذا تلتقي ثورة النحو ثورة الفقه للدعوة إلى هدم التقدير والاقتصار على ظاهر النص القرآني.

والواقع أن ما يقوله القرطبي يجد في النفس هوى وقبولاً؛ فثمة محذوفات قدرها النحاة اتحدت في المطالبة بها مستلزمات المعنى والصناعة النحوية معاً، فلا ضير في تقديرها ولا ضرر من ذلك. ولكن الانقسام بين صناعة النحو والمعنى قد بدا واضحاً في بعضها الآخر، وهذه كان يجب تجنبها، ورفع نير الصناعة النحوية عنها، ولا سيما أن الأمر يتعلق بالقرآن الكريم، إذ يفترض في النحو أن يكون تابعاً للكلام لا متبوعاً، وهذا الموقف أولى بذلك.

(١) الرد على النحاة، ص ٧٩.

(٢) نفسه، ص ٨٠، ٧٩.

(٣) نفسه، ص ٨١، ٨٢.

نظرة في تقييم المحدثين لدراسة ظاهرة الحذف عند النحويين

ضاعت صرخات القرطبي طويلاً إلى أن تردد صداها في العصر الحديث؛ فقد لقيت انتقاداته هوى في نفوس كثير من الباحثين المحدثين، واستهوتهم ثورته، فاستهدوا بها، ووجدوا فيها متنفساً لحنقهم على منهج النحاة الأوائل، وسطوة نظرية العامل، وما نجم عنها من إيغال في التقدير والتأويل زاد النحو العربي اتقلاً على أنقاله، فترك النحاة ما لا غنى عنه، وأقبلوا على ما لا غناء فيه، فترهلت مؤلفاتهم، وتسابكت فيها العلائق والمتسلقات حتى كادت أن تغطي الأصول، ونفر الناس من النحو، وكثر شاكوه، وقل شاكروه، وكان التقدير من أهم دواعي النفور والشكوى.

حمل اللواء مبكراً إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، وأيده في ذلك طه حسين الذي قدم له. وقد حاول إبراهيم مصطفى إحياء النحو بقتل العامل^(١). ولم يكن، في كثير مما قاله، بعيداً عن أفكار القرطبي، وذلك خلق الشك في أنه اطلع على مخطوطة القرطبي قبل نشرها^(٢). ثم انهمرت الدعوات إلى إلغاء العامل^(٣) - تتخللها آراء حكيمة ترى في إلغاء العامل إلغاء النحو - وانعكس ذلك انتقادات لاذعة للمنهج النحوي العربي القديم بعامه، وأثار ذلك على معالجة ظاهرة الحذف بخاصة.

(١) ينظر كتابه إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩، ص (و، ن) ومواقع أخرى متفرقة.

(٢) صرح بذلك طه عبد الحميد في: دراسات في النحو، ص ٢٣، ٧٢. وألمح إليه إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، ص ٦١.

(٣) حظيت قضية العامل باهتمام كبير عند المحدثين فتفكر بعضهم في سبب نشأة العامل:

♦ منهم من يرى ذلك بسبب التأثير بالنظرية الدينية المبنية على وحدانية الله، فلا بد لكل معمول من عامل، (طه عبد الحميد، دراسات في النحو، مكتبة سعيد رافعت بجامعة عين شمس، ص ٥).

♦ ومنهم من يرى ذلك أثراً للمنطق الأرسطي ولا سيما مقولتنا: يفعل وينفعل: التأثير وقبول المؤثر، (محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٣٩).

♦ ومنهم من يرى ذلك بأثر الدين والمنطق معاً. (عباس حسن، اللغة والنحو، ص ١٩٦).

♦ ومنهم من يرى النشأة لغوية أصيلة ثم تراكمت عليها المؤثرات الأخرى. (أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها على القرآن الكريم، عمادة شؤون المكتبات، للرياض، ١٩٨١، ص ٧٢).

وتناصر بعضهم على الدعوة إلى إلغائه. ومنهم: شوقي ضيف، الذي تبني موقف ابن مضاء القرطبي عندما حقق له كتابه: الرد على النحاة، فدعا إلى مادعا إليه القرطبي. (مقدمة الرد على النحاة، ص ٤٤-) . ثم دعا

إلى تصنيف جديد للنحو يقوم على الاتصاف عن نظرية العامل، ص ٤٨، وطبق ذلك في كتابيه: (تجديد النحو العربي، دار المعارف، القاهرة، وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده، دار المعارف بمصر).

وتعام حسان، الذي اعتاض عن العامل بفكرة التعليق: (اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٨).
 وصرح في كتاب له آخر: "إن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وإن فهم التعليق على وجهه
 كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي، والعوامل النحوية": (مناهج البحث في اللغة، ص ٩٤، وينظر،
 ص ١٨٩).

ومحمد عيد، وهو يرى أن الحركات من تأثير القيم الخلافية بين وظائف الكلمات في الجمل وليست أثرا
 لعامل، واقترب من فكرة تمام حسان عندما رأى أننا نفهم الوظيفة النحوية للكلمة من خلال
 صيغتها وموقعها، ووضعها في الجملة، (أصول النحو العربي، ص ٢٦٩).

وغيرهم مثل: (إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ٢٠٠)، و(مهدي المخزومي، في النحو
 العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، البابي الحلبي، ١٩٦٦، ص ١٥، ٢٢٩)،

و لم يخل الأمر من دعاة تعقل، وجدوا في إلغاء العامل إلغاء للنحو كله، يقول أحدهم: "يمكن القول بأن! إنكار
 نظرية العامل فيه إنكار للنحو كله، لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جرد
 النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله". (عبد العال سالم مكرم،
 القرآن وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨، ص ١٧٠). وعباس محمود العقاد ينظر
 للأمر نظرة وظيفية إذ يدرك أهمية العامل في فهم المعنى، وأهمية المعنى في تحديد العامل، فيقول:

"فإن العامل حقيقة لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب، وإن تصحيح الإعراب قد يعين على فهم
 الكلام كما يعين فهم الكلام على تصحيح الإعراب...". (أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف بمصر،
 ص ١٥٣).

والحق أن هذا البحث - وإن وافق المحدثين في بعض انتقاداتهم - إلا أنه يختلف معهم كثيراً في المبدأ الذي انطلقوا منه، وهو مبدأ قائم على تبنيهم أفكار المدرسة الوصفية^(١)، ويقينهم أن النحو العربي يجافيهما وأنه خلو منها.

لقد صدروا عن مبادئ هذه المدرسة الغربية الحديثة، وقيموا النحو العربي من خلالها، وبعضهم استحلّ إشهار وصفيته وتحكيمها في النحو العربي القديم، فهذا تمام حسان مثلاً يقول:

"والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة"^(٢).

وإبراهيم السامرائي يقول:

" وإذا قلنا: إن المنهج يقوم على وصف الظواهر اللغوية، فإن ذلك يعني العزوف عن كل ما يبتعد عن الوصف من التأويل والتعليل..."^(٣).

ويؤيده صبحي الصالح في مقدمة الكتاب نفسه^(٤).

وقد تقلبت فئة من هؤلاء المحدثين أفكار المدرسة الوصفية الغربية، فمضى بعض المتحمسين يطبق موقف هذه المدرسة من النحو الغربي، على النحو العربي، فاننتقدوه بأثر الفلسفة والمنطق في أحكامه، وهزوا الثقة في كثير من تلك الأحكام، بل مضوا بعيداً يشككون في سبب نشأة النحو العربي، وأصالته، وحاولوا تجريد الأصل العربي من الفضل والريادة، فمن قائل: إن فكرته هندية أو فارسية، أو قائل: إن رواده غير عرب، أو قائل إنه نشأ في مهاد المنطق أو الفلسفة أو الفقه، أو علم الكلام^(٥).

ولا نكابر إذا قلنا إن كثيراً من تلك الأقوال ليست معائب كبرى تجعلنا نطأطئ الرأس خجلاً. ولعل العكس هو الصحيح، فخر للنحو العربي أن يرود رواده آفاق الحضارات الأخرى،

(١) ينظر في أفكار هذه المدرسة: فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطليبي، بيت الموصل، ١٩٨٨.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠، وتتنظر مقدمة الكتاب نفسه، ص ٧.

(٣) النحو العربي، نقد وبناء، ص ٨، ويؤكد ذلك ص ٦٢.

(٤) للمرجع نفسه، المقدمة، ص ٦٥، وينظر محمد عبد، أصول النحو العربي، ص ٥٧ وعلي للنجدي ناصيف، مسيوه إمام النحاة، ص ٣٩.

(٥) هذه الأقوال مما شاع وأصبح من المشاع، ولا يكاد يخلو من بعضه كتاب حديث في النحو، ولعل ما أورده عبده للراجحي يمثل للوجه المعتدل لانتقادات المدرسة الوصفية النحو العربي، فقد أجمل انتقاداتها في أن منهج النحاة تأثر بالمنطق الأرسطي، وأن النحو لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وأن النحاة اقتصروا على أعصار وأمصار محددة، وخططوا مستويات التحليل صوتاً وصرفاً ونحواً... ينظر النحو العربي والدرس الحديث، ص ٤٨ - .

فيمتصوا رحيقها شرقاً وغرباً، فمن قال إن العلم يحصر في مصر، أو عصر؟ إنها حضارة إنسانية مترامية ليست حكراً لأحد، وتتفاوت الأمم في اختيار المناسب منها وتأصيله وتطويره. وفخر للنحو العربي وللحضارة العربية الإسلامية عموماً أن ينبغ في فيثها علماء عظماء من غير العرب، يشيدون أركان النحو العربي، ويعلمون البنين، فمتى كانت العربية لأب عربي وأم عربية؟

ومتى كان التأليف لخدمة القرآن شرفاً يحل للعرب ويحرم على المسلمين؟

ولكن من النصف أن ننكر أن في أقوال المنتقدين مبالغات كبرى في نشأة النحو، ومنهجه في عهده الأولى، فعلى أن نتذكر أن الحفاظ على القرآن وهو أغلى ما يملك العرب والمسلمون، والوقوف في وجه اللحن الذي انتشر فيه، وفي الكلام العربي إجمالاً عند عامة القوم وخاصتهم، كان يستدعي التفكير بوضع أصول النحو أكثر بكثير من رواية خرافية تنبئ عن ولادته متأثراً بغيره^(١).

ومن الحق أن يقال إنه بدأ لحاجة عربية إسلامية، ونشأ في مهاد الحضارة العربية الإسلامية، وإن رواده كانوا مسلمين عرباً وغير عرب، تأجوا وتآلفوا، واتحدت أهدافهم كما وحدثهم العقيدة.

ومن الحق كذلك أن يقال إن النحو العربي نشأ في بيئة علمية إسلامية يؤثر فيها، ويتأثر، وأن هذه البيئة ما كانت نقلاً صرفاً، ولا عقلاً محضاً، بل كانت منهما معاً. بل كانت الرواية هي الأساس: القرآن، والحديث، والشعر، واللغة. وقد حرصوا في هذه الرواية على التزام أعلى درجات العلم والتثبت لاسيما فيما يتعلق بالقرآن الكريم والحديث الشريف، ثم كان من الطبيعي أن ترتقي هذه البيئة من مدارج النقل إلى معارج العقل، وانصهرت العلوم معاً في حالة من التأثير والتأثير كلاماً، وفقهاً، ونحواً. ولم يكن مستهجناً أن يتأثر ذلك كله بما اطلع عليه علماء من أفكار المنطق والفلسفة اليونانية.

وكان النحو صورة لذلك، بدأ قريباً من واقع اللغة، ولكنه مع توالي الزمن وتكاثر المؤثرات بدأ يتحرز من إطار النقل، ويقترّب من إطار العقل ليقع في دائرة الانتقاد.

لقد كان منهج سيبويه وصحبه الأوائل في استخراج القواعد يعتمد على المادة المجموعة، فهو أقرب إلى طبيعة اللغة، واستعمالها، وكان ألصق بوصف ما يسمع، وإذا قاس حرص على

(١) يقطع علي أبو المكارم بأن (أصالة منهج البحث النحوي حتى أواخر القرن الثاني الهجري. شأنها شأن أصالة نشأة التفكير النحوي جملة، لاجال للتردد في القطع بها)، ينظر كتابه، تقويم الفكر النحوي، ص ١٤٤.

القرب من هذا المسموع، وإذا علل كانت تعليلاته مباشرة، وغير بعيدة عن ظاهر اللغة وواقع الاستعمال.

لقد كانوا يهتمون بما يسمعون، فإذا قاسوا أو عللوا لم يبتعدوا عن ذلك كثيراً، وكان سببويه يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها، والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة، وقضايا العلوم، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدها بعد فيكون لها أثر^(١).

فهو يعلل، ولكن علله "لاتذهب بعيدا وراء التفسير المباشر، وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى، أو بكثرة الاستعمال"^(٢).

وهذا الاحتكام إلى المعنى، والتزام موافقة الإعراب له، لم يكن يسمح للنحوي "أن يجيز وجوها من الإعراب متعددة دون مراعاة اختلاف المعنى، بله الخروج عنه"^(٣). وعندما يعتمد سببويه على تعليلات أستاذه فهو كذلك "لم يخرج عن نطاق اللغة، أو يتعد ذوق العرب"^(٤).

ولكن النحو بعده، تعهده من تعمق فيه، وأسبغ عليه عقلانية ومنطقاً، فنأى بالقواعد عن واقع اللغة، ومقتضيات الاستعمال؛

فهذا المبرد يبهر الزجاج، إذ أجاب عن أسئلته برأي شديد، وجواب مقتنع، فلم يترك له شكاً ولا ثغرة، حتى إذا استوثق منه الاطمئنان التام، عاد فنقض كل إجاباته، وأطاح بها كأنها لم تكن^(٥).

وهذا السماع الذي كان مهيمناً على كتاب سببويه، بدأ ينزوي مع تقادم الزمن، وشح المسموع الموثوق به ليحل محله القياس، فلا نستغرب قول أبي علي الفارسي:

"أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في مسألة واحدة في القياس"^(٦).

والمنطق، لم يكن له مشهد في جهود النحاة الأولين "فد متى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسببويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيها شيء من ذلك"^(٧)؟

(١) علي النجدي ناصف، سببويه إمام النحاة، ص ١٦٣.

(٢) عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص ٢٤١.

(٣) مازن المبارك، لعل للنحوية، ص ٥٨.

(٤) جعفر عابنة، مكانة للخليل بن أحمد، ص ١٠٣.

(٥) ينظر هذا في الزجاجي، مجالس العلماء، مجلس رقم ٧٦، ص ١٢٥.

(٦) ابن الأثير، نزهة الألباء، ٢٣٣.

(٧) السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٨١.

هذا المنطق بدأ يتسلل ويحاول أن يتغلغل، فهذا أبو علي الفارسي رغم ولعه بالقياس، يوازن نفسه بزملائه من أرباب المنطق فيراهم قد نأوا عنه بعيدا فيقول:

"إن كان النحو مايقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو مايقوله فليس معه منه شيء^(١)".

وتفاوت مناهج القوم، وينعكس صدى ذلك على الناس، فيقول بعض أهل الأدب:

"كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا تفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا تفهم من كلامه شيئا، فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي"^(٢).

ثم أخذ الصراع شكلا علنيا بين دراسة اللغة بواقعها ودراستها بالمنطق في تلك المناظرة الشهيرة بين السيرافي ويونس بن متى^(٣).

ثم تقوى شوكة المنطق في العصور المتأخرة، فيوجه المنهج النحوي، ويسيطر على العامل كما مر، فالعامل الذي كان عند الخليل وتلميذه سيبويه "لا يعدو أن يكون تفسيراً للظاهرة الإعرابية في لغة العرب، وتحليلا للعلاقات اللفظية والمعنوية والتركيب"^(٤)، غدا مع الزمن ميداناً للرياضة العقلية والتعقيد فطغى الجانب الشكلي على الجانب المعنوي. ويطغى المنطق على العلة النحوية، فتصطبغ تعليقات النحاة بكل ماهو بعيد عن واقع اللغة، وغرقوا في ذلك حتى أصبحوا ميدانا للتندر، وغدت علة النحوي مثالا للضعف ومصدرا للسخرية^(٥). وانسلت جهودهم من نطاق المعنى إلى الصنعة، وتوجهت عنايتهم "إلى فلسفة الإعراب، وغرقوا في أمور نظرية لاغناء فيها حتى للإعراب نفسه"^(٦). وكثرت الخلافات والتخريجات والتأويلات فيما لا يحتمل إلى استعمال، ولا يؤيده واقع لغوي، وبدت آثار ذلك جلنية في الظاهرة التي يعالجها هذا البحث: ظاهرة الحذف. وكانت ميداناً خصباً لانتقادات المحدثين من أصحاب المدرسة الوصفية، فهذه المدرسة "لا تقبل إطلاقا بمبدأ التقدير، بل تأخذ بواقع اللغة"^(٧).

(١) ابن الأثيري، نزهة الألباء، ص ٢٣٤.

(٢) ينظر أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج ١، ص ١٠٨، وما بعدها.

(٣) محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ص ٢٦٥.

(٤) ينظر محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ص ٧٦.

(٥) مازن المبارك، العلة النحوية، ص ١٦٢.

(٦) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص ٢١.

ولذلك، فقد لاحق أصحاب هذه المدرسة تقديرات النحاة، وأثبتوا بطلانها، وكان واضحاً جداً في انتقاداتهم أنها صدى لانتقادات المدرسة الوصفية الغربية النحو الغربي. ولعل من الإطالة الوقوف على آراء كل من ساهم في هذه الحملة، ويكتفى بالإشارة إلى بعضها تمثلاً:

يقول عبد الرحمن أيوب في أحد المواضع: "إن النحوي قد قال باستتار الفاعل في الفعل خضوعاً للقضية الفلسفية القائلة بأن! الحدث لا يوجد بدون! محدث... وإن قوله بحذف المبتدأ والخبر عند عدم ذكرهما، خضوع لشكلية منطقية هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معاً حتى يمكن للقضية أن تكون قضية"^(١).

وينتقد إصرار النحاة على وجود مسند ومسد إلىه ليكونا ركنين يقابلان ركني القضية المنطقية^(٢). ويرى أن ذلك ليس ضرورياً، وقد تكفي إيماء منه إلى شخص ما ليفهم هذا الشخص من خلالها أنه مطلوب منه أن يخرج ويراقب إنساناً معيناً ثم يعود بالخبر.

ولا ترتاح النفس إلى قبول رأيه هذا على إطلاقه؛ لأن علم المخاطب، ودلالة الحال، هي التي جعلت التفاهم ممكناً مع كل ماحذف. والمحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ^(٣). ولو قطعت تلك الإيماء عما أحاط بها من اتفاق سابق، وظروف حال مصاحبة، لما عنت ما قاله عن أحادية الإسناد يُذكر بما قاله فندريس: نحن نفكر بجمل؛ فيها يتبادل المتكلمان ما، وبها حصلنا لغتنا، وبعضها يتكون من كلمة واحدة تؤدي معنى كاملاً^(٤).

هذه الكلمة في الحقيقة بقيت أثراً دالاً على ماتم حذفه، ولو وافقنا عبد الرحمن أيوب مل قد قام على طرف واحد من الطرفين، فكيف نفسر حذف الطرفين معاً في ما، سأل: أما قام زيد؟^(٥).

الكلمة بقيت دليلاً على كلام ألقى، ولقد سبق أن تنبه السيوطي إلى هذا،

ما إذا قامت مقام الكلام^(٦).

الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٢،

ك في آراء برجستراسر، للتطور النحوي، ص ١٢٦.

ثم يعرض مجموعة من الأمثلة يوضح فيها ما دبت في تأويلات النحاة من فساد، وما وقع فيها من تحمل، ومنها ما قدروه من محذوفات للمبتدأ والخبر في مثل (١):

يمين الله لأزورك، وبزمتي لأزرونك.

إذ يقدر خبراً محذوفاً في الأولى، ومبتدأ محذوفاً في الثانية..

ويُظهر فساد رأيهم في تقدير خبر في مثل قولهم: كل رجل وضيعة. وهو مسبوق بهذا، فقد عرض له ابن جني في باب الفرق بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب (٢).

وعلى أية حال، فإن المحدثين كانوا محققين في بعض ماوجهوه من انتقاد للنحو العربي، لكنهم بتأثير الانتصار الكبير للمدرسة الوصفية أفرطوا وصبوا جهودهم في أمور كان غيرها أولى بها، وغاب عن كثير منهم أنهم يتحدثون عن مناهج مضى عليها أكثر من عشرة قرون من الزمان، وعابوا عليها أنها لا تلتزم بأفكار نشأت في هذا القرن.

ولا يخفى أننا إذا أردنا "أن نحاكم القدامى على عدم الدقة الوصفية، ففي هذا ما لا يخفى من التجني" (٣). وما هكذا يجب الإصلاح، ولا هكذا يحسن العلاج.

ومن الأفضل التروي كثيراً عند انتقاد جهد النحاة العرب بتأثير مايشيع من مدارس لغوية حديثة، فهؤلاء الذين سارعوا إلى تبني أفكار المدرسة الوصفية، وتحمسوا لها، قبل أن يتمثلوها جيداً ويتفحصوا تراثهم النحوي لموازنته بها، بادروا إلى التشنيع، وتبكيك الضمير، وجلد الذات، وعابوا على النحو العربي -ظالمين- أنه مقفر من أفكار هذه المدرسة، كافر بمبادئها، خلو من مناهجها.. ولو تريتوا، وجدوا في الطلب لوجدوا الصيد، كل الصيد في جوف الفرا، ولطالعتهم بجلاء مواطن كثيرة، تثبت أن الأجداد الأفذاذ قد سبقوا عصرهم، وأن مبادئ الوصفية تنربع في مؤلفاتهم، ومناظراتهم (٤).

(١) دراسات نقدية، ص ١٦٠ - .

(٢) ينظر الخصائص، ج ١، ص ٢٨٣.

(٣) إسماعيل عمارة، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، ١٩٩٢، ص ٥٢.

(٤) ينظر دفاع عن النحو العربي في: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٥٤-.

وثمة دفاع حميد لنهاد الموسى في كتابه، نظرية النحو العربي، أثبت فيه وجود كثير من مبادئ المدارس اللغوية الحديثة في المصادر النحوية العربية القديمة؛ أصول من البنيوية ص ٢٧-، ومن التحويلية ص ٥١-، ومن الوظيفية وسباق الحال ص ٨٩- .

أو ليس جهد أبي الأسود الدولي في ضبط النص القرآني وصفا خالصا قائما على الملاحظة المباشرة إذ قال لكتابه: إذا رأيتني أفتح شفتي بالحرف فضع نقطة فوقه، فإن ضممتها فالنقطة بين يديه، وإن كسرتهما فهي تحته، وإن ألحقت الصوت غنة فهما نقطتان^(١)؟

أليس هذا الاستقراء العظيم الذي قام به النحاة، وهذه الرحلات الكبرى^(٢) التي قاموا بها إلى البوادي لمشاهدة الأعراب، والأخذ عنهم، والاحتكام إليهم^(٣)، واحترام المسموع منهم، والوقوف على حدوده بمهابة وإجلال في كثير من الأحوال، أليس كل هذا وصفا خالصاً^(٤)؟

ألم يكن أحدهم يحار في المسألة، وتبقى تظن في عقله، فلا تهدأ نفسه إلا إذا التقط لها جواباً من فم أعرابي^(٥)؟

وهذه الصرخات التي صدرت عن شيوخهم وروادهم الأوائل عند اصطدام المسموع بالصنعة النحوية، فوقفوا إلى جانب اللغة كما هي، أليست وصفاً؟

يصف الزجاجي مجلساً جمع الكسائي، والأصمعي، وعيسى بن عمر "فأنقى الكسائي على عيسى بن عمر هذه المسألة: همك ما همك. فذهب عيسى يقول: يجوز كذا ويجوز كذا. فقال له الكسائي:

عافاك الله: إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب"^(٦).

ويبدو أن هذا النهج عاش طويلاً مع الكسائي الذي قال قولته المشهورة:

(١) ينظر السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص ١٦.

(٢) ينظر في رحلات الخليل والكسائي مثلاً: ابن الأثير، نزهة الألباء، ص ٥٩.

(٣) لإثبات لاحتكام النحاة إلى المصدر البشري في الاحتجاج، نتذكر أنه طالما كانت الكلمة التي يليها البدوي هي القول الفصل في مسائل الخلاف، ولعل المسألة الزنبورية خير دليل على ذلك، إذ اختلف قطباً النحو سيبويه والكسائي، فاحتكم إلى عرب الحظمة فقالوا... وتضاعلت أمام قولهم عبقريه سيبويه، وهضم حقه الأبلج، فمضى كسيف البال، ولم يلبث أن مات.

ينظر في ذلك: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٩، وابن الأثير، الإصناف، ج ٢، ص ٧٠٢، والسيوطي، الأشباه، ج ٣، ص ٦٥.

(٤) قام جهد سيبويه على الاستقراء، وكان يصرح أحياناً بالاستقصاء مثل "ليس في الدنيا عربي يرفع"، الكتاب، ج ٣، ص ٢١. وقد يصرح بلفظ الوصف كقوله: "وهذا أكثر من أن أصفه لك"، ج ٢، ص ١٠٢، وأسماء بعض كتبهم تدل على الاستقصاء مثل: (ليس في كلام العرب لابن خالويه).

(٥) ينظر في وصف فرحة أبي عمرو بن العلاء عندما سمع كلمة فرجة من أحد الأعراب، ابن الأثير، نزهة الألباء، ص ٣٢.

(٦) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١١٤، بتصرف قليل.

"أيّ هكذا خلقت" (١).

ألا تعبر قولته هذه بوجازة عن قول الوصفين: إن اللغة يجب أن تدرس كما هي، ويكتفى بوصفها؟ فهذا الكسائي ينظر إلى (أي) قد خلقت بنمط لا يملك أن يحوره، أو يغيره، فيقبلها كما هي، ويقعد لها كما خلقت، على ما يستكن في صرخته من انزعاج منها، ويرم بها؛ لأنها عصية على قواعده النحوية، أبية على تفسيراته وتعليلاته.

إن كانت أفكار المدرسة الوصفية هي الحق المطلق، ففعل ما مضى، وغيره كثير، يثبت أننا لم نحرم من فضائلها، بل لعل هذا التمسك الزائد باللغيات، والشواذ، والمسكوكات، وضرورات الشعر، لعل كل ذلك بعض من بركاتها. ولكن هناك أمراً آخر لا يقل عما ذكر أهمية:

لقد انحسر مذهب المدرسة الوصفية في النصف الثاني من هذا القرن، وسطع نجم المدرسة التوليدية التحويلية (٢): هذه المدرسة تلتقي في كثير من مبادئها بما شاع في منهج النحاة العرب، فقد عابت شكلية المدرسة الوصفية، وعدم اهتمامها بالمعنى، وإصرارها على دراسة اللغة في ظاهرها، فأولت الأساس العقلي اهتماماً خاصاً، ورأت أن للكلام بُنيتين: إحداها سطحية، والثانية وهي الأكثر أهمية: البنية العميقة. والفجوة التي قد تبدو بين البنيتين تعالج بالتقدير: زيادة أو حذفاً، أو بالتقديم، أو بالتأخير.

وهكذا، فإن بعض القضايا التي شاعت في النحو العربي مثل الأصلية، والفرعية، والعامل، وما يترتب عليها، وجدت قبولا لدى هذه المدرسة واستحساناً، وعاد التقدير ليأخذ مكان الصدارة، وإيسامت النحاة العرب الأوائل أحدث المدراس اللغوية، مما دفع إلى إعادة النظر فيما وجه إلى النحو العربي من انتقادات رواد المدرسة الوصفية (٣).

ومع كل ذلك، فيجدر ألا نستخذي أمام انتقادات، أو نزهو أمام إطراءات؛ إذ لا يكفي أن يكون نحونا القديم مقراً من أفكار المدارس اللغوية الحديثة لنبالغ في نقده، بل نقضه، ونثده لنستبدل به غيره.

(١) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١٨٦، والسيرافي، أخبار النحويين، ص ٣٥، ٣٤، وابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٢٩٢، والسيوطي، المزهري، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٢) ينظر في أفكار هذه المدرسة، نعم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة.

(٣) ينظر، عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٢. وحلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٧٨، ومحمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ١٠.

ولا يكفي أيضا أن يكون نحونا القديم زاخرا بأفكار تلك المدارس لنقبل كل ماجاء به وما ورد فيه، ونغفل عن تلمس ثغراته لسدها، وعيوبه لإصلاحها.

وعلى أن ننسى أن ارتباط لغتنا بالقرآن الكريم يجعلنا في حالة خاصة، خيارتنا فيها ليست مفتوحة، فلا بد أن نقف في التقعيد عند المستوى اللغوي الذي يجعلنا نفهم لغة القرآن. والاتصياح إلى مبادئ المنهج الوصفي سيسلمنا حتما إلى متاهات اللهجات المتفاوتة زماناً ومكاناً، والمتفاوتة بقدر لايسمح بالتفاهم بين كل لهجة وغيرها، ولا سبيل إلى الاستفادة منها في فهم لغة القرآن.

ومبادئ المنهج التحويلي، مع أنها تلتقي مناهج التقعيد النحوي العربي، إلا أنها توصل مواطن الصعوبة، وتعطيها الشرعية. وإجازة التقدير بإطلاق، تقود إلى التسيب والنشئت. ولعل الحل الأمثل، مازال كامناً في المناهج العربية القديمة ذاتها، ففيها بذور من المناهج الحديثة كافة، وبالتزام الاعتدال، يمكن أن تهذب الشواذ، وتصفى الشوائب، ونصل إلى أصول نرتضيها تقترب من لغة القرآن، وتبتعد عن كل مالا يفيد في النطق للإبانة عن المعاني.

وإصلاح ما يبدو من خلل، لايتنافى مع توقيير التراث النحوي والحفاظ عليه، فالجهد النحوي العربي القديم عظيم جدير بالاحترام والتقدير، لكنه لايرقى إلى درجة التقديس. نعم، إنه جهد عظيم، تم في ظروف صعبة، وحاصرته مقيدات، ومؤثرات كثر. وطبيعي أن من يسترجع هذا الجهد الآن، سيجد فيه ثغرات، فكلما كثر العمل، وعظم، زاد احتمال ظهور الهنات والعثرات.

يصح أن يقال بحذر إن النحاة الأوائل لم يبنوا قواعدهم على استقراء كامل، وأنهم اهتموا باللغيات، وشوارد الأقوال التي تمثل خصوصية مغرقة لإحدى اللهجات، وأنهم أخضعوا كل مسموعهم للقواعد مع استعصاء بعضه لأنه شاذ، أو لأنه يمثل مرحلة من مراحل تطور اللغة^(١). ويجوز القول إنهم تأثروا بالمنطق، والفلسفة بعد الطور التأليفي الأول، فحكموهما في الكلام، واستهوا الخلافات، والمماحكات، واستعرضوا العضلات، وزهوا بالقدرات.

وهناك عذر لمن يقول: إن النحاة اهتموا كثيراً بالشعر مع أنه مركب ضرورة تطفئ على القواعد أحياناً، وترهقها في المحاولات اليائسة البائسة في انتخريج والتأويل، مع كل ما يصاحب ذلك من ظروف مشاحنات بين الشعراء والرواة والنحاة ...

(١) ينظر في ذلك، مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٠١، ومحمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإصناف، دار القلم العربي بجلب، ص ٦٣-، وسعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط ٣، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٤، ص ٣٦-.

ويقبل انتقاد النحاة بعدم الاهتمام الكافي بالقرآن والتهاون في اعتماده أساساً للتقعيد، كل هذا ممكن ...

لكن النقد لا يكون بالعمل الذؤوب على تجريد النحاة العرب من فضيلة الابتكار ووصمهم بالنقل والتبعية ..

والنقد لا يكون بالدعوة إلى هدم العامل... (١)

فهذا العامل ضرورة بالغة لنظم اللغة وضبطها وتفسيرها. والخطأ ليس في فكرته، بل في بعض تطبيقاتها:-

- فقد أصرت النحاة على أن يكون كل كلام خاضعاً للعامل، ولم يستثنوا بعض الأساليب التي لا تبدو فيها العلاقة الإسنائية واضحة لتسمح بتوزيع العمل النحوي إلى عوامل ومعمولات بشكل مقنع .. فلجأوا إلى التأويل، وأكثروا تقدير المحذوفات، وكانت العبارات تتقلت من أحكامهم، وهم سادرون في ردّها قسراً وعنتاً (٢).

- وقد استمرؤوا الاستعراض بتقليب المعمولات تحت تأثير ما يقدرونه من عوامل محذوفة، غير مهتمين بآثار كل ذلك على المعنى، وما كان همهم أحياناً إلا التآلف بين العامل والمعمول نحويّاً.

- وقد ترمّوا في عدم قبول مبدأ التقديم والتأخير في كثير من العوامل، وتمسكوا بالرتبة، وتشبثوا بتوزيعهم بما افترضوه من عمل الأكواف.

إنّ هذا، وغيره، خلق صعوبات حقيقية تتمثل في تحكم نظرية العامل المفرط في المنهج النحوي، لا سيما في العصور النحوية المتأخرة، مما جعل القاعدة في كثير من الأحيان في واد وواقع الاستعمال في واد آخر، ومما جعل الفجوة عظيمة بين متطلبات المعنى، ومستلزمات العامل، فحصل الانفصام بينهما في الوقت الذي كان يجب أن يكون كل منهما دليلاً على الآخر: المعنى يقود إلى الإعراب، والإعراب يدل على المعنى.

ومع ذلك، لا يجوز أن ندعو إلى إلغاء نظرية العامل، بل ندعو إلى تهذيبها وتشذيب علائقها لننتزع من براثتها أساليب نقيّة، فرضها واقع الاستعمال، فهيمنت عليها قوانين العمل، واعتصرتها عملاً، وتعليلاً، فأقلت بها كتب النحو، وأرهقت كواهل الدارسين، حتى ضاق الناس وجأروا بالشكوى، فالضرر ليس في فكرة العامل، بل في " أن نسبغ على هذا العامل المصنوع

(١) ينظر هذا البحث ، ص ٢٥٢.

(٢) من هذه الأساليب: المدح، للتعجب ، أسماء الأفعال ،

تنظر أفكار في شأنها في: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٣ ، ٢٢٠ ، وإبراهيم

السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء ، ص ١٠٥ ، وعفيف دمشقية ، المنطلقات التأسيسية ، ص ١٦٣ .

ألواناً من القوة، وصنوفاً من المزايا، تجعله يتحكم بغير حق في المتكلم، ويفسد عليه تفكيره، ويعيقه في الأداء، ويتناول كلامه الصحيح بالنشويه والتجريح" (١).
وقد أحسن القدماء أنفسهم بخطورة هذا العامل، وأبدى بعضهم ما ينم عن عدم القناعة بسلطته (٢).

وحاول بعضهم التقلت، وبدأت لديهم الشكوك في أن العامل يكون مقنعاً في كل المواضع، فظهرت فكرة الخلاف عند الكوفيين، وظهرت فكرة القصد إليه عند ابن الطراوة. والسهيلي جعل المنادى منصوباً بهذا العامل المبتكر. وأبو حيان النحوي بدت عليه الحيرة وهو يقول عن الاسم المنصوب بالإغراء: إنه منصوب بالمعنى دون عامل لفظي... (٣).

إلا أن جمهورهم بدا مقتنعاً بأنه لا بد من عامل، فـ "كما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة، والمشي برجل معدوم، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم، لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية" (٤).
ويحسن التذكير هنا بأن الكوفيين، وإن وافقوا البصريين في ضرورة وجود العامل، إلا أنهم كانوا أكثر منهم مرونة في وضع أحكامه، وشروط عمله؛
فهم يجيزون مثلاً أن يجتمع عاملان على معمول واحد، ومعمولان لعامل واحد، وهم أقل حماساً من البصريين لتقدير المحذوفات.. (٥).

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٥١.

(٢) مر شئ من ذلك، ينظر هذا البحث، ص ٢٣٦ ومنه أيضاً:

"حكى أنه اجتمع أبو عمرو الجرمي، وأبو بكر زكريا بن يحيى الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم (زيد منطلق) لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء. فقال الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل. قال له الفراء: فأظهره. قال الجرمي: هذا معنى لا يظهر. قال له الفراء: فمثله إذن. فقال الجرمي: لا يتمثل! فقال الفراء: ما رأيت كالأيوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل.
ثم سأل الجرمي الفراء عن قولهم: (زيد ضربته) لم رفعت زيدا؟ .. وما زال يحاصره إلى أن قال: "رفعناه بالعائد على زيد. قال الجرمي: ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنى لا يظهر. فقال الجرمي: أظهره. قال الفراء: لا يمكن إظهاره. قال الجرمي: فمثله. قال الفراء: لا يتمثل. قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه." ابن الأنباري، نزعة الأبناء، ص ١١٦.

(٣) في فكرة للقصد إليه ينظر السيوطي، مع الهوامع، ج ٧، ص ٣٣. أما فكرة الخلاف، فهي شائعة كثيراً، ينظر مثلاً ابن الأنباري، الإتيان، ص ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٣٨.

(٤) ابن الأنباري، الإتيان، ج ١، ص ٢٤٧.

(٥) ينظر مثلاً المصدر نفسه، للمسائل: ١٢ ص ٥٤، ٨٢، ٣٧٠، ٦٥ ص ٤٦٣، ٧٥ ص ٥٥٥، ٧٦

ص ٥٥٧، ٨٢ ص ٥٩٣، ٨٣ ص ٥٩٧، ٨٥ ص ٦١٥.

لقد كانوا أقرب إلى توصيف اللغة، وصرخة الكسائي (أي هكذا خلقت) التي مرّ ذكرها تثبت ذلك^(١). وقد صدق أمين الخولي عندما قال:

"إن الكسائي بإجابته هذه يذكرنا بمدرسة قومه في النحو، وما تميل إليه من التتبع اللغوي، وعدم التأويلات البعيدة، والإمعان المنطقي عند البصرة"^(٢). وفي كثير من المسائل التي ذهب إليها الكوفيون كانوا "أقرب إلى الواقع اللغوي، وإلى المنهج النحوي الصحيح"^(٣).

ولعلّ ميلهم هذا إلى وصف اللغة، واحترام السماع، والقياس على القليل، والتخرج في ردّ الشواذ، يفسر لنا موقفهم من القراءات التي ردها إخوانهم البصريون، "فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيراً يلتزم الدقة في متابعة النصّ، ظهر عند أهل البصرة ميل إلى إكراه النصّ القرآني على قبول معنى خاصّ، والتحمل في حمله على مطابقة قواعدهم النحويّة"^(٤).

فهل يشجع هذا على الالتفات من جديد لآراء الكوفيين، واستصلاح الصفوة منها لترفد انضباط المذهب البصري، وتخفف من غلوّاته في التقدير، فيصار إلى خلق التوازن المطلوب بين الصنعة النحويّة والمعنى، ونصل إلى منهج وسط لا إفراط فيه ولا تفريط؟

ويبقى السؤال:

لِمَ لَمْ يعط القرآن المنزلة المثلّية في التقعيد النحوي ؟

ندرك أنه "ليس كل جائر فصيح جاء في القرآن"^(٥). وأنه "ليس كل لغة توجد في كتاب الله جلّ وعزّ"^(٦). وندرك مشاكل القراءات التي لا تقلّ عن مشاكل اللهجات ... وندرك أن "أسلوب القرآن معجز، لا يستطيع أحد أن يحيط بكل مراميه ومقاصده، فاحتمل كثيراً من المعاني، وكثيراً من الوجوه"^(٧).

(١) ينظر هذا البحث، ص ٢٦٠.

(٢) نقلاً عن مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٠٣.

(٣) عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحويّة، ص ١٢-.

(٤) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٣، والرأي لغيره.

وينظر أيضاً للتوضيح :

عبد المال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة، ص ١٢٤ وما بعدها.

(٥) الشنتمري، النكت، ص ٥٠٧.

(٦) نفسه، ص ٤٥٧.

(٧) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات في أسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة، ص ١٤.

لكننا ندرك أيضاً أن النحاة ما وفقوا عندما شغلهم الشعر عن النظر في شواهد القرآن العظيم، وأن تعويلهم على الشعر كان ثغرة نفذ منها الطاعنون بسبب تعدد رواياته، وضروراته^(١). وأن الشاهد الشعري لا يمكن أن يكون قوياً؛ لأن الشاعر خاضع لقيود الوزن والقافية، فيلجأ إلى كل ضرورة ممكنة لإصاح شعره^(٢).

لقد كان يمكن أن يتخفف النحاة من كثير من الأعباء لو أنهم اعتمدوا القرآن الكريم، لكنهم قصرُوا في الإفادة منه إفادة وافية، ولو صنعوا النحو على ما جاء به القرآن، لتخلص الدارسون من كثير من مزلق النحو ومشاكله^(٣).

وقد حرّموا أنفسهم، وحرّمونا من اعتماد أصح النصوص للتقعيد النحوي، فالقرآن "أصدق مقياس للبحث في لغة العرب في عصر ظهور الإسلام"^(٤). وحالة اللغة العربية عند ظهور الإسلام يجب أن تبحث في القرآن أولاً؛ فهو "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"^(٥).

وهو الذي حفظ السليقة اللغوية العربية لما نزل بها، "وصفاها غاية التصفية وارتفع بها في معارج الضبط والإتقان إلى المدى الذي لا يمكن للقوم أن يصلوا إليه، وهياها بذلك لأن تكون إنسانية..." و "قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك"^(٦)؛ فلغة القرآن تختلف كثيراً عن الشعر، وهي تعرض "صورة فذة لا يدانيها أثر لغوي في العربية على الإطلاق"^(٧)، والقرآن "حجة في العربية بقراءته المتواترة، وغير المتواترة... فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأناً عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأحكامها"^(٨).

أما الاعتراض بأن اعتماد القرآن سيوقعنا في إشكالات القراءات، فيردّ بأن ذلك أرحم من مقارفة إشكالات الاحتجاج بالشذوذ، واللغيات؛ فلماذا نتشبه بقولهم: (أكلوني البراغيث)، ونكثر

(١) نفسه، ص ٢٥، بتصرف قليل.

(٢) إبراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، ص ١٠٣.

(٣) نفسه، ص ٧٨، ص ١٢٨. وقد حاول أحمد مكي الأنصاري الاعتماد على القرآن، لإعادة النظر في بعض القضايا النحوية الخلاقية، ينظر كتابه، نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، ١٤٠٥هـ.

(٤) ولغنتسون، تاريخ اللغات السامية، نقلاً عن سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ٧٦.

(٥) معاني الفراء، ج ١، ص ١٤.

(٦) للسيوطي، المزهري، ج ١، ص ٢١٣.

(٧) يوهان فك، للعربية، دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي

بمصر، ١٩٥١، ص ٤.

(٨) محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات في أسلوب القرآن، ص ٢.

فيه القول، وله التخريج، ولا نقبل القراءة في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^(١) بالخفض؟

كم اقتادنا النحاة إلى غياهب المتهاتات لتخريج بيت من الشعر خرج فيه الشاعر عن قواعدهم ضرورة، أو محاكاة، أو بحثاً عن استغراب، فخذ في مؤلفاتهم قنماء ومحدثين يمعنون فيه النظر، ويعملون فيه الفكر، ويجهدون فيه العقل، ويشبعونه تصويرياً وتقليباً؟

ليست القراءات أولى بذلك؟ أما وقد وقع المحذور، وتاه النحاة وتها معهم في مزالق التأويلات انتصاراً للهجة شاذة، أو صرخة أعرابي، أو أعرابية، أو صيحة انفعال، ... فالقراءات أولى وأولى .. إذ طالما أن الأمر أصبح قريباً من رياضة عقلية، وهواية تأويلات، واستكثار أوجه، واستحلاء جدال، فليكن ذلك في إعراب القرآن، لعلنا نزداد له فهماً كلما ازددنا فيه تفكيراً وتبصراً وتديراً، وكل ذلك عبادة.

ثم إن في المقدور الاقتصار على الوجه المشهور في القراءة، واعتمادها للتقعيد، والاحتفاظ بباقي القراءات للمستزيد^(٢). ويجب تجنب التأويل والتمحل في الوجه المشهور إلا ما كان لازماً، أو مطلباً هاماً لقاعدة نحوية، فإن كان "علماء العربية يقررون في إجماع رائع أن القرآن أفصح كلام عربي، وأنه في المكانة العليا من البلاغة، فكيف يتفق هذا مع التأويل والتمحل والتقدير"^(٣)؟

نتذكر أن التأويل، وتقدير المحذوفات في بعض المواضع ضرورة، لكن استهواء التقدير، والتلاعب بالذكر الحكيم، والتصرف في معانيه جور عظيم.. فالقرآن الكريم "فوق كل مستويات التأويل، وأنه فيصل الرأي في صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي في ظاهره من غير نظر إلى قلة، أو كثرة"^(٤). والدعوة إلى اعتماده قاعدة أساسية للتقعيد هدف سام يستحق أن يسعى إليه، ففي النطاق اللغوي بخاصة. يشكل القرآن النموذج الأرقى للعربية، النموذج الأصيل الثابت، وفي اعتماده حياة للغة المثلى. وقواعدها على سواء.

(١) النساء، ١، وقد مرّ ذكر هذه الآية غير مرة في هذا البحث.

(٢) ينظر، عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية، ص ٨٢.

(٣) عجلان حسن، اللغة والنحو، ص ٩٣، ٩٤.

(٤) نفسه، ص ١٠٣، ١٠٤.

تقييم الجهد البلاغي في دراسة ظاهرة الحذف

- ✧ الشواهد
- ✧ الذوق
- ✧ التعليل
- ✧ التقسيم والتنظيم

تنويه

نستذكر هنا أن البحث لجأ إلى تجزئة الحديث عن دراسة الحذف عند البلاغيين إلى خمسة عناصر هي: الحذف قبل عبد القاهر الجرجاني، والحذف عند عبد القاهر الجرجاني، والحذف عند المدرسة البلاغية الأدبية، والحذف عند المدرسة البلاغية الكلامية، والحذف عند الزمخشري.

وتوحي بذلك رسم صورة شاملة لدراسة البلاغيين لهذه الظاهرة، وقد درج على اختتام الحديث عن كل عنصر من هذه العناصر الخمسة بنظرة تقييمية خاصة به.

وهذه وقفة تهدف إلى تقييم الجهد البلاغي في دراسة ظاهرة الحذف بشكل عام. وحتى لا يظن بالبحث أنه صدى باهت لأبواق الدفاع الانفعالي عن التراث، أو أنه دعوة طائشة إلى استهواء انتقاده، حتى لا يظن بالبحث أي من الأمرين، فسيتم النظر في جهد البلاغيين اعتماداً على ما يلي:

- الشواهد

- الذوق

- التعليل

- التقسيم والتنظيم

لنتبين ما لهم ، وما عليهم ، ونعزز ذلك بالحجة والدليل، وسيكون هناك وقفة قصيرة لمناقشة آراء المحدثين في الجهد البلاغي المتعلق بدراسة الحذف.

الشواهد: نوعها، وقيمتها، وتنظيمها:

ناء النحو كثيراً - كما مرّ - بأحمال الشعر عندما جعله المصدر الرئيسي لشواهد في ظاهرة الحذف، وسواها. ولم يكن للقرآن الكريم في تلك الشواهد المكان المرموق الذي يستحقه، فكيف كان صنيع البلاغيين؟

إن الأمر المتوقع هو أن يكون القرآن المحور الأساسي للشواهد البلاغية، فهو - دون حاجة إلى تدليل - النموذج الأدبي الأرقى، والبيئة المثلى لإرساء قواعد البلاغة الفضلى. فهل أدرك البلاغيون ذلك؟ وهل التزموه لهم شرعة ومنهاجاً؟
أما نظرياً، فنعم :-

لقد كان القرآن الكريم المستتبب العظيم لعلوم البلاغة، وكان الدافع الأكبر لنشأتها، ويكفي دليلاً على ذلك أن نستعرض سريعاً أسماء الكتب الأولى التي شقت طريق البلاغة، وأسست لها، ومنها:

مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، وثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي والجرجاني، وإعجاز القرآن للقاضي عبد الجبار، وتلخيص البيان في مجاز القرآن للشريف الرضي...
واستمر ذلك مع توالي القرون إذ توحى عناوين الكتب بالارتباط العظيم بين البلاغة والقرآن الكريم :

دلائل الإعجاز للجرجاني، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي، والتبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن لابن الزمكاني، والطرارز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلوي وليس ذلك عجباً، فهذه الحركة التأليفية المواردة، وهذه الفرق الإسلامية العظيمة، وهذه الخلافات في الأنظار، والأحكام الشرعية، والمذاهب الفكرية، كلها تتبع من القرآن، به تستهدي، وبه تحتج، إليه تستند، وعليه تعتمد ...
وتجيء أقوالهم في مقدمات كتبهم لتشير صراحة إلى أن همهم الأعظم هو خدمة القرآن الكريم، وأن أهمية البلاغة تتمثل في التدليل على إعجازه ..

فالعسكري - مثلاً - يصدر مقدمة كتابه بالحديث عن البلاغة وأهميتها؛ فهي أحق العلوم بالتعلم، وأولها بالتحفظ بعد المعرفة بالله، وما ذلك إلا أنها السبيل إلى معرفة إعجاز كتاب الله، وبغيرها لا يتوصل إلى معرفة ما أودع الله في القرآن الكريم "من حسن التأليف، وبراعة التراكيب، وما شحنه به من الإيجاز البديع، والاختصار اللطيف"^(١).

(١) الصناعتين، ص ٩.

والزمخشري يرى أهمية البلاغة، وضرورتها لفهم القرآن، فيقول :

" الواقف على تمام مراد الحكيم - تعالى وتقدس - من كلامه مفتقر إلى هذين العلمين : المعاني والبيان، كل الافتقار، فالويل كل الويل لمن يتعاطى التفسير وهو فيهما راجل(١) ". وابن القيم يشير في مقمته إلى أنه " لا يمكن أن يعرف فضل القرآن إلا من عرف كلام العرب، وبلاغتهم، وبيانهم، وضروب فصاحتهم، ولأجل هذا بحث في البلاغة لتكون عوناً لمن يريد دراسة القرآن"(٢).

والسكاكي يرد قول الزمخشري السابق عن علمي المعاني والبيان، ويرى فيهما سرّاً عظيماً لروعة القرآن وإعجازه، فهو كما يرى " لم يلتبس تلك الطلاوة، ولا استودع تلك الحلوة، وما أعنقت أسافله، ولا أثمرت أعاليه، وما كان يعلو ولا يعلو عليه إلا لانصبابه في تلك القواليب، ولوروده على تلك الأساليب"(٣).

وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، فصّرّح بأنه يؤلف في البلاغة ليفهم تفسير القرآن، يقول العلوي: " ثم إنّ الباعث على تأليف هذا الكتاب هو أن جماعة من الإخوان شرعوا في قراءة كتاب الكشف ... فإنه أسسه على قواعد هذا العلم، فاتضح عند ذلك وجه الإعجاز من التنزيل...."(٤).

كلّ هذا، وغيره كثير، يمثل ذلك الارتباط الكبير بين البلاغة وإعجاز القرآن وخدمته، وهي تتجدد من أرباب البلاغة، تؤكد أن أهمية البلاغة تكمن في الإسهام في إ فهم القرآن، وأن غايتها العظمى تتمثل في خدمته، وإجلاء إعجازه. ويبدو أن عمرو بن عبيد قد استشرّف كلّ هذا مبكراً فطواه بعبارة تشع صدقاً وحرارة إذ قال:

" البلاغة ما بلغ بك الجنة، وعدل بك عن النار"(٥).

هذه أقوالهم فهل جاءت شواهدهم المنتقاة مصداقاً لأهدافهم المعلنة؟

أما الرواد الأوائل، فجاءت شواهدهم منثورة حسب أهدافهم في مؤلفاتهم:

فيها القرآن الكريم، وفيها الحديث الشريف، وفيها الخطبة، وفيها القول المأثور، وفيها الشعر المشهور(٦).

(١) للكشاف، ج ١، ص ١٦ .

(٢) الفوائد المشوق، ص ٧ .

(٣) المفتاح، ص ٢٠٥ .

(٤) للطرز، ج ١ ص ٥ .

(٥) للجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١١٤، وابن عبد ربّه، العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٦٠ .

(٦) هكذا كانت أمثلة سيبويه والجاحظ والمبرد.

ومنذ عهد ابن قتيبة في مؤلفه : تأويل مشكل القرآن، أخذ الحذف له موقعاً مستقلاً، وقد انتقى له ابن قتيبة الكثير من الشواهد، ومعظمها شواهد قرآنية^(١). وعلى ذلك مضى الرماني الذي امتاز بأنه فصل إيجاز القصر عن إيجاز الحذف، ومثل لكل منهما بأمثلة منفصلة^(٢). لكن شواهده كانت قليلة، وقد تناقلها لاحقوه، وردوها ولم يضيفوا لها كثيراً مفيداً، بل بدا الخلط عند بعضهم وكأنها ردة خلطت إيجاز القصر بإيجاز الحذف من جديد^(٣).

وأما البلاغيون المتأخرون، فقد قلّت الشواهد عند أصحاب المدرسة الكلامية منهم، ولم يكن للشاهد القرآني الصدارة دائماً، بل زاحمه الشعر، فلم يكن له الحضور الذي يستأهله.

لكن رواد المدرسة الأدبية كانوا على عكس ذلك، إذ كثرت شواهدهم؛ فقد كانوا يعمدون إلى عرض القاعدة باختصار، ثم يتبعونها بأمثلة عديدة. وكان القرآن في معظم الحالات هو المبدئ، به يستشهد، وعليه يُبنى، وله الصدارة غالباً.

غير أن الأمر الذي يستلزم الوقوف عنده بكثير من الاستغراب، والحيرة، والأسى، هو شواهد الجرجاني :

تكرر القول إن ظاهرة الحذف قلبتها يده الماهرتان، واستوعبها عقله الفذّ، وحلّها، وعلّل لها، ونقلها إلى مستشرق طامح، وكل ذلك يشيع الرضا في نفوس قارئيه، ويملؤهم متعة لأنواقهم، ورياضة لعقولهم، لكن الأسى يجوب جنبات نفوسهم وهم يرونه غارقاً في شواهد الشعرية، يعتصر في تحليلها كلّ جهده المتّخر، ويجود عليها سخياً بفكره المعتصر، ولا يكاد يلتفت إلى الشاهد القرآني، وإن فعل مرّ مرور الكرام، يلمسه برقّة ليمضي إلى شاهد شعري آخر يؤسس له ويعلي مقامه.

ويكثر الاستغراب، وتزداد الحيرة عندما نتذكر أن الكتاب في دلائل الإعجاز القرآني، وأن صاحبه من شيوخ المتكلمين الذين جبلت عقولهم بفكرة إعجاز القرآن، وهبوا أنفسهم لإثباته وإيانتته.

قد نجد بعض عذر لبعض النقاد والأدباء الذين جعلوا همّهم في إجلاء أهمية الشعر، وإعلاء شأنه، كالعسكري وابن رشيق القيرواني، وقدامة بن جعفر، وعبد الله بن المعتز ... لكن ما عذر الجرجاني، وهو يؤلف في صميم الإعجاز القرآني، فيحتجّ له بالشعر، وإن ساق شاهداً قرآنياً جاء فضله في أنه يساق هذا الشعر، ويسير في ركابه، وينسج على منواله؟^(٤)

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن، ص ١٦٢ - .

(٢) ينظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ٧٦ - .

(٣) ينظر ابن رشيق، العمدة، ص ٢٥١ - .

(٤) ينظر مثلاً دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٤، ١٢٦، وتحقيق محمود شaker، ص ١٥٦.

ما عذره وقد حرمننا من قدرته العظيمة على التحليل، والتعليل، واستتطاق خفايا النفوس، ووهب ذلك للشعر دون القرآن؟

ما عذره وقد أورد لحذف المبتدأ خمسة عشر شاهداً، كلها شواهد شعرية، ليس بينها شاهد قرآني واحد؟^(١).

لا شك في أن هذه تبقى أسئلة حارة حائرة ملفعة بالأسى، ومسكونة بالاستغراب ...
بقي أن نشير إلى آفتين أخريين ساهمتا في فتنة عضد الشواهد البلاغية في ظاهرة الحذف، وقللاً من قيمتها وهما :

- تكرار الشواهد :

وهذه ظاهرة شاعت كثيراً، وعاشت في كتب البلاغة عبر رحلتها الطويلة؛ فالشاهد الذي يليه سيبيويه في القرن الثاني الهجري، يتلقفه البلاغيون عشرة قرون، ويدور في مؤلفاتهم برتابة مملة تجعل الباحث يتوقع أن يصادفه أنى نظر^(٢).

والرمانى يجري موازنة بين قوله تعالى: ﴿ولكم في القصص حياة﴾^(٣)، وقول العرب : القتل أنفى للقتل، ويحاول إثبات براعة النص القرآني، وتفوقه، ويعلل لذلك بميزات في مبناه، ومعناه، فيثبت بهذا المثال البلاغيون من بعد، وتراه متربعا في صنور كتبهم^(٤)، ولم يكفوا أنفسهم عناء استبصار مثال آخر. واكتفوا بأن جعلوا وكدهم في اعتصاره، مستكثرين من مزاياه، مشفقين مفرعين، يتباهى لواحقهم باستكثار الميزات حتى وصلت عند المتأخرين منهم إلى عشرين^(٥). وما من شك في أن مثل هذا النهج يثير الغيظ، ويقود إلى الجمود، ويبعث الملل.

وأما الآفة الأخرى، فتتمثل في أن المتأخرين من أصحاب المدرسة الكلامية، قد غرقوا في "علمنة" البلاغة، فأتروها بالقواعد، والقوانين، والأقسام، والفروع، حصروا بذلك همهم، ولم يعتنوا باستتطاق شواهد جديدة، أو على الأقل نقل شواهد قديمة، لذلك جاءت الشواهد عندهم قليلة، والاهتمام فيها ينصب في صحة الشاهد ومطابقته القاعدة، وهذا دفعهم أحياناً إلى صناعة

(١) ينظر دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١١٢، وتحقيق محمود شaker ١٤٦ - .

(٢) من ذلك قول الشاعر : اعتاد قلبك من ليلي عوائده وقول الآخر : ديار مية إذ مَيّ مساعفة ...
ينظر سيبيويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨٠، ٢٨١، ج ٢، ص ٢٤٧. وازن بالجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١١٢، ١١٣، ومحمود شaker، ص ١٤٦، ١٤٧ .

(٣) البقرة، ١٧٩.

(٤) ينظر هذا البحث، ص ١١٥.

(٥) ينظر، مثلاً، السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٦٦ - .

مثال بئس باهت لا حياة فيه ولا رواء، ولا روح أدب، ولا جوهر بلاغة، كأن يتمثلوا للحذف الناجم عن السرعة التي يقتضيها المقام بقول أحدهم للصياد : غزال .
ويتكرر هذا المثال في كتبهم، ويختلفون في تحليله، ويتناسون النبع الثرّ في القرآن الكريم، وما فيه من فائض الأمثلة التي وقع فيها الحذف ناجماً عن المباغتة، وضيق المقام إغراءً وتحذيراً ويتناسون ينابيع الأدب شعراً ونثراً، فلا يستحضرون مثلاً آخر، وكأنّ هذه الينابيع قد جفت كجفاف الصحراء التي اصطادوا منها (مثال الغزال).

الذوق

يتوقع أن يكون الاهتمام بالذوق من صميم البحث البلاغي؛^(١) فالبلاغة تبحث عن الجمال في الأدب، والجمال يحتكم كثيراً إلى الذوق السليم، وقد أدرك البلاغيون ذلك، وجعلوا للذوق والطبع - نظرياً - صدارة في أحكامهم، وتعليلاتهم، مدركين أن الأدب يعتمد على الذوق، وللملكة الصائبة نصيب فيه عظيم، لذلك ينبغي أن يقاس بمعايير لا تبعد عن هذا ...
وقد بدا هذا النهج جلياً في أقوال البلاغيين .. فالجرجاني مثلاً عاد بالبلاغة إلى الذوق والموهبة والطبع، وذلك عنده لا يناله إلا " الأعراب الخُلص، والأقوام طبعوا على البلاغة، وأوتوا فناً من المعرفة في نوق الكلام هم بها أفراد." ^(٢)
والجرجاني يجعل للذوق آخر وصية حارة في كتابه الدلائل، وكأنه يؤخره لأهميته، وليكون آخر العهد، فيخصص له موضعاً رائعاً مضمونه أن العمدية في إدراك البلاغة، هو الذوق، والإحساس الروحاني.^(٣) ويصف فيه ضيق الصدر، وقلة الحيلة مع أولئك الذين يصطرخون غير مقتنعين بمواطن الجمال، ولا قادرين على إدراكه، فيستعظم داءهم، ويستبعد دواءهم، لأن الأمر في النهاية عائد إلى الذوق والفطرة^(٤) ثم يعرض أمثلة فيها ألطاف الحذف وغيره، يعقب عليها بأن صاحب الذوق إذا صادفها " أنق لها، وأخذته الأريحية عندها، وعرف لطف موقع الحذف..."^(٥).

والقزويني، يعقد تنبيهاً فحواه أن الذوق هو المعيار في البلاغة، ويشير فيه إلى آراء الجرجاني، والسكاكي^(٦).

(١) مصطفى الجويني، البلاغة تأصيل وتجديد، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٦.

(٢) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٧٠، ومحمود شاكر، ص ٢٢٢.

(٣) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ٤١٨، ومحمود شاكر، ص ٥٤٦.

(٤) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ٤١٩، ومحمود شاكر، ص ٥٤٩، ٥٥٠.

(٥) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ٤٢٠، ومحمود شاكر، ص ٥٤٩.

(٦) الإيضاح، ج ١، ص ٦٣، ٦٤، وينظر توضيح آخر في ج ٤، ص ١٤٧، ١٤٨ وهو لمحمد عبد المنعم خفاجي.

أما السبكي، فإنه لفرط مماسته يبدأ الحديث عن هذا الموضوع في باكورة كتابه، وتري الذوق بين يديه فيصلاً في الأحكام، فهو يتحدث عن جمال البيئة المصرية، وأثرها في تنمية الموهبة وتغذية الذوق..(١).

وحتى السكاكي، فإنه يرد الإعجاز القرآني في أحد الأوجه إلى الذوق(٢).

هذا كلامهم نظرياً، وهو محل اتفاق وإكبار، فماذا كان عند التطبيق؟
وأما الجرجاني، فقد بقي على عهده، إذ اتخذ الذوق مصباحاً يستضيء به، ومعياراً دقيقاً يحتكم إليه، فهو بحق " لم يتخل عنه الذوق الأدبي الذي يسير بالقارئ نحو تلمس صفات الجمال في العمل الأدبي، وذلك حيث لا تجدي القاعدة ولا ينفع القياس"(٣).

وقد كان الذوق سيد جهده، وموجهه، فأسعفه ذلك في الخلاص من جمود التقعيد، وجفاف التنظير، وبدا كتاباه كأنهما " يخلوان خلواً تاماً من جفاف النظريات وقواعد العلوم، بل لكانهما روضان مونقان يرفان بالنضرة والعطر والضياء"(٤).

وكان حريصاً على استثارة الذوق البلاغي إذ يدعو القارئ إلى التأمل " في أساليب الحنف، ويستشعر روعتها، ويحاول أن يطرد من وهمه نكر المحذوف، ثم يعود فيتأملها وقد ذكر المحذوف، ثم يتأمل الفرق بين الحاليين، ولا شك أن منهج عبد القاهر مفيد للذوق البلاغي إذ يعود على النظر والتأمل في الأساليب وتذوقها حتى يصل بنفسه إلى بلاغة الكلام، والحكم عليه، والاتفعال به"(٥).

وابن الأثير، وهو يمثل المدرسة الأدبية، كان الذوق عنده مقدماً مبعجلاً، إذ اعتمد على نوقه في حشد كثير من أمثلة الحنف، وكان يستثير عبرها الأنواق، ويستنهض بها الهمم لتحسس مواطن الجمال... ويرمي من روائها إلى استثارة الملكات، وصقل المواهب، وصناعة الأبناء(٦).

(١) شروح التلخيص، شرح السبكي، ج ١، ص ٦.

(٢) للمفتاح، ص ٥١٢، ٥١٣.

(٣) بدوي طبانة، البيان العربي، ص ٢٣٦، ... وللتوضيح أكثر يرجع إلى أحمد مطلوب، عبد القاهر

الجرجاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص ٢٠٥، وما بعدها.

(٤) شوقي ضيف، البلاغة العربية تطور وتاريخ، ص ٢١٨.

(٥) عبد العزيز عرفة، للذوق عند عبد القاهر الجرجاني، دار للطباعة للمحمدية بالأزهر، ١٩٨٣، ص ٣٨٢.

(٦) ينظر للتوضيح، أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، ص ٢٠٠.

وما كان العلوي عنه ببعيد، فهو يخلق شارحاً محللاً معللاً يعطي أحكاماً أمثلتها عليه تجربته وذوقه وحسّه الصافي. ومع أنه يحكم العقل في مناقشاته إلا أنه يجنح للذوق كثيراً... (١)

وشهاب الدين الحلبي كان كذلك قريباً من رفيقيه، فارتضى منهجاً يقوم على "تربية الملكة الأدبية، وصقل الذوق، وتهذيبه بحفظ النصوص البديعة، والاطلاع على الأساليب الرفيعة وتقليدها في أول الأمر، والإبداع بعد أن تكتمل الأداة ويستوي عود الأديب" (٢).

وأما أصحاب المدرسة الكلامية فشأنهم مختلف عما سبق؛ لقد بدأ الرازي رسم خطهم إذ حرف البلاغة عن الذوق، ونزع عنها ثوبها الأدبي القشيب، وحولها إلى الضبط والتحديد، فبدأت البلاغة تفقد قدرتها على تنوق البلاغة (٣).

ثم جاء السكاكي، وملخصو كتابه، وشرّاح التلخيص، فظهرت الفجوة عندهم بين النظر والتطبيق، وبدأت خيوط الذوق تتلاشى لتتسج مكانها خيوط علمية جافة، فأصبح القارئ ينتقل في كتاب المفتاح للسكاكي من الجزء الأول وهو في النحو، إلى الجزء الثاني في الصرف، إلى الثالث في البلاغة فلا يرى كبير فرق في الأسلوب.

ويحسن أنه يتعامل مع علم بقيود صارمة، وقواعد جامدة، إذ تنصدر القاعدة الحديث، ثم يليها مثال، أو بعض أمثلة قلماً يلطف من أجوائها حسن تحليل، أو إشارة إلى مواطن الجمال، أو إسعاد القارئ لتذوق ذلك واستعبابه.

وأما الشراح من بعد، فقبل أن تخذعنا صرخاتهم عن أهمية الذوق، نفجعنا تطبيقاتهم قلماً يلقون له بالاً، أو يخصصونه بتعليل. فالسبكي مثلاً لم يطبق ما نادى به، ولم يخرج عن منهج السكاكي.. (٤).

"ولن يستطيع الباحث أن يؤمن بدعوته إلى الذوق بعد أن يقرأ الكتاب؛ لأن نزعه فيه نزعة عقلية" (٥).

ولعلّ هذا الإفراط في مجافاة الذوق هو الذي أثار حنق بعض المحدثين على رواد هذه المدرسة، فبالغوا في انتقادهم، فالزيات مثلاً، ترحّم على عهد البلاغة الأول وروادها الأديباء، وصب جام غضبه على المتأخرين وبدت في كلامه مغالاة، لاح فيها نماء عصبية إذ أشار إلى البلاغة الذوقية عند الجرجاني، والعسكري، وابن الأثير... ثم هجم عنيفاً على من تبعهم،

(١) أحمد مطلوب، شروح التلخيص، ص ٥١٣.

(٢) أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، ص ٢١٠.

(٣) ينظر، المرجع نفسه، ص ٢٤٤، والبلاغة عند السكاكي للمؤلف نفسه، ص ٢٤٨، وبدوي طبانة، البيان العربي، ص ٣٣٦.

(٤) ينظر أحمد مطلوب، مناهج بلاغية ص ٢٩٤، وبدوي طبانة، البيان العربي، ص ٣٥٣-٣٥٥.

(٥) أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص ٣٨٦.

ووصمهم بأنهم خضعوا لنحائزهم الأعجمية، ففلسفوا البلاغة لا شيء غير الفهاهة والحذقة.....(١).

التعليل

يجدر التنويه أولاً بأن هذا الحديث له علاقة قوية بالحديث السابق عن النوق البلاغي، بل هو مكمل له، والأمثلة التي ستعرض هنا يوضح كثير منها الجانب التطبيقي لنظرة البلاغيين للنوق واعتمادهم عليه في إصدار الأحكام.

مضى القول إن الرواد الأوائل الذين أشاروا إلى ظاهرة الحذف، وخصصوا لها حيزاً في مؤلفاتهم، كانت عنايتهم تنصب في معظمها على حشد الأمثلة، وتحديد موطن الحذف فيها، ورد المحذوف، وقلماً تطرقوا إلى التعليل لهذا الحذف، وتبين عناصر الجمال فيه.

وجاءت أولى المحاولات الجادة للتعليل على يد الرماني الذي، وإن قلت شواهد، إلا أنه برع في التعليل لبعضها، فنبه على جمال الحذف، وبين مزاياه، وفضله على الذكر(٢).

وقد عاشت تعليلاته ما يقرب من قرن من الزمان، تنور في مؤلفات البلاغيين من بعده، لا يزدون عليها جديداً، ولا يبتعدون عنها كثيراً، بل يكادون أن يكرروها كما هي(٣). إلى أن تناول الجرجاني هذه الظاهرة بحذقه ونوقه العظيمين، فبسط فيها القول، واعتنى بالتعليل للحذف(٤)، وعنى نفسه بكشف النقاب عن محاسنه، وكان يطوف بالقارئ بإصرار كي يتفهم هذه المحاسن، ويتشربها، ليقتنع بأن الحذف أبلغ من الذكر، وأن له من المزايا والألطاف ما يجعل الذكر مستقلاً مستردلاً(٥).

ويمثل ما قاله الجرجاني العصر الذهبي للتعليل لهذه الظاهرة، فالذين جاؤوا من بعده رواد المدرسة الأدبية اعتمدوا كثيراً على ما قال، ورددوه، وإن حاولوا التجديد فما كان بمقدورهم أن يحلقوا عنه بعيداً، بل طافوا في حلقاته، واستعانوا بكثير من تعليلاته وأمثته، بل استعادوها أحياناً كما هي(٦).

(١) ينظر، أحمد حسن الزيات، دفاع عن البلاغة، ص ٥٤.

(٢) ينظر النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ص ٧٦، ٧٧.

(٣) ينظر مثلاً، القيرواني، العمدة، ج ١، ص ٢٥١.

(٤) مر ذكر هذه التعليلات في هذا البحث، ص ١١٢ -.

(٥) ينظر مثلاً دلائل الإعجاز، ص ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩.

(٦) ينظر ابن الأثير، للمثل السائر، ج ٢، ص ٧٦، ٧٧، والجامع، ص ١٢٤، ويوازن بدلائل الإعجاز، ص ١١٢،

والعلوي، للطراز، ج ٢، ص ٩٢، ويوازن بدلائل الإعجاز، ص ١١٦. والمثل السائر، ج ٢، ص ٩١،

والطراز، ج ٢، ص ١٠٤، ويوازن بدلائل الإعجاز، ص ١١٨.

وأما رواد المدرسة الكلامية، فقد دبّ الجفاف في دراستهم للحذف، وسرت فيها روح العلم الجامدة؛ إذ كثيراً ما كانوا يعرضون القاعدة، ويستعرضون الخلافات حولها، ثم يطرحون لها مثلاً، أو أمثلة بعضها مكرور، وبعضها الآخر مصنوع، وقلّما اهتموا بالتعليل، أو التنبيه على عناصر الجمال، وإن علّوا، فهو كثيراً ما يكون تعليلاً علمياً يجهد من يحاول تفهيمه؛ ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَبْتُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾^(١)، يعلل السكاكي لهذا الحذف تعليلاً منطقياً فيقول:

"أي بما لا ثبوت له، ولا علم الله متعلق به نفيًا للملازم وهو المنبأ به بنفي لازمه وهو وجوب كونه معلوماً للعالم الذات لو كان له ثبوت بأي اعتبار كان"^(٢).

وقد تظهر لديهم تعليلات في صلب المنطق والفلسفة:

يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾^(٣).

وقف القزويني على هذه الآية، ورجح أن تكون كلمة (ثلاثة) صفة لمبتدأ محذوف أي: ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة.

ويتضح من ذلك أنه يعتمد عدم تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف أي: ولا تقولوا هم ثلاثة؛ لأن في ظاهر هذا اعتراضاً على العدد فقط، دون أن يطل الاعتراض وجود آلهة. لكن السبكي ردّ عليه بحديث يقطر منطقاً إذ قال:

"وفيما قاله (القزويني) نظر، لأن نفي كونهم آلهة ثلاثة يصدق بالآ لا يكون للآلهة الثلاثة وجود بالكلية؛ لأنه من السالبة المحصلة، فمعناه ليس آلهتكم ثلاثة، وذلك يصدق بالآ لا يكون لهم آلهة"^(٤).

إن هذا التعليق، وإن كان مقنعاً، إلا أن النفس تأنف منه، لأنه جرّد البلاغة من ريش الأدب، وخلع عليها جمود المنطق، فغدت متوناً كزرة، وعلماً جافاً. وفي مثل هذا إثبات جلّي لتردي الحالة التي وصلت إليها دراسة ظاهرة الحذف على أيدي البلاغيين المتأخرين، وفيه دليل واضح على طغيان المنطق، واستقواء الفلسفة، مع انكماش الروح الأدبية، والتعليلات الذوقية الجمالية التي تنمي الإحساس بالجمال، وتذكي الرغبة في تذوقه.

وقد كانت تبدو أحياناً عندهم بوار، يتحررون فيها من الجفاف والجمود، ويعلون ببساطة مقنعة.. كأن يقولوا:

(١) يونس، ١٨.

(٢) ينظر السكاكي، للمفتاح، ص ٢٨٠.

(٣) للنساء، ١٧١.

(٤) شروح التلخيص، شرح السبكي، ج ٣، ص ١٢-.

حُذِفَ لمجرد الاختصار (١). أو بدليل ما قبله. وفي قوله تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ (٢) يقول السكاكي: "أصل الكلام خلطوا خلطوا عملاً صالحاً بسيئاً، وآخر سيئاً بصالح؛ لأن الخلط يستدعي مخلوطاً، ومخلوطاً به، أي تارة أطاعوا وأحبطوا الطاعة بكبيرة، وأخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة" (٣).

وقد يتجاوز بعضهم بنظره أسوار العلم، ويخترق بفكره أسرار الذوق، فيأتي بما يعجب، ومن ذلك تعليل القزويني لحذف المسند إليه إذ يعدد لذلك أسباباً ثم يقول: "وإما لاعتبار آخر لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم، والطبع المستقيم" (٤).

فهذه العبارة، مع اختصارها، تنقل التعليل نقلة بعيدة، وتردّه إلى تخوم تعليقات الجرجاني، الذي استوت الظاهرة بين يديه ملفعة باللطاف ساحرة أخاذة باهرة، قد يسرنا جمالها، ولا نستطيع التعليل لها.

وتضعنا هذه العبارة أمام سؤالين :

- هل نستطيع أن نعلل بالعقل دائماً لمواطن الحذف ؟

- هل يجوز ألا نعلل بل نكتفي بإحالة ذلك إلى الذوق؟

لعل في كلّ من الموقفين بعض صواب؛ فالتعليل ضروري، ويجب أن يكون له قواعد وأحكام يعتمد عليها، ويقاس مستواه بها، لتسهم في صناعة الألب الرفيع، واستشفاف البلاغة فيه، ولتكون هناك أرضية مشتركة للنقاد تميز الألب الجيد من غيره.

إلا أن هناك هامشاً مقبولاً للذوق، إذ يسحرنا الجمال أحياناً، ونعجز عن التعليل له، وتفهم كنهه، وذلك يعود إلى الذوق والطبع والميل الفطري والإحساس الروحاني. وقد أحسن البلاغيون بهذا فقالوا :

" قد توجد لبعض الكلام غزوبة في السمع، وهشاشة في النفس، لا توجد مثلها لغيره منه، والكلامان معاً فصيحان، ثم لا يوقف لشيء من ذلك على علة" (٥).

وينقل عن ابن سلام أنه كان " يردّ البلاغة إلى شيء تجده، ولا تحدّه، ويصدق رأيك فيه دون أن تستطيع تعليله " (٦).

(١) القزويني، التلخيص، ص ٢١٧ .

(٢) للتوبة، ١٠٢.

(٣) المفتاح، ص ٢٨٠، ٢٨١.

(٤) القزويني، الإيضاح، ج ٢، ص ٥.

(٥) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، بيان إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ص ٢٤.

(٦) أمين الخولي، فن القول، ص ٨٩.

لكن الاحتكام مطلقاً إلى مثل هذا سيقودنا إلى التسيب، فلا معنى للقول:

إن الحذف هنا مقبول لأنه مستذاق ومستلطف وحسب. ثم هناك أمر آخر:
من لنا بالذوق الرفيع الذي يميز الغرر والعرر، ومن أين يتأتى لنا دائماً الذوق السليم الذي يستعذب الماء الزلال ولا يدعي مرارته؟

فلا بد إذا من عناصر جمالية يحتكم إليها، ولا بد لكل كلام تستحسنه ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلة معقولة وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل، وعلى صحة ما ادعينا من ذلك دليل^(١). ومن هنا يظهر فساد الاعتماد على الذوق مطلقاً، أو التعليل دون الاستئناس به.

وقد أجمل محمد بركات أبو علي هذا الأمر، وبين خطورة الاعتماد على ذوق دون تعليل، أو العكس، ودعا إلى الجمع بينهما، واعتمادهما معاً فقال:

"ولهذا فإن صاحب الذوق غير المعلل، لا يفي بإبراز المعنى في البلاغة العربية، ولا يقوم بعملية التوصيل والتبليغ، كما أن المعلل، أو المفسر، أو القادر على الشرح للمعاني من غير ذوق لا يؤثر في غيره، وهذا ما جمّد البلاغة العربية في قوالب ومصطلحات، إذ الذين عرضوا لها في تقسيمات أصحابهم التعليل، والتفسير، والتقسيم من غير ذوق فكانت البلاغة العربية المتقلّسة، أو البلاغة العربية التي جرت على يد الأعاجم، وهي سميت ببلاغة العجم لعدم توافر الذوق لأصحابها وبالمقابل البلاغة العربية التي أشار الدارسون إلى معانيها من غير تعليل أو تفسير فإنها بقيت غير مقنعة للمتلقّي^(٢).

الجانب النفسي في التعليل

بقيت إشارة ضرورية لا بدّ منها تتمثل في الجانب النفسي للتعليل؛ فالأدب عموماً من النفس الإنسانية وإليها، ولا مجال لإنكار الأثر النفسي في إصداره وتلقيه، والحذف إحدى الظواهر الهامة التي يتضح فيها هذا الأثر، إنها ظاهرة مفعمة بالانفعالات النفسية، وبيئة خصبة لتبين آثارها، ومظاهرها، فهل تنبه البلاغيون إلى ذلك؟

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ٣٣، ومحمود شاكر، ص ٤١.

(٢) مفهوم المعنى، دار البشير، ص ٤٤.

إن المتمعن في الجهد النقدي البلاغي العربي عموماً لن يصعب عليه أن يجد مواضع ظهر فيها بجلاء إدراك النقاد والبلاغيين أهمية الجوانب النفسية في إنشاء الأدب، ونقده، وتبيين بلاغته، لكن لم يكن لهم - فيما أعلم - جهد مستقل^(١).

ويهمنا هنا الجهد البلاغي بعامة، وما انعكس منه على ظاهرة الحذف بخاصة. أما الصورة الإجمالية فتبدي تفهم البلاغيين للأثر النفسي في أجواء البلاغة، وبكفي للتدليل على ذلك التذكير بتعريفهم المتأخر للبلاغة، فهي كما قالوا:

"مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"^(٢).

ومراعاة مقتضى الحال، لا شك؛ تدخل فيها الأحوال النفسية للمتكلم والمستمع والأجواء النفسية المحيطة. وقريب من هذا في التدليل على الأثر النفسي قولتهم المشهورة: "لكل مقام مقال"^(٣). وأما انعكاس الأثر النفسي في تعليقاتهم فقد بدا واضحاً منذ عهد مبكر، وتجلّى ذلك عند شيوخهم كالرمانى، والجرجاني^(٤) وغيرهما، إذ تصادفنا تعليقات للحذف محوراً الآثار النفسية كالرغبة في المحافظة على نشاط السامعين وتشوقهم، أو الرغبة في خلع أروية الضباب على الكلام لشحذ الخيال، وإطلاق العنان له فيكتسب الكلام تفخيماً، أو تعظيماً، أو تهويلاً... وتزرع النفس في ذلك منازع شتى.

فهم يرون أن كثيراً من الحذف يقع قصد الإبهام، وفي ذلك تحليق لا تطاله الكلمات ولا تطاوله، والتعليل له مهما سما يبقى قاصراً، والوصف مهما دق يظل عاجزاً... يقولون في حذف الصلة من قولهم: بعد التي واللتيا:

"وما حذفوا الصلة إلا من أجل إرادة الإبهام... وكأنها بلغت مبلغاً لا تطيق العبارة على وصفه"^(٥).

(١) ينظر مجيد عبد الحميد ناجي، الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، ص ٥.

(٢) للقزويني، التلخيص، ص ٣٣، وشروح التلخيص، السعد والسبكي، ج ١، ص ١٢٢، وينظر توضيح في الإيضاح، ج ١، ص ٤١.

(٣) للجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١٣٦.

(٤) وردت هذه التعليقات في مواضعها في هذا البحث، وقد أحيل إليها غير مرة.

(٥) العلوي، الطراز، ج ٢، ص ٨٥، ويوازن بالسكاكي، المفتاح، ص ٢٨٠، والقزويني، الإيضاح، ج ٣، ص ١٨٨.

ومنذ أن أومض الرماني قائلاً: "الحذف ... أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فيه كل مذهب" (١)، والبلاغيون يتصوون بما قال، فالخطابي مثلاً يكرر كلام الرماني كما هو، (٢) وابن رشيق القيرواني يتملّه فيقول: "لأن نفس السامع تتسع في الظنّ والحساب، وكل معلوم فهو حين" (٣). وفي قوله تعالى: ﴿لو أن لي بكم قوة﴾ (٤)، يقول الشريف الرضي: "الحذف ههنا أبلغ من الذكر؛ لأنه يوهم المتوعد بعظيم الجزاء، وبغليظ النكال، ويصرف همه إلى ضروب العقاب، ولا يقف عند جنس من أجناس المحنوفات المتوقّعات..." (٥).

والعلوي يردد هذه الفكرة كثيراً، إذ البلاغة في نقلت العبارة من أصفادها، وتخففها من أقالها، والحذف يبقى أبلغ من كل مقتر ممكن، يقول:

"أي شيء من هذه الأمور قدرته، فإنك لا تجد له من البلاغة، وإن بالغت في الإفصاح به الذي تجده في مذاق الفصاحة مع الإبهام، من جهة أن الوهم يذهب معه كل مذهب لما فيه من المحتملات الكثيرة" (٦).

ثم يطبق كلامه هذا على قوله تعالى: ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾ (٧) قائلاً:

"يريد أنه بلغ مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه، فحذف ذاك، وأقام الإبهام مقامه؛ لأنه أدل على البلاغة فيه كما قررناه" (٧).

ويلج العلوي على هذه النكتة النفسية البديعة، ليزيد القارئ قناعة بما يحسن به؛ فالإبهام أوقع في النفس، وأملأ لها، وأبعد أثراً، فيقول:

"اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً فإنه يفيد بلاغة، ويكسب إعجازاً وفخامة، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب" (٨).

وفي جهد الجرجاني يتمثل جيداً الاهتمام البالغ بالآثر النفسي للحذف؛ فقد غاص الرجل بمهارة فائقة إلى خفايا النفس الإنسانية، وتسلسل إلى خباياها، واستنطق مكنوناتها، واستلهمها

(١) النكت في إعجاز القرآن، ص ٧٦.

(٢) بيان إعجاز القرآن، ص ٥٢.

(٣) العمدة، ج ١، ص ٢٥١.

(٤) هود، ٨٠.

(٥) تلخيص البيان في مجازات القرآن، تحقيق محمد عبد الغني حسن، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٦٣.

(٦) الطراز، ج ٢، ص ٨٠، وينظر في المكان نفسه تعليقه أيضاً لقوله تعالى: (والمؤتفة أهوى، فغشاها ما غشى). النجم، ٥٤.

(٧) طه، ٧٨.

(٨) الطراز، ج ٢، ص ٧٨.

انفعالاتها، فجلاها، وجعلها كتاباً مفتوحاً ساطع السطور. لقد استبطن تجاوب نفس الأديب، وجاب شطآنها والأعماق، وتمثل خلجاتها، وأظهرها قائدة له، توجه كلامه حذفاً وذكرًا.

ولا يكاد يخلو تعليل للجرجاني من الأثر النفسي، حتى إنه لم يدع للتابعين فضيلة جديدة مزيدة، فاكتمى أرباب البلاغة بعده باتباعه، واقتفوا أثره، وساروا على خطاه^(١).

وقد وجد منهم من يدعو صراحة إلى تحكيم النفس في تنويع جمال الحذف؛ فابن الأثير مثلاً، يحث القارئ على تلمس جمال الحذف بالرجوع إلى أطواء النفس قائلاً:

"وأنت تحسن هذا من نفسك إذا تأملت^(٢)."

وجهد الجرجاني هذا، يظهر بجلاء قصور المتأخرين من أصحاب المدرسة الكلامية الذين جاءت تعليلاتهم، كما مرّ، تعليلات منطقية، أو مكرورة باهته، أو نحوية عاجزة عن إدراك أن البلاغة غير النحو، فانتسارهم لمستوى الصواب والخطأ في العبارة وفق ما تمليه أحكام النحو، جعلهم بمنأى عن التحليق بما يناسب قمم البلاغة، لا سيما في القرآن الكريم؛ فالقرآن "استحدث لنفسه نحواً خاصاً به، ونسقاً في الأداء ليس مألوفاً في غيره من الكلام ... وقد أضاف إمكانات كبيرة للنحو بالمفهوم الجمالي التركيبي، واستحدث طرقاً فنية للربط بين المفردات وبين الجمل والعبارات"^(٣).

ولم يدلل القوم على إدراكهم "أن هذا القرآن إنما يعمل إيجازه، وإطنابه وتوكيده، وإشاراته وإجماله، وتفصيله يعمل كل ذلك وما إليه بالأمور النفسية لا غير، وما قام من تعليل مثل هذا على الأصل النفسي فهو الدقيق المنضبط، وما جاوز ذلك فهو ادعاء وتمحل أو أشبه بذلك غالباً..."^(٤).

ولعلّ مردّ ذلك هو أن القرآن رسالة موجهة إلى الإنسان، تؤثر في نفسيته، وتحاول امتلاكه ترغيباً أو ترهيباً، وتجوب أعماقه، وخفاياه، لذلك جاء يراعي "قواعد نفسية عن مظاهر الاعتقاد، ومسارب الانفعال، ونواحي التأثير، وجوانب الانقياد، وألم من هذا بما أيد حجته وأظهر دعوته..."^(٤).

ولذلك، كان حريّاً بالبلاغيين أن يوجهوا همّهم الأعظم نحو هذه اللغات النفسية الإنسانية، ويتلمسوا آثار ما حذف على النفس، وكيف تغلبها ترهيباً، وترغيباً، وتكثيفاً، وتهويلاً، وتعظيماً، واستخفافاً، واستلطافاً ...

(١) يحسن الرجوع إلى ذلك في هذا البحث، فقد أحيل إليه أيضاً غير مرة.

(٢) للمثل السائر، ج ٢، ص ٩٦.

(٣) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ٤٣.

(٤) أمين الخولي، مناهج تجديد، ص ٣٣٠.

وفي الحذف الوارد في غير القرآن، كان يجب ألا يغيب عن بالهم أن الألب مرآة النفس، وأن سطره هي معالم أنوارها وأغوارها، وأبياته هي مفاتيح مكنوناتها، فـ "ليس هناك شك في أن الأسرار اللغوية أسرار نفسية، وأن ما في الثانية من إيماض وتقلت أو سنوح ونعومة، وكل ما تجده من أحوال الحسن كائن في الأولى، وهو ما نعبر عنه مجازاً بالإشعاع، والإيماء، والإشارة، وما شابه ذلك بما نحاول به أن نلتقط اختلاجة الحسن من العبارة ونسميه أسراراً بلاغية"^(١).

وحصر البلاغة في التركيب الظاهر نظر قاصر؛ لأن "قيمة الشكل البلاغي ليست معطاة في الكلمات التي يتكون منها، إذ إنها تتوقف على الهامش القائم بين هذه الكلمات وبين ما يتلقاه القارئ في ذهنه متجاوزاً لها في الآن ذاته. إنها عملية تسام أو تجاوز دائم للشيء المكتوب"^(٢). إنها دعوة إلى الإبحار في أعماق المتكلم والمخاطب والظروف النفسية المصاحبة للموقف الكلامي الظاهرة منها والكامنة.

ولعلّ هذا يظهر وجاهة تلك الدعوة التي تنصّ على ربط البلاغة بعلم النفس، وقد تبنت هذه الفكرة، وروجت لها كوكبة من المحدثين الذين رأوا أن الأنظار البلاغية لا تكون دقيقة إلا إذا جابت أقطار النفس، واستقطرت دقائق الأسرار...^(٣).

ويحسن التنويه بأن بعضهم قد أحسّ - محقّقاً - بخطورة الغلو في الاعتماد على التحليل النفسي، فأحسن الاحتراز إذ دعا إلى الاعتدال حتى لا يفقد درس البلاغة قيمته ويتلاشى في أحضان علم النفس^(٤).

ولهذا الرأي قدر من الوجاهة كبير؛ فإن فرطنا في استضاءات علم النفس عزّ علينا الفهم، وإن أفرطنا في ذلك غلبنا الخيال فلا بدّ من القسط والاعتدال.

(١) محمد أبو موسى، دلالة التراكيب، ص ٣.

(٢) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٤، آب، ١٩٩٢، ص ٥٧.

(٣) منهم: أحمد أمين، والعقاد، والرافعي، وطه حسين، وأمين الخولي، والزيات، ومحمد خلف الله، وحامد عبد القادر، وعز الدين اسماعيل. وقد جمع أفكارهم وعرضها فتحي عبد القادر في: بحوث ومقالات في البلاغة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ١١٠.

(٤) ينظر في ذلك المرجع نفسه، ص ١١٤.

التقسيم والتنظيم

عانت ظاهرة الحذف أول أمرها من الفوضى، وعدم الدقة في التعريف والتحديد والتنظيم، فقد جاءت هذه الظاهرة في كتب أوائل الدارسين - كما مر - ملاحظات منثورة، وأمثلة اختلط فيها إيجاز الحذف بإيجاز القصر. وبدأ شيء من تنظيم عند ابن قتيبة، اتضح أكثر عند الرماني، وتجلّى بين يدي الجرجاني^(١).

ثم جمحت بالقوم بعد ذلك رغبة عارمة في التقسيم والتنظيم، فأصبح ذلك لديهم - لاسيما أصحاب المدرسة الكلامية - هدفا لاوسيلة. ففاضت كتبهم بالتقسيمات والتفريعات، والتنظيمات المنطقية، فنسي القارئ أنه في رياض الأدب، وأفنان الفن، ووجد نفسه قسرا في أحضان العلم ومنطقه وصرامته.

والحقيقة أن التنظيم لا يعد مثلبة إن كان وسيلة لإجلاء الموضوع والوصول به إلى غايته، لذلك فإن عناية أصحاب المدرسة الأدبية بالتقسيم والتنظيم لا تقابل بالنفور وإن بدا عند بعضهم بعض مغالاة؛ لأنها أقرب إلى التقسيمات الذوقية؛ فالحذف يدرس في موضع واحد، وتتوالى تقسيماته وتفرعاته، يتوارد فيها الفرع إلى أصله، والشكل إلى شكله، في وسط يشيع فيه التآلف والتناسق.

لكن الأمر مختلف عند انمدرسة الكلامية؛ فالتنظيم والتقسيم هنا محط العناية، يقف البلاغي عنده، ويجعله وكده، ويستفرغ له جهده^(٢).

لقد بدا الخضوع لهواية التقسيم عند السكاكي، الذي جعل الجملة محورا أدار حولها أبحاث علم المعاني، فالتزم خطته ملخصو كتابه، وشراح التلاخيص، فاستقرت على مايلي:

أحوال الإسناد، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، أحوال متعلقات الفعل، القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة^(٣).

إن هذا التقسيم، بما فيه من حصر منطقي، وإن بدا أنه يسعف في لم أطراف المواضيع، وزم جميعها، والإحاطة بدقة بها، إلا أنه أضر كثيرا بدراسة الظواهر البلاغية، لاسيما ظاهرة الحذف، ذلك أنهم كانوا مضطرين إلى التحدث عنها في كثير من هذه المواضع التي ارتضوها

(١) يحسن الرجوع إلى بدايات هذا الفصل لاستذكار هذا الحكم.

(٢) يسهل استنتاج هذا من مجرد نظرة إلى بعض فهارس كتبهم.

(٣) القزويني، الإيضاح، ج ١، ص ٥٥، وقد ذكر البحث هذا سابقاً.

أقساماً منفصلة؛ فهي تدرس عندهم في أحوال المسند إليه، وفي أحوال المسند، وفي أحوال متعلقات الفعل، وفي باب الإيجاز والإطناب والمساواة^(١).

وهذا -لاشك- يجرى الظاهرة، وينثرها أشلاء ممزقة، فهي تتبعثر بشكل مؤلم، وتتكرر بشكل مؤذٍ، وتتحوّل إلى نتف يسيرة، يضطر الدارس إلى اللهاث وراءها في هذه المواضع، ولم أشلائها المبعثرة بلا رحمة، وذلك يضنيه، ويجعل من الصعب عليه تشكيل صورة لها دقيقة غنية.

ويزيد الأمر سوءاً أن هذه الدقة المتناهية في ضبط المواضيع، وحصرها، لم تسلم منهجهم من التناقض أو الخلل، فمع الإصلاح الذي سعى له القزويني^(٢)، وحاول فيه إنقاذ منهج السكاكي من الخلل حين آخر الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة، وقدم عليها الإنشاء، أقول مع ذلك، فإن الحذف بقي ينث تحت هذا التناقض؛ فهو يقع في الإنشاء كما يقع في الخبر، فكيف يجوز بحثه في الثاني ويغفل ذلك في الأول؟

وهناك أمر آخر، لقد جعلوا للفعل باباً مستقلاً بحثوه فيه مع متعلقاته^(٣)، ومعلوم أن الفعل مسند، وكان حقه عند الحديث عن ظاهرة الحذف مثلاً أن يبحث في أحوال المسند، ولكن تقسيمهم الملزم لهم، جعلهم ينزعونه من بابيه، ويضعونه في باب آخر. وهذا يزيد منهجهم خللاً واضطراباً. وقد تنبه قنماؤهم إلى هذا الخلل^(٤)، لكنهم لم يملكوا إلا الانصياع لهذا المنهج وعدم الخروج عليه.

وقد كان يمكن للباحثين منهم تدارك عثرات السابقين في التقسيم لولا أن منهج التأليف المتأخر أساساً قام على فكرة التلخيص، وشروح التلخيص^(٥).

هذا المنهج الذي ألحق ضرراً عظيماً بالبلاغة العربية، فحرمها التجديد، وحرم عليها حتى إصلاح الخلل كما هو الحال هنا، فأطفاً جنوتها، وطمس زهوتها.

ذلك أن الملخص محكوم بمنهج المصنف، لا يستطيع الانفكاك منه، أو التحليق بعيداً عنه، فهو مأسور له يساوقه، ويدور في فلكه.

ثم يأتي الشارح فيكون مأسوراً لمأسور، فتزداد الحلقة ضيقاً، وتتراحم الدوائر الخائقة ليغدو النفاذ منها مستحيلاً، فيبدأ الشارح منهم التحليق وكأنه عصفور في قفص، أعطي الحرية،

(١) مر ذكر هذا سابقاً في هذا البحث، ينظر ص ١٦٨.

(٢) ينظر ذلك، أحمد مطلوب، شروح التلخيص، ص ٢٩٣.

(٣) ينظر السكاكي، المفتاح، ص ٢٢٤.

(٤) ينظر توضيح لذلك في، أحمد مطلوب، شروح التلخيص، ص ٦٣٥.

(٥) سبقت إشارة إلى هذا، وتعلق عليه في هذا البحث، ص ١٨٢.

ورسمت له ضيقة الحدود، فإن أنس في نفسه قوة جناح، حلق ليصطدم بتلك الحدود، ويعود كسيراً مهيباً من حيث بدأ.

وهكذا بدأت التلخيصات والشروح والتقارير يأكل بعضها بعضاً؛ فالمنهج الأساسي قائم صارم، والكل ملزم بالتزامه، والسعيد من يتمكن من الانفلات منه والابتعاد عنه قليلاً لكن ليعود إليه ويطوف حوله.

وإن وجد ذهن مشحود، أو قريحة متقدة، أو طموح إلى تفرد، أو رغبة في المساجلة، أو هواية للمحاكمة. فالميدان لا يمتد إلا بالمقدار الذي يسمح به المنهج المقلد، فكثير الزحام، وتكسرت الأقلام، وكانت فرص الاستهام محصورة في نقاشات مكررة مقهورة في تعريف، أو تدقيق حد من الحدود، أو صحة مثال. وتتفخ في كل ذلك نفثات فلسفية أو شرعية أو نحوية. وزهرة البلاغة تنوي ثم تنوي، وتستتصر ولا معين، رغم جلبه الخيل وكثرة الضوضاء حولها، ولكنها جعجة تسمع، وطحين لا يرى.

نظرة في تقييم المحدثين لدراسة ظاهرة الحذف عند البلاغيين

على النهج ذاته الذي سار عليه البحث في شأن النحو، يمضي هنا متمثلاً أن النظرة الصائبة إلى التراث غير الديني، يجب أن تتركز على تقديره لاتقديسه، ومحاكمة آراء المحدثين يجب أن تتم على هذا الأساس، ومما يؤسف له أن كثيراً من البحوث عن البلاغة "لا تكاد تتجاوز تاريخها ومنطق عصرها، بل كثيراً ما تقع أسيرة لوهم كبير يعد جزءاً من الوهم الأعظم في علاقتنا بالتراث عامة، إذ نرى في بعض تجلياتها الفائقة الصورة الكاملة لأقصى ما يمكن أن تصل إليه المعرفة العلمية بظواهر اللغة والأدب"^(١).

إن من يقدس التراث، ويراه علياً عن الأخطاء، عصياً على الإصلاح، مخطئ. ولكن الذي يستهين به، ويستحلي انتقاده، ويستسهل استبداله أو هدمه أكثر خطأ.

إن الصورة التي عرضها منهج المدرسة الكلامية للبلاغة العربية صورة قائمة، وانتقادات المحدثين لهذا المنهج - على قسوتها - ليست ظالمة^(٢). وإن أكبر اعتذار يمكن أن يقدم عنها هو مقالته فتحي عبد القادر الذي يرجو ألا تغلو في القول، ونشتط في الحكم، ونفعل كما فعله كثير من علماء البلاغة والنقد المعاصرين لنرمي بلاغة المتأخرين بالجفاف والجمود، وننسب إليها عقم

(١) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٨.

(٢) ينظر مثلاً: بدوي طبانة، البيان العربي، ص ٣٤٧، ومصطفى جويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، ص ٢٢٠، وفضل حسن عباس، البلاغة (علم المعاني)، ص ٥٩، وعبد الفتاح لاشين، البهاء السبكي وآثاره البلاغية والنقدية، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣، وأحمد مطلوب، البلاغة عند الجاحظ، ص ١٦٥، والبرقوقي، عبد الرحمن، مقدمة للتلخيص للقزويني، ص ٣، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مقدمة الإيضاح للقزويني، ص ٨، ومنير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والجميل، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ١٠٢.

الأنواق، وفساد الطباع إلى غير ذلك من أوصاف نقضي بتجنبها واطراحها، وإنما نرى أن بلاغة المتأخرين تمثل روح عصر، وفكر جيل، ولا تخلو من الإفادة من حيث يستعان بها على تقييد المطلق، وحصر الشائع^(١).

لقد أحسن فتحي عبد القادر وصف أزمة هذه البلاغة. فهل أحسن الاعتذار؟

إن توسيع دائرة الاتهام لتشمل العصر والجيل لاتجعل الخطأ صواباً ولا تقوم اعوجاجاً. هذا النموذج لما يوافق البحث فيه انتقادات المحدثين، لكن البحث لا يوافق كثيراً منهم في إطلاق هذا الحكم على البلاغة العربية عامة، فقد رأينا أن منهج المدرسة الكلامية يمثل أحد المظاهر لهذه البلاغة، ولا يمثلها كلها. وأن يقصر المحدثون أنظارهم على هذا النهج، والحكم على البلاغة من خلاله خطأ واضح. بل إن بعضهم يعلن صراحة أن هناك منهجاً واحداً في البلاغة هو منهج السكاكي وصحبه^(٢).

والبحث يأسى على هذه الجهود العظيمة التي تبذرت، وهي تبحث في تأثير البلاغة العربية بغيرها؛ فالمحدثون يبذلون جهوداً كبيرة في تتبع أثر الثقافات غير العربية الإسلامية في كتابات البلاغيين، ويستهلكون المدخر من جهودهم في إثبات ذلك، أو نفيه، وتتضارب آراؤهم بشكل يجعل القارئ يرثي لحالهم، ويشفق عليهم، وتتدافع منه التساؤلات بحسرة:

ما الذي يجنونه من هذا الضجيج؟ وما الذي يعود على القارئ من هذا التناقض؟

إنهم يجهدون أنفسهم في متابعة ترجمات كتابي أرسطو: الخطابة والشعر، ويحددون تواريخها، ويوازنون بينها وبين كتابات البلاغيين العرب، ويتحسسون الخيوط المتشابهة، ثم يخرجون من ذلك شيعاً^(٣):

شيعاً ترى التأثير ماثلاً واضحاً، فتسارع إلى القول وهي تغمز من طرف خفي:

ألم نقل لكم؟ إن العرب ليس لهم أصالة في موضع ما، وهامهم يرضون من الغنيمة بنقل تراث الأمم الأخرى.

(١) بحوث ومقالات في البلاغة، ص ٩٥.

(٢) ينظر منير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والجميل، ص ١١.

(٣) الأقوال في هذا كثيرة جداً، وقد قام بعض الباحثين بجمعها:

يحسن للنظر في محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، البلاغة العربية بين التقليد والتجديد، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧ وما بعدها، وقد كرر المؤلفان الكلام ذاته في كتابهما: نحو بلاغة جديدة، مكتبة غريب، القاهرة، ص ٦. وينظر، مجيد عبد الحميد ناجي، الأثر الإغريقي في البلاغة العربية من الجاحظ إلى ابن المعتز، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ومعظم الكتاب يدور حول هذه الفكرة. وقد دافع شفيع السيد ببسالة عن أصالة البحث البلاغي العربي، ينظر كتابه، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٩٢-١٣٢.

وشبهة أخرى تدفع التهمة، وتبرئ التراث العربي من التأثير، وتتزمه عن الافتتاح على الثقافات الأخرى كأن ذلك جريرة، وعيب يندى له الجبين.

وشبهة ثالثة تحاول خلق التوازن بين الأصالة والتأثر.. والأمر في كل ذلك لم يورد مورده، فتأثر العرب بغيرهم أمر واقع لامحالة، ولا يعيبهم ذلك، بل العيب أن يعزلوا عن غيرهم، ولا يستفيدوا من تجارب سابقيهم.

وقد سارعت فئة من المحدثين إلى انتقاص جهد البلاغيين القدامى دون حق:

فبعضهم ينتقد البلاغيين القدامى، وعندما يقدم البديل يتكئ على كلامهم، ويكرر أقوالهم؛ فأحدهم يرى أن عبد القاهر يبين جمال الحذف، ولكنه لا يعلل له، فينتطوع هو إلى التعليل قائلاً: "فالمحذوف تدل عليه قرائنه، فإذا ذكر كان ثقیلاً في موضعه؛ لأنه تعريف لما عرف، فالكلمة الخالية من الفائدة كالثقل تؤذي العين بوجوده، فإذا لم تبصره في موضع كان يتوقع وجوده فيه، وجدت لذلك من الأس والمحبّة ما يغمر القلب سروراً"^(١).

والجرجاني يقول عن مبتدأ محذوف:

ثم إنك ترى نصبة الكلام وهيأته تروم منك أن تتسى هذا المبتدأ، وتراك تتوقاه توقى الشيء يكره مكانه، والثقل يخشى هجومه"^(٢).

وما أظن التعليل الأول إلا استقالة في ظلال تعليل الجرجاني هذا.

وبعضهم لا ينكر أن له نظرات عميقة ثاقبة، وآراء سديدة صائبة في ظاهرة الحذف، ولا سيما في التعليل لها^(٣)، لكنهم قساة على البلاغيين إذ رفضوا كثيراً من تعليلاتهم، وعدوها تمحكات^(٤)، بل استهجنوا منهم أن يشيروا إلى المحذوفات، وأن يردوها، واستكثروا عليهم أن يلتفتوا إلى عناصر العبارة ويتفقدوها لرد الغائب منها، ورأوا ذلك من أساليب العربية^(٥) التي لا تحتاج إلى تقدير محذوفات.

وموقفهم ذلك عصي على الفهم، إذ كيف يتم الجمع بين التعليل لجمال الحذف، وعدم الاقتناع بوجود محذوف أصلاً؟ وهم يشنعون عليهم أن قعدوا، وقسموا وفرعوا، ويرون البلاغة فوق كل ذلك، وأنها أسمى من أن تحيط بها حدود، وأرق من أن تقيدها قيود^(٦).

(١) عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن، ط٤، المكتبة الأموية، ١٩٨٣، ص ٢٠٧.

(٢) دلائل الإعجاز، ١١٦، ١١٧.

(٣) ينظر رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٨١-٩٠.

(٤) نفسه، ص ٨٩.

(٥) نفسه، ص ٩٠، ٨٢.

(٦) نفسه، ص ٨٤-٨٨، وينظر تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، دار الحوار، ص ١٣٦-.

ولعل الأصوب هو أن البلاغة تحتاج إلى قدر من التحديد والتقيد، وخط الرسوم التي تهدي البليغ والناقد، وترشد الشدة إلى دروب الجمال، وتشدّهم إلى ماينتشدون من رياض الأدب الرفيع والبلاغة العالية.

ويبدو أن مواقف هذه الفئة وحدثها كانت ردة فعل للمتأخرين من البلاغيين الذين قطعوا صلة البلاغة بذرا الفن، وجروها غصبا إلى قيود العلم. ثم إن البلاغيين ماكانوا غافلين عن إدراك ثقل المحذوفات إن ظهرت، فهم يسيرون إلى أن البلاغة تكمن في تجنب ذكر المحذوف وكم ردد الجرجاني ذلك، وردده صحبه من بعده! فابن الأثير مثلاً يصرح بهذا قائلاً: "فمن شرط المحذوف أنه متى ما أظهر. صار الكلام إلى شيء غث لايناسب ماكان عليه أولاً من الطلاوة والحسن"^(١).

وبعضهم ينتقد البلاغيين القدامى ولا يقدم بديلاً مقنعاً:

فقد سبق القول إن القنماء أول عهدهم بتعريفات البلاغة كانت عباراتهم فطرية انفعالية، كأن يقولوا: انبلاغة كلمة تكشف عن البقية. وقد التقط أحد الباحثين هذا التعريف، فقرأه: البلاغة كلمة تكشف عن البقية، علماً بأن التعريف ورد في كتب البلاغة المتقدمة بلفظ (البقية)^(٢) ولم يرد بلفظ (البقية) إلا في عروس الأفراح للسبكي^(٣)، ولعله تصحيف. وكان يمكن أن يحمله الباحث على ذلك، ويرجح التعريف الأول الذي يدل على الإشارة والإيجاز، إلا أنه حمل على الثاني، فشنع على البلاغيين، وجعلهم ميداناً للهزاء والسخرية، ثم قدم تعريفاً بديلاً للبلاغة هو: "الكلام المعبر عن إحساس الناس بالحسن"^(٤). ولا مرأى في أن هذا التعريف لا تبدو فيه الدقة التي تتأى به عن النقد.

وبعض المحدثين يردد القول إن البلاغة العربية تقوم على نظرات جزئية^(٥). نعم، إنها النغمة ذاتها التي ترى التراث العربي الإسلامي قائماً على الجزئية، والعقل العربي الإسلامي قاصراً. وإن كان لأصحاب هذا الرأي بعض حق في تركيز البلاغيين على التمثيل بآية أو بيت أو جملة، فإن ذلك ليس صحيحاً بإطلاق، بل الواقع أن بعض البلاغيين قد تجاوز ذلك، وسوف

(١) المثل السائر، ج ٢، ص ٧٧.

(٢) ينظر مثلاً، ابن رشيقي القيرواني، العمدة، ج ١، ص ٢٤٢، وابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٤، ص ١٩٠.

(٣) ينظر شروح التلخيص، ج ١، ص ١٢٧.

(٤) أمين الخولي، فن القول، ص ١٩٧.

(٥) ينظر المرجع السابق، ص ٥٣، ودرويش الجندي، علم المعاني، ١٧٣، ورجاء عيد، فلسفة البلاغة، ط ٢،

ص ٩٧، وينظر نعمة رحيم الغزاوي، النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، دار الحرية

للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ٤١٨-.

يكون لهذا الأمر وقفة في مكان لاحق، وكفي أن نشير هنا إلى قول للجرجاني يصرح فيه بضرورة النظرة الشمولية للوصول إلى حكم صادق، فهو يقول: "واعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمه، والحسن كالأجزاء من الصبغ تتلاحق وينضم بعضها إلى بعض، حتى تكثر في العين فأنت لذلك لاتكبر شأن صاحبه فلا تقضي له بالحقق والأستاذية وسعة الذرع وشدة المنة حتى تستوفي القطعة وتأتي على الأبيات" (١).

وإن كان لأقوال المحدثين في هذا الشأن بعض حق، فلعل مرد ذلك إلى النماذج التطبيقية التي اعتمدها البلاغيون، فأكثرها يتشكل من بيت شعري، أو آية قرآنية، وقلما تجد فيها نصوصاً كاملة.

بقيت إشارة لعلها مفيدة، وهي تتعلق بدعوات الإصلاح عند المحدثين للبلاغة، وتيسيرها، فإن بعضها هدف إلى الإساءة إليها من حيث ادعى حرصه على إصلاحها. ولا يفهم إلا ضمن هذا مذهب إليه سلامة موسى إذ دعا إلى إحلال المنطق مكان البلاغة (٢). تماماً كما دعى إلى إلغاء الإعراب، ورآه لعبة بهلوانية للذهن واللسان (٣). وبعض الدعوات الإصلاحية كانت شكلية، كأن يطلق اسم الأسلوب على المعاني والبديع، واسم الخيال على البيان (٤).

وبعض دعوات الإصلاح - لاشك - لها شرعيتها ووجاهتها كالدعوة إلى ربط البلاغة بقدر مناسب من علم النفس، وتخليصها من قواعد الفلسفة، وجفاف المنطق (٥). وعلى كل حال، فإن الإصلاح ميسور لمن أخلص في تلك النية، وجد في استصلاح السبيل، فحن بحاجة إلى الاعتدال كي ننجح في التصويب والتجديد. شيء من المنطق يفيدنا في إحسان التوبيخ والتنظيم، ويخلصنا من الاستطراد والتسيب، ويسوق المنهج على أساس يحترم العقل، ويسلسل الأفكار بما يساهم في تجليتها وترسيخها. وشيء من علم النفس يفيد أيضاً؛ لأننا أمام قضية صدرت عن الإنسان، ويفترض أن ترد إليه، وهي متأثرة في الحاليين، وكثير من خفاياها لا يفهم إلا بفهم خبايا نفسه وخلقاتها حباً وكرهاً، ورغبة، ورهبة، وجداً وحقدًا، وألمًا، وأملًا.

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ٧٠، ومحمود شاكر، ص ٨٨.

(٢) ينظر البلاغة العصرية واللغة العربية، ط ٣، ١٩٥٨، ص ٥٢، ٥٥، ٥٧، ١٨٧.

(٣) سلامة موسى، البلاغة العصرية، ص ١٤٨.

(٤) محمد عبد المنعم خلفي وعبد العزيز شرف، البلاغة العربية بين التقليد والتجديد، ص ١٨٢.

(٥) ينظر دعوات الإصلاح في: فضل حسن عباس، البلاغة العربية فنونها وأفانيتها، علم البيان والبديع، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥، ص ٣٣٣.

ولا بد من استنهاض الذوق والاحتكام إليه، وربط ذلك بمحاولة التعليل ما أمكن، والقول الأخير هنا، كما في النحو، يتعلق بالقرآن الكريم ويتمثل في أن البلاغيين كان عليهم أن يوجهوا اهتماماً أكبر للبلاغة في القرآن، والنظر إلى أسلوبه نظرة خاصة، فيقربون منه أحكام النحو، ويبينون عليه معايير البلاغة.

وكان عليهم النفاذ إلى نظرات أعمق في أسلوب القرآن الكريم بشكل عام، تجعله أنموذجاً للقاعدة لا أسيراً لها، وترتقي بالنحو للبحث عن المعاني، وبالبلاغة للبحث عن الفن والجمال.

الحذف بين النحو والبلاغة

هذه الإماعة تهدف إلى تلمس مدى الالتقاء أو الافتراق بين النحاة والبلاغيين في دراستهم لظاهرة الحذف، وفضل كل فريق على الآخر، وإلى أي حد وفق كل منهما في دراسة الحذف وفقاً لما يمليه عليه منهجه، وما تتطلبه أهدافه، وقواعد علمه وأدواته، وإلى أي مدى التزم بذلك، فلم يتجاوزوه، أو يتقاصر عنه.

ولعل مما يفيد أولاً استعراض بعض أوجه الشبه البارزة بين العلمين؛ لأن ذلك -لاشك- ينعكس على ظاهرة الحذف؛ فهي إحدى القضايا الهامة في كلا العلمين، وما يتعرض له كل منهما بشكل عام ينعكس عليها.

وتطالعنا بجلاء أوجه تشابه بينهما تصل إلى حدود التماس والالتقاء، ويشمل ذلك البدايات، كما يشمل الظروف والمؤثرات، بل يصل إلى حدود المنهج وما طرأ عليه من تطورات.

أما البدايات فقد شهدت نشأة العلمين في رحم واحدة، ذلك أن حركة التأليف العظمى التي شبت مع القرون الهجرية الأولى دارت حول القرآن الكريم، فالتفت عليه جهود اللغويين، والنحاة والمفسرين، والبلاغيين.

واحتضن النحو بدايات البلاغة، وما هو إلا قرن من الزمان حتى ظهرت للبلاغة خصوصيتها، ومؤلفاتها المستقلة، ومضى العلمان معا يتأثران بما يحيط بهما، فينعكس صداه عليهما.

لقد تأثرا مثلاً بالبيئة العلمية المحيطة المترعة بعلوم الكلام والفلسفة، والمنطق والفقه فصحت بدايات النحو، وكان أقرب إلى روح اللغة وطبيعتها، ثم بدأ التيار العقلي الفلسفي يتسلل إلى الدراسات النحوية إلى أن طغى عليها أخيراً فامتألت كتب النحو بالنقاشات الفلسفية المضنية التي تتم عن رياضة عقلية رفيعة، لكنها لاتخدم النحو كثيراً، ولاتهتم بالمعنى كما ينبغي.

وبالبلاغة كان هذا شأنها، بدأت ملاحظات منثورة، مازالت تلقى من يلتقطها ويجمعها، ثم مستها مؤثرات الفلسفة المحيطة بها، وانعكس ذلك على أساليب البلاغيين، واصطرع التيار الأدبي والتيار الكلامي إلى أن تغلب الأخير، وغدت الشروح البلاغية أقرب إلى روح المنطق والفلسفة.

ويبدو الشبه بين العلمين فيما ظهر من آثار لاختلاف المناهج يتمثل في المدارس: إذ ظهرت في النحو مدارس نحوية تعكس تباين أوجه النظر في المسائل تبعاً لتباين الأدوات، فكانت المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، ثم تكاثرت المدارس، أو استكثر منها فكانت المدرسة البغدادية، والمصرية، والشامية، والأنلسية^(١).

وكذا كان شأن البلاغة، فقد ظهر -كما مر- تياران عامان متبايران، اصطلاح على تسمية أحدهما المدرسة الأدبية، والآخر المدرسة الكلامية، ويبدو أن مدرستي البلاغة أقرب إلى المدارس الفكرية منها إلى المكانية^(٢).

وتظهر أوجه شبه تتمثل في وجود قسمة للتأليف، أو ما بدا لهم أنه القسمة، في كل علم، تراءى لهم أن ذلك كان آخر المطاف، فتوقفت الجهود المبدعة، ودارت حول التلخيص والشروح والحواشي والتقارير.

يتمثل ذلك في النحو في ألفية ابن مالك في القرن السابع الهجري، إذ استقطبت الجهود النحوية التي تلتها قرونًا طويلة.

وفي البلاغة كان المفتاح للسكاكي في القرن السابع الهجري أيضاً، وتلخيص القزويني له، كانا رسوماً حصرت الجهود البلاغية اللاحقة لهما في إطارهما، فافتتحت عليهما، وغدت شروحا لهما، وتقارير على شروحهما.

ويبدو وجه الشبه كذلك في هواية النظم، إذ جمحت بالتحفة رغبة في التجديد، فتفتتت أذهانهم عن نظم القضايا النحوية شعرا وأهم المنظومات ألفية ابن مالك. ولم يشأ أرباب البلاغة حرمان علمهم من هذا أيضاً، فنظموا العديد من المنظومات في تلخيص القزويني^(٣). وقد ساهم في النظم مشاهير العلماء، فللسيوطي أرجوزة سماها: (عقود الجمان في علم المعاني والبيان) وهي شبيهة بألفية ابن مالك، وله شرح لها أيضاً^(٤).

وتغلغت أوجه الشبه إلى كل هذا، وغيره من أدق التفاصيل، فكما كان في النحو مسائل رياضية عددية يتباهون بها سارع البلاغيون إلى اختراع أمثالها^(٥).

(١) كتب عبد الرحمن السيد في المدرسة البصرية، ومهدي المخزومي في الكوفية، ومحمود حسني في البغدادية، وعبد العال سالم مكرم في مصر والشام.....

(٢) بعض المحدثين يرى وجود مدارس مكانية فالخولي في فن القول ص ١٠٣ ومناهج تجديد، ص ٢٤٤، يؤمن بوجود مدرسة مصرية، وأحمد مطلوب في شروح التلخيص، ص ٧، ٥٠، يراها مصرية شامية، أو مشاركة ومغاربة ومصر والشام.

(٣) ينظر أحمد مصطفى مراغي، تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، ص ٣٤ - .

(٤) ينظر طه عبد الرؤوف سعد، مقدمة الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ح.

(٥) ينظر الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ١٣٥.

وكما كان للنحاة مناظراتهم المشهورة التي تقود إلى نهاية المغلوب كمداً وحزناً، كان للبلاغة ذلك أيضاً^(١).

وقبل أن يضح قارئ بالتذمر قائلاً: ما شأن كل هذا وظاهرة الحذف؟ يحسن الاستذكار أن ظاهرة الحذف قضية هامة في كلا العلمين تدور معهما هذه الدورات مجبورة مقهورة، وتتأثر بما يتأثران به، وينعكس ذلك عليها، فبعد أن كانت تنبض بالحياة على يد صاحب الكتاب الذي يقلب فيها النظر حريصاً على أن تظل في وسطها اللغوي، فيدرسها وفق ما يميله الاستعمال، ومقتضى الحال، وسنن العرب، غدت أمثلة مبتورة، أو مصنوعة لخدمة القاعدة، أو أداة لأحد الألفاظ، أو رقماً لإحدى المسائل أو جزءاً من قطعة منظومة كزّة تأنف منها النفس ولا تقبل عليها.

وبعد أن حلق بها الجرجاني إلى الآفاق، فبهرت بين يديه الناظرين سناء وسنى، هوت إلى الدرك الأسفل على أيدي الملخصين والشراح وأصحاب المنظومات من البلاغيين المتأخرين. ودوائر الشبه تتسع بين العلمين لتطال تقييم المحدثين لهما عموماً، ولدراسة كل منهما لظاهرة الحذف بخاصة، فكما اتهم النحو بنشأته، فجرد بعضهم العرب من الفضل إذ قصروا جهدهم على مجرد النقل، كذلك اتهمت البلاغة، فطعن في أصلها، ونشأتها.

وما لاقاه النحاة من انتقاد يتعلق بإغراقهم في بحوث الفلسفة والمنطق، وخضوعهم لها لاقاه البلاغيون وبشكل أشد قسوة.

والمغالاة التي بدت في انتقاد جهد النحاة بدا مثلها أو أشد منها في انتقاد البلاغيين وتتراحم الصور لتتراءى أمامنا كأنا بصدد الحديث عن علم وأحد، لاعلمين. فكيف نظر القدماء أنفسهم إلى هذا الأمر؟ وهل شعروا أنهم حقيقة أمام علمين منفصلين، فدرس كل علم ظاهرة الحذف تحت مرمى هذا الفهم؟

أما البدايات فلم تشهد هذه الحيرة، إذ نشأ العلمان في حجر واحد تحت ظلال القرآن الذي كان المورد الأعظم لحركة التأليف الناشئة في علوم اللغة عموماً، وبشكل توحدت فيه الغايات، وإن اختلفت فيه السبل، فالغاية العظمى هي خدمة القرآن الكريم، ومحاولة فهمه، والتلليل على إعجازه، واستنباط الأحكام الشرعية منه.

وماكان التخصص معروفاً، أو مقبولاً، أو حتى ممكناً، فهي علوم شابة متأخية تتوافد أنظارها إلى مورد واحد ثم تتسلك شعباً متقاربة حيناً، متمازجة أحياناً.

(١) تنظر تفاصيل مناظرة بين السعد للتفتازاني والسيد الشريف الجرجاني في: أحمد مطلوب، البلاغة عند

السكاكي، ص ١٥٧، وأمين الخولي، فن القول، ص ٤٨.

والنحو والبلاغة أخيان تتمثل فيهما جلياً هذه الوحدة في البدايات: كان النحو أسبق إلى الوجود؛ لأن الحاجة إليه ظهرت قبلاً؛ فاللحن أول مانشأ دب في حركات الأواخر، فتتأدى القوم لردّ الخطر، ودرء المحذور، فكان النحو الذي استوى على سوقه، وشب عن طوقه، ووقف شامخاً متمثلاً في الكتاب.

والمنتبع لما أورده سيبويه في الكتاب، يصدر عن ري بأن النحو والبلاغة يتحدان معاً في جنبه، فالإشارات البلاغية تزرع الكتاب عرضاً وطولاً^(١)، وهي منصهرة في النحو، ملتحمة معه، إذ تلتفت صناعة النحو إلى تنظيم الكلمات في الجملة بقدر يؤكد أن "النحو قبل عبد القاهر كان بسبيل من العناية بنظام الكلمات إلى جانب عنايته بضبط أواخرها، وأن هذا أوضح كثيراً وأغلب، إذ يبدو أن سيبويه كان قد أدرك من قبل أثر تنظيم الكلمات في المعنى الذي هو قوام النحو"^(٢).

والحنف، وهو محط العناية، كثر جريه ودورانه في كتاب سيبويه، فكم التفت إليه صاحب الكتاب، يحلل ظاهرتيه، ويعلل لها، ويستحضر أمثلتها، ويستتطقها! وكانت تعليقاته أقرب إلى روح البلاغة، كالتخفيف والاختصار، واقتات أساطين البلاغة على أمثلته، فتصدت كتبهم، وعاشت إلى يومنا هذا، وردوا مصطلحاته كالإيجاز والمجاز، والتوسع والاختصار، بل إن مصطلحي المسند والمسد إليه اللذين عزف عنهما النحاة بعد سيبويه، التقطهما البلاغيون، فصار لهما الصدارة في كتبهم، وحقق لهم سيبويه رغبتهم في الانمياز عن النحويين، والتفرد بمصطلحات خاصة بهم^(٣).

وأكثر من هذا فإن هناك رأياً عرضه بعض المحدثين، وأرى له ما يبرره، وهو يتمثل في أن التنظيم العام الذي ارتضاه السكاكي، والتزمه البلاغيون اللاحقون، كان قد استلهمه من تنظيم سيبويه لكتابه.

ولعل كل مامضى هو الذي جعل أحمد المراغي يطمئن إلى أن سيبويه هو واضع علمي المعاني والبيان، فارتضى ذلك، وجعله عنواناً في كتابه احتج له طويلاً^(٤). ثم اتسعت حركة التأليف، وتنوعت، وتعمقت، ونحت بها طبيعة الأمور إلى التخصص، فبدأ مسار النحو والبلاغة يتضحان، وبأخذ كل منهما له شكلاً مميزاً، ويتخذ له قضايا خاصة.

(١) ينظر مثلاً: باب اللفظ للمعاني، ج ١، ص ٢٤، والاستقامة من الكلام والإحالة، ج ١، ص ٢٥، واستعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار، ج ١، ص ٢١١. ولتبين أثر النحاة عامة في البحث البلاغي يحسن الرجوع إلى: عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر لطبع والنشر، القاهرة.

(٢) عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٧، ١٨.

(٣) ينظر كتابه تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، ص ٤٣.

وبدا أقطاب العلمين يرون في استمرار التمازج أمراً مزعجاً، يضجون بسببه شاكين، ويصطرخون من هنا وهناك بأن ثمة خصوصية لكل علم ينبغي ألا يتطفل عليها العلم الآخر، ومنطقة حراماً لكل فريق يجب ألا يتسلل إليها، أو يتدخل في شؤونها الفريق الآخر.

وممن أشار إلى ذلك من البلاغيين ابن الأثير، إذ أوضح أن "موضوع كل علم هو الذي يسأل فيه عن أحواله التي تعرض لذاته.."^(١)، ثم استعرض عدة مواضيع إلى أن وصل إلى النحو فقال: "وموضوع النحو هو الألفاظ والمعاني، والنحوي يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية"^(٢).

وعن البيان يقول: "وعلى هذا فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية.."^(٣).

ويلخص الأمر داعياً إلى التخصص قائلاً:

"وكنك تجري الحكم في كل علم من العلوم، وبهذا الضابط انفرد كل علم برأسه ولم يختلط بغيره"^(٤).

هذا التخصص كما يرى يجدر أن يلتزمه العالم لأنه إن تعداه، وقع فيما لاتحمد عقباه، وغدا مرتعاً للغمز واللمز، وهاهو ابن الأثير نفسه يتصدى لابن جني إذ خانه التوفيق في أحد تعليقاته البلاغية، فقرّعه ابن الأثير، وشنع عليه، ثم قال:

"لكن فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو الإعراب"^(٥).

هذه العبارة تكشف جلياً أن كلا من العلمين قد غدا له خطه وحرمة، وأن في الالتزام بذلك مأمناً من الوقوع في الأخطاء التي قد تصل إلى الخطايا. وهاهم البلاغيون يذودون عن عملهم تدخلات النحاة وقد أعلنوها صراحة:

(١) المثل السائر، ج ١، ص ٢٦.

(٢) المثل السائر، ج ١، ص ٢٦. وينظر، ج ٢، ص ٣٧٧ في كلام مشابه.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٣٦٨ والأمر يدور حول بيتين للمتبّي هما:

كل جريح ترجى سلامته إلا جريحاً دهنه عيناها

تبلى خدي كلما ابتسمت من مطر برقه ثناياها

يقول ابن الأثير "بلغني عن أبي الفتح بن جني رحمه الله أنه شرح ذلك... فقال: إنها كانت تيزق في وجهه.... وماكنت أظن أن أحداً من الناس يذهب وهمه وخاطره حيث ذهب وهم هذا الرجل وخاطره، وإذا كان هذا قول إمام من أئمة العربية تشد إليه الرحال فما يقال في غيره؟" وفي موقف آخر، يهاجم ابن الأثير (ثعلب) في كتاب الفصيح، ويشنّع عليه تخبطه في مسائل بلاغية، ثم يحاول رفع اللوم عنه قائلاً: "إن أسرار الفصاحة لاتؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية، وماجرى هذا المجرى، وأما أسرار الفصاحة فلها قوم متخصصون بها" ينظر المثل السائر، ج ١، ص ٢٨٠، ٢٨١.

"النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما من حيث إنهم نحاة" (١).

وتأصل لديهم الفصل، فتكررت أقوال لهم كثيرة:

"إن ذلك من حظ النحوي" (٢). "وذلك وظيفة النحوي" (٣).

وإذا كان ابن الأثير شديد الحماسة إلى استقلال البلاغة عن النحو، فإن فئة من النحاة لم تكن أقل منه حماساً إلى استقلال النحو عن البلاغة، فابن هشام مثلاً يدعو صريحاً إلى أن يتوقف النحوي عند حدود موضوعاته ولا يتطفل على العلوم الأخرى فيقول:

"الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة" (٤)، يقصد الصناعة النحوية. ويضع أمثلة يرى في تطرق النحوي لها فضولاً وتدخلًا غير محمود في التفسير، ثم ينتقل إلى علم البيان فيقول:

"وكذا قولهم (النحاة) يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول أو العكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان" (٥).

ويعرض أمثلة يبين فيها افتراق منهج النحوي عن البلاغي، فلكل منهما متطلباته ومستلزماته ويعلق على أحد الأمثلة قائلاً:

"فيجب أن يقدر المفسر في نحو زيداً رأيتُه مقدماً عليه، وجوز البيانين تقديره مؤخراً عنه وقالوا لأنه يفيد الاختصاص حينئذ" (٦).

ويقول في مثال آخر مفرقاً وجهة نظر البيانين عن النحويين:

"ويخص البيانين الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله تعالى:

﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين، إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون﴾ (٧)، فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت الأولى فلم تعطف عليها" (٨).

(١) المثل السائر، ج ٢، ص ١٥٢، وينظر، ص ٣٧٧ في ميز الجهد النحوي عن البلاغي.

(٢) شروح التلخيص، السبكي، ج ١، ص ٣٨٨.

(٣) نفسه، ج ١، ص ١٦٣، وينظر كذلك ج ١، ص ٣٨٣، ٣٨٤ للتوضيح.

(٤) مغني اللبيب، ص ٨٥٣.

(٥) مغني اللبيب، ص ٦٨٧.

(٦) للذاريات، ٢٥، ٢٤.

(٧) مغني اللبيب، ص ٤٢٧، ٤٢٨.

هذا الوعي للتخصص، وهذا التواصي بالحرص عليه، والدعوة إليه، وهذا النفور من الامتزاج... هذا كله لم يجعل الفصل بين العلمين حقيقة واقعة. وإن بدا نظرياً أن الفصل ممكن، فقد عز عند التطبيق وامتنع، ووجد كل فريق نفسه يجوب في أرجاء الفريق الآخر.

أما النحاة، فقد توسموا خطأ رائدهم، فترى بنوره البلاغية في كتبهم قد غدت أشتالاً يانعة، وترددت عندهم مصطلحات البلاغة وأغراضها، ومقاماتها، فعاشت في كتبهم أنيسة غير مجفية، وأكثر ما يمتثل ذلك في ظاهرة الحذف:

فابن جني يتبته إلى أمور احتفى بها البلاغيون من بعد، ودارت في كتبهم دوراناً ثابتاً لأهميتها، فكان السباق لها، الذي شق طريقها، ودق أبوابها، ومنها باب عنوانه: 'باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب، وبالمسبب من السبب' (١). وقد صدره بقوله: هذا موضع من العربية شريف لطيف، وواسع لمتأمله كثير، وكان أبو علي رحمه الله يستحسنه ويعنى به، وذكر منه مواضع قليلة، ومر بنا نحن منه ما لا تكاد نحصيه (١).

ثم عرض له أمثلة منها قوله تعالى:

﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ (٢). لو قصر ابن جني نظره على ما تقتضيه صنعة النحو، لمر على هذه الآية سريعاً، ولم يعقب؛ فظاهر أمرها ثبات عناصرها كل في مكانه، ولا تستدعي صناعة النحو تقدير محذوفات، لكن نحويًا حاذقاً كابن جني لم يفقه أن يستبطن الآية، ويغوص في أعماق المعنى ليجد أن الاستعاذة بالله لا تكون عند القراءة بل قبلها فقال: 'وتأويله، والله أعلم: فإذا أردت قراءة القرآن. فاكتفي بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة' (٣).

وعلى النهج نفسه، قدر محذوفات في آيات أخرى (٤).

وقد يحدث العكس أي: أن يذكر السبب ويحذف المسبب، كما في قوله تعالى:

﴿إِنِّي أَرَأَيْتُ أَصْعَرَ خَمْرًا﴾ (٥). قال ابن جني: 'وإنما يعصر عنباً فيصير خمرًا. فاكتفي بالمسبب الذي هو الخمر من السبب الذي هو العنب' (٦).

(١) الخصائص، ج ٣، ١٧٣.

(٢) للنحل، ٩٨.

(٣) الخصائص، ج ٣، ص ١٧٣، وينظر كذلك، ج ٢، ص ٢٢٠، ٤٢٤، ٤٢٥.

(٤) منها: للمائدة، ٦، والبقرة، ١٩٦، ٦٠، وغيرها، انظر المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٧٣ وما بعدها.

(٥) يوسف، ٣٦.

(٦) الخصائص، ج ١، ص ١٧٧، وانظر أمثلة أخرى في المكان نفسه.

هذا الفتح لأبي الفتح، تقلب في كتب البلاغة طويلاً^(١)، وعزز سبقاً جديداً للنحاة فحواه أن النحوي قد لا يكتفي بفرائض صنعة النحوية، فيبتغي نقلاً مفيداً وحميداً، فيرود، ويوفق، ويتبع. وقد بداعند بعض النحاة تعليقات هي في صميم البحث البلاغي، يقول ابن الأنباري في باب مالم يسم فاعله:

"إن قال قائل: لم لم يسم الفاعل؟ قيل: لأن العناية قد تكون بذكر المفعول... وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار وإلى غير ذلك"^(٢).

وفي الحذف في باب المدح والذم يقول:

"إنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز، لأنهم أبدأ يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم"^(٣). ويقف مطولاً عند حذف الجواب في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سِيرَتَ بِهِ الْجِبَالِ أَوْ قَطَعْتَ بِهِ الْأَرْضَ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾^(٤). فيقول: "حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك). وسكت عن الجواب، ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر. فإذا تمثلت في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت، عظمت الحال في نفسه، ولم يعلم أيها يتقي، فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يكره منه. ولو قلت: والله لو قمت إليك لضربتك، وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه، لأنه قد وطن له نفسه فيسهل ذلك عليه"^(٥).

قد يعتذر عن طول هذا النص المنقول، مافيه من جلال المعنى، وبعد النظر، والتحرر من قيود النحو التي وجدناها أغلالاً عند مناقشة الصنعة النحوية.

فهذا نحوي لبي حاجات صناعته، وكان يمكن أن يقول: في الآية جواب محذوف، ويمضي، حتى دون أن يشغل نفسه أو يعينها بتقديره. لكنه - غير مذموم - أثر أن يقدر المحذوف، وأن يعلل له، فربط بين النحو والمعنى بأقوى الأواصر، وظهر النحو والبلاغة في كلامه منسجمين تمام الانسجام.

(١) انظر مثلاً: شروح للتلخيص، السعد والمغربي والسبكي، ج ٣، ص ١٩٧.

(٢) أسرار العربية، ص ٨٨.

(٣) نفسه، ص ١٠٥.

(٤) الرعد، ٣١.

(٥) الإحصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٦١، ٤٦٢. وينظر في حذف الجواب أيضاً ص ٤٦٠ في المصدر نفسه.

ولو تتبعنا ملحوظات السيوطي حول الحذف، فإننا سنجد لديه أيضا في كثير من المواضع سعيًا واعيًا إلى مناقشة هذه الظاهرة خارج حدود الصناعة النحوية؛ فقد كانت له خطرات ونظرات تتم عن فهم عميق ونوق سليم للترابط العضوي بين النحو البلاغة إذ فصل القول مثلا في حذف المفعول به اقتصارا واختصارا، وأوضح ذلك بما لا يستدعي مزيدا^(١).

وقد وفق في أحد المواضع حين حط رحاله عند الحديث عن المقام وما يتطلبه من كلام، فقال: "إن مقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وخطاب الذكي يبين خطاب الغبي، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يفصل ويشبع، فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال والإيجاز أن يجمال ويوجز..."^(٢).

لاشك في أن من يقرأ هذا، يحتاج أن يتذكر بأن قائل هذا الكلام نحوي، وأنه مسئل من كتاب جل مسائله في النحو... فالكلام كما نرى في صميم البلاغة.

ولانريد أن نمضي بعيدا، فالأمثلة وافرة الكثرة، وكلها يفصح أن النحاة أمسكوا بخيوط البلاغة، فتجاوزوا ظاهر النصوص، وقدرُوا ما يكملها، ويزينها، وعللوا له، وأبانوا أغراضه، وارتقوا بالقواعد لتلحق بالمعاني، وأثبتوا أنهم ليسوا في كل الأحوال أسرى قيود صناعتهم. وحتى أولئك الذين أوصوا باحترام قيود الصناعة وعدم تجاوزها، وجدوا أنفسهم يقعون فيما يفرون منه. يقول تعالى: ﴿فجعلناها حصيداً كان لم تغن بالأمس﴾^(٣).

كان يمكن أن يمر النحاة سريعا بهذه الآية، فلا يستوقفهم شيء، لأن صناعتهم لا تستدعي تقديرا، إذ لا يبدو أن في ظاهر الآية معمولا يطلب عاملا، أو عاملا يطلب معمولا، بل كل عناصرها مستوفاة ظاهريا... وذلك أدعى لهم أن يتكبروا الفضول. لكن فرط إحساسهم اللغوي، وسلامة طبائعهم أبت عليهم إلا اكتناه المعاني والوقوف على دقائقها، وما جل منها، فأبحروا وراء المعنى، ولحموا النحو بالبلاغة وقدموا المسألة مزهرة زاهية يحار المرء كيف كانت مخفية ففتحوا لها الأكمام؛

يقول ابن هشام: "في الآية إيجاز ومجاز، وتقديرهما: فجعلنا زرعها في استئصاله كالزراع المحصود، فكان زرعها لم يلبث بالأمس، فحذف مضافان، واسم كان، وموصوف اسم المفعول، وأقيم فعيل مقام مفعول؛ لأنه أبلغ منه"^(٤).

(١) ينظر الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٧٥.

(٢) نفسه، ج ٤، ص ٢٢، ٢٣.

(٣) يونس، ٢٤.

(٤) شرح شنور للذهب، ص ١٠٢.

وهنا نستحضر مقالته ابن هشام منتقدا النحاة بأنهم يجعلون حدود صناعتهم وراء ظهورهم، ويتسللون إلى العلوم الأخرى. نعم قد يرهق هذا النحو، ويكثر مسائله، ويظهره متطفلا على غيره، لكن أحبب به من تطفل إن كان يخدم المعنى، فيتجلى ما استبهم منه، ويكشف عما رق وحلا؛ فذلك كله أرحم كثيرا من المغالاة في تقدير الصنعة النحوية.

ونترك النحاة لنلتفت قليلا إلى البلاغيين، ونلاحظ إن كانوا قد آمنوا بحدود عملهم، فالترموها ولم يتجاوزوها، فنجد أن فئة منهم آمنت يقينا بأن النحو هو القاعدة الأساسية للبلاغة، فلا تصح البلاغة إلا بالنحو، ولا تبني إلا على أسسه السليمة.

وقد تمثل الجرجاني هذا، فهب إلى نصرة النحو، ونادى بضرورة الاعتناء به، والإقبال عليه، وقسا على الصادين عنه، المنفرين منه، ووصفهم بأنهم بذلك كمن يصدون عن سبيل الله، ويبتغون إطفاء نوره. يقول مصورا حال هذه الفئة:

"وأما النحو فظنته ضربا من التكلف، وبابا من التعسف... وآراء لو علموا مغبتها، وماتقود إليه لتعوزوا بالله منها، ولأنفوا لأنفسهم من الرضا بها، ذاك لأنهم يائثارهم الجهل بذلك على العلم في معنى الصاد عن سبيل الله، والمبتغي إطفاء نور الله تعالى" (١).

وعن أهمية النحو يقول:

"أما زهدهم في النحو، واحتقارهم له، وإصغارهم أمره، وتهاونهم به، فهو أشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، وذلك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، فالألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها.. (٢) بل يصل به الأمر إلى حد الوصل بين النحو وقداصة القرآن الكريم (٣).

ثم لا يترك موقفه هذا متجردا للنظر، بل يسارع إلى تطبيقه، فيجعل النحو المحور العام لنظريته في النظم، ويستفرغ في ذلك الجهد، والصفحات الطوال، ثم يخلص إلى القول:

"ليس النظم شيئا إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم" (٤).

وقد يتبادر إلى الذهن أن موقف الجرجاني هذا ليس مستغربا، وهو في الأصل عالم في النحو كما هو في البلاغة... لكننا سنقف على آراء كثيرة لبلاغيين آخرين تركوا حدود البلاغة والتفتوا إلى النحو يقبلون الآراء في مسائله، ويرصدون الخلافات حولها، ويستعيدون أقوال النحاة، وأمثلتهم، ويحشون بها مؤلفاتهم.

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ٧٦، ومحمود شاكر، ص ٨.

(٢) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ٢٣، ومحمود شاكر، ص ٢٨ بتصرف قليل.

(٣) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ٤٠٤، ومحمود شاكر، ص ٥٢٦.

(٤) نفسه، تحقيق محمد رشيد، ص ٤٠٣، ومحمود شاكر، ص ٥٢٥.

ولم ينج من هذا أيضاً، حتى دعاة الانفصال والاستقلال كابن الأثير، وقد سبق أن أشار هذا البحث إلى كلامه الذي تقيل فيه آراء النحاة وردد تعليقاتهم، بل نقل بعضها كما هي فكانت تعليقاته في البلاغة رجعا خافتا باهتا لتعليقات النحاة^(١).

وأما البلاغيون المتأخرون من أصحاب المدرسة الكلامية، فقد جعلوا كتبهم مسارح رحبة لآراء النحاة، حتى إن هذه الكتب تصلح لدراسة اختلافات النحاة، إذ جمعت في صعيد واحد يسهل دراستها والموازنة بينها.

إنهم يعرضون آراء النحاة، ويستعرضون خلافاتهم، وأكثر من ذلك، فقد كانوا أحيانا يتصدون لهم، ويناقشون أقوالهم، ويخطئونهم، ولعل في عرض المثال التالي - على إزعاجه - ما يكفي لتصوير البلاغيين قد تجاوزوا كل حدود البلاغة وهجروا آفاقها، ومضوا بعيدا منكفئين في مزالق النحو، متناسين أهداف علمهم وغاياته:

يقول السبكي:

"نكر المصنف (يقصد السكاكي) ما حذف فيه المسند إلى الفاعل كقوله تعالى:

﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢). أصله: لو تملكون تملكون، فحذف المسند وهو الفعل، فانفصل الضمير في أنتم، وتملكون المذكورة تفسير. وإنما قلنا ذلك لأن (لو) إنما يليها الفعل. وما ذكره المصنف رأي الزمخشري وجماعة، وليس مذهب البصريين. قال ابن عصفور: لا يلي (لو) إلا الفعل ظاهراً. فأما المقدر فلا يلي إلا نادراً. ونقل ابن الضائع تصريح البصريين بامتناعه فصيحاً. ويجوز نادراً نحو: لو ذات سوار لطمتني. لكن ابن مالك جوزه. وقيل في الآية تقدر (كان) الناقصة. أصله: كنتم. فحذفت كان واسمها، وأنتم تأكيداً. قال الشيخ أبو حيان:

وحذف المؤكد وبقاء التأكيد مختلف في جوازه. قلت: ذلك في التأكيد المعنوي، أما اللفظي فقد يجوز جزماً مثل: قم أنت. إذ لاسبيل لإبراز هذا الفاعل،....^(٣).

ويمضي طويلاً طويلاً يناقش الأمر، ويعرض المزيد من الآراء، ويتطوع بالمزيد من الردود^(٤).

(١) ينظر، مثلاً، المثل السائر، ج ٢، ص ٨٦، ٩٣، ٩٥، ٩٦، والجامع الكبير، ص ١٣٢.

(٢) الإسراء، ١٠٠.

(٣) شروح التلخيص، السبكي، ج ٢، ص ١٠.

(٤) لعل هذا المثال وحده كاف لإثبات عدم دقة القول: "إن البلاغيين لا يلتفتون إلى ما يحرض عليه النحاة من

إبراز الكلام في صورة مثالية تلتزم القواعد في صرامة ودقة".

ينظر هذا الرأي في: عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة والنقد الأدبي، ص ٢٠٦، فكيف إذا علمنا أنه لا تكاد صفحة تخلو من الشروح من مثل هذا.

والأمر يكاد يكون دخيلاً على النحو نفسه؛ لأنه في صميم الصناعة النحوية التي لا يتطلبها المعنى، وقد سبقت الإشارة إلى أن مثل هذه المواضع مما يؤخذ عليه النحاة، ويسجل عليهم فيه انصياعهم لمتطلبات صناعتهم وعدم مراعاتهم المعنى.

فإن كان الأمر كذلك في النحو، فما شأن البلاغة به؟ هذا مع استنكار أنهم في كثير من المواضع التي تحتاج إلى التحليل، أو التعليل، أو حتى التمثيل ضنوا واكتفوا بالإشارات ومضوا. وهام هنا يلقون العصي فيما لا يجدي البلاغة، ولا هي ملزمة به.

ويبدو الأمر أكثر غرابة عندما نرى النحو يرسم للبلاغة حدود مواضيعها، فإن قال النحاة إن حذف الفاعل لا يجوز، أقر البلاغيون بذلك فاستبعدوا الفاعل من مجال الحذف، وبدوا مستعبدين لقانون النحو^(١).

وعلى أية حال، فإن الأمر لا يخلو من وجود فئة من الفريقين فهمت حدود العلمين، وأدركت أبعاد علاقتهما معاً، وقد بدت عندهم بعض صحوات، فانجلت لهم الأمور بشكل أكثر وضوحاً، إذ رأوا العلاقة بين النحو والبلاغة علاقة تواصلية تكاملية لاتعني فناء أحدهما أو اندغامه بأخيه، ولا تفرض مجافاته طالما أن قوتيهما واحد وهو الجملة أو النص الأدبي، لكن أنظارهما مختلفة لاختلاف غاياتهما؛ فهما "وإن اشتركا في تعلقهما بالأنفاظ المركبة لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر؛ فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصيل كمال الفائدة، وصاحب المعاني ينظر في دلالاته الخاصة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني وبلوغها أقصى المراتب"^(٢).

وشبيه بهذا ما أوضحه السبكي من حدود للعلمين ومهام كل منهما إذ قال: "اعلم أن علم العربية كما قال الزمخشري يرتقي إلى اثني عشر علماً، غير أن أصولها أربعة: اثنان يتعلقان بالمفردات هما اللغة والتصريف، يليهما الثالث وهو علم النحو، فإن المركبات هي المقصود منه وهي كالنتيجة لهما ثم يليها علم المعاني"^(٣).

ثم يحاول أن يطرد ما تبادر إلى الذهن من عدم أهمية علم المعاني أو امتزاجه بالنحو فيقول:

"ولعلك تقول: أي فائدة لعلم المعاني؟ فإن المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة، وعلم المعاني غالبه من علم النحو. كلا، إن غاية النحوي أن ينزل المفردات على ما وضعت له. ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لاتتعلق بالموضع مما تتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه

(١) ينظر مثلاً: شروح التلخيص، السبكي، ج ١، ص ٢٨١.

(٢) للعلوي، الطراز، ص ١٧، ١٨.

(٣) شروح التلخيص، السبكي، ج ١، ص ٥١، ٥٢.

لا تنتهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحوي وإن ذكرها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحوي^(١).

فالنظر على هذا متراكم مترابط، لكل من هذه العلوم منهجه وحدّه، لكن اللاحق منها يعتمد على جهد السابق؛ فعلم المعاني بعد اللغة والصرف والنحو، إذ يتراءى بعد انتهاء مهامها "مقاصد لا تتعلق بالوضع مما تتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تنتهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني"^(١).

ولعل هذا هو مقصد ابن مالك حين رأى أن علم اللغة تنوع قريب المأخذ، يكفي في تحصيله بعض قوة^(٢). بينما علم البلاغة "لا يدرك إلا بعدد جمة مع فضل إلهي في ضمن كثرة مراجعات وطول ممارسات"^(٣).

إن هذا يمكن أن يفسر بأن النحوي يحرس صحة التركيب، واتساقه مع أحكام اللغة، حتى إذا اطمأن إلى ذلك أسلم التركيب للبلاغي الذي يحرص على أن يخلق بعيداً بحثاً عن المعنى أو الجمال يستنوقه فيجلبه ويحليه لغيره.

وقد وردت لهم أمثلة، أدرك فيها النحوي حدّه فوقف عنده، واعتمد البلاغي على جهد النحوي فنظر في المعنى وتبصر، فرأى غير ما رآه النحوي، وقدر غير ما قدر. يقول تعالى:

﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهَوْا خيراً لكم﴾^(٣). تذهب فئة من النحاة إلى أن ثلاثة خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة^(٤).

إن هذا التقدير يرد للنحوي ضالته فيكتفي به. إلا أن البلاغي يقلب الأمر على وجوه، ويرى أثر هذا التقدير على المعنى فلا يرضيه ذلك، فيبحث عن تقدير آخر ليصح المعنى؛ فتقدير النحوي يوحى بأن النهي موجه إلى عند الآلهة، لاتعدها، ولذلك فإن الجرجاني يجري نقاشاً طويلاً يمتد صفحات لهذا الأمر في كتابه الدلائل، ومقصده الأول في ذلك توجيه النهي ليس إلى العدد فقط، بل إلى التعدد أيضاً؛ لأن التقدير النحوي عنده ليس بمستقيم "وذلك أنا إذا قلنا: ولا تقولوا آلهتنا

(١) شروح التلخيص، السبكي، ج ١، ص ٥١.

(٢) المصباح، ص ٣.

(٣) النساء، ١٧١.

(٤) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٤.

ثلاثة، كان ذلك والعياذ بالله شبه الإثبات أن ههنا آلهة من حيث إنك إذا نفيت فإنما تنفي المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ، ولا تنفي معنى المبتدأ^(١).

ويوضح أكثر، فيبين أننا بذلك نفينا أن تكون عدة الآلهة ثلاثة، ولم ننف أن تكون آلهة، جل الله تعالى عن الشريك والنظير... وإذا أدى هذا التقدير إلى هذا الفساد وجب أن يعدل عنه إلى غيره. والوجه - والله أعلم - أن تكون ثلاثة صفة مبتدأ، ويكون التقدير: ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو في الوجود آلهة ثلاثة، ثم حذف الخبر الذي هو لنا أو في الوجود.... فبقي ولا تقولوا آلهة ثلاثة، ثم حذف الموصوف الذي هو آلهة فبقي: ولا تقولوا ثلاثة^(٢).

واضح أن النحوي لمس هذه الآية سريعا، فقدّر المحذوف، ورده لتستقيم له القاعدة النحوية، وقد اهتم بالمعاني القريبة، ووجد أنه غير معني بأن يعني نفسه بالنفاذ إلى ما بعد منها. أما البلاغي، فهو يحوم حول التركيب يقلب ظهره إلى بطنه، شكله إلى جوهره، ليوجهه نحو المستوى الأمثل من الصواب.

وهذا مثال ثان:

في مثل قوله تعالى: ﴿ولو أن قرآنا سيرت به الجبال﴾^(٣)، أو قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾^(٤)، ينظر النحوي المسكون بهاجس المحافظة على سلامة قاعدته النحوية، ينظر إلى التركيب فيرى فعل شرط لم يأت له جواب، فيسارع إلى القول: إن الجواب محذوف. وقد يقدره، ويرده، أو يذهب إلى أبعد من ذلك فيقول: إنه حذف لعلم المخاطب. يأتي البلاغي، فلا يشفي ذلك غليله، فيستهويه التحليل، ويجد نفسه ملزماً بالتعليل، وإظهار الدليل، فيتخطى حدود النحو، ويوضح أن الحذف وقع لتكثير الاحتمالات وتوسيع دائرة الوهم، وإطلاق الخيال يسبح في كل مجال ليتصور الجواب، وكل هذا يحشد التقويم والتعظيم والتهويل فتذهب النفس فيه كل مذهب، ولو ذكر لكان هينا محصورا^(٥).

(١) دلائل الإعجاز، ص ٢٩٠، ويحسن الموازنة بالرازي، نهاية الإيجاز، تحقيق بكرى شيخ أمين، ص ٣٤٦،

والقزويني، الإيضاح، ج ٢، ص ١٠٧.

(٢) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ٢٩٠، ٢٩١، ومحمود شاكر، ص ٣٧٩.

(٣) الرعد، ٣١.

(٤) الأنعام، ٢٧.

(٥) ينظر مثلا: الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص ٧٧، وابن رشيق القيرواني، العمدة، ج ١، ص ٢٥١، وابن

الأكثير، المثل السائر، ج ٢، ص ١٠١.

على مثل هذا النهج، يمكن الموازنة بين الجهد النحوي والبلاغي، وترسيم الحدود بينهما^(١)، وفي استحضار الأمثلة التي مضت للفريقين دلائل كافية. بل يكفي استنكار تلك الشواهد التي التقطها الجرجاني من سيبويه، لنرى كيف كان سيبويه يكتفي بتعيين المحذوف في التركيب، بينما يخيم عنده الجرجاني، يكشف عنه الأستار ويستلهمه الأسرار، ويتسلل برفق إلى حنايا النفس الإنسانية، ويقفنا على أدق الانفعالات الوجدانية ليصل بنا إلى القناعة بأن الحذف سما بالكلام، وألقى عليه أروية اللطف والسحر^(٢).

وهناك أمر آخر، وهو يتمثل في أن النحوي يتتبع إلى الحذف، ويجد نفسه ملزماً بتعيين المحذوف عندما يصطدم التركيب اللغوي بالقاعدة النحوية، فيبدو فيها الخلل: كأن يغيب في الظاهر عنصر من عناصرها تستلزمه الصناعة النحوية، علماً كان أو معمولاً، وهنا ينبري النحوي للدفاع عن قاعدته، ورد الاعتبار إليها، والتدليل على اتساقها واطرادها، فيعين المحذوف الذي تستدعيه، ويرده لتصح نوبة الكلام، وما تجاوز هذا تطوع يحمد له إن أجاد فيه، ولا يؤاخذ عليه إن لم يأت به.

أما البلاغي، فهو ملزم بأكثر من هذا، إذ كثيراً ما يلجأ إلى التقدير لا لأن الصناعة النحوية تطلبه، وتستلزمه، بل لأن التحام المعاني يستدعيه، وهذا يتمثل جيداً في القصص القرآني، إذ يطوى كثير من الأقوال، والمواقف، والأحداث، ويبدو جلياً براعة الإعجاز القرآني، حين تتضام عناصر مابقي من الكلام، لتشي بما حذف منه، فتهدى إليه، وتدل عليه، فيسارع البلاغي إلى تقدير هذه المحذوفات لتتألف الخيوط التي تربط الأحداث فتتألف من جديد.

إن براعة البلاغي تظهر في هذا المجال، إذ يتحسس بدقة الثغرات التي بدت في ظاهر النص، ثم يستلهم ما أبقى الدليل على ما ألقى، ويستجمع كل ما يستطيع من قرائن لفظية وحالية، ويستحضر مناسبة الآيات، وقد يستتق مواقف أخرى مشابهة؛ ليحشد كل ذلك آلات تسعده في ردم الفجوات التي بدت في المبنى الظاهر، ويستسجج بها خيوطاً تعيد للنسيج لحمته وسداه، مع المحافظة على رونقه وبهائه.

(١) مازالت قضية الحدود بين النحو والبلاغة تلقى اهتماماً كبيراً، فقد كثر الحديث حولها، فئة تتادي بدمج العلمين، وفئة ثانية تدعو إلى إلحاق جزء منهما بالآخر، وفئة ثالثة توصي بالفصل بين العلمين..... يحسن الرجوع إلى: عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، ص ٢٢٧-٢٤٨.

(٢) يحسن الرجوع إلى دراسة الجرجاني لظاهرة الحذف في هذا البحث، ص ١٣٤.

ويظهر أكثر ذلك في حذف الجمل التي سبقت الإشارة إلى أنها تشيع في القرآن الكريم، وتقل كثيراً في غيره^(١)؛ لأن حذف جمل بكاملها يشرح النصوص، وقد يسبب اضطراباً في المعاني، ولا يتأتى هذا الحذف بمنتهى الدقة واللفظ إلا في الإعجاز القرآني.

ويؤمل أن يكون في الأمثلة التي سبق عرضها لحذف الجمل عند المدرسة الأدبية ما يكفي للتدليل على براعة البلاغيين في متابعة المحذوفات، وتقديرها، وحتى يتجنب البحث التكرار، يكتفي بالإحالة إليها في موضعها لتدبرها واستخبارها^(٢).

ولعل هذا يسمح بالإطمئنان إلى أن البلاغيين قد حاولوا الانفكاك من أسر الجملة الواحدة، والنظر بشمولية إلى النص، فبزوا بذلك النحويين الذين كانوا أكثر انشغافاً للجملة وأشد انكساراً أمام حدودها.

وليس ذلك غريباً، فالبلاغة تقوم أساساً على مراعاة الكلام لمقتضى الحال، وقد بدا البلاغيون منسجمين مع أبعاد علمهم، ومتطلبات تخصصه إذ كانت لهم أنظار موفقة في الأسلوب الأفضل للكلام وذلك باستحضار مستلزمات مقتضى الحال، فالتفتوا جيداً إلى تطبيق مقولتهم المشهورة: لكل مقام مقال.

لقد أدرك البلاغيون أهمية ذلك، فمنذ أن قال بشر بن المعتمر:

"إنما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال"^(٣)، منذ ذلك، وهذه الفكرة تنور في مؤلفاتهم دوراً يكاد يكون ثابتاً، ويقع صداها على أفكارهم ولفظاتهم.

فقد أكدها الجاحظ مثلاً إذ قال:

"ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل آلة من ذلك مقاماً"^(٤).

ووقف عندها السكاكي، مطولاً مفصلاً، ومما قاله:

"وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه... وكذا إن كان مقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره... وكذا إن كان مقتضى عند انتظام الجملة مع

(١) ينظر هذا البحث، ص ١٤٦.

(٢) ينظر هذا البحث، ص ١٤٦.

(٣) الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١٣٦.

(٤) نفسه، ج ١، ص ١٣٨، ١٣٩.

أخرى فصلها، أو وصلها، والإيجاز معها، أو الإطناب^(١).
وبتذكر أقوالهم حول المواقف التي يحسن فيها الإيجاز، والأخرى التي يجمل فيها الإطناب، نلمس جانب المغالاة في أقوال من اتهمهم بأنهم محبسون في إطار الجملة الواحدة، وأن نظرتهم كانت جزئية لم تتجاوز الجملة إلى ما يجاورها من جمل أو إلى النص بشكل أشمل^(٢).
نعم، في هذه الأقوال شيء من تعميم، فما نحن بصدد هنا يشير إلى غير ذلك، فالمقام، ومقتضيات الحال في نظر البلاغيين تدخل في البناء الكلي للكلام، وتتغلغل إلى أساسه لتجعله موجزاً، أو مطنّباً وفي هذا -لاشك- تجاوز النظرة الجزئية إلى الأسلوب بشكل عام^(٣).
وقد نصوا صراحة على ذلك فقالوا:

"اعلم أن إخراج الكلام على مقتضى الحال يكون تارة بالإيجاز، وتارة بالإطناب، وتارة بالمساواة"^(٤).

كما يجدر ألا ننسى أن بعض البلاغيين كانت لهم نظرات موفقة في السياق العام، فالجرجاني مثلاً درس الحذف ضمن نظرية عامة هي نظرية النظم، وكان الحذف أحد عناصرها والسياق عنده "لا يعتبر أن الكلمة نقطة البدء -كما يظن- وإنما العكس هو الصحيح؛ فالسياق هو نقطة البدء بحيث لا يمكن وجود كيان للتعبير إلا من خلاله، وحينئذ من الواجب رصد السياق ثم البحث عن الألفاظ وعلاقاتها فيه ثانية"^(٥).

واهتمام البلاغيين، والجرجاني شيخهم، بالسياق العام كان يرمي إلى رصد الإمكانيات التعبيرية في اللغة، وما ينتج عنها من تطبيقات في الكلام الإبداعي والإخباري على سواء، وهي إمكانيات تهتم بالتنوعات التي تقوم على أساس فردي، وإنما تهتم بالمحيط الأسلوبي العام الذي يرتبط بموقف كلامي... تتحرك على أساسه الصياغة لتسفر في سياقات محددة"^(٦).

ولذلك فإن كثيراً من مباحثهم اتصل بشكل مباشر بالأسلوب وتركيبه، وقد بدا أنهم متفهمون متطلبات السياق، والمقام، وسمات الأسلوب عندما قرئوا حديثهم عن الحذف بالحديث

(١) للسكاكي، المفتاح، ص ١٦٩، وينظر للإيضاح، للقزويني، الإيضاح، ج ١، ص ٤١، وشروح التلخيص السعد والسبكي، ج ١، ص ١٢٢.

(٢) يحسن الرجوع إلى هذا البحث، ص ٢٩٠.

(٣) مر مثال جيد للسكاكي، ينظر هذا البحث، ص ١٨٠.

(٤) شروح التلخيص، للسبكي، ج ٣، ص ١٦٠.

(٥) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص ٢٤٢.

(٦) نفسه، ص ٢٤٥.

عن الذكر (١). "وكان لعبد القاهر في هذا المبحث أصالة وابتكار تعطي له الأهمية في أن تتجاوز مباحثه مع أحدث ما تناولته الدراسات الأسلوبية المعاصرة" (٢).

ونخلص مما سبق إلى القول: إن ظاهرة الحذف لقيت عناية وافرة من النحويين والبلاغيين على سواء. وقد بدت أنظارهما متقاربة كثيراً، وساهمت في ذلك عوامل عديدة، فالبلاغة نشأت في منابت النحو، وعلوم النحو والصرف والبلاغة والتفسير كانت متمازجة تلتقي كثيراً على المادة، وتوحدتها الغايات، والعالم الواحد كان يبرع فيها جميعاً فيحار المرء في أي علم يسلكه!

ومع مرور الزمن، أحس أصحاب كل علم بخصوصيتهم، إلا أن الافتراق والانفصال ما كنا ممكنين تماماً، لاسيما في علمي النحو والبلاغة. لكن ظهرت عند الفريقين - أحياناً - الصورة التكاملية المثلى التي يجب أن تكون عليها العلاقة بينهما إذ ينصب همّ النحوي على صحة العبارة، ويوجه البلاغي همه نحو دقائق معانيها، ومواطن الجمال فيها، ويتلمس مطالب السياق، وخصائص التراكيب وسمات الأساليب.

(١) ينظر الجرجاني مثلاً في دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد، ص ١٢٦، ومحمود شاكر، ص ١٦٤.

(٢) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص ٦، وينظر ص ٣٩ أيضاً، وينظر كذلك للتوضيح، محمد عبد

المنعم خفاجي ورفيقاه، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٥، ٧، ٨٣،

١٠٣، وغيرها. وينظر موقع نظرية الجرجاني في علم اللغة الحديث في:

جعفر ذلك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، نظرية الإمام الجرجاني وموقعها في علم اللغة الحديث، مطبعة

الجيل، دمشق، ١٩٨٠، ص ١١٢ - .

الخاتمة

تابع هذا البحث ظاهرة الحذف في النحو والبلاغة من بدايات ما وصلنا من تدوين نحوي وبلاغي إلى القرن العاشر الهجري. ووصلَ ذلك بالحاضر؛ إذ استأنس بآراء المحدثين في هذه الظاهرة، وتقييمهم الجهد النحوي والبلاغي في دراستها.

وقد أظهر البحث أن النحاة عنوا بهذه الظاهرة، فعرضوا أسبابها، وأدلتها، وضوابطها، وأبدوا تحفظاتهم على حذف بعض العناصر النحوية. وقرن ذلك بأمثلة تطبيقية من القرآن الكريم أوردوها النحاة، وقدرها فيها المحذوفات.

وأظهر البحث كذلك أن البلاغيين اهتموا بهذه الظاهرة؛ إذ وردت إشارات إليها منذ بدايات التأليف البلاغي، واحتلت مكاناً بارزاً مع توالي الأعصار، وتغاير الأنظار.

وقد تبين أن الحذف ظاهرة لغوية واقعية لم يخلقها النحاة، إلا أن منهجهم في السماع والتفعيد شابه بعض شوائب: من ذلك اعتمادهم الكبير على الشعر، ومد القواعد المستقراة منه لتشمل القرآن الكريم وعموم النثر.

ووضع البحث معياراً لتقييم الجهد النحوي يتمثل في مراعاة المعنى والصناعة النحوية معاً، فتبين أن النحاة وفقوا أحياناً في خلق الانسجام بين متطلبات المعنى ومستلزمات صناعة النحو، إلا أنهم أحياناً أخرى انحازوا إلى صناعتهم فقدروا ما لا يتطلبه المعنى. ولحق بذلك نص الذكر الحكيم أذى عظيم.

وأما البلاغيون فقد بدت عند روادهم محاولات التعريف والتحديد والتمثيل والتعليل لهذه الظاهرة، وبرز منهم الرماني علماً اهتم به كثير من لاحقيه واقتدوه.

وعندما تناول عبد القاهر الجرجاني لواء هذا الأمر لقيت ظاهرة الحذف على يديه عناية عظيمة، وظهرت في أجلى صورها وأحلاها، إلا أنه لم يعن بالشاهد القرآني كما ينبغي.

ثم انشعبت البلاغة بعده مسلكين: المدرسة الأدبية، والمدرسة الكلامية. واهتم كل من الفريقين بهذه الظاهرة، لكن اختلف منهاجها:

فالفريق الأدبي عني بالشاهد القرآني، ودرس الظاهرة موحدة، ونظر إليها بشمولية. أما الفريق الكلامي، فلم يُعن كثيراً بالشاهد القرآني، ولم يدرس الظاهرة على صعيد واحد، بل نثر الحديث عنها عبر عناصر عدة.

وكانت تعليقات الفريق الأدبي لهذه الظاهرة أقرب إلى روح البلاغة والذوق، بينما اتسمت تعليقات الفريق الكلامي بالتحديد العلمي وصبغة المنطق.

وأما الزمخشري فقد اعتمد على تقدير المحذوفات لنصرة مبادئ المعتزلة، وكفح آراء خصومهم.

وقد وافق هذا البحث المحدثين في بعض انتقاداتهم للجهد النحوي في دراسة هذه الظاهرة، إلا أنه أبدى تحفظه على حماس بعضهم للمدارس اللغوية الحديثة.

وكذلك تفهم هذه البحث بعض انتقادات المحدثين للجهد البلاغي في دراسة هذه الظاهرة، إلا أنه أظهر مغالاتهم في ذلك.

وكانت لهذا البحث وقفة حاول من خلالها توضيح العلاقة بين علمي النحو والبلاغة في دراسة ظاهرة الحذف، فتبين أن أنظار الفريقين اختلطت أحياناً، وفي أحيان أخرى بدا كل فريق مدركاً حدوده، ومتطلبات علمه فالتزمها.

حفظت أوجه تباينها، خالفته البناء، يسمي في الدراسة :
أرى أن عنوان الرسالة لا يناسب مع موضوعها، أو لنقل لا مثله تميلاً وانها في الرسالة
مبسطة وفيها جهل وانها معقدة ولكنها تتكلم عن ظاهرة الحذف بكلمة عام فالمعرض أن
تعود، هذه الرسالة بـ "ظاهرة الحذف : دراسة نقدية"، والعنوان يشير إلى أنها
في القرآن الكريم وهذا يدل على أن الباحث سيقوم بترجمة هذه الظاهرة وعرضها وتسميتها
وكيف جاءت في القرآن وهذا ما يجده يظهر بأستعداد في هذه الرسالة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، مكتبة دار البيان، بغداد ودار صعب، بيروت.
- إبراهيم رفيده، النحو وكتب التفسير، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٠.
- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة واقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧.
- إبراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، دار الصادق.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩.
- ابن أبي الإصبع المصري، عبد العظيم بن عبد الواحد، يدبع القرآن، تحقيق حفي محمد شرف، مكتبة نهضة مصر بالفضالة، ١٩٥٧.
- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله محمد، الحامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل أسعد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦.
- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين، المثل السائر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٩٠.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقى بدمشق، ١٩٥٧.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، نشره محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٩٣.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- أحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- أحمد أمين، فجر الإسلام، ط ١٠، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩.
- أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، مكتبة مصر بالقاهرة.

- أحمد الزيات، دفاع عن البلاغة، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٥ .
- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها على القرآن الكريم، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ١٩٨١.
- أحمد فالح مطلق، ظاهرة الحذف في الحملة العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٥.
- أحمد فليح، الحذف في الحديث النبوي الشريف، من كتاب رياض الصالحين، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٧.
- أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، دار الفكر العربي، ١٩٦٦.
- أحمد مصطفى المراغي، تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، شركة البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٠.
- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، البيان والمعاني والبيدع، ط٤ ، المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة ١٩٧٩.
- أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٢.
- أحمد مطلوب، البلاغة عند الجاحظ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٣ .
- أحمد مطلوب، القرويني وشروح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ١٩٦٧.
- أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٥.
- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، ١٤٠٥هـ.
- الإسكندري، أحمد بن محمد، الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال، (حاشية على كشف الزمخشري) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧ .
- الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٧
- إسماعيل عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، ١٩٩٢
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، شركة عيسى البابي الحلبي بمصر.
- أمين الخولي، فن القول، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧

- أمين الخولي، مناهج تحديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ١٩٦١.
- الباقلائي، أبو بكر محمد بين الطيب، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر.
- بدوي طبانة، البيان العربي، ط٤، المكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨.
- بدوي طبانة، العسكري ومقاييسه البلاغة، القاهرة، ١٩٥٢.
- بيرجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
- تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، دار الحوار.
- تشومسكي، نعوم، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي، جامعة البصرة.
- تمام حسان، الأصول، (دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، محاسن ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، منشورات محمد الداية، بيروت، ١٩٦٩.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أسرار البلاغة، صححها وعلق الحواشي محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتز، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، ١٩٥٤.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، صحح أصله محمد عبده ومحمد محمود الشنقيطي، وعلق حواشيه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٤.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢.
- جعفر بك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، نظرية الإمام الجرجاني وموقعها في علم اللغة الحديث، مطبعة دار الجبل، دمشق، ١٩٨٠.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت.
- جولد تسهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة عبد الحليم النجار، ط٢، دار اقرأ، بيروت، ١٩٨٣.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.
- ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والنحل، ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥.
- أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢ مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٩.
- حسن عون، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة، مطبعة رويال بالإسكندرية، ١٩٥٢.
- حفطي اشتية، ظاهرة الحذف في العربية: حذف الاسم في النحو العربي، رسالة ماجستير، معهد الخرطوم الدولي، السودان، ١٩٩٠.
- الحلبي، شهاب الدين محمود، حسن التوصل إلى صناعة التوصل، تحقيق أكرم عثمان.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النيبوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.
- حلمي خليل، الكلمة، دراسة لغوية معجمية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.
- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، إرشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النعّاس، ١٩٨٤.
- أبو حيّان التوحّيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.

- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافية، بيروت .
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ٣، دار الشروق، ١٩٧٩.
- خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات ، الكويت .
- الخطابي ، أبو سليمان حمد بن محمد، بيان إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، ط ٢ ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة تاريخ ابن خلدون.
- خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، جامعة الليروموك.
- داوود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣.
- داوود عبده، التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي، مجلد ١، عدد ٨، ١٩٧٩، ص ١٤.
- درويش الجندي، علم المعاني، ط ٢، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ١٩٦٢.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، الإشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٧٩ .
- دي سوسير، فردينان، علم اللغة العام، ترجمة يوثيل غريز، بيت الموصل، ١٩٨٨.
- رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط ١ + ط ٢.
- ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤ ، دار الجيل ، بيروت.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، ط ٢ ، دار المعارف بمصر، ١٩٨٦ .
- رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط ٢ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨ .
- الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٢.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٧٩.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الحمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، ١٩٨٤.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، محاسن العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار المعارف بالرياض، ١٩٨٣.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٧٢.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، (قاموس تراجم)، ط١٠، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقبول في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت.
- ابن الزمكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق خديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤.
- ابن الزمكاني، كمال الدين عبد الواحد، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤.
- أبو زيد الأنصاري، سعيد أوس، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١.
- السبكي والسعد والمغربي، شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٩٣٧.
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط٣، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٤.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣.

- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد، سير الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٩٦٩.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام.
- سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨.
- السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق فريتس كرنكو المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦.
- السيوطي: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٨٧.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الأشياء والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٧٥.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ١٩٨٨.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، مكتبة الحياة، بيروت.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفيقه، شركة البابي الحلبي. بمصر.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد المال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥ - ١٩٨٠.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، الأمل في الشجرية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ.
- الشريف الرضي، محمد حسين بن موسى، تلخيص البيان في محازات القرآن، تحقيق محمد عبد الغني حسن، شركة عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٥.

- شفيح السيد، البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٨٧.
- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥.
- شوقي ضيف، تحديد النحو العربي، دار المعارف، القاهرة.
- شوقي ضيف، تفسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تحديده، دار المعارف بمصر.
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٤، آب، ١٩٩٢.
- طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- طه عبد الحميد طه، دراسات في النحو، مكتبة سعيد رافت بجامعة عين شمس.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٥.
- الطيبي، شرف الدين الحسن بن محمد، التبيان في البيان، تحقيق توفيق الفيل، وعبد اللطيف لطف الله، ذات السلاسل، ١٩٨٦.
- عادل العوا، المعتزلة والفكر الحر، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٧.
- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦.
- عباس محمود العقاد، أشأت محتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف بمصر.
- عبد الجبار الهمذاني، عماد الدين أبو الحسن، شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٦.
- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.
- عبد السلام محمد هارون، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٧٢.

- عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.
- عبد العزيز عرفة، النحوق عند عبد القاهر الجرجاني، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ١٩٨٣.
- عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التأويل في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤.
- عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٦.
- عبد الفتاح الحموز، معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، دار الفيحاء، ودار عمار، عمان، ١٩٨٦.
- عبد الفتاح لاشين، البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٧٣.
- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، الرياض.
- عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن، ط٤، المكتبة الأموية، ١٩٨٣.
- عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- عبد الكريم بكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٠.
- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.
- عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، محاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الصناعتين، تحقيق محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١.

- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن المؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط٢، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨٢.
- ابن عصفور الإشبيلي، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١.
- عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.
- عفيف دمشقية، تحديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٨١.
- عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء الصناعي، ١٩٧٨.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٥، دار الفكر، ١٩٧٢.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله مسائل خلافة في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٢.
- العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف بمصر، ١٩١٤.
- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت.
- علي البدري، بحوث المطابقة لمقتضى الحال، ط٢، المكتبة الحسينية بالقاهرة، ١٩٨٤.
- علي جواد الطاهر، منهج البحث السائر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢.
- علي النجدي ناصف، سبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى شويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤.

- الفراء ، ابو زكريا يحيى بن زيد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجار، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠ .
- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، (علم البيان والبدیع)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥ .
- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، (علم المعاني) دار الفرقان، للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥ .
- فاك، يوهان، العربية، دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٥١ .
- فندريس، جوزف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠ .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٦٣ .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله، تأويل مختلف الحديث، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣ .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق محمد مفيد قميحة ونعيم رزور، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥ .
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤ .
- القزويني، محمد عبد الرحمن الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، ط٢، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .
- القزويني، محمد عبد الرحمن الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت .
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠ .

- ابن قيم الجوزية، عبد الله محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد؛ إدارة الطباعة المنيرية.
- ابن قيم الجوزية، عبد الله محمد بن أبي بكر، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، بمصر، ١٣٢٧هـ.
- كمال بشر، دراسات في علم اللغة (القسم الثاني)، ط٢، القاهرة، ١٩٧١.
- كوركيس عواد، سينوبه إمام النجاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٨.
- مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر.
- مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت والقاهرة، ١٩٧٤.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧.
- ابن مالك، بدر الدين محمد بن محمد، المصباح في علم المعاني والبيان والبدع، المطبعة الخيرية، ١٣٤١هـ.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٥.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦-١٣٩٩هـ.
- مجيد عبد الحميد ناجي، الأثر الإغريقي في البلاغة العربية من الجاحظ إلى ابن المعتز، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
- مجيد عبد الحميد ناجي، الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨٤.
- محمد أبو موسى، دلالة التراكم، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩.
- محمد بدري عبد الجليل، المحاز وأثره في الدرس اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
- محمد بركات أبو علي، الصورة البلاغية عند السكي، مكتبة الرسالة، عمان، ١٩٧٩.
- محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكنتها، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
- محمد خير الحلواني، الخلاص النحوي بين الصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي بحلب.
- محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، (الجزء الأول قبل سيبويه)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩.
- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط٢، ١٩٦٩.
- محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات في أسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة.
- محمد عبد الخالق عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٥.
- محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
- محمد عبد المنعم خفاجي ورفيقاه، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٢.
- محمد عبد المنعم خفاجي ورفيقاه، البلاغة العربية بين التقليد والتحديث، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢.
- محمد عبد المنعم خفاجي ورفيقاه، نحو بلاغة جديدة، مكتبة غريب، القاهرة.
- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي، وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ١٩٧٨.
- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧.
- محمود أحمد السيد، شؤون لغوية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٩.
- محمود حسني، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد (٤،٣)، ١٩٧٩.
- محمود السمران، علم اللغة، (مقدمة للقارئ العربي)، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٢.
- محمود سليمان ياقوت، التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- مرتضى آية الله، الزمخشري لغوياً ومفسراً، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧.
- المرتضى، علي بن الحسين، أمالي المرتضى، (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧.
- مصطفى الجويني، البلاغة تأصيل وتحديد، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٥.
- مصطفى الجويني، المعاني، (علم الأسلوب)، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.
- مصطفى الجويني، مناهج التفسير، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- مصطفى الجويني، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، دار المعارف بمصر.
- ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف.
- مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧.
- منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.
- منير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والحمل، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- مهدي صالح السامرائي، المحاز في البلاغة العربية، دار الدعوة، حماة، ١٩٧٤.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٦.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، شركة البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٨.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي.
- ميشال زكريا، بحوث السنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٩٢.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ببغداد، ١٩٧٧.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح أبيات سيويه، تحقيق وهبة متولي عمر سلامة، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٥.
- نعمة رحيم الغزاوي، النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
- نهاد الموسى، أبو عبيدة، معمر بن المثنى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٥.
- نهاد الموسى، الأعراف، أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، محلة مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٨٥.
- نهاد الموسى، الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، محلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، السنة ٣١، ١٩٨٣.
- نهاد الموسى، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، محلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، ١٩٥٣.
- نهاد الموسى، فيها قولان، أو أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية، محلة أفكار، عمان، عدد ٢٨، تموز ١٩٧٥.
- نهاد الموسى، نحو منهج في تحقيق قراءة الشعر، محلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد ٦، أيار، ١٩٧٩.
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط٢، دار البشير ومكتبة وسام، الأردن، ١٩٨٧.
- ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق رشيد عبد الرحمن العيدي، دار الفكر، ١٩٧٠.
- ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦.
- ابن هشام، جمال الدين، شرح ثذور الذهب في معرفة كلام العرب، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مؤسسة الطباعة والنشر، دار الهجرة، إيران، ١٤١٤ هـ.
- ابن هشام، جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد.

- ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، ١٩٨٥.
- ابن وهب الكاتب، أبو الحسن إسحق بن إبراهيم، البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ١٩٦٧.
- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة.

ABSTRACT

THE PHENOMENON OF OMISSION IN THE HOLY QURAN

Hefdhi Hafedh Ishtaiah

Supervised By:

Prof. Mohammad B. H. Abu-Ali

This study deals with the different views of grammarians and rhetoricians concerning Omission in general and its application in the Holy Quran in particular. The study includes three chapters. The first deals with the omission of grammarians.

In this chapter the views of grammarians were discussed: their evidences, their restraints and their cautions, in a number of omissions. It was necessary to compare the past with the present from verses in the Holy Quran, and this required the collections of omissions of the grammarians for comparing their theoretical speech with the applications.

The second chapter deals with omissions as used by Rhetoricians. This necessiated a preface to prove that briefing is an Arab literary taste. Then the views of Rhetoricians before Abdul Qahir Al-Jurjani omissions as used by him, Omissions as used by the rhetorical literary school, omissions used by the literary scholastic school and omissions used by Al-Zamalkhari. The talk about each was ended by an evaluation view.

The third chapter dealt with evaluating the work of grammarians and rhetoricians in the Omission phenomenon.

The grammarians showed that omission is a factual phenomenon in the language, and was not a mere support to grammar rules. Their work was

evaluated in accordance with the balance and their harmony between the meaning and the grammatical work. They succeeded at times, but they also failed.

It was necessary to link the past with the present, and accordingly I presented the views of the moderns and compared them with old grammarians.

٤٠٩٤٩٧

As for rhetorical effort, I gathered in this chapter the evaluations in the first chapter in four items; evidences, tastes, reasoning and division with orderliness.

At the end, I tried to show the demarcation between grammar and rhetoric in the phenomenon of omission. This showed that both branches mingled many times; and there were place where there were ambiguity. Each judged the case according to their methods and views.